الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية

1

الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية

أعمال ورشة عمل تونس (16 – 17 سبتمبر 2016)

الباحثون حسب ترتيب الدراسات بالكتاب:

محمد سعيد السعدي — خالد علي – فتحي الشامخي – هبة خليل – وسيم عبيدي
معن دماج – سعيد الهاشمي – عبد المولى إسماعيل – منجية هادفي – جوزيف ضاهر
فضيلة عكاش – زهير توفيق – أميمة كمال – توفيق حداد

تحرير: محمد العجاتي

مراجعة: أيمن عبد المعطي **ترجمة**: سونيا فريد

منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات، ومنظمة روزا لوكسمبورغ

طبعة أولى

رقم الإيداع:

الترقيم الدولي:

نشر وتوزيع

201222235071+

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

محتوى هذا الإصدار هو مسئولية المؤلف ولا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو منظمة روزا لوكسمبورغ

الفجوات الاجتماعية
والفوارق الطبقية
في المنطقة العربية

المحتويات

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الأوراق	**5**
مقدمة	**7**
أوراق خلفية	**11**
الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية: المفهوم والإشكاليات	**13**
دور الاحتجاجات في التأثير على الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية	**33**
ما بعد الربيع العربي ومسؤولية المؤسسات المالية الدولية في تفاقم الفوارق الاجتماعية	**49**
دراسات حالة	**69**
نحو منهجية لدراسة الفوارق الاجتماعية في مصر	**71**
الفوارق الاجتماعية في تونس: قراءة في أسبابها وتمظهراتها	**91**
الفوارق الطبقية والاجتماعية في اليمن	**111**
عدالة أم معادلة؟ قراءة في إشكاليات الفوارق وعوائق العدالة الاجتماعية في عمان	**129**
قضايا وفئات	**151**
"الإشكاليات البيئية للاقتصاد الراهن وأطروحات اقتصاد بديل يتعامل معها" نمط الإنتاج الصغير.. كنموذج بديل لتجاوز التفاوت في الموارد البيئية	**153**
التمكين الاقتصادي للنساء بين السياسات الاقتصادية الرأسمالية والبدائل الاقتصادية	**173**
فصل ختامي	**197**
المحددات الهيكلية لتعميق الفوارق والفجوات الاجتماعية في المنطقة العربية	**199**
ملحق (1)	**227**
سوريا: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، الانعكاسات والنتائج	**229**
الفوارق الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الجزائر	**235**
أثر التفاوت الاجتماعي على الطبقة الوسطى في الأردن	**239**
الباقون على حافة الحياة في مصر.. حكايات من ملف العدالة الاجتماعية	**247**
انعدام المساواة والبحث عن البدائل التنموية لتحقيق العدالة الاجتماعية	**257**
ملحق (2)	**263**

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الأوراق

• **محمد العجاتي** (باحث ومدير منتدى البدائل العربي (www.afaegypt.org) (AFA)، باحث في العلوم الاجتماعية، وخبير في مجال المجتمع المدني، حاصل على درجة الماجستير في التنمية السياسية من جامعة القاهرة–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 2001، له العديد من الأبحاث في مجال المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، والإصلاح السياسي في المنطقة العربية وتتضمن أوراق تحليل وتوصيات للسياسات العامة كما قام بتحرير أكثر من 10 كتب في هذا المجال. بالإضافة إلى مقالاته المنشورة في عدد من الصحف مثل جريدة الشروق المصرية؛ والسفير اللبنانية. (كل الأوراق والمقالات على: http://elagati.wordpress.com/)

• **محمد سعيد السعدي** (أكاديمي مغربي. مستشار ومدير إدارة الدراسات العليا بمعهد التجارة وإدارة الشركات بالمغرب. أستاذ الاقتصاد والإدارة بكلية القانون بجامعتي مراكش وكازابلانكا. وزير دولة سابق لشؤون الحماية الاجتماعية والأسرة والطفولة في الفترة من 1998–2000. عمل خبيرا للنوع الاجتماعي في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية بأفريقيا. وله العديد من الكتابات حول الاقتصاد والتنمية والعدالة الاجتماعية في المغرب، والعلاقات المغربية الأور ومتوسطية).

• **خالد علي** (محامي وحقوقي مصري).

• **فتحي الشامخي** (أستاذ جامعي تونسي وخبير دولي في قضايا المديونية. حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا من جامعة باريس 7–فرنسا. مؤسس جمعية رادْ وناطقها الرسمي. عضو مجلس أمناء الجبهة الشعبية عن جمعية راد. حاصل على جائزة ألفونسو كومين الدولية لسنة 2012).

هبة خليل (باحثة، ونائب مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. حصلت على البكالوريوس في العلوم السياسية والماجستير في القانون الدولي العام. وباحثة دكتوراه بجامعة الينويز اربانا–شامبين. اهتماماتها البحثية تدور حول التهميش واقتصاديات توزيع الثروة وحركات المقاومة العمالية والاجتماعية).

• **وسيم عبيدي** (باحث تونسي في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وحاصل على الماجيستير في الاقتصاد، باحث متعاقد مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة في إطار مشروع الفلاحة الريفية منذ عام 2016).

• **معن دماج** (مدرس بقسم الفلسفة جامعة صنعاء، سكرتير القطاع الطلّابي للحزب الاشتراكيّ اليمنيّ بين العامين 1994 و1997).

• **سعيد الهاشمي** (باحث ومهتم بقضايا حقوق الإنسان والمجتمع المدني من عُمان، حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد عام 1999 من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية في العام 2006 من جامعة أبردين بالمملكة المتحدة. صدر له أكثر من عشرة كتب والعديد من الدراسات العلمية في مجالات مختلفة، منها على سبيل المثال: كتاب بعنوان:" الكلمة بين فضاءات الحرية وحدود المساءلة"، بمشاركة آخرين، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2010. كتاب "الربيع العُماني: قراءةٌ في السياقات والدلالات"، دار الفارابي، بيروت 2012. نُشرت له عدة دراسات في مجلات عربية محكمة ومراكز بحث: دراسة "مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عُمان: الواقع والتحديات"، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد 369، نوفمبر 2009. "جدلية الإصلاح في بلدان الخليج العربية بين السياسي والحقوقي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 45-46، شتاء-ربيع 2015).

• **عبد المولى إسماعيل** (باحث في مجال البيئة والتنمية -الجمعية المصرية للحقوق الجماعية).

• **منجية هادفي** (باحثة وناشطة نسوية تونسية، حاصلة على درجة الماجستير في الديموغرافيا، العلوم الإنسانية، جامعة تونس عام 2004، لديها أيضا خبرة في مجال البحوث في مجال حقوق المرأة).

• **جوزيف ضاهر** (نال درجة الدكتوراه من كلية الدراسات الآسيوية والمشرقية (سواس) بلندن. ركزت رسالته على المادية التاريخية وحزب الله، ومن المقرر صدور كتابه "حزب الله: الاقتصاد السياسي لحزب الله" في 2016، ناشط سياسي، له منشورات بالعربية والفرنسية والانجليزية. يدون في "سوريا حرية للأبد").

• **فضيلة عكاش** (باحثة وأستاذة جامعية جزائرية. لها العديد من الكتابات حول المشاركة السياسية والحركات الاجتماعية وآثار التحرير الاقتصادي على مسار التنمية في الجزائر. ومهتمة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والتنمية).

• **زهير توفيق** (كاتب وأكاديمي أردني، عضو رابطة الكتاب الأردنيين والجمعية الفلسفية الأردنية وجمعية النقاد الأردنيين، ناشط سابق في صفوف اليسار الأردني) .

• **أميمة كمال** (صحفية اقتصادية مصرية، مدير تحرير أخبار اليوم، كبير المحررين الاقتصاديين في جريدة الشروق سابقا، حاصلة على بكالوريوس الإعلام جامعة القاهرة، كاتبة مقال أسبوعي في الشروق حول قضايا العدالة الاجتماعية والحركات العمالية).

• **توفيق حداد** (باحث وكاتب فلسطيني، حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات التنمية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في لندن في عام 2015).

مقدمة

قدمت الرأسمالية نفسها منذ اندلا ع الثورة الصناعية وتسارع وتيرة تطور العلوم ومن بعدهما الطفرات التكنولوجية، ليس فقط بوصفها نظاما لتطور البشرية يستند على تصورات اعتبرها منظروها خلاصة ما وصل إليه التقدم البشري، بل أيضا كطريقة مثلى لإدارة المجتمع لا يصلح لها سوى صفوته المتسلحة بعلوم السياسة والإدارة والمحاسبة والمالية والاقتصاد، أي تكريس متقدم لفصل عملية الإنتاج عن الإدارة، وبالتالي فصل المجتمع برمته عن مستودع تراكم الأرباح والثروات، أو بالأحرى حرمانه من منتوجه الجماعي. ليس هذا الوضع بجديد فهو استمرار حداثي لما سارت عليه الطبقات الحاكمة منذ انقسام المجتمعات طبقيا، المعطى الإضافي عن حق هو تعظيم الفوارق بين الطبقات في ظل التوسع في الإنتاج وخلق فوائض منه، لتنقسم المجتمعات لأقلية محدودة تمتلك السلطة والثروة تعاونها حفنة من التكنوقراط والمدافعين سياسيا عن أيديولوجيتها، وأغلبية كاسحة تعمل فقط، ولا تملك سوى بيع قوة عملها ليتم سحقها والعصف بكامل حقوقها في ظل هيمنة حكم حضارة الرأسمالية المزعومة عبر الديمقراطية التمثيلية الشكلية في أغلبية نصف العالم الشمالي، بينما تمارس هذا النهب باستخدام نظم ديكتاتورية متنوعة في أساليبها البغيضة بمعظم نصفه الجنوبي.

أصبح موضوع الفوارق الاجتماعية يحظى باهتمام متزايد على الصعيد الدولي وذلك لما له من آثار على التنمية واستقرار وامن المجتمعات. والحال أن الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الطبقية ما فتئت تتزايد في ظل العولمة المتوحشة والسياسات النيوليبرالية المصاحبة لها من لبرلة للاقتصاد وخصخصة وتقشف على صعيد المالية العمومية وإجهاز على الخدمات العمومية وعلى حقوق العمال. هذا ما دفع المجتمع الدولي إلى إقرار الهدف رقم 10 حول الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها ضمن أهداف التنمية المستدامة التي ينبغي تحقيقها في أفق 2030 كي "لا يبقى أحد على قارعة الطريق".

"عندما نتحدث عن الصراع الطبقي فإننا نكون بذلك في صدد محور النظرية السياسية والاقتصادية للمادية الجدلية المعروفة بالماركسية. وتقوم الفكرة بأن التاريخ عبارة عن طبقات

متناثرة إحداها تستغل الأخرى، لم يكن سوى تاريخ صراع الطبقات، فالحر والعبد، والنبيل والعامي، والسيد والقن، والمعلم والصانع، أي باختصار، المضطهِدون والمضطهَدون، كانوا في تعارض دائم وفي حرب مستمرة، حرب كانت تنتهي دائما. إما بانقلاب ثوري يشمل المجتمع بأسره أو بانهيار الطبقتين معا."[1]

هذا بالنسبة للتاريخ، أما في واقعنا الحالي فرغم التقدم التكنولوجي والعلمي والتطور الصناعي فما زال الإنسان يعاني مشكل التباين الاجتماعي والفوارق الطبقية بين الفقراء والأغنياء، وبين الفقر المدقع في جانب وتراكم الثروات في جانب آخر. فنرى البعض يكنز من الثروة حتى لا يستطيع إحصاءها ونرى البعض الآخر يعاني الفقر حتى لا يجد ما يوفر لنفسه ولرعيته من الضروريات اللازمة في حدها الأدنى للحياة كالماء والغذاء والملبس والمأوى[2].

ولمزيد من بلورة هذه الأفكار يتناول الكتاب من خلال الدراسات والمقالات، قضية الفوارق الاجتماعية من حيث المفهوم والإشكاليات المتعلقة به، دور الاحتجاجات الاجتماعية وأثرها على هذه الفوارق في المنطقة العربية، إلى جانب التعرض لدور المؤسسات الدولية في تفاقم هذه الفوارق الاجتماعية، إلى جانب قضايا المرتبطة بالفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية، وهي قضية الإشكاليات البيئية ودور النمط الرأسمالي في تفاقمها. إلى جانب قضية تمكين النساء الاقتصادي والكيفية التي يؤثر بها النظام الرأسمالي على هذه القضية.

وتأتي دراسة الفوارق الاجتماعية بشكل مفصل من خلال أربع تجارب من المنطقة العربية وهم مصر، تونس، اليمن، وسلطنة عمان، وتجارب بشكل عام من خلال المقالات تجارب مثل سوريا، الجزائر، مصر، والأردن.

---

[1] شيماء اللويز، الفوارق الاجتماعية أساس الصراع الطبقي، هافنجتون بوست العربية، 26 يناير 2016، https://goo.gl/cE0GSr

[2] المصدر السابق.

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، **الجزء الأول** يتناول المفهوم وابعاده المختلفة من خلال ثلاث ورقات يقدم خلالهم المفكر المغربي د. محمد سعيد السعدي ورقة حول المفهوم في المدارس الفكرية المختلفة وأهم الإشكاليات التي تواجهه في الواقع العربي، ويطرح أ/ خالد على الحقوقي المصري رؤي حول دور الاحتجاجات في التأثير على الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية، أما عن مسؤولية المؤسسات المالية الدولية في تفاقم الفوارق الاجتماعية في منطقتنا يكتب البرلماني والباحث الاقتصادي التونسي د. فتحي الشامخي. أما **الجزء الثاني** فيقدم فيه مجموعة من الباحثين من دول مختلفة في المنطقة دراسات حالة عن دولهم وتشمل مصر، وتونس، اليمن، وعمان. أما **الجزء الثالث** فيطرح أثار هذه الفجوات على فئات وقضايا اجتماعية، ويعرض الكتاب من خلال فصلين المرأة كنموذج للفئات المتأثرة والبيئة كأحد هذه القضايا. ويقدم منتدى البدائل العربي من خلال فريقه البحثي **خاتمة تحليلية** للكتاب تحاول بناء على ما جاء فيه بلورة اهم اسباب ومظاهر الفجوات الاجتماعية. وفي محاولة لتوسيع هامش المشاركة بآراء وأفكار حول هذا الموضوع يضيف الكتاب في **ملحق** مجموعة من المقالات التي عرضت خلال المؤتمر الذي عقد حول ذات الموضوع في تونس في شهر سبتمبر 2016.

أوراق خلفية

الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية: المفهوم والإشكاليات

محمد سعيد السعدي

مقدمة

في البلدان العربية، كانت للفوارق الاقتصادية والاجتماعية في مختلف تجلياتها دور رئيسي في اندلا ع الثورات العربية إلى جانب القهر والاستبداد والفساد. فخرجت الجماهير الشعبية في مختلف البلدان العربية للمطالبة بالعدالة الاجتماعية والحرية والكرامة. كما غذت هذه الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الحروب الأهلية والطائفية التي لا زالت تنخر جسد عدد من الدول العربية. لذلك لا مخرج من المأزق الذي توجد فيه المجتمعات العربية منذ اندلا ع ثورات شعوبها دون معالجة جذرية للجذور الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة المركبة.

إن الهدف من هذه الورقة يكمن أساسا في الوقوف على حجم الفوارق الاجتماعية بالمنطقة العربية وتحديد أسبابها الهيكلية وتداعيتها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمن في البلاد العربية.

سنستعرض مناقشة موجزة لمفهوم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية قبل التطرق للخصائص الأساسية لهذه الفوارق مع إضاءة على الجوانب المرتبطة بالنوع الاجتماعي والفوارق المجالية والجهوية. أما الفقرة الثالثة، فنخصصها لتحليل الأسباب الرئيسية للفجوة في الاجتماعية وكذلك لتداعياتها على الدول العربية.

1 مفهوم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

1.1 تعريف الفوارق الاجتماعية

إذا كانت الفوارق الاجتماعية تعرف بشكل مبسط على إنها الاختلاف بين الناس في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فإن معالجة هذا الموضوع تقتضي أولا وقبل كل شيء الإجابة عن سؤالين تمهيديين اثنين: الفوارق بين من ومن، والتفاوت في ماذا؟ بالنسبة للسؤال الأول، تقاس الفوارق الاجتماعية على أساس الفرد أو الأسرة داجل مجتمع ما أو منطقة أو قارة أو حتى على الصعيد العالمي. وتركز أغلب الدراسات حول توزيع الدخل أو

الاستهلاك أو الموارد على المستوى الفردي أو الأسري (لاحتساب "معامل جيني" على سبيل المثال). من جهة أخرى، هناك مقاربة تركز على دراسة الفوارق المتعلقة بمجموعة أفراد يتقاسمون نفس الخصائص كالسن (الأطفال، الشيوخ) أو النوع الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية بين الجنسين) أو العرق والدين والطائفة، الخ.

أما بالنسبة لسؤال في ماذا، فعادة ما يتم التمييز بين الفوارق في الدخل النقدي (أو التفاوت في القيمة النقدية للاستهلاك) والفوارق في القدرات (أي أبعاد التنمية البشرية من تعليم وصحة وسكن، الخ). وبارتباط مع هذه النقطة تطرح مسألة التفاوت في الفرص مقابل التفاوت في العوائد والنتائج، إذ تعتبر بعض الأدبيات أن ضمان فرص متساوية لكل فرد من أفراد المجتمع في كل مجالات الحياة مثل التعليم والرعاية الصحية وتأمينات العمالة كفيل بإرساء العدالة الاجتماعية في المجتمع. غير أنه كما ينبه إلى ذلك مثلا إبراهيم العيسوي ''تكافؤ الفرص شرط ضروري للعدالة الاجتماعية، لكنه ليس شرطا كافيا. إذ إنه مع ما قد يقع من تباين شديد في العوائد أو النتائج، يلزم إضافة شرط أخر، ألا وهو السعي المستمر إلى تصحيح الفروق الشاسعة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ.[3]

هناك عدة نظريات ومقاربات لفهم وتفسير طبيعة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التي تطبع النظام الرأسمالي نستعرض باقتضاب بعضا منها فيما يلي.[4]

1.2 المقاربة الماركسية

يعتبر كارل ماركس أن السبب الجوهري للفوارق الاقتصادية في النظام الرأسمالي يكمن في الاستغلال والقهر وعلاقات القوة التي تطبع العلاقات الاجتماعية للإنتاج، حيث تستحوذ الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج على فائض القيمة الذي ينتجه العمال. وهذه الخاصية تضفي على العلاقات بين طبقتي البورجوازية المالكة لوسائل الإنتاج وطبقة البروليتاريا التي لا تملك إلا قوة عملها طابعا تناحريا. وقد ميزت ظاهرة الصراع الطبقي هذه

[3] إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص110.

[4] Bonnewitz P ،2015. Classes sociales et inegalites ،Breal.

مختلف أنماط الإنتاج التاريخية (النمط الأسيوي، النمط العبودي والنمط الإقطاعي). أما الطبقات الوسيطة، فمحكوم عليها بالاضمحلال والبلترة بالنظر إلى عدم قدرتها على منافسة كبار الرأسماليين. مما جعل كارل ماركس يستنتج ما سماه بقانون الالتقاط أو الاستقطاب الاجتماعي الذي يتمثل في وجود مواجهة مباشرة بين ممثلي رأس المال من جهة، وجماهير البروليتاريا التي تتعرض للتفقير المستمر.

من جهة أخرى، تشير النظرية الماركسية إلى أن وجود وديمومة الطبقات الاجتماعية مرتبط كذلك بقدرة البرجوازية على الهيمنة وضمان استمرار الوضع الاجتماعي القائم. ولتحقيق هذا الهدف، تقوم هذه الأخيرة بإحكام سيطرتها الاقتصادية عبر تركيز راس المال والتراكم بين أيدي فئة قليلة من الرأسماليين. بالإضافة إلى هذا، تسعى البورجوازية إلى بسط نفوذها على المؤسسات (الدولة، الجيش، الاعلام) وعلى المجال الأيديولوجي في المجتمع (الدين، الاخلاق، الفلسفة، المذاهب الاقتصادية) وتعبئته لتبرير الاستغلال وضمان خضوع البروليتاريا.

1.3 نظرية ماكس فيبر

يعتبر ماكس فيبر أن الفوارق الاجتماعية والتراتب الهرمي الذي ينجم عنها هما نتيجة ليس فقط لعوامل اقتصادية كما في النظرية الماركسية، بل كذلك لاعتبارات وأسباب غير اقتصادية. هكذا يتم التراتب الاجتماعي حسب ثلاثة معايير: الطبقة وهي عامل يعكس درجة النفوذ الاقتصادي، المركز الاجتماعي أو الشرف الاجتماعي (المكانة الاجتماعية) والقوة السياسية (النفوذ والسلطة). وينبني الشرف الاجتماعي الذي يحظى به الفرد داخل المجتمع على مجموعة من الامتيازات الموضوعية كالنسب والمستوى التعليمي ونمط العيش. يضيف ماكس فيبر أن التوزيع غير المتكافئ للشرف يؤدي إلى تراتبية اجتماعية خاصة ومختلفة عن تلك التي تميز الحقل الاقتصادي، فتتكون بالتالي جماعات واعية بمصالحها المشتركة وقادرة على الدفاع عنها. وكمثال على هذه الجماعات يبرز ماكس فيبر دور الأحزاب بمفهومها الواسع (الأحزاب السياسية، المجموعات المهنية وكذلك مجموعات

الضغط المختلفة) كتنظيمات يتكتل داخلها الأفراد من أجل التأثير أو السيطرة على الدولة ومراكز القرار.

1.4 نظرية بيير بورديو

ينطلق بورديو في تحليله للتراتب الاجتماعي من نظريتي كارل ماركس وماكس فيبر على حد سواء. كما يعتبر أن السبب الرئيسي للعلاقات الاجتماعية المختلة وغير المتكافئة داخل المجتمع انما يعود إلى الرساميل التي يتوفر عليها الفاعلون الاجتماعيون. ذلك أنه، إضافة إلى الرأسمال المادي الذي ترتكز عليه النظرية الماركسية، يضيف بورديو مفهومي الرأسمال الثقافي والرأسمال الاجتماعي. ويعرف **الأول** على أنه مجموع المعارف والكفايات والمهارات من مختلف الأصناف النظرية والعلمية في إطار ثقافة معينة، واستثماره في حقل اجتماعي معين، يجلب لمالكه قيمة مضافة مادية أو رمزية أو هما معا. أما **الثاني**، فإنه مجموع الثروات الفعلية أو المفترضة التي يتوفر عليها فرد ما أو جماعة معينة بسبب امتلاكه لشبكة مستمرة من العلاقات، ومن المعارف والاعترافات المتبادلة المأسسة تقريبا، أي مجموعة الرساميل والسلطات التي تخول لشبكة ما إمكانية تداولها. يؤدي هذا التحليل للفضاء الاجتماعي ببورديو إلى فرز ثلاث طبقات اجتماعية: الطبقة المسيطرة وتضم الصناعيين وكبار التجار وأصحاب المهن الحرة إضافة إلى المهندسين والأساتذة الجامعيين وكبار الموظفين. ثم طبقة صغار البرجوازيين: صغار التجار، المستخدمين في التجارة، الموظفين الوسطيين، التقنيين، المعلمين والحرفيين. وأخيرا، الطبقة الشعبية المكونة من المزارعين والعمال المأجورين والعمال المتخصصين والعمال المهرة وغير المهرة. والملاحظ أن بورديو يعتبر بأن التوفر على الرأسمال الرمزي والثقافي أكثر أهمية من تراكم الرأسمال المادي أو الاقتصادي، ذلك أنه يوجد في قلب الصراعات بين الفئات الاجتماعية من أجل فرض رؤيتها وتصوراتها للعالم داخل المجتمع.

الخصائص الأساسية للفوارق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.[5]

تتعدد مجالات الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتتنوع مظاهر اللا مساواة لتطال مختلف جوانب الحياة مما يجعل من الصعب الإلمام بكل تجلياتها في هذه الورقة محدودة الحجم. لذا سنركز مناقشتنا على المجالات التالية: الدخل والثروة، الفقر والفقر والمدقع، التنمية البشرية (التعليم والصحة)، اللا مساواة الجندرية علما بأن ظاهرتي البطالة وهشاشة العمل تحتاجان إلى ورقة أخرى. سنعتمد في عرضنا على مجموعة من المؤشرات الدالة حسب ما هو معروض في الملحق الإحصائي.

2.1 الفوارق في الدخل والثروة

هناك عدة مؤشرات لقياس الفوارق في الدخل من بينها مؤشر جيني والشرائح الخمسية والتحليل الذي يستند على بيانات الحسابات الوطنية. يدل مؤشر جيني على وجود مستويات معتدلة نسبيا في المنطقة العربية ولم يتغير كثيرا خلال العقدين الأخيرين. وحسب بعض التقديرات.[6]

بلغ هذا المؤشر حوالي 34.3، مما يضع المنطقة العربية في موقع مناسب مقارنة مع مناطق أخرى كأمريكا اللاتينية (51.8) وأفريقيا جنوب الصحراء (44.7) وجنوب آسيا (32.4) وشرق آسيا والمحيط الهادئ (34.2). أما على صعيد البلدان العربية، فتبلغ الفوارق في الدخل أقصاها في جزر القمر (64.3) والمغرب (40.88) وموريتانيا (40.46). غير أن هذه المعطيات لا تعكس الحجم الحقيقي للتفاوتات الصارخة في الدخل والثروة التي يلاحظها المواطن العادي وبالتالي لا تساعد على فهم أسباب الثورات التي اندلعت في المنطقة العربية للمناداة بالعدالة الاجتماعية والحرية والكرامة الإنسانية. وهذا راجع إلى الثغرات التي تطبع مؤشر جيني، ذلك أنه يعتمد على مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك المعروف عنها عدم القدرة على تغطية كل الشرائح شديدة الفقر والشرائح شديدة الغنى في البلدان العربية، مما يجعل الفوارق في توزيع الدخل المستنتجة من بيانات

---

[5] المرجع السابق.

[6] UNDP 2013. Arab Millennium Goals Report ،p 7،

هذه المسوح أقل مما هي عليه في الواقع. غير أن تقديرات أخرى استطاعت أن تبرز تفاقم التفاوتات في الدخل بالمنطقة العربية. هكذا لاحظت الاسكوا أن متوسط نصيب الفرد الثري من الإنفاق في عام 2011 بلغ في مصر 16 مرة نصيب الفرد الفقير وسبع مرات نصيب الفرد من الطبقة المتوسطة.[7] من جهة أخرى، يتوقع أن تشهد مسارات النمو الاقتصادي حتى عام 2030 مزيدا من اللا مساواة في الدخل وتقلصا في حجم الطبقة الوسطى.

ويتأكد هذا المنحى عند مقارنة نمو الدخل الفردي مع نمو الاستهلاك الأسري، ذلك أن الأول سجل زيادة سنوية بمعدل 2 في المائة خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي والعشرية الأولى من هذا القرن مقابل 1.3 بالمائة فقط بالنسبة للثاني، مما يعني أن النمو الاقتصادي لم ينعكس إيجابا على دخل واستهلاك أغلبية الاسرة في المنطقة العربية.[8]

وقد قام توماس بكيتي وفكوندو الفريدو بمحاولة تجاوز عيوب مؤشر جيني عبر التركيز على تقدير نصيب أغنى 10 في المئة في الدخل على مستوى المنطقة العربية كلها حيث استنتجا أن هذا النصيب بلغ 55 في المئة، متجاوزا ما هو الحال عليه في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وجنوب أفريقيا حيث قدر هذا النصيب على التوالي بـ48 بالمئة و36 بالمائة و55 بالمائة. كما أن هذه النسبة بقيت مستقرة خلال الفترة 1990-2012 مما يدل على أن المنطقة العربية اتسمت دائما بفوارق شاسعة في الدخل.

2.2 الفقر والفقر متعدد الأبعاد

بناء على الأرقام الواردة في الجدول 4 يتبين أن الفقر الشديد وفق معيار الخط الدولي للفقر 1.25 دولار أمريكي ظاهرة محدودة في المنطقة العربية باستثناء الدول العربية "الأقل نموا" حيث بلغت النسب مستويات مقلقة في جزر القمر (46.11%) وموريتانيا (23.43%) والسودان (19.8%) وجيبوتي (18.83%) واليمن (9.78%). غير أن التقرير العربي للتنمية المستدامة المشار إليه سابقا نبه إلى ارتفاع معدلات الفقر خلال

---

[7] التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول، الاسكوا 2015، ص 67.

[8] UNDP 2013. Arab Millennium Goals Report ،p 7،

السنوات الأخيرة حيث سجلت نسب الفقر الشديد زيادة بأكثر من الثلث خلال العقديين الماضيين لتصل إلى 7.4 في المائة سنة 2012[9]. وقد تركزت هذه الزيادة أساسا في الدول الأقل نموا مع ارتفاع طفيف في بلدان المشرق العربي.

من جهة أخرى، ارتفعت نسب الفقر الشديد عند قياسه بمستويات العيش المقبولة محليا اذ انتقلت هذه النسب من 22.7% سنة 1990 إلى 23.4% سنة 2012 بالنسبة للمنطقة العربية كلها مع ارتفاعها من 40% إلى 42.6% في الدول الأقل نموا ومن 20.3% إلى 23.4% بالنسبة لبلدان المشرق. بالمقابل، تراجعت هذه النسب من 18.4% إلى 10.5% بالمغرب العربي. وجدير بالإشارة إلى أن الصراعات وانعدام الامن والاستقرار السياسي ساهموا في تفاقم مظاهر الفقر الشديد في بلدان عربية كسوريا ومصر واليمن.

غير أن هذه المعدلات والنسب تخفي فوارق كبيرة بين الريف والحضر[10].على سبيل المثال لا الحصر، بلغ معدل الفقر في المناطق الريفية 59.4% في موريتانيا (20.8% بالمناطق الحضرية) و57.6% بالسودان (26.5% بالمناطق الحضرية) و15.3% في مصر (32.3% بالمناطق الحضرية).

غير أن الفقر لا يرتبط فقط بالدخل كما يروج لذلك البنك الدولي بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد. فمؤشر البنك الدولي لا يأخذ بعين الاعتبار مدى توفر السلع العامة والخاصة للاستفادة من الدخل، "فتوافر المال لا يعني بالضرورة أن الناس لديهم إمكانية الحصول على السلع العامة والخاصة التي يحتاجون اليها. ويمكن أن يكون الشخص فوق خط الفقر لكنه يعيش في منطقة ريفية أو في حي فقير من العشوائيات في الحضر بحيث يصبح من الصعب عليه جدا إرسال الأطفال إلى المدرسة أو يعاني هؤلاء من اشكال

[9] المرجع السابق، ص 65

[10] المرجع السابق، ص 66

الحرمان المهمة لنمو الطفل مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب والوصول إلى مرافق صحية آمنة".[11]

إن مصطلح "الفقر المتعدد الأبعاد" هو عبارة عن منهجية جديدة لقياس دليل الفقر. وهو مستخدم حديثا لمقارنة الحرمان في دول العالم. ويقوم درجة حرمان أفراد المجتمع من حيث ثلاثة أبعاد أساسية: التعليم (سنوات الدراسة، التحاق الأطفال بالمدارس) والصحة (معدل وفيات الأطفال، التغذية) وظروف العيش (الكهرباء، مياه الشرب، الصرف الصحي، أرضية السكن، وقود الطبخ، الأصول). يقدر عدد الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية بـ41.225 مليون شخص (المصدر السابق). يتضح من الشكل 4 أن الفقر متعدد الأبعاد يعرف انتشارا واسعا في الصومال وجزر القمر وموريتانيا واليمن كما يطال 13.9 بالمائة من سكان المغرب وهي نفس النسبة بجيبوتي، مع العلم أن عدد سكان هذا الأخير صغير جدا (0.8 مليون نسمة) مقارنة بعدد سكان المغرب (31.2 مليون نسمة). جدير بالذكر أن المنطقة العربية تعرف أعلى نسبة للفقر الريفي مقارنة مع اليف الحضري (3.5) من بين جميع المناطق التنمية الأخرى، باستثناء ملحوظ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ما على المستوى الوطني، يعاني المغرب من أعلى مستوى من التفاوتات المجالية حيث نسبة الفقر متعدد الأبعاد بالريف مقارنة مع الحضر تبلغ 7.86 تليها تونس (4.17) ومصر (3.5) وجيبوتي (3.46).[12]

2.3 الفوارق في مجال التنمية البشرية

يشير الجدول 1 حول دليل التنمية البشرية وعناصره إلى وجود فوارق كبيرة بين الدول العربية حيث تحتل دول الخليج المراتب الأولى فيما تتذيل البلدان الأقل نموا (جيبوتي، السودان، اليمن، جزر القمر، موريتانيا) القائمة. وتعود ريادة بلدان الخليج أساسا إلى الفارق الشاسع في مستوى معدل دخل الفرد المرتبط بوفرة الموارد الطبيعية وعدد السكان. غير أن المقلق على هذا المستوى هو التراجع المحسوس في دليل التنمية البشرية جراء

[11] عبد الحميد نوار، دليل الفقر المتعدد الأبعاد والسياسات، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2014، ص 22.

[12] المرجع السابق، ص 16.

الصراعات والحروب الدائرة في منطقة المشرق العربي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقدت سوريا 25.2 في المائة من قيمة دليل التنمية البشرية بين سنتي 2011 و2014، وهذا يعني أن ما يعادل 35 سنة من التنمية البشرية قد ذهبت سدى جراء سنتين من الحرب الأهلية والدمار.[13]

وفيما يخص التعليم، هناك تفاوت كبير على مستوى متوسط سنوات الدراسة حيث يبلغ هذا المكون 9.07 بقطر مقابل 3.84 فقط بجيبوتي و2.6 باليمن. كما أن المغرب يعرف تأخرا محسوسا في هذا المجال حيث لا يتعدى متوسط سنوات الدراسة 4.36 وهو أقل من مستواه بجزر القمر (4.60) رغم الفارق في المستوى الاقتصادي بين البلدين. كما يسجل فارقا كبيرا في العدد المتوقع لسنوات الدراسة إذ لا يتعدى 6.39 سنة بجيبوتي و7 سنوات تقريبا بالسودان مقابل 16.27 سنة بالعربية السعودية و14.74 سنة بالكويت.

وفي المجال الصحي، تسجل نفس التفاوتات داخل المنطقة العربية حيث لا يتجاوز العمر المتوقع عند الولادة 62 سنة بجيبوتي و63.5 سنة بالسودان و63.1 سنة بموريتانيا مقابل 79.3 سنة بلبنان، 78.2 سنة بقطر، و77 سنة بالإمارات العربية المتحدة، غير أن الأدلة التي تم عرضها حتى الآن تعتمد على متوسط كل عنصر من دليل التنمية البشرية وبالتالي لا تأخذ بعين الاعتبار حدة الفوارق داخل كل بلد على حدة. والحال أنه من المفيد معرفة البلدان التي تعاني أكثر من غيرها فيما يخص تمتع مواطنيها بالحقوق الاجتماعية الأساسية. ولسد هذه الثغرة يتم اعتماد الدليل المعدل بعامل اللا مساواة بين السكان في الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية (التعليم والصحة والدخل). ويعتبر الفرق بين قيمة دليل التنمية البشرية المعتاد الأصلي والدليل المعدل بعامل عدم المساواة بين السكان مقياسا للخسارة في التنمية البشرية المترتبة عن

اللا مساواة. وقد بلغت هذه الخسارة أكثر من الربع بالمنطقة العربية (11 دولة فقط) وهي ضعف الخسارة المسجلة في منطقة أوروبا ووسط آسيا ومن أعلى النسب داخل البلدان

[13] UNRWA ،2013. The Syrian crisis: socioeconomic monitoring report.

النامية باستثناء منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وداخل المنطقة العربية تفاوتت الخسارة بين أعلى نسبة في جزر القمر (46.68) وأدناها في فلسطين (14.86).

2.4 اللا مساواة حسب النوع الاجتماعي

تصنف المنطقة العربية في مراتب متدنية فيما يخص المساواة بين الجنسين، وذلك لاعتبارات ثقافية واجتماعية عديدة. كما هو مبين في الجدول 2، يسجل دليل الفوارق بين الجنسين مستوى قياسيا مقارنة مع مناطق نامية أخرى باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء. وتطال الفوارق بين الذكور والإناث مختلف مناحي الحياة كما هو مبين في الجدول 3، غير أننا سنركز على التفاوتات في المجال الاجتماعي، خاصة الصحة والتعليم والتشغيل.

- **اللا مساواة الجندرية في المجال الصحي:**

يلاحظ وجود فوارق كبيرة بين الدول العربية فيما يخص نسبة وفيات الأمهات (عدد وفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة حية) بين أعلى نسبة في جيبوتي (360) وجزر القمر (350) وموريتانيا (320) وأدناها في قطر (6) والإمارات العربية المتحدة (8) وعمان (11) والكويت (14). ويأخذ معدل الولادات في سن المراهقة (عدد الولادات لكل 1.000 امرأة من الفئة العمرية (15-19 سنة) نفس المنحى حيث يبلغ هذا المعدل مستويات قياسية في الدول الأقل نموا كالسودان (83.96) وموريتانيا (73.30) وجزر القمر (51.21) مقابل مستويات منخفضة جدا في ليبيا (2.52) وتونس (4.60) وقطر (9.52). والملاحظ أن المعدل مرتفع كذلك بالنسبة لبلدان تصنف في خانة "التنمية البشرية المتوسطة" كالعراق (68.66) ومصر (42.96) وسوريا (41.60) والمغرب (35.81).

- **اللا مساواة الجندرية في التعليم:**

يتم قياس الفوارق بين الجنسين من خلال السكان الحاصلين على جزء من التعليم على الأقل (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة فما فوق). والملاحظ أن هناك تفاوتات كبيرة بين الدول العربية على هذا المستوى كذلك حيث تعاني بلدان كموريتانيا وجزر القمر والسودان من نقص كبير في حصول الإناث على التعليم الثانوي مقارنة مع

الرجال (النسبة المئوية بلغت على التوالي 20.88 -8.27 و8.56 -26.67 و12.1 -18.24). بالمقابل تبلغ هذه النسبة مستويات متقدمة في الإمارات العربية المتحدة (73.11 -61.24) وقطر (66.67 -59.03) والبحرين (56.7 -51.41). كما أن هناك فوارق كبيرة على هذا المستوى في بلدان ذات "تنمية بشرية متوسطة" كالعراق (27.5-0.22) ومصر (43.86 -60.61) وتونس (32.78 -46.06) وسوريا (29.48 -40.46) والمغرب (20.68 -30.22).

- **اللا مساواة الجندرية في العمل:**

تعتبر مشاركة المرأة في العمل بالمنطقة العربية أدني بكثير من المتوسط العالمي والأضعف على الإطلاق مقارنة مع باقي المناطق النامية (جدول 3). وقد بلغت نسبة تشغيل النساء أدنى مستوياتها بسوريا (13.5 بالمائة مقابل 72.69 بالمائة بالنسبة للرجال) والعراق (14.89 -69.80) والجزائر (15.19 -72.19) والأردن (15.60 -66.59). ويشير التقرير العربي حول التنمية المستدامة إلى أن أعدادا كبيرة من النساء العاملات يشتغلن في أنماط عمل غير مستقر. وتنحو نسبة النساء إلى الرجال في أنماط العمل غير المستقر إلى التصاعد حيث بلغت سنة 2010 تقريبا 177 امرأة لكل 100 رجل متجاوزة بذلك جميع المناطق النامية.[14]

3 أسباب وتداعيات الفوارق الاجتماعية بالمنطقة العربية.

لا شك أن هناك عدة عوامل تساهم في تفسير حجم وحدة الفوارق الاجتماعية التي قمنا بتشخيصها في الفقرة السابقة من بينها ما هو ثقافي واجتماعي أو طائفي وعرقي وديني، إضافة إلى الموارد الطبيعية وتعداد السكان وكذلك النزاعات الإقليمية والصراعات التي تنهك بلدان المشرق العربي على الخصوص. غير أن جانبا مهما من العوامل التي فاقمت التفاوتات الاجتماعية والطبقية بالمنطقة العربية على الخصوص، وفي مختلف بقاع المعمور بشكل عام، وأدت إلى تنامي الاحتجاجات الشعبية واندلا ع الثورات العربية يرتبط أساسا

[14] ا التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول، الاسكوا 2015، ص 69

بالسياسات النيوليبرالية التي تم اعتمادها خلال الحقبة الأخيرة من طرف العديد من الحكومات العربية. كما تستمد هذه الفوارق جذورها من زواج المال والسلطة وتفشي الفساد والمحسوبية. من جهة أخرى، تعتبر التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لانتشار الفوارق الاجتماعية مرتفعة بالنظر إلى أثارها على افاق التنمية وكذلك على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

3.1 تأثير السياسات النيوليبرالية على الفوارق الاجتماعية

أدى انخراط الدول العربية في العولمة النيوليبرالية إلى اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية ذات عواقب وخيمة على الظروف المعيشية لأغلب فئات المجتمع. كما ساهمت هذه السياسات في تركيز الثروة بين ايدي فئة قليلة وهيمنة رأسمالية المحاسيب على الاقتصاد، مستفيدة من تداخل المال والسلطة.

– تأثير سلبي للسياسات النيوليبرالية على ظروف عيش أغلب فئات المجتمع

لقد باشرت العديد من الدول العربية تنفيذ سياسات نيو ليبرالية مرتكزة على ثلاثية "لبرلة الاقتصاد –الخصخصة –التقشف على صعيد الموازنة العامة" بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية منذ ثمانينيات القرن الماضي. ورغم اندلاع الثورات العربية سنة 2011، لجأت دول عربية مختلفة لنهج سياسات تقشفية صارمة على غرار ما كان معمولا به خلال مرحلة التكييف الهيكلي.[15] هكذا يلاحظ أن الإجراءات الأكثر شيوعا في هذه الدول تتمثل في التقليص من الدعم المقدم للمواد الأساسية (طبق في تسع دول من أصل عشر التي شملها المسح) وتخفيض أو تجميد كتلة الأجور في القطاع العام (طبق في سبع دول من أصل عشر) وكذلك الزيادة في الضرائب على الاستهلاك (طبق في سبع دول من أصل عشر). كما شمل "اصلاح" أنظمة التقاعد وإحداث شبكات الأمان الاجتماعي خمس دول من أصل عشر.

[15] محمد سعيد السعدي، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الحماية الاجتماعية، شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، بيروت، 2014.

إن اثار هذه الحزمة من الإجراءات التقشفية تبدو وخيمة على الفوارق الاجتماعية بين الدول العربية وداخل كل واحدة منها. هكذا يؤثر تجميد أو تقليص كتلة الأجور في الوظيفة العمومية على مستوى التنمية البشرية في العديد من البلدان العربية التي تشكو من نقص كبير في الطاقات البشرية المتوفرة من مدرسين وأطباء وممرضين وعاملين في الحقل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يحتاج بلد كالمغرب إلى توظيف سبعة آلاف طبيب وتسعة آلاف ممرض لسد المخصصات في القطاع الصحي. وستزداد الفوارق الاجتماعية حدة في ظل قرار الحكومة المغربية بخصخصة قطاعي الصحة والتعليم.

من جهة أخرى، يؤدي تجميد الأجور وعدم تعديلها لتتماشى ومعدل التضخم إلى الإضرار بالقدرة الشرائية للعاملين في القطاع العام، خاصة في القطاعات الاجتماعية الحيوية، مما يزيد من ظاهرة الغياب عن العمل وتنامي العمل في القطاع غير الرسمي وتضرر جودة الخدمات العمومية، خاصة في الأحياء الشعبية في المدن والقرى، كما أن تراجع القدرة الشرائية للموظفين يوسع الفوارق في مستوى العيش بين الفئات والطبقات الاجتماعية.

أما فيما يخص تطبيق مرونة الشغل عبر إجراءات مثل تسهيل عمليات التسريح الفردي والجماعي للعمال وتخفيض تعويضات المغادرة وتشجيع العمل بعقود محددة الأمد، فمن غير المؤكد أنها ستحسن من تنافسية الوحدات الإنتاجية التي ترتبط بعوامل أخرى أكثر تأثيرا كمستوى الإنتاجية وكفاءة التدبير والقدرة على الابتكار. بالمقابل، تؤدي هذه المرونة إلى مزيد من الهشاشة بالنسبة للعمال وتدني الأجور في ظروف تتسم بانكماش الدورة الاقتصادية.

على صعيد آخر، ينجم عن تقليص الإنفاق العمومي بغية التحكم في عجز الموازنة العامة تجميد أو تقليص المخصصات المالية للقطاعات الاجتماعية الحيوية كالتعليم والصحة والسكن وكذلك الاستثمار في البنية التحتية. وهذا يضر بمستوى التنمية البشرية وظروف العيش، خاصة بالأرياف، كما أنه يؤثر سلبا على الدورة الاقتصادية والتشغيل، مما يؤدي إلى مزيد من الهشاشة وسط العاطلين عن العمل.

إن تأثير السياسات النيوليبرالية على الفقر المتعدد الأبعاد يبدو جليا مثلا في حالة سوريا حيث ازداد الفقر المادي بين 2006 و2010 كما تفاقم التفاوت بين المناطق. ومن بين أسباب هذا الإخفاق التطبيق التدريجي لمبدأ استرداد الكلفة في الخدمات الصحية والتعليمية العامة، وتخفيض دعم الأغذية الرئيسية، والتحرير الجزئي لأسعار الطاقة، مما تسبب في زيادة العبء المالي على الأسر. هذا بالإضافة إلى السياسة المالية غير المحابية للفقراء من خلال تركيزها على الضرائب غير المباشرة وتخفيض الاستثمار العمومي وتأجيل البرامج التي تركز على زيادة كفاءة برامج الإنفاق العمومي. كما أن الاهداف الاجتماعية مثل تخفيض الأمية ووفيات وسوء تغذية الأطفال لم تتحقق.[16]

إن مساهمة السياسات التقشفية التي تطبقها العديد من الدول العربية حاليا (مصر، المغرب، تونس، سوريا على وجه الخصوص) في تفاقم اللا مساواة الاجتماعية يرجع بالأساس إلى تبني نظرة اقتصادية ضيقة تعطي الأولوية للتوازنات الاقتصادية الكلية على حساب التوازنات الاجتماعية. فالأسبقية حسب منظري النيوليبرالية يجب أن تعطى لاسترجاع ثقة المستثمر وتسديد الدين ولو على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. فقيم العدالة والتضامن والتآزر تبقى عصية على التفكير الاقتصادي الضيق الذي ترتكز عليه السياسات النيوليبرالية المروج لها من قبل المؤسسات المالية الدولية. فهذا الفكر لا يؤمن إلا بالفرد كفاعل اقتصادي يبحث على تعظيم الملذات والربح في إطار أسواق تنافسية.

3.2 رأسمالية المحاسيب وتركيز الثروة والسلطة

ترتكز السياسات النيوليبرالية على محاباة الرأسمال على حساب العمل بدعوى ضرورة تشجيع القطاع الخاص والمبادرة الحرة على الاستثمار لخلق الثروة ومناصب الشغل للعاطلين عن العمل. ولهذا الغرض، تقدم حزمة من التسهيلات والمساعدات لرأس المال المحلي والأجنبي في شكل منح للاستثمار وتمويلات تفضيلية وتخفيضات أو إعفاءات ضريبية وتقليص من التكاليف الاجتماعية، هذا إضافة إلى حرية نقل الرساميل إلى الخارج ومرونة

[16] الفقر المتعدد الأبعاد في سورية، يونيسف، يونية 2014، ص 16.

الشغل. وقد أدت هذه التحفيزات إلى ارتفاع حصة الرأسمال من القيمة المضافة على حساب العمل على الصعيد العالمي. غير أن الاستفادة من هذه الامتيازات ومن مثيلاتها كانت مرتبطة بممارسة السلطة السياسية أو القرب منها بالمنطقة العربية على الخصوص. وهذا النوع من الرأسمالية التي تطلق عليها عبارات "رأسمالية المحاسيب" منتشرة في العديد من البلدان الرأسمالية، خاصة في بلدان الجنوب. يتسم النمط من الرأسمالية باحتكار الأسواق من طرف فئة قليلة من المحظوظين والمتنفذين. كما يغلب عليه الاعتماد المفرط على الاقتراض من القطاع المصرفي والميل للتوسع السريع في فروع النشاط الاقتصادي المجاورة سواء رأسيا أو أفقيا، بالإضافة إلى غلبة الطابع العائلي على هياكله القانونية والتنظيمية.[17] إن هذه الخصائص تساعد الاوليجاركية المحلية على الاستحواذ على جزء هام من الاقتصادات العربية وتركيز الثروة لصالحها، مما يفسر نصيبها الكبير من الدخل القومي الذي أشرنا اليه سابقا.

ومن بين الآليات التي تساعد على عمليات الاستحواذ والتركيز هاته الاستفادة التفضيلية من الصفقات العمومية والتمويل من طرف البنوك العمومية ودعم المواد الأساسية كالمحروقات وتحويل أراضي في ملك الدولة لصالحها وخصخصة شركات القطاع العام بأثمان زهيدة وفي غياب قواعد الشفافية والمنافسة. هذا بالإضافة إلى الحماية الجمركية وغير الجمركية والتسهيلات الإدارية والرخص وصياغة قانونين على المقاس لصالح شركاتها. وبديهي أن هذا الانحياز السافر من طرف الدولة لصالح الاوليجاركية يضرب قواعد التنافس ودولة القانون والمؤسسات في الصميم كما أنه يؤدي إلى تهميش المقاولات الصغرى والمتوسطة ويلحق أضرارا كبيرة بالدينامية الاقتصادية والابتكار وإحداث العمل اللائق.

3.3 الفساد كآلية مساعدة على تركيز الثروة

إضافة إلى كونه سمة مرتبطة برأسمالية المحاسيب، يأخذ الفساد أشكالا متنوعة تساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الطبقية. ويؤشر ترتيب عدد من الدول العربية في مراتب متأخرة على مستوى مؤشر الشفافية العالمي دليلا قاطعا على استشراء الفساد في

[17] محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب، دار العين للنشر، 2011.

المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يستغل بعض الإداريين مناصبهم ونفوذهم داخل جهاز الدولة للحصول على رشاوي ومغانم مالية، مما يمكنهم من تكوين ثروات كبيرة في ظرف وجيز من الزمن. ويساهم "ريع المنصب"[18] في تركيز الثروة ويشجع اخرين على نهج نفس السلوكيات المشينة في ظل غياب ثقافة المساءلة والمحاسبة وتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب. كما أن استشراء الفساد وسوء التدبير داخل المرفق العمومي يلحق الضرر بالفقراء ويؤثر سلبا على التنمية البشرية من حيث جودة الخدمات العمومية وكلفة المشروعات والصفقات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يشير التقرير السوري حول الفقر المتعدد الأبعاد إلى انه "بالرغم من أن الحكومة قد زادت عدد المدارس والمستشفيات وتحول هذه القطاعات على نطاق واسع للقطاع الخاص، فقد ازدادت المساهمة النسبية لهذه الأبعاد في الفقر وفق دليل الفقر التعدد الأبعاد، ولا سيما التعليم. ويمكن تفسير ذلك بأوجه الضعف المؤسساتي الذي انعكس في الإنتاجية المنخفضة، والفساد المرتفع، وغياب نظم الرصد والتقييم، وتدني جودة الخدمات العامة".[19]

3.4 بعض تداعيات اللا مساواة الاجتماعية.

يساهم تركيز الثروة بين يدي متنفذي رأسمالية المحاسيب إلى الحاق اضرار جسيمة بالمنافسة بين الفاعلين الاقتصاديين، مما يؤدي إلى تهميش الشركات الصغيرة والمتوسطة، علما أن بعض الدراسات أثبتت أن هذه الأخيرة لها قدرة أكبر على تسريع وتيرة النمو وإحداث فرص الشغل في القطاعات التي تنشط فيها. كما أن غياب المنافسة واحتكار شركات "المحاسيب" للعديد من الأسواق والأنشطة الاقتصادية يعطل عملية الابتكار وتبني حلول تكنولوجية جديدة ترفع من إنتاجية العمل وتعزز تنافسية الشركات.[20]

---

[18] محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب، دار العين للنشر، 2011، ص 94

[19] الفقر المتعدد الأبعاد في سورية، يونيسف، يونية 2014، ص 16

[20] Saadi Mohammed Said.2015.'Innovation ،Political Connectedness ،and Competition'. Background paper for the World Development Report 2016 ،World Bank ،Washington ،DC.

من جهة أخرى، يساهم نمط عيش هؤلاء الأثرياء الجدد في تأجيج مظاهر الحرمان والاقصاء الاجتماعي من خلال الإفراط في الاستثمار الترفي (العقارات والمنتجعات والمصايف على سبيل المثال) وانتشار الثقافة الاستهلاكية ("المولات" أو مراكز التسوق والترفيه) والسكن في مجمعات مسيجة ومعزولة بواسطة أسوار وبوابات عن بقية سكان المجتمعات المحيطة بها.[21]

كما تهدد الفوارق الاجتماعية تماسك المجتمع (أي قدرة المجتمع على ضمان العيش الكريم لكل أفراده وتقليل التفاوتات والاستقطاب الاجتماعي داخله)، خاصة في غياب أنظمة للحماية الاجتماعية فعالة، مما يزرع الشعور بانعدام الأمن والاقصاء عند الفقراء وتتنامى مظاهر الانحراف والجريمة في المجتمع، مهددة الاستقرار الاجتماعي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، حسب تصريح للمندوب العام المغربي لإدارة السجون،" أكثر من 80 في المئة من السجناء يقل مستواهم الدراسي عن الصف الاعدادي، بالإضافة إلى أن أكثر من 70 في المئة إما عاطلون أو يمتهنون حرفا ومهنا بسيطة لا تكفل الاستقرار المادي والاجتماعي".[22] بالمقابل، بينت دراسات أنجزت حول البلدان المتقدمة أن المجتمعات ذات مستوى معتبر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية لا تعاني من مشاكل اجتماعية تستحق الذكر.[23] بالإضافة إلى هذا، ينجم عن اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية تهديد مباشر للنمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى عدم قدرة الطبقات الفقيرة والمهمشة، وكذلك الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، على الاستثمار الكافي في التربية والتعليم باعتبارهما عاملين مهمين في تحفيز العملية التنموية.[24]

---

[21] محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب، دار العين للنشر، 2011، ص 69

[22] جريدة أخبار اليوم، 8 سبتمبر 2016.

[23] Wilkinson ،R. Pickett ،K. The Spirit Level: Why More Equal societies Almost Always Do Better ،Allen Lane ،2009.

[24] OECD ،Trends in income inequality and is impact on economic growth ،France ،2014.

كما يولد الفقر واللا مساواة في الولوج إلى الخدمات العامة الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم مشاكل صحية ونفسية تعيش مع الفرد مدى الحياة، فيؤثر على النمو العقلي للأطفال وتفقدهم سبل عيشهم وتقوض قدراتهم على المدى الطويل.[25]

من جهة أخرى، لا يؤدي التفاوت الاجتماعي بين الجنسين إلى عرقلة النمو وتقليص أعداد الفقراء فحسب، بل إنه يؤثر سلبا على النتائج المتحصل عليها من طرف الأطفال في قطاعي التعليم والصحة.[26]

الخلاصة

تعكس الفوارق الاجتماعية حجم الاختلاف في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد والأسر والجماعات في مجتمع معين. وتعاني المنطقة العربية من فوارق اجتماعية مقلقة مقارنة مع باقي مناطق العالم وفيما بين الدول العربية. وتتجلى هذه التفاوتات على مستوى تركيز الثروة الذي تجاوز ما هو مسجل في الدول الرأسمالية الغنية. كما سجل ارتفاعا في مستوى الفقر الشديد منذ سنة 1990، خاصة في البلدان أقل نموا، علما بأن الصراعات وانعدام الأمن والاستقرار السياسي ساهمت في تفاقم مظاهر الفقر الشديد في عدد من الدول العربية. كما لا تزال دول أقل نموا ودولا ذات مستوى تنمية بشرية متوسطة تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد، علما بأن المنطقة العربية سجلت أعلى نسبة للفقر المتعدد الأبعاد بالأرياف مقارنة مع الحضر من بين جميع المناطق النائية الأخرى. أما على مستوى التنمية البشرية، فقد سجلنا وجود فوارق كبيرة بين الدول العربية في مجالي التعليم والصحة حيث البون شاسع بين الدول الأقل نموا وبعض الدول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية من جهة، وبلدان الخليج ولبنان من جهة أخرى. على مستوى آخر، يترتب عن الأخذ بعين الاعتبار دليل التنمية البشرية المعدل بعامل اللا مساواة بين السكان خسارة في التنمية البشرية تتجاوز ما هو مسجل في مناطق مختلف المعمور باستثناء منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

---

[25] تقرير التنمية البشرية 2014، برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

[26] المساواة بين الجنسين بوصفهما اقتصادا يتسم بالحنكة والبراعة، البنك الدولي، سبتمبر 2006.

أما على مستوى اللا مساواة الجندرية، فتسجل المنطقة العربية مستويات قياسية مقارنة مع مناطق نامية أخرى باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء.

يرتبط تفاقم الفوارق الاجتماعية الذي يعد من بين العوامل الرئيسية لاندلا ع الثورات العربية بالآثار السلبية للسياسات النيوليبرالية التي اعتمدتها العديد من الدول العربية، خاصة تقليص الإنفاق العام ورفع الدعم عن المواد الأساسية وخصخصة القطاعات الاجتماعية. كما ساهمت رأسمالية المحاسيب التي تميز نمط الإنتاج الرأسمالي بالمنطقة العربية في تركيز الثروة وإذكاء الشعور بالحرمان والاقصاء الاجتماعي، وذلك من خلال تركيزها على الإفراط في الاستثمار الترفي وسلوكياتها الاقتصادية الريعية. وقد ساعد انتشار الفساد والافلات من العقاب على استفحال مظاهر التفاوت الاجتماعي في العديد من البلدان العربية.

ومن تداعيات تفاقم اللا مساواة الاجتماعية احتدام الاستقطابات الاجتماعية وتهديد تماسك المجتمعات العربية، إضافة إلى تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع

1. إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص110

2. Bonnewitz P، 2015. Classes sociales et inegalites، Breal

3. التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول، الاسكوا 2015.

4. UNDP، 2013. Arab Millennium Goals Report، p 7

5. عبد الحميد نوار، دليل الفقر المتعدد الأبعاد والسياسات، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2014، ص 22.

6. UNRWA، 2013. The Syrian crisis :socioeconomic monitoring report

7. محمد سعيد السعدي، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الحماية الاجتماعية، شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، بيروت، 2014.

8. الفقر المتعدد الأبعاد في سورية، يونيسف، يونية 2014.

9. محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب، دار العين للنشر، 2011.

10. Saadi Mohammed Said.2015.'Innovation، Political Connectedness، and Competition'. Background paper for the World Development Report 2016، World Bank، Washington، DC

11. جريدة أخبار اليوم، 8 سبتمبر 2016.

12. Wilkinson، R. Pickett، K. The Spirit Level: Why More Equal societies Almost Always Do Better، Allen Lane، 2009.

13. OECD، Trends in income inequality and is impact on economic growth، France، 2014.

14. تقرير التنمية البشرية 2014، برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

15. المساواة بين الجنسين بوصفهما اقتصادا يتسم بالحنكة والبراعة، البنك الدولي، سبتمبر 2006.

دور الاحتجاجات في التأثير على الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية

خالد علي

أحاول من خلال هذه الورقة تقديم قراءة حول دور الاحتجاجات في التأثير على الفوارق الاجتماعية بالمنطقة العربية، فربما تظن السلطات الحاكمة بالمنطقة العربية أنها في مأمن من تصاعد الغضب الشعبي مرة أخرى ضد سياساتها وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية التي تفرغ مطالب العدالة الاجتماعية من جوهرها، وربما وجدت تلك الأنظمة ضالتها في مقايضة الشعوب على "الأمن مقابل الصمت" ظنا منها أنها مقايضة دائمة ومستمرة ولا يمكن استنفادها، وربما استسهلت تصديق أكذوبتها التي ترددها في وسائل الإعلام بأن الثورات العربية نتاج مؤامرة خارجية، فعادت إلى سيرتها الأولى بكافة ترسانتها القمعية والاقتصادية المجحفة بل وتتحرك بوتيرة سريعة نحو سياسات النيوليبرالية بما تحمله من كل أشكال الاجحاف الاقتصادي والاجتماعي، ولطالما تناست تلك الأنظمة أن كافة عوائق العدالة الاجتماعية كانت بفعل خياراتها، فما شهدته المنطقة العربية من 2011 هل كان وليد لحظة غضب أم تراكم لممارسات الظلم الاجتماعي عبر عقود عمقت فيها الفوارق بين الطبقات، واستنزفت طاقات الشعوب ومواردها، فضلا عن أن التعجل بالحكم على ثورات الربيع العربي بالفشل يحمل قصورا في فهم الثورة وأبعادها باعتباره تغييرا عميقا في سلوك وخيارات البشر والقوى، ومن السابق لأوانه الحكم على نتائج هذا الربيع حتى الآن سواء بالفشل أو النجاح، لذلك أحاول من خلال المحاور التالية تقديم تلك القراءة.

-الثورة وأحلام المواطنة:

تذهب بعض الأنظمة الحاكمة وبعض المؤسسات الدولية إلى القول بأن الفوارق الاجتماعية لا يمكن الفكاك منها باعتبارها نتاجا طبيعيا للنمو الاقتصادي، وهو قول يجافي الحقيقة فهذه الفوارق ليست قدرا محتوما على الشعوب ولا هي عصية على التغيير والتحول، ولا هي بشرط ضروري ولازم لإحداث النمو لكنها واقعا تفرضه الخيارات السياسية والاقتصادية لتلك الأنظمة، فالفوارق الاجتماعية تتسع وتضيق وفقا للسياسات التي تتبعها

الأنظمة، وتتأثر بمدى قدرة المواطنين على مقاومة تلك السياسات أو السعي إلى تغييرها، وبالتالي تتحدد هوية تلك الفوارق ومستوياتها وأعماقها بعلة وجودها أو انتفائها، وهذه العلة تتمركز حول (العدالة في إدارة الثروات وتوزيعها من عدمه، والاستبداد أو الانفتاح السياسي ومستويات المشاركة السياسية والمجتمعية وحدودهما، والقمع ومدى إفساح أو مصادرة المجال العام، والرقابة والمحاسبة والمكافحة الحقيقية أو الزائفة للفساد، ومدى الانحياز للسياسات التميزية أو المساواة وتكافؤ الفرص).

إن ثورات الربيع العربي لم تفرض نفسها على المنطقة بسبب الحرية والديمقراطية وحسب لكن مطالب العدالة الاجتماعية أيضا كانت نقطة ارتكاز رئيسية وجوهرية في قلب تلك الثورات، وفرضت نفسها على أجندات كل القوى والحركات وبرامجها، بل أن الدول التي لم تشتعل بها الثورات سعت لاسترضاء شعوبها، ومنحتها عددا من المميزات الاقتصادية والاجتماعية توقيا لتلك المطالب شأن ما حدث بدول الخليج العربي والمغرب والأردن، وقد أدى ذلك كله لتداول واسع لمفهوم العدالة الاجتماعية بالبلاد العربية حيث فجرت الثورات مبادرات كثيرة، وأنتجت تحالفات متعددة عابرة للأيديولوجيات والطبقات، وما صاحب ذلك من تداول واسع لمطالب التوزيع العادل للثروة، ورد الثروات المهربة للخارج أو تلك التي تحصلت نتيجة فساد، ومطالب التوظيف، وتثبيت العمالة المؤقتة، والحدين الأدنى والأقصى للأجور، ومكافحة سياسات التمييز الاجتماعي والنوعي والطائفي وتحقيق تكافؤ الفرص... الخ، وهو ما فرض بكل قوة مصطلح المواطنة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطن من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية خاصة أن المؤشرات الاقتصادية في كل من مصر وتونس كانت تشير إلى وجود تقدم وتحسن في معدلات النمو الاقتصادي إلا أن هذا النمو لم يجن ثماره إلا قلة من الطبقة المهيمنة خاصة أنه لا توجد علاقة تلقائية بين تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، فإذا كان النمو الاقتصادي شرطا ضروريا ولازم لتحقيق عدالة اجتماعية، إلا أننا قد نشهد نموا اقتصاديا في إحدى البلدان ولا يواكبه أية سياسات تحقق العدالة الاجتماعية أو تمهد الطريق لها، لذلك كانت مطالب الثورات تعبير عن احتياج حقيقي لمعالجة تراكم سنوات من الظلم الاجتماعي والاقتصادي.

-للخلف در:

كانت مطالب الثورات العربية بشأن العدالة الاجتماعية حجر عثرة حاولت الأنظمة الحاكمة والعديد من القوى الإقليمية والدولية كبحها وتفريغها من جوهرها بل وعقاب الشعوب على جرأتها، وتصدير كافة أزمات التحول الديمقراطي والاجتماعي لها عبر اتهام الشعوب بأن خروجها للشارع، ورفع مطالب العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة قد أدى لتفكك بعض الدول العربية شأن اليمن وسوريا وليبيا، واشتعال الاحتراب الأهلي بها، مما نتج عنه أقسى موجة لجوء للشعوب العربية، كما تصاعدت وتعددت موجهات الإرهاب في كل من مصر وتونس، حيث حاولت كافة الأنظمة وصم الثورات بكل مبررات الفشل والاخفاق المؤسسي أو السياسي والاجتماعي، وبلغ الأمر حد المقايضة العلنية للشعوب على حقوقها (فالأمن وحماية أركان الدولة مقابل الصمت ووقف الحراك والمطالب)، فلا شيء تحسن في حياة الشعوب بعد الثورات فقد تدنت الأجور بسبب انهيار القدرة الشرائية للعملة المحلية، وارتفاع الأجور أضحى حكرا على مؤسسات الحكم "الجيش والشرطة والقضاء" حيث تناست الأنظمة الحاكمة الجديدة أن جوهر مطالب الثورات من الناحية السياسية ليس استبدال حراس النظام القدامى بحراس جدد، ومن الناحية الاجتماعية لم تكن لحظة الغضب المتفجرة هي دافع الجماهير للخروج بقدر ما هو تراكم للفجوات والفوارق الاجتماعية الذي عظم من دوائر الفقر والقهر الاجتماعي والسياسي، وهو ما يحتاج لتبنى سياسات حقيقية لمعالجتها بدلا من الشعارات الجوفاء التي تعيد إنتاج الماضي في أسوأ صوره، فقصور النظر والوعي أو الرغبة في تجاهل هذه المطالب دفع تلك الأنظمة لتبني سياسات عكسية انطلقت من سعي الحراس الجدد للأنظمة الحاكمة إلى ترميم شبكاتها واستعادة مواقعها والحفاظ على مكتسباتها التي تكونت ما قبل الثورات، لذلك نجد أن المصالحة الحقيقية التي تمت حتى الآن هي المصالحة مع الفساد والسعي لتثبيت ممتلكات كل رجال المال والسلطة المتحصلة من الفساد والمحسوبية قبل الثورات، فالحراس الجدد للأنظمة الحاكمة أجهضوا كل محاولات الثورات لاستردادها، وأوقفوا كل محاولات المحاسبة بزعم حاجة الاقتصاد للتشجيع والتحفيز عبر إقرار وإنفاذ تلك المصالحات.

كما تصدرت عمليات ترميم الترسانة الأمنية والعسكرية أولويات تلك الأنظمة على حساب الإصلاحات البنيوية التي تحتاجها الشعوب في الصحة والتعليم والسكن والعمل والخدمات، بل ووفرت حماية لأفراد تلك الترسانة وقياداتها للإفلات من العقاب حال ارتكابها لجرائم بحق الشعوب تحت زعم قوانين مكافحة الإرهاب أو حماية أركان الدولة، في الوقت الذي سعت فيه هذه الأنظمة لمصادرة المجال العام وتأميم النوافذ الفضائية والصحفية ومحاصرة الحركات الاجتماعية والقوى السياسية.

–أزمة الشرعية وتوحش السياسات النيوليبرالية:

السياسات الاقتصادية ليست مجرد مشروعا اقتصاديا لكنها أيضا مشروعا سياسيا، فالسلطة الاقتصادية تتحول إلى سلطة سياسية لحماية مصالحها وسواء كانت تمارس هذه السلطة مباشرة أو عبر وسطاء، كما أن التزاوج بين الثروة والسلطة في مجتمعاتنا العربية مرتكزا لا يمكن تجاهله أو تجاوزه، ومنذ اندلاع الثورات العربية سعت الدول الثمانية الكبار والمؤسسات الدولية المانحة فضلا عن السعودية وقطر والإمارات والكويت لاحتواء تلك الثورات وتوقي آثارها، مما ساعد على تحول الثورات من فرصة تاريخية واستثنائية سانحة للشعوب والأنظمة العربية لمراجعة كافة السياسات الاقتصادية بالمنطقة بما يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية إلى أن تصبح فرصة ضائعة على تلك الشعوب وتتحول لفرصة سانحة للمؤسسات الدولية المانحة لتعظيم دورها وإعادة صياغة وتجذير علاقاتها الاقتصادية بدول الربيع العربي بزعم مساعدتها على النهوض الاقتصادي، وقد بدا ذلك جليا في شراكة دوفيل 2011، ومع تأزم الوضع في سوريا وليبيا واليمن، ثم التغيرات التي شهدتها مصر وتونس في 2013 وما صاحب ذلك من تصاعد للعمليات الإرهابية، وتأزم الأوضاع الاقتصادية، فقد تمهدت الأرض للمؤسسات المانحة لتفرض كامل شروطها خاصة أن نظام السبسي في تونس رغم أنه جاء بالانتخابات التنافسية إلا أن تحالفه مع الاخوان جاء عكس أسباب ومبررات التصويت الشعبي له في تلك الانتخابات، ويحاول جاهدا استرضاء الداخل التونسي خوفا من حدوث أية تغيرات مفاجئة في المزاج العام، لذلك كان حرصه على استرضاء المؤسسات المانحة والشركات متعددة الجنسيات حتى يضمن دعم الظهير

الدولي تحسبا لكافة الاحتمالات، وعلى العكس من ذلك يشعر السيسي في مصر بأزمة الشرعية والقبول الدولي، وقد سعت كل من الإمارات والسعودية وإسرائيل لمساندته في هذا المعترك من ناحية، فضلا على تبنيه عدد من المشروعات الاقتصادية الكبرى وصفقات السلاح، وجميعها صفقات بالمليارات ذهبت لخزائن ألمانيا وفرنسا وروسيا والشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن القروض من صندوق النقد والبنك الدوليين، فلغة المصالح والأرباح تفرض الشراكة والحماية والدعم والمساندة بين أطرافها، الأمر الذي مكن تلك المؤسسات من فرض كامل أجندتها بزعم أنها روشته النهوض الاقتصادي بما تحمله من سياسات تزيد من أزمات الطبقات الفقيرة والمتوسطة، والحرمان من التوزيع العادل لعوائد النمو، وتكثيف استغلال تلك الطبقات لتعيد لاقتصاديات دول الربيع العربي نفس السياسات الاقتصادية التي عانت منها طوال العقود السابقة وكانت سببا في اندلاع الثورات بما تحمله تلك السياسات من إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية وتعظيمها وتعميقها.

–الدولة الحاضرة الغائبة:

أشار تقرير حديث للبنك المركزي المصري إلى أن حجم الدين العام المحلي قد بلغ في نهاية مارس 2016 نحو 2 تريليون ونصف التريليون، أي 2500 مليار جنيه مصري (مقارنة بنحو 2 تريليون جنيه في مارس 2015) بينما بلغ حجم الدين الخارجي نحو 53.4 مليار دولار (مقارنة بنحو 40 مليار دولار في مارس 2015) وبذلك يمثل الدين الإجمالي 92% من الناتج المحلي الإجمالي.[27]

هذا غير القروض التي تسعى للحصول عليها الحكومة وعلى رأسها القرض الروسي التاريخي لتمويل مفاعل الضبعة بمبلغ 25 مليار دولار، وقرض صندوق النقد الدولي الذي من شروطه تنفيذ الحكومة 5 إجراءات أساسية خلال 3 شهور على الأكثر وهي: زيادة أسعار البنزين والسولار والكهرباء ومياه الشرب وأسعار المواصلات العامة وفى مقدمتها

27 حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، بيان رسمي: لا للقروض التي تهدد معيشة المواطنين واستقلال الوطن، 14 يونية 2016، http://goo.gl/WvXhtd

مترو الإنفاق. 28 القرض الذي ارتفع فجأة من 4.7 في 2012 إلى 7.11 في منتصف يوليو 2016 حتى وصل لـ12 مليار دولار في نهايته، بواقع 4 مليارات دولار سنويا ضمن حزمة تمويلات بقيمة 21 مليار دولار لمواجهة أزمة الدولار الخانقة التي تعاني منها البلاد[29] وهي نفس سياسات الاقتراض المتبعة في الأردن والمغرب وتونس.

إن إغراق الشعوب في الديون وسيله ناجعة لسلب كامل إراداتها واستقلالها، واستنزاف مواردها، حيث تتحول السلطة الحاكمة إلى وسيط حكم لصالح الدائنين الدوليين، وتخضع لكافة شروطهم بزعم حماية مصالحهم وضمان استمرار دعمهم، وهو ما يؤدي حتما إلى التفسخ المؤسسي وانهيار دور الدولة لتصبح حاضرة وغائبة في أن واحد، فهي غائبة أمام شروط الدائنين وتأثيرات ذلك على الاقتصادي وخياراته وحقوق المواطنين، وحاضرة بكل قوة وعنف في مواجهة المعارضين السياسيين لها في الداخل، ويواكب ذلك انسحاب الدولة من العديد من المساحات المجتمعية وتركها للعصبيات القبلية أو الدينية أو العرقية فالحلول العرفية والأمنية تأتي في المقدمة دوما وعلى حساب الحلول القانونية، فالعراق سمح بتشكيل قوات الحشد الشعبي ذات الطابع الطائفي كوسيلة لمواجهة داعش، كما لجأت الجزائر للعصبيات الدينية في أزمة مدينة غرداية التي وقعت بين أنصار المذهب المالكي وأنصار المذهب الإباضي في يوليو 2015، والأمر ليس ببعيد عن مصر التي تتبع نفس المنهج والآلية حيث تراعي الدول موازين قوى داخلية مرسومة منذ عقود، ومن ثم تكرس تمايزات وطبقيات وأنماط لتعالي بعض عناصر المجتمع على بعضها فلا يهم الأجهزة الأمنية في تلك

28 دينا عزت، مصادر تكشف لـ"الشروق": مصر تسعى لقرض بقيمة 7.11 مليار دولار من صندوق النقد، الشروق، 15 يوليو 2016، https://goo.gl/wh7dkZ

29 مصر على أعتاب قرض صندوق النقد الدولي، أصوات مصرية، 27 يوليو 2016، http://goo.gl/IxBehf

الدول سوى إبعاد موضوع الصراع ومظاهره عن أن يكون موجها ضد النظام القائم والطبقة الحاكمة المحيطة به.[30]

فضلا عن الظاهرة الآخذة في التصاعد بالمنطقة العربية هي خصخصة الأمن وانتشار الشركات الخاصة لحماية الأفراد والشركات والمؤسسات والمنشآت شأن شركة (فالكون) التي تولت حماية حملة السيسي الانتخابية، وتم استبدالها بالحرس الجامعي ببعض الجامعات، كما تم استخدامها لحراسة بعض مباريات كرة القدم، ويستدعيها بعض رجال الأعمال في مصر لحماية المنشئات الصناعية وقمع الاحتجاجات العمالية شأن ما حدث بشركة ماك والنساجون الشرقيون بالعاشر من رمضان.

بالإضافة إلى تنامى ظاهرة الإسكان غير المنظم "العشوائيات"، وبروز الجدل حول ترييف المدينة والثقافة ومدى كونه متعمدا أو عفويا باعتبارها ظاهرة أنثروبولوجية جديدة، وما صاحب ذلك من انتشار المدن المسورة أو المغلقة على فئات اجتماعية من ذوي دخول بعينها، وهناك ما يشبه التطابق بين بعض المدن والمناطق من جهة وبعض القبائل من جهة أخرى حيث تنتشر مثل هذه الأنماط والظواهر في البلدان العربية مثل اليمن وليبيا وصعيد مصر وجنوب الجزائر والمغرب وموريتانيا فهذه المناطق تكاد تتقاطع قبليات وانتماءات مذهبية ودينية معينة مع حدود المحافظات أو مدن تابعة وتارة يغلب التمترس بالمدينة حال الخلاف مع مدن أخرى أو القبيلة حال الخلاف مع قبائل أخرى.[31]

وكل هذه الظواهر تعنى غياب الدولة في مساحات وحضورها في مساحات أخرى بصورة قمعية، وهو ما يتناقض مع فكرة العدالة الاجتماعية في أبعادها المختلفة فهو تجسيدا حيا لانسحاب الدولة في العديد من أدوارها الأساسية المرتبطة بحقوق المواطنين وضمان تكافؤ الفرص والمساواة بينهم.

---

[30] راجع محمد العجاتي، بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: أزمة سياسات أم أزمة بنيوية؟، كتاب "العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومكتب شمال أفريقيا لمؤسسة روزا لكسمبورج، طبعة 2016

[31] المرجع السابق

–الطبقة الحاكمة والطبقة المهيمنة بين آفاق التشارك ومسارات الصراع:

ليس من الضروري أن تحكم الطبقة المهينة بنفسها وربما تفضل أن تمارس مظاهر الحكم وسلطته عبر وسائط متعددة لتستوعب المعادلة طبقتين إحداهما حاكمة والأخرى مهيمنة، أو يحدث أن تقع سلطة الحكم من قبل تحالف طبقي من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، وأحيانا تخلق الدولة عبر ممارساتها طبقة خاصة بها مثلما حدث في نهايات فترة التحرر الوطني حيث نمت طبقة البرجوازية الجديدة التي كانت قد حصلت على أكبر مكاسب ممكنة في ظل سيطرة الدولة على قطاعات الإنتاج وكان من صالحها في هذه اللحظة تحول الاقتصاد إلى اقتصاد السوق بما يساعدها على تحقيق أرباح من الوساطة في بيع وخصخصة الشركات أو الدخول في شراكات مع شركات عالمية عبر تأسيس وكلاء محليين كما نرى ذلك في نماذج المحاصصة الطائفية في العراق ولبنان حيث تحول تقاسم السلطة بين الطوائف إلى تقاسم للثروة بين مجموعات محددة داخل الطوائف[32]، نجد عمليات تشكل هذه الطبقة في مصر والأردن والمغرب وتونس من بدايات تطبيق سياسات التكيف الهيكلي منذ التسعينيات، وما تشهده مصر الآن من توسع جهاز الخدمات العامة التابع للقوات المسلحة في السيطرة على العديد من المجالات والانشطة التجارية والخدمية والصناعية وما يصاحب ذلك من تشكل طبقة جديدة تجسد مفهوم الدولة العميقة، وتصبح هذه الطبقة دولة داخل الدولة، وهو ما يضعف إمكانية وجود أي رقابة عليها، ويطلق العنان للممارسات غير العادلة والاستحواذات والاحتكارات التي لا يمكن مجابهتها أو الحد منها، الأمر الذي يتعارض كليا مع جوهر قضية العدالة الاجتماعية التي تحتاج إلى نظم أكثر عدالة يمكن مراقبتها ومحاسبتها، وهذه الطبقات بتكويناتها وتحالفاتها ليست بأمر عارض أو استثنائي في الواقع العربي حيث تتجسد دوما في العائلات الملكية بالدول العربية، وفى أسر الحكام العرب وأبنائهم بالجمهوريات، وهو ما ينطبق أيضا على أسر كبار الوزراء وأبنائهم، وغالبا ما يحيط بمعظم تلك الأنظمة مجموعات من رجال الأعمال يكونوا الواجهة لممارستها الاقتصادية، والتي تتمتع بطيف واسع من التسهيلات والحماية مما يساعدها على أن تكون

[32] المرجع السابق

رقما مؤثرا في المعادلة الاقتصادية، وهو ما يجعل هذه الطبقات تقف بكل قوة ضد أي تغيير لقواعد اللعبة السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية لما يمثله ذلك من تهديد مباشر لمصالحها وأرباحها، فنحن أمام عناصر وآليات مترابطة بالاقتصاديات العربية تجاوزت حدود السيطرة على اقتصاداتها الوطنية وتحولت للسيطرة على الاقتصاديات الإقليمية بالمنطقة عبر التحالفات الاقتصادية والشراكة في الصناديق والأسهم وشركات "الأوف شور"، وكل ذلك يؤكد ويسعى لاستمرار وتكريس الطبقية وانعدام العدالة في المجتمعات العربية واقتصاداتها.

كما أن الأمر لا يخلو من حدوث تعارض مصالح بين الطبقة الحاكمة والطبقة المهيمنة إما إبان تقاسم الكعكة الاقتصادية وعوائدها، أو في مراحل إزاحة طبقة لصالح أخرى، أو أثناء عملية تجديد الدماء داخل الطبقة الواحدة، أو أثناء التخلص من بعض عناصرها التي يمثل استمرارها تكلفة باهظة على الطبقة ومصالحها، وهذا التعارض قد يلقي بظلاله على الواقع الاقتصادي والسياسي للبلاد، ويظهر هذا الملمح في الآونة الأخيرة في كل من مصر وتونس وقد تجلى هذا الصراع في تونس بين السبسي ورجال أعماله وبين الإخوان وشبكتهم الاقتصادية المحلية والإقليمية، وربما ما حدث من تغيير وزير الاتصالات التونسي الذي كان يسعى لجذب شركة اتصالات قبرصية ضاربا عرض الحائط بالاتفاق الذي كان يتم تجهيزه لصالح الشركات القطرية، فتم الإطاحة بهذا الوزير بالتعديل الوزاري الأخير الذي حدث في نهاية رمضان 2016 وأصر حزب النهضة على اسناد حقيبة الاتصالات لأحد أعضائه ليضمن تنفيذ اتفاقه مع الشركات القطرية.

وحيث تتوسع سيطرة العسكريين ورجال الأعمال التابعين لهم على الاقتصاد المصري ليس فقط على حساب المساحات التي كانت تحت نفوذ أسرة مبارك وطبقته ورجال أعماله، بل لشغل كافة المساحات الممكنة، ولإخضاع كل القطاعات لسيطرتها، وما يصاحب ذلك من غضب العديد من رجال الأعمال وشبكاتهم الاقتصادية والاجتماعية، والتأثير على فرصهم في الاستثمار، أو أزمة الدولار، أو مساعي نقل أنشطتهم أو أجزاء منها خارج البلاد، فتغيير شبكات المصالح على هذا النحو حتى لو نجحت بعض رموز هذه الشبكات في الاحتفاظ ببعض مواقعها أو حصصها، فالتناحر بين الطبقة الحاكمة والطبقة المهينة يؤدي إلى خلخلة البنية الاقتصادية، وإرباك السوق المصاحب لها، وهو ما

يلقي بظلاله على الاستقرار السياسي من ناحية وعلى التشكيلات الجديدة للشبكات والسوق من ناحية ثانية.

-مأزق السلطة والمعارضة والمجتمع المدني:

ربما يرى البعض أن الأوضاع في البلدان العربية تمثل مأزقا للسلطات الحاكمة فقط، إلا أن هذا المأزق في الحقيقة لا يقف عند هذه الحدود لكن قوى المعارضة والمجتمع المدني تقع في نفس المأزق فأغلبها مغيب عن الاحتجاجات الاجتماعية التي تتصاعد بالمنطقة في الآونة الأخيرة، ففي الوقت الذي نجد فيه المجتمع المدني منهكا في اشكالياته الداخلية ومعاركه مع السلطات الحاكمة من أجل استمراره وبقائه كما يحدث في مصر، نجد أن أغلب القوى السياسية وأحزاب المعارضة عزلت نفسها عن الاحتجاجات الاجتماعية عندما انحازت بعد الثورات إلى حصر الصراع مع السلطة في القضايا السياسية وطبيعة نظام الحكم، واسم الرئيس الجديد، وتجاهلت توجيه المعركة إلى قلب المنظومة الحاكمة وجوهرها الاجتماعي والاقتصادي، ولم تعر هذه النخب أهمية تذكر لخلق ظهير شعبي لشن حرب اجتماعية لإسقاط تلك المنظومة، واكتفت بالسعي لإحداث تغيير سياسي في شكل الحكم فقط دون المساس بمضمونه الذي أنجب الفساد والاستغلال ومن ثم الإفقار والتهميش والتمييز وانعدام تكافؤ الفرص، وغرقت الأحزاب والقوى السياسية في دوامة انتقال السلطة والتغيير السياسي والدستور والانتخابات ليس فقط بعيدا عن المطالب الاجتماعية والاقتصادية المباشرة التي تمس الأوضاع المعيشية للمواطنين والكادحين، بل واجهوا مطالب تلك الطبقات بالرفض والتعالي ووصفوها في أحيان بأنها مطالب فئوية يجب أن تتوقف لحين الانتهاء من انتقال السلطة بل واتهموا كل حراك اجتماعي أو احتجاجي بأنه معطل لعجلة الإنتاج ومهدد لأركان الدولة، فقد وقعت أغلب القوى السياسية في تعاملها مع الحركات الاجتماعية بعد الثورة في فخ التنافس مع تلك الحركات ومطالبها، مما جعل تلك القوى تسعى لإزاحة تلك الحركات من المشهد بزعم أن توقيت مطالبها لا يتناسب مع

اللحظة السياسية الراهنة،[33] وهو ما ترسخ في ذهن الحركات الاجتماعية والاحتجاجية بانتهازية الأحزاب والقوى السياسية وانعكس على العلاقة بينهما حتى الآن، وأضحى التوجس من دور الأحزاب وقوى المعارضة وانعدام الثقة في علاقاتها بالحركات الاحتجاجية والاجتماعية واقعا ملموسا يلقي بالعبء على كافة تلك القوى بالبحث عن أطر جديدة للشراكة مع الحركات الاجتماعية ودعم جسور الثقة بينهما سعيا للتكامل وتقاسم الأدوار كبديل عن التنافس والتناحر.

-الحراك الجديد واستنفاذ طاقة المقايضة:

تعددت وتنوعت التعريفات، التي اهتمت برصد ظاهرة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية ذات المضمون السياسي ودراستها، فبالرغم من بروز هذه الظاهرة منذ نهايات الستينيات من القرن الماضي، وبخاصة بعد انتفاضة الطلاب في فرنسا عام 1968، في المجتمعات الأوروبية والمجتمع الأمريكي، ثم ما لبثت أن أخذت تنمو مع مطلع السبعينيات، حيث أدت دورا هاما في التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية على مدار ما يقارب من خمسة عشر عاما، وأصبحت في أمريكا اللاتينية مصدرا لنمط جديد من النظم السياسية الشعبية المدافعة عن قضايا العدالة الاجتماعية والديمقراطية، فأوصلت زعيم الحركة العمالية في البرازيل لولا داسيلفا وإيفو موراليس من حركة السكان الأصليين في بوليفيا إلى السلطة، كما شكلت مصدرا لحفظ أمن النظم التي تنتج مثل هذه السياسات، كدورها في إجهاض الحركة الانقلابية عام 2002 ضد الرئيس الفنزويلي الراحل هوجو شافيز.[34]

---

[33] للمزيد راجع ورقة المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسة أولاد الأرض "العمال والثورة المصرية رؤية حقوقية" إرهاصات الثورة وتداعياتها على العمال، 16 فبراير 2011 www.ecesr.org

[34] عمرو سعد الدين "الحركات الاحتجاجية والثورات العربية واستعادة الأمكنة" دراسات فلسطينية، العدد 81 شتاء 2012

فما هي أبرز التعريفات التي تناولت الحركات الاحتجاجية الاجتماعية واهتمت بها؟

ظهر المفهوم لأول مرة عام 1850 مع عالم الاجتماع الألماني لورانز فون شتاين في كتابه تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا 1789-1850 "كتعريف للجهود المبذولة في الثورة الفرنسية من أجل التغيير وبناء المجتمع الجديد" وفيه يحصر شتاين الحركة الاجتماعية بفعل الحركة العمالية على غرار النظرة الماركسية وبعيدا من المثالية الهيجيلية، ليتوسع بذلك حقل الحركة الاجتماعية مع هيربرت بلومير عام 1969 لتصبح عنده هذه المؤسسات تسعى إلى وضع نظام جديد للحياة.[35]

إن الحركة الاحتجاجية الاجتماعية، حسب بلومير، هي ذلك "النشاط الاجتماعي الذي غالبا ما يأخذ شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة، ليصبح تدريجيا مع مرور الوقت، كيانا متميزا ومعبرا عن أشكال جديدة من الاجتهاد والسلوك الجمعي" فهذه الحركات لا تجد منفذا للتعبير عن مطالبها من خلال القنوات التقليدية، فتتحول إلى قوى منظمة تهدم الأنماط الاجتماعية السائدة وتستبدلها بأخرى تتفق ومصالحها الفعلية.[36]

في حين يرى تيرنير كيكيان أن الحركة الاحتجاجية "عبارة عن مجموعة من الأفعال الجماعية التي تتمايز عن الأنشطة التنظيمية والمؤسسية" فظاهرة الاحتجاج في الشارع، تعرف في سياقها الموسع كعملية استعمال واحتلال الجموع الغفيرة للفضاء العام، بهدف، أو بغية، التعبير السياسي للآراء والمطالب، التي لا يعبر عنها داخل المؤسسات والتنظيمات التقليدية.[37]

---

[35] توفيق عبد الصادق "حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب مكامن الاختلال وإمكان النهوض" مجلة المستقبل العربي، العدد 426، أغسطس 2014

[36] ايمان محمد حسين عبد الله "الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، نقلا عن توفيق عبد الصادق، مرجع سابق

[37] محسن بوعزيزي "فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية: الحالة التونسية مثالا"، إضافات، العدد الأول، شتاء 2008، نقلا عن توفيق عبد الصادق، مرجع سابق

إن الحركة الاجتماعية والاحتجاجية وفق هذه التعاريف السابقة هي بمنزلة "الفعل والسلوك الاحتجاجي الموظف لخلق واقتناص ما يعرف بالفرصة أو اللحظة السياسية الداخلية والخارجية، والتي تستطيع من خلالها، أي الحركة الاحتجاجية، التدخل والتأثير في إجراءات ومؤسسات ومسارات المشاركة السياسية على النحو الذي يكفل لها تحقيق أهدافها، التي تتلخص بوجه عام، في إطلاق عملية تغيير واسعة في المجتمع ورسم ملامح واقع جديد مختلف كليا عن الواقع السائد[38]

تعد الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في صيغتها الجديدة، أبرز الحركات الحاضنة لقوى من المجتمع عادة ما تكون مهمشة ومقصية من الحركية الاقتصادية والحياة السياسية؛ فهي إما أن تكون غير منتظمة في النقابات أو الأحزاب، وإما ترى هذه الأخيرة أنها لا تعبر عن مطالبها التي فرضتها المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، بالنظر إلى اتساع قاعدة هذه الفئات والمكونات داخل مجتمعات عربية، تتميز ببنية اقتصادية يغلب عليها طابع الاقتصاد العشوائي غير المهيكل إلى جانب بنية سياسية مغلقة، والأمر الذي دفع كثير من المحللين إلى الربط بين هذه السمات الاقتصادية.[39]

والملاحظ أنه منذ بدايات العام 2015 تتشكل ملامح جديدة لحركات اجتماعية واحتجاجية قد ضجرت من الواقع الاقتصادي بالبلدان العربية فمع تصاعد الاحتجاجات الشبابية جنوب العراق والتي تطالب بمكافحة الفساد والقضاء على البطالة نجد بزوغ حملة "طلعت ريحتكم" وحملة "بدنا نحاسب" بلبنان سواء في أزمة النفايات والفساد والمحسوبية، وكذلك حملة "وينو البترول" بتونس وارتفاع معدلات الانتحار نتيجة الأزمات الاقتصادية والبطالة، وتهديد المحتجين بالانتحار الجماعي أو بيع الشهادات الدراسية أو الأعضاء البشرية "الكلى" للكشف عن مرارة معاناتهم، نجد احتجاجات أزمة لبن الأطفال بمصر وبطالة حملة الماجستير والدكتوراه، واحتجاجات الموظفين على قانون الخدمة المدنية، وسخط المواطنين من ارتفاع أسعار الكهرباء، وطرد الفلاحين من مناطق قاموا باستصلاحها

[38] توفيق عبد الصادق "حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب مكامن الاختلال وإمكان النهوض"، مرجع سابق

[39] المرجع سابق

في الصحراء وتجريف مزروعاتهم في الوقت الذي تتصالح فيه الدولة مع رجال الأعمال الذين استحوذوا على مساحات في الصحراء أكبر وأوسع من الفلاحين.[40]

وليس غريبا أن نجد خطاب السلطات الحاكمة في العراق ولبنان ومصر والأردن وتونس تجاه أي حراك احتجاجي أو اجتماعي خطابا متماثلا ينطلق من الهجوم على الحراك ووصفه بالعمل التخريبي الذي يستجيب لأجندات خارجية لإحداث الفوضى بالبلاد وهدم أركان الدولة في محاولة لإرهاب المواطنين والحيلولة دون انضمامهم لهذا الحراك والسعي إلى محاصرته وإجهاضه استكمالا لاستراتيجية المقايضة التي انتهجتها الأنظمة منذ ثلاث سنوات "الأمن مقابل الصمت على الحقوق وعدم المطالبة بها"، إلا أن طاقة هذه المقايضة قد شارفت على الانتهاء حيث تم استنفادها طوال الأعوام الماضية ولم تعد مقنعة الآن للعديد من القطاعات الشعبية خاصة في ظل استجابة الأنظمة لشروط النيوليبرالية ومؤسساتها التمويلية وتبنيها لسياسات تقشفية حيث الانسحاب من الخدمات، وتخفيض الدعم، وتعويم سعر الصرف بما يستتبعه من انهيار القدرة الشرائية للعملات المحلية، وتسريح الموظفين بزعم إصلاح الجهاز الإداري للدول، وانفلات أسعار السلع والخدمات الأساسية، والتلويح باستعادة برامج الخصخصة، الأمر الذي دفع الحركات الاجتماعية لاستعادة نشاطها الاحتجاجي، فإذا نظرنا إلى حجم الاحتجاجات الاجتماعية في مصر قبل ثورة يناير منذ صعودها في عام 2007 نجد أن إجمالي هذه الاحتجاجات بلغ 614 احتجاجا، وفى عام 2008 بلغ 609 احتجاجا، ثم في عام 2009 بلغ 700 احتجاج، ليتراجع في عام 2010 إلى 530 احتجاجا،[41] ثم يعاود الارتفاع إلى حوالي 1400 في عام الثورة 2011، ومع الاحباط من مسارات الثورة ارتفعت الاحتجاجات إلى 1969 احتجاجا عام 2012، ثم بلغت ذروتها إلى 2239 في عام 2013 في معدلات ارتفاع غير مسبوقة في تاريخ مصر، ورغم انتشار عمليات الإرهاب والعنف والتوسع السلطوي في ممارسات

---

[40] راجع تقرير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، عن مزارعي قرية الكولة بمحافظة سوهاج بصعيد مصر والذي يحمل عنوان "الكولة: عندما يعمر المواطن وتجرف الدولة" https://goo.gl/R0wjO3

[41] جويل بينين، النضال من أجل حقوق العمال في مصر (تقرير من إعداد مركز التضامن العمالي الدولي) 2010 ص 17 و18 http://is.gd/0nLcKS

القمع والاستبداد نجد أن الاحتجاجات الاجتماعية بلغت 2717 احتجاجا عامي 2014، و2015 رغم كل التضييق على الحراك بشكل عام في المجتمع، وعقوبات قانون التظاهر المفرطة في غلظتها.[42]، فضلا عن مواجهة الاحتجاجات العمالية بالمحاكمات العسكرية على النحو الذي يتعرض له عمال شركة الترسانة البحرية بالإسكندرية عقابا لهم عن تلويحهم بالإضراب عن العمل رغم أنهم عمال مدنيين إلا أنه تم محاكمتهم أمام القضاء العسكري حيث قام الجيش بشراء الشركة واعتبر التهديد بالإضراب عدوان على منشأة عسكرية.[43]

وكل ذلك يعكس استنفاد استراتيجية المقايضة لطاقتها وتصاعد الحراك الاحتجاجي والاجتماعي رفضا للسياسات الاقتصادية، وعدم اكتراثه بالترسانة القمعية، أو الخطابات السلطوية التقليدية، خاصة أنه المسار الوحيد المتبقي للشعوب لخلق معادلة توازن مع قوى السلطة سعيا في التأثير على القرار الاقتصادي والاجتماعي لصالحها أو مسارات المشاركة أو للتعبير عن المطالب في محاولة من الشعوب لخلق واقع ومعادلة قوى جديدين سعيا للعدالة الاجتماعية وتذويب الفروق الطبقية.

---

[42] تقارير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن احتجاجات أعوام 2012، 2013، 2014 منشورة على موقعه http://ecesr.org/ وبالنسبة لتقرير 2015 ما زال قيد النشر

[43] راجع تقرير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول عمال الترسانة البحرية ومحاكمتهم، https://goo.gl/Aq8mhG

ما بعد الربيع العربي ومسؤولية المؤسسات المالية الدولية في تفاقم الفوارق الاجتماعية

فتحي الشامخي

تخضع العديد من الأقطار العربية، منذ ثمانينيات القرن العشرين، للتدخل المباشر للمؤسسات المالية الدولية في تحديد سياستها الاقتصادية والاجتماعية بواسطة عدة أدوات أهمها إعادة الهيكلة والمديونية. وقد تسببت هذا التدخل الاستعماري الجديد في تعميق أزمة النظام العربي القائم وانتشار الخراب الاجتماعي في كامل المنطقة مما غذى الاحتقان والشعور بالظلم الاجتماعي. كما بلغ هذا التوتر الاجتماعي حدة الأقصى، خلال سنة 2011، حيث تسبب في إشعال فتيل الثورة في العديد من الأقطار، كما ساعد على تأجيج الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من الأقطار الأخرى، المطالبة بإسقاط الحكومات المسؤولة على الأزمة وبتغيير الأنظمة القائمة على أمل إيقاف النزيف الاجتماعي وضمان الحقوق الأساسية للجميع.

لم تتمكن، إلى حد الآن، التحركات الاجتماعية والانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة طوال الثلاثين سنة المنقضية، كما المد الجماهيري الثوري غير المسبوق منذ 2011، من وضع حد للتدخل السافر للمؤسسات المالية الدولية في مجالات سيادة دول المنطقة وحق شعوبها في تقرير مصيرها بنفسها. وهو ما ساهم في استفحال أزمة النظام العربي القائم وتفاقم عجز رصيد العدالة الاجتماعية.

نحاول، من خلال هذه الدراسة، إبراز مسؤولية برامج المؤسسات المالية الدولية، والقروض المشروطة التي ترافقها، في تفاقم الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية وفي تغذية الاحتقان الاجتماعي.

I. من دولة الرعاية إلى ديكتاتورية إعادة الهيكلة الرأسمالية

تعمل قوانين نمط الإنتاج الرأسمالي بصفة "طبيعية" على استخراج القدر الأقصى من العمل المجاني من قوة العمل. كما يؤدي قانون التراكم الرأسمالي إلى تركيز الثروات، كل

الثروات، بيد قلة قليلة من الرأسماليين. في المقابل يؤدي تطور نظام الإنتاج الرأسمالي إلى تطوير القوى الاجتماعية التي لا تسعى فقط إلى فرض اقتسام أقل حيفا لفائض القيمة، وإنما أيضا القوى التي يؤدي تطور وعيها الطبقي بذاتها إلى المطالبة بتغيير نمط الإنتاج برمته لجعل قوى الإنتاج في خدمة الجميع.

بالتالي فإن الجزء الأكبر من تاريخ الرأسمالية قد تميز بإنتاج الفقر والاقصاء وإعادة إنتاجهما على نطاق واسع، في مقابل تكديس ثروات، لم تشهد البشرية مثيلا لها، في يد قلة قليلة من الطغم المالية. ولنا في ذلك أفضل دليل في الوضع الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث كان جزء من السكان، لا يتعدى 1 بالمائة من مجموع السكان، يحتكر 99 بالمائة من الثروة المحلية. وها نحن اليوم نعيش مسارا شبيها من تنامي الفوارق الاجتماعية إن على مستوى كل قطر على حدة أو على مستوى الكوكب، لكن يجري ذلك بسرعة وعمق غير مسبوقين.

لكن وضعا اجتماعيا تبلغ فيه الفوارق الاجتماعية حدا لا يطاق، كالذي كان يسود الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين، يهدد بالانفجار في كل لحظة، مهددا في ذات الوقت استقرار النظام وتواصل نمط الإنتاج. ولم تكن الحروب الإمبريالية كافية لنزع فتيل الأزمة الاجتماعية، على غرار الحرب العالمية الأولى. لذلك كان وجوبا على البرجوازية العالمية القبول بتقديم العديد من التنازلات لإدخال العديد من التعديلات على شروط اقتسام فائض القيمة الاجمالي، وذلك بإدخال جرعة من العدالة على النظام الاجتماعي لامتصاص الاحتقان الاجتماعي ولتهدئة الوضع.

غالبا ما يرفض الرأسماليون بصفتهم أفرادا، أي من منطلق مصلحتهم الخاصة، القبول بمثل هذه التنازلات، لكنهم يدفعون إليها اضطرارا، بصفتهم طبقة توحدها نفس المصالح التي تترجمها الدولة البرجوازية، والتي تحولها إلى سياسات اقتصادية واجتماعية. وهو ما بدأ بالفعل مع إدارة روزفلت[44] في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية ثلاثينيات القرن

[44] حول الNew deal، أنظر: https://fr.wikipedia.org/wiki/New_Deal

العشرين، في إطار سياسة "العقد الجديد" ذو التوجه الاجتماعي التي أصبحت فيه الرعاية العمومية ركنا من أركان النظام الرأسمالي العالمي.

مثلت فترة ما بين الحربين العالميتين، وخاصة فترة ما بعد الحرب الثانية، المرحلة التي شهدت، خلال التاريخ الرأسمالي، تقديم الطبقة البرجوازية العالمية العديد من التنازلات الاجتماعية حفاظا على نمط الإنتاج الرأسمالي. تواصل مسار العدالة الاجتماعية الاستثنائي خلال ثلاث عقود وصفت "بالمجيدة"، مما ساهم في تحسن مستوى عيش السكان في بلدان الشمال وكان له دور إيجابي في التقليص من حدة الفوارق الاجتماعية بها، وبداية تحسن الوضع الاجتماعي في المستعمرات، إلا أن نهاية سبعينيات القرن الماضي، وخاصة عقد الثمانينيات، شهدت انقلابا للوضع ساهمت فيه العديد من التغيرات الجذرية الاقتصادية والجيوستراتيجية العالمية مكنت الرأسمالية العالمية من مصادرة جزء كبير من المكتسبات الاجتماعية التي راكمتها البشرية خلال عقود من الكفاح والتضحيات في إطار نظام العولمة الرأسمالية النيوليبرالية، كما أصبح هذا النظام يهدد كذلك التوازنات البيئية الكبرى، وبالتالي الأساس المادي لاستمرار النوع البشري.

1. التنازلات الاجتماعية الاضطرارية للنظام الرأسمالي العالمي وقيام دولة الرعاية

إذن، دفع تراكب العديد من العوامل، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية عقد ثمانينيات القرن الماضي، الطبقة الرأسمالية العالمية إلى تقديم العديد من التنازلات الاجتماعية في البلدان الصناعية، نتج عنها تحسن ملحوظ لمستوى عيش السكان. وتعد الثورة البلشفية، كما الأزمة الاقتصادية الكبرى التي أسعرت لهيب النضالات الاجتماعية، من أبرز العوامل، خلال فترة ما بين الحربين، التي دفعت الطبقة البرجوازية في البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى إجراء تعديلات عديدة شملت المجال الاجتماعي كما وظيفة الدولة البرجوازية، والتي وضعت هذه البلدان على درب التقدم الاجتماعي. ولقد تجسم هذا المنعرج التاريخي من خلال اعتماد نظرية عالم الاقتصاد البرجوازي جون كينز كإطار مرجعي عام للنظام الرأسمالي، والذي تمثل بالخصوص في تمكين الدولة من الاضطلاع بدور اقتصادي واجتماعي هام، سواء بصفة مباشرة عن طريق الاستثمار المباشر في المشروعات الاقتصادية الكبرى، أو

بصفة غير مباشرة عن طريق التخطيط العام للاقتصاد واعتماد نظام دولة الرعاية التي قامت بتحويل جزء متنام من فائض القيمة إلى خدمات اجتماعية لفائدة عموم المواطنات والمواطنين.

ثم تدعم هذا التوجه الجديد للنظام الرأسمالي العالمي على إثر الحرب العالمية الثانية جراء الخسائر الفادحة في الأرواح والدمار الهائل الذي لحق المنشآت بجميع أنواعها في شتى أنحاء المعمورة، ورغبة الطبقات الحاكمة في التخفيف من وطأة هذه الجرائم على الرأي العام العالمي، وضرورة جبر الأضرار المادية. وهو ما دفع إلى مزيد من الاعتماد على تدخل السلطات العمومية في إدارة الاقتصاد من خلال ضبط برامج كبرى وخطط عامة لإعادة البناء والإعمار.

وقد ساهم في تدعيم هذا التوجه الاجتماعي توسع نفوذ الأنظمة الاشتراكية إلى جزء من قارة أوروبا وخاصة نجاح الثورة الشعبية في الصين، وما رافقه من انتشار للفكر الاشتراكي والأيديولوجيا الاجتماعية في بلدان المركز حيث تدعم نفوذ الحركة العمالية والأحزاب اليسارية، كما امتد تأثير الأيديولوجيا التحررية الاجتماعية إلى المستعمرات حيث غذى المد التحرري الوطني وأعطى دفعا هاما وحيوية كبيرة لحركات التحرر الوطني وعزز جانب شعوب المستعمرات في نضالها ضد الطبيعة الاستغلالية والاقصائية لنمط الإنتاج الرأسمالي وللنظام الرأسمالي بصفة عامة.

ما إن حل عقد سبعينيات القرن الماضي حتى اكتمل انتشار نظام دولة الرعاية ليشمل كافة البلدان تقريبا في الشمال كما في الجنوب، بما فيها الأقطار العربية التي استكملت تصفية مخلفات الاستعمار المباشر وخطت أشواطا نحو تحسين مستوى عيش سكانها. لكن، وفي نفس الوقت كان النظام الرأسمالي العالمي الذي تشكل على إثر الحرب العالمية الثانية قد استنزف كافة قواه، ليدخل في فترة ركود عصيبة أفضت في بداية الثمانينيات إلى انتصار التوجه الرأسمالي الليبرالي المعادي لأي دور اجتماعي واقتصادي للدولة. ولقد تجسد ذلك في انتصار نظام العولمة الرأسمالية النيوليبرالية الذي اكتسح الكوكب في بداية تسعينيات القرن الماضي. وقد سرعت العولمة الرأسمالية بزوال أنظمة الرعاية في كافة المنطقة العربية وإحلال نظام إعادة الهيكلة الرأسمالي.

2. ديكتاتورية إعادة الهيكلة الرأسمالية

شهدت الإجابات الأيديولوجية السائدة في قطاعات النظام العالمي الثلاثة، خلال سبعينيات القرن الماضي أزمة حادة، وهي قطاع الاقتصاد المخطط بطريقة بيروقراطية في بلدان منظومة الاتحاد السوفييتي، وقطاع النماذج الكينزية والفوردية التي كانت تطبقها بلدان المركز الرأسمالي، وقطاع تجارب التنمية المتعددة في بلدان العالم الثالث. ومهدت أزمة تلك الأيديولوجيات، التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، لقيام الثورة المضادة المحافظة وانتصارها الذي جسمه على المستوى السياسي وصول تاتشر إلى السلطة في إنجلترا سنة 1979 وريجان في الولايات المتحدة الأمريكية، 1981. وكذلك تانغ هسياوبينج حامل راية "الإصلاح الاقتصادي" الرأسمالي في الصين بعد وفاة ماو تسي تونج سنة 1978.

كما برز هذا التفوق الأيديولوجي الليبرالي من خلال التبني الشامل للنهج الرأسمالي الليبرالي المتطرف الذي تمكن من اكتساح الكوكب في بداية التسعينيات، وفرض قانونه على العالم بأسره في إطار استبداد ما يسمى "توافق واشنطن" أي:

- على المستوى الأيديولوجي: الزعم بأن الليبرالية الجديدة هي المستقبل الوحيد الممكن أمام البشرية. بعبارة أخرى "نهاية التاريخ" واستحالة المستقبل. حيث أنه تم تأويل انهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1991 باعتباره الانتصار النهائي للرأسمالية عامة وللإمبريالية الأمريكية على وجه الخصوص:

- على المستوى السياسي: الزعم بأنه لا يوجد بديل عن هيمنة الدول الإمبريالية الرأسمالية وعلى رأسها الإمبريالية الأميركية.

- على المستوى الاقتصادي: الزعم بأن اقتصاد السوق والتملك الخاص لثمار العمل وقانون الربح والمنافسة المعممة هي الآليات الممكنة الوحيدة "لتنظيم" المجتمعات.

لم تكن المنطقة العربية بمنأى عن هذه الاضطرابات الأيديولوجية والاقتصادية الضخمة التي طالت النظام الرأسمالي العالمي، وعجلت نهاية تجربة التنمية المزعومة، التي كانت تقودها البرجوازيات المحلية، وهو ما سمح للقوى الرأسمالية العالمية بالإمساك بعجلة القيادة في جل

الأقطار العربية حيث شرعت في إعادة هيكلة اقتصادها وتوطيد دعائم نظامها الاستعماري الجديد.

تتمثل أبرز أدوات هذه الديكتاتورية الرأسمالية الليبرالية، التي تسعى مختلف شروطها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والبيئية، إلى إعادة الهيكلة الرأسمالية الليبرالية الشاملة للدولة والاقتصاد والمجتمع، وهي تعتمد في ذلك أساسا نظام الديون لفرض هذه الشروط على أقطار الجنوب بما فيها الأقطار العربية. علما بأن نظام الديون قد تم توسيع دائرة تدخله على إثر الآزمة المالية لسنة 2008 إلى العديد من أقطار الشمال، ولنا فيما يحدث في اليونان، وغيرها من أقطار الشمال، أحسن دليل على ذلك. كما تعد السلطة السياسية الاستبدادية بدورها من أبرز أدوات ديكتاتورية إعادة الهيكلة الرأسمالية.

أخيرا، ينتج عن هذا التدخل الاستعماري الجديد في المنطقة العربية تفاقم الأزمة الإنسانية بما تشمله من خراب اجتماعي، وأزمة توظيف قوى العمل سواء برز ذلك عن طريق الارتفاع غير المسبوق لنسب البطالة أو تجلى في النقص الفادح في استخدام العمالة، والذي يغذي بدوره التهميش والاقصاء والبؤس الاجتماعي وتعميم الفقر، وبالتالي استفحال الفوارق الاجتماعية على خلفية أزمة النظام العربي القائم التي فاقمتها إعادة الهيكلة. تسبب هذا الوضع في إشعال في النهاية فتيل الثورة والغضب الجماهيري خلال سنة 2011.

II. المؤسسات المالية الدولية: "الراعي الرسمي" للسياسات الاجتماعية المسمومة في المنطقة العربية

نعني بالمؤسسات المالية الدولية تحديدا صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وهما "مؤسستان شقيقتان ضمن منظومة الأمم المتحدة تشتركان في هدف واحد، هو رفع مستويات المعيشة في بلدانهما الأعضاء. وتتبع المؤسستان منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف، حيث يركز الصندوق على قضايا الاقتصاد الكلي بينما يركز البنك على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل"[45]. لقد سفهت التجربة الواقعية التي عاشتها العديد من الأقطار

[45] صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، https://is.gd/wapwRy

العربية، التي خضعت للمعالجة المزدوجة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كل هذه الادعاءات حول مزاعم سعي مؤسستي بريتن وودز إلى "رفع مستويات المعيشة" أو تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث كانت موجة الغضب الشعبي العارمة، التي اجتاحت المنطقة العربية خلال 2011، جوابا واضحا ضد سياسات هذه المؤسسات ولبقية الدوائر الرأسمالية العالمية حول ما تدعيه من "مساعدة" أقطار المنطقة على تحقيق "التنمية الاقتصادية" من أجل الرفع من مستوى عيش سكانها. وقد كانت الثورة التونسية والمصرية بالأساس، كما حركة 20 فبراير بالمغرب أفصح جواب على الطبيعة الاجتماعية المعادية لسياسات القوى الرأسمالية الدولية وفي مقدمتها مؤسستي بريتن وودز.

1. سياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية الليبرالية

تعد برامج إعادة الهيكلة، في تصور خبراء مؤسسات بريتن وودز، مجموعة متكاملة من الإجراءات التي تشمل الاقتصاد بدرجة أولى وتهدف إلى إعادة تشكيل هياكل البلدان النامية الاقتصادية والاجتماعية، كما الدولة والمجتمع، مع متطلبات المنافسة والسوق العالميتين. كما يزعم خبراء صندوق النقد والبنك العالميين أن هذه البرامج تضمن التوزيع الأمثل للموارد المادية والبشرية بكيفية تسمح بخلق الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتحقيق نمو اقتصادي سريع يمكنها من الخروج من التخلف. لذلك تبدو سياسة إعادة الهيكلة، من وجهة النظر هذه، مشروعا متكاملا لتحقيق التنمية المنشودة التي عجزت سياسات التنمية السابقة عن تحقيقها.

بادرت الأغلبية الساحقة من أقطار العالم الثالث بتطبيق هذه السياسة منذ ثمانينيات القرن العشرين، ولا تزال على هذا التوجه إلى اليوم. مما يسمح بالقول بأن الثلاثين سنة الأخيرة، قد مثلت عصر التنمية المخططة حسب التصورات الرأسمالية الليبرالية من قبل الخبراء التابعين لمؤسسات بريتن وودز.

يتمحور منوال التنمية هذا حول هدف أساسي هو: "الزيادة المعتبرة في عائدات التصدير باعتبارها الشرط الذي لا محيد عنه للتنمية في ظل الظروف الراهنة". لذلك نلاحظ

أن إجراءات سياسة إعادة الهيكلة توجه، بصفة هامة، جهاز الإنتاج المحلي نحو السوق العالمية.

ولقد تعددت الدراسات النقدية لإجراءات وأهداف هذه السياسات الرأسمالية الاستعمارية الجديدة، منذ أن شرع في تطبيقها وذلك للتعرف عما إذا كانت بالفعل تمثل فرصة حقيقية أمام البلدان النامية لإعطاء دفع هام ومتواصل لاقتصادها ولتحسين مستوى عيش سكانها؟ ولقد بينت مختلف هذه الدراسات أن النظرية الرأسمالية الليبرالية تتضمن عدة تناقضات أساسية بين الأهداف المعلنة والوسائل المقترحة لبلوغها: سوف نكتفي فيما يلي باستعراض أبرز المآخذ التي تبلورت حول ما يمكن اعتباره بمثابة العربة الجارة للنمو في المنوال الرأسمالي الليبرالي للتنمية أي التصدير. لنتساءل عن المعنى الحقيقي لما يسمى "معركة التصدير"، ثم عن مدى واقعية احتمال ربح هذه المعركة؟

- تهم معركة التصدير، من وجهة النظر هذه، جميع أقطار الجنوب، أو على الأقل تلك التي انخرطت في سياسة إعادة الهيكلة. أما وجهة الصادرات فهي بالأساس البلدان الغنية، وإلا لن يكون لبرامج إعادة الهيكلة من معنى، باعتبارها توجه جميع طاقات البلدان النامية إلى التصدير وذلك عن طريق التخفيض في قيمة العملة المحلية، والضغط على الاستهلاك الداخلي الذي ينتج عن تدهور القدرة الشرائية لعموم الكادحين. ثم إن حصة هذه الأقطار في التجارة العالمية تبدو محدودة نسبيا حيث لا تتجاوز خمس المبادلات التجارية العالمية[46].

تتطلب الزيادة في صادرات البلدان النامية نحو الأقطار الغنية تحقيق هذه الأخيرة نسب نمو مرتفعة جدا لوارداتها، لكن ما يحدث منذ عقد أكثر من عقيدين، وخاصة على إثر الأزمة المالية العالمية سنة 2008، هو تباطؤ عام في نسق النمو الاقتصادي في بلدان الشمال، تتخللها من حين لآخر فترات انتعاش سرعان ما تزول ليعم الكساد مجددا. بالإضافة إلى ذلك تطبق هذه الأقطار بدورها سياسات اقتصادية مماثلة توجه بدورها الاقتصاد نحو التصدير تشهد الأقطار الغنية منذ عقدين.

[46] منظمة التجارة الدولية، https://www.wto.org/index.htm

إذن تحيلنا قضية "معركة التصدير" إلى مسألة أساسية تتعلق بطبيعة المنافسة في سوق عالمية موحدة، بعد أن انتزع منها قدر هام من الحواجز التي كانت تعيق تنقل البضائع والرساميل. ليس من المعقول أن تبني بلدان الجنوب استراتيجياتها التنموية، بصفة تكاد تكون كلية، على التصدير داخل سوق عالمية تتميز، أكثر من أي وقت مضى، تتنافس فيها قوى غير متكافئة كليا. وحتى في صورة قبولنا جدلا بإمكانية ظفر عجج من الأقطار النامية بحصة ذات معنى في هذه السوق العالمية، برغم عدم التكافؤ هذا، فان الهدف المنشود سيظل بمثابة السراب، حيث أن المعركة التنافسية تؤدي بالضرورة إلى التخفيض في الأسعار، وهو ما من شأنه أن يبطل مفعول الزيادة المحققة على مستوى حجم الصادرات التي تضحي من أجلها أقطار الجنوب بالغالي والنفيس.

- كما تقتضي معركة التصدير، في إطار نظام المنافسة المعممة، الرفع في نسق الاستثمارات وهو ما يعني بالخصوص الزيادة في واردات مواد التجهيز من البلدان المصنعة. هنا يكمن بالذات التناقض الثاني، حيث ستلتهم الزيادة المتوقعة في قيمة الواردات الزيادة المنتظرة في قيمة الصادرات، إن هي حصلت بالفعل.

أما التناقض الثالث فيتعلق بالعلاقة الوثيقة التي تربط ما بين القدرة على تلبية الحاجيات البشرية الأساسية وبين القدرة على الرفع من مستوى إنتاجية العمل باعتبارها أحد الشروط الهامة لربح معركة التصدير. كيف يمكن تحسين مردود العمل في حين تحث برامج إعادة الهيكلة الرأسمالية الليبرالية دول العالم النامي على التقليص في المصروفات الاجتماعية واعتماد سياسة التقشف، مما يؤدي إلى تراجعات خطيرة في مجالات أساسية كالتعليم والصحة والغذاء وذلك بشهادة عديد المنظمات الأممية (اليونيسف، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمتا الصحة والتغذية العالميتين). كيف يمكن تحسين إنتاجية العمل عندما تتزايد حالات سوء التغذية أو نقصها في وقت تسوء فيه الظروف الصحية لعدد متزايد من السكان ويتراجع فيه الإقبال على وسائل العلاج العصري وتنتشر المجاعات والأوبئة من جديد بعد أن أمكن التحكم فيها إلى حد لا يستهان به في السنين القريبة الماضية؟

كيف يمكن التخلص من هذه التناقضات لبلوغ التنمية المنشودة؟ هذا ما لا يجيب عنه خبراء صندوق النقد والبنك العالميين. في الواقع هذا الأمر لا يعنيهم تماما! إن مهمتهم تتمثل في إعادة هيكلة الاقتصاديات المتخلفة حسب مقتضيات تسديد خدمة الدين الخارجي، حيث يجب علينا أن نعترف بنجاحهم في تحقيق تلك الغاية إلى الآن.

كيف يمكن تحسين مردود العمل في الوقت الذي تهدد فيه سياسات إعادة الهيكلة مقومات ما تسميه "الموارد البشرية" أو "الرأسمال البشري"، أي عندما تسوء أحوال التعليم العمومي والصحة العامة ويقصى الفقر أعدادا متزايدة من السكان من المرافق الضرورية؟ كيف يمكن تحسين مردود العمل عندما تتزايد حالات سوء التغذية أو نقصها في وقت تسوء فيه الظروف الصحية لعدد متزايد من السكان وينقص فيه الإقبال على وسائل العلاج العصري وتنتشر فيه المجاعات والأوبئة من جديد بعد أن أمكن التحكم فيها إلى حد لا يستهان به في السنين القريبة الماضية؟

هكذا إذا تبدو اليوم وضعية أغلب البلدان النامية، بما فيها الأقطار العربي، بعيدة كل البعد عن الصورة المتفائلة التي كانت ترسمها لها أيديولوجيا التنمية الرأسمالية منذ أواسط القرن العشرين. فنمط التصنيع المعوض للواردات قد أفلس على نطاق واسع بينما ازدادت ظروف اقتصاديات العالم النامي حدة بعد أن شهدت تطورا مذهلا للأنشطة غير المهيكلة وتكاثرت هنا وهناك "المناطق الحرة" واشتدت أزمة الريف الناتجة عن تواجد قطاع تجاري تصديري من ناحية وقطاع معاشي أو تجاري محلي من ناحية أخرى. كما تفاقمت الأزمة الحضرية نتيجة الانعكاسات الاجتماعية لسياسات إعادة الهيكلة وفك التعهد الحكومي في المجالات الاجتماعية بالخصوص.

بالإضافة إلى ذلك تدهورت قيمة الصادرات الأولية بصفة خطيرة على حساب العالم النامي بينما شهد العالم المتقدم تحولات تكنولوجية هامة مما زاد في تدهور شروط التبادل بين الشمال والجنوب ويمكن أن نضيف ظاهرة أخرى تعكس بدورها تردي أوضاع الكثير من أقطار العالم النامي وهي تخص التنقلات السكانية الجماعية متمثلة إما في أفواج اللاجئين في القارات الثلاث وبالأخص في القارة الأفريقية أو هجرة العمل والتي واجهها الشمال

بإجراءات لا تخلو من مضامين عنصرية مثل القانون عدد 187 في كاليفورنيا أو اتفاقية شنجن الأوروبية.

بلغت الفوارق في الدخل، نتيجة لذلك، وفي مستوى المعيشة ما بين "الأغنياء" و"الفقراء" حدا غير مألوف، فعلى سبيل المثال تحصل عائلة متوسطة في ضواحي باريس على دخل يفوق بمائة مرة دخل عائلة ريفية في جنوب شرقي آسيا، كما أنه على مزارع فيليبيني أن يعمل طوال سنتين كاملتين كي يحصل على أجر مساو لما يحصل عليه محام نيويوركي مقابل ساعة واحدة من العمل.

كما تفيد الاحصائيات السكانية[47] أن 85 بالمائة من سكان المعمورة يعيشون في بلدان "فقيرة"، فيما لا تعد البلدان الغنية إلا 15 بالمائة المتبقية، لكنها تستحوذ مع ذلك على 80 بالمائة من الدخل العالمي. أما مجموعة "الأقطار ذات الدخل الضعيف" فان نصيبها من الدخل العالمي لا يتعدى 5 بالمائة في حين أنها تأوي حوالي أربعة مليار ساكن، وهي حصة أضعف من حجم الدخل الخام الفرنسي. ثم إن دخل مجموع أقطار إفريقيا جنوب الصحراء، التي تضم حوالي مليار ساكن، يعادل دخل ولاية تكساس الأمريكية.

هكذا يبدو من الواضح أن الهوة الفاصلة بين العالمين الغني والفقير قد اتسعت وتعمقت بداية من ثمانينيات القرن الماضي بالتزامن مع كساد الاقتصاد العالمي وما انجر عنه من انهيار أسعار المواد الأولية وانفجار أزمة الدين التي أدت بدورها إلى الشروع في تطبيق برامج إعادة الهيكلة على نطاق واسع، بعد أن ظل الاعتقاد سائدا منذ عقد الخمسينيات بأن البلدان النامية بصدد السير في طريق النمو لأجل اللحاق "بركب الأمم المتقدمة".

2. انتصاب ديكتاتورية إعادة الهيكلة الرأسمالية في المنطقة العربية

خضعت الدول العربية تباعا، منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، لمعالجة المؤسسات المالية الدولية وكانت الحكومة المغربية الأولى على رأس القائمة، حيث شرعت منذ 1983

[47] Rapport sur le développement humain 2015, https://goo.gl/RCih7u
Statistical Yearbook – 59th issue (2016 edition), https://is.gd/L70I0H

في تطبيق سياسة إعادة الهيكلة، ثم تلتها الحكومة التونسية سنة 1986، ثم حكومات كل من مصر (1991) والجزائر (1994) وكذلك الشأن بالنسبة للأردن ولبنان وسوريا وموريتانيا واليمن والسودان. وبذلك خيم على جزء كبير من المنطقة العربية نظام إعادة الهيكلة الرأسمالي المتطرف لعدة عقود من الزمن. قبل أن تشرع الثورات والهبات الاجتماعية في زعزعة أركان هذا النظام الذي قضى على دولة الرعاية واستنزف مواردها وفكك الاقتصاديات المحلية وحول وجهة وحداتها الاقتصادية النشيطة نحو السوق العالمية، ونشر الخراب الاجتماعي على نطاق واسع في الأرياف كما في مدن المنطقة العربية. ولم تستفد من هذا النظام، بالإضافة للقوى الرأسمالية العالمية، إلا قلة من رجال الأعمال والمضاربين المحليين، فيما كان نصيب الأغلبية الساحقة الانحدار الاجتماعي. لكن، وبعد مرور ستة سنوات على انفجار أزمة النظام العربي، يبدو اليوم المشهد العام لعموم المنطقة العربية أكثر قسوة وأشد تأزما، فيما أحكمت المؤسسات المالية الدولية قبضتها الحديدية على مصائر شعوب المنطقة، فاستغلت عجز القيادات السياسية "الجديدة" على ترجمة تطلعات الشعوب إلى سياسات اقتصادية واجتماعية بديلة، لتعود بسياسات لا تقل خطورة وظلما من تلك التي دفعت شعوب المنطقة للثورة.

إن سياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية الليبرالية للدولة والاقتصاد والمجتمع هي بمثابة سلاح الدمار الشامل الذي تستعمله المؤسسات المالية الدولية، منذ ثلاثين سنة، سواء في المنطقة العربية أو في سائر بلدان الجنوب. لهذه السياسة بلا شك تأثير مباشر وهام على كافة دوائر الحياة الاجتماعية في البلدان الخاضعة لجبروتها، بما في ذلك شروط عيش السكان واقتسام الدخل المحلي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيض من حدة الفوارق الاجتماعية أو تأجيج نيرانها.

ترمي سياسة إعادة الهيكلة بالأساس إلى إخضاع المنطقة العربية إلى منطق نظام العولمة الرأسمالية الاستعماري الجديد. ولبلوغ هذه الغاية تسعى هذه السياسة إلى إضعاف الدولة المحلية ماليا وإخضاعها سياسيا، وذلك عبر التقليص من دورها في كافة دوائر الحياة الاجتماعية، خاصة مساهمتها في الدورة الاقتصادية وتطوير جهاز الإنتاج، والزيادة في

الدخل الوطني، كما دورها الاجتماعي التعديلي وإيفاءها بالتزاماتها الاجتماعية تجاه عموم المواطنات والمواطنين. كما إخضاعها لشروطها بواسطة نظام الديون.

يسلط ضغط إعادة الهيكلة، بدرجة أولى، على ميزانية الدولة، سواء على مستوى مصادر تمويلها أو هيكلة نفقاتها. والتي تكتسي، من خلال ما تعبئه من موارد مالية وما تنْفقه في شتى القطاعات، دورا بالغ الأهمية في حياة البلاد.

عندما نتحدث عن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي فذلك يعني السياسة الاقتصادية، وعندما نتحدث عن تدخلها في الحقل الاجتماعي فذلك يعني السياسة الاجتماعية. تمارس الدولة هذه السياسات من خلال ميزانيتها التي تكثف برنامجها، وخطة عملها خلال السنة المحددة. إذن فالميزانية هي مسألة سياسية بامتياز. كما أن حجم الميزانية الذي يساوي ثلث الناتج المحلي الخام، ومجموع إجراءاتها التي تخص الجباية والاقتراض والاستثمار والإنتاج والأجور والأسعار والخدمات الاجتماعية والبيئة، إلخ... لها انعكاس هام ومباشر على واقع تونس ومستقبلها. فهي إذن سلاح قوي، فإما أن توظفها الدولة لتحقيق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وإما أن تكون أداة مسلطة على المجتمع في خدمة مصالح أقلية من الأثرياء.

تفرض سياسة إعادة الهيكلة على ميزانية الدولة هدفا أساسيا يتمثل في استمرار خدمة الدين، مما يضمن ديمومة نظام المديونية الذي يمول بدوره النظام القائم ويضمن استمراره. لذلك ليس من الغريب أن نجد خدمة الديون على رأس نفقات ميزانيات أغلب الأقطار العربية. لذلك قامت كافة الحكومات المتعاقبة على الحكم في تونس، منذ فرار بن علي، بإعداد ميزانياتها على قياس شروط إعادة الهيكلة، وخاصة إلزامية تواصل تسديد خدمة الدين، كأولوية مطلقة قبل كل المطالب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي نادت بها الثورة. واعتبارا لكون تسديد الدين هو الهدف الأساسي لميزانية الدولة، فإنه يصبح من الضروري التخفيض في النفقات الاجتماعية، خاصة منها المرصودة للتعليم والصحة العموميين. وكذلك الشأن بالنسبة لنفقات دعم أسعار مواد الاستهلاك الشعبي الأساسية. ولتثبيت هذه السياسة وقعت حكومة النهضة الاسلامية، في أبريل 2013، اتفاقا مع

صندوق النقد الدولي يتعلق بحزمة جديدة من إجراءات إعادة الهيكلة[48]. ثم تعاقد من جديد الائتلاف الحاكم، الذي يضم بالخصوص حزب الاسلاميين وحزب نداء تونس الليبرالي الحداثي، مع صندوق النقد الدولي حول حزمة إضافية من التعديلات الهيكلية لفترة أربع سنوات مصحوبة بقرض جديد، يعد الأعلى في تاريخ البلاد بقيمة 2.6 مليار دولار، مقابل تطبيق المزيد من الشروط التي تهدف إلى تشديد سياسة التقشف في المصاريف العمومية ومزيد خفض مساهمة الدولة في الدورة الاقتصادية وخاصة إضعاف قدرتها على ضبط السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ليس الأمر خاف على أحد في تونس، حيث ورد في رسالة النوايا التي توجهت بها الحكومة للمديرة العامة لصندوق النقد الدولي، والتي تحصلت على مجموع الشروط وخطة الطريق لتنفيذها والاجراءات العملية لمراقبتها تطبيقها. نجد طي هذه الرسالة العديد من الاجراءات مثل طرد عشرات الآلاف من أعوان الوظيفة العمومية والترفيع في السن القانوني للتقاعد من 60 إلى 65 سنة، وتخفيض جرايات التقاعد، وتجميد الأجور والانتداب في الوظيفة العمومية والشروع في خصخصة مؤسسات عمومية إضافية، علما أنه من بين أكبر عشر شركات تعمل في تونس، نجد تسع شركات عمومية. بالإضافة إلى شروط الاتفاق مع صندوق النقد الدولي تخضع الميزانية إلى شروط العديد من المؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي، أو الإقليمية كالبنك الأوروبي للاستثمار أو البنك الافريقي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والتي غالبا ما تندرج قروضها وبرامجها في إطار 'توافق واشنطن'، وبصفة أدق ضمن الإطار الدولي الذي حدد ملامحه مخطط "شراكة دوفيل" الذي تم ضبطه خلال قمة الثمانية بفرنسا في ماي 2012.

III. فرصة ضائعة للعدالة الاجتماعية إذن فرصة سانحة للمؤسسات المالية الدولية

إن ما يسترعي الانتباه خلال السنوات الست الأخيرة التي تلت موجة الثورات والغضب الجماهيري في المنطقة العربية هو تمكن المؤسسات المالية الدولية من تعزيز موقعها

[48] وهو ثاني اتفاق تعقده حكومة تونسية خلال الثلاثين سنة الأخيرة كان الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي في يوليو 1986 أقل من سنة الانقلاب الذي أطاح بحكم الرئيس بورقيبة.

في المنطقة من خلال إحكام قبضتها على العديد من الحكومات وفرضها المزيد من برامج إعادة الهيكلة الرأسمالية الليبرالية، وهو ما تسبب في تفاقم عجز رصيد العدالة الاجتماعية الذي يغذي بدوره التفاوت الاجتماعي.

1. تعدد محاور الهجوم الرأسمالي الليبرالي على مستوى عيش السكان

سجلت السنوات القليلة الماضية إبرام العديد من اتفاقات إعادة الهيكلة مع المؤسسات المالية الدولية بوتيرة لم تشهد المنطقة العربية مثيلا لها قبل الثورة، وكأن هذه المؤسسات تدرك أنها في سباق مع الزمن العربي، تريد أن تهزم إرادة التغيير وحلم الطبقات الكادحة العربية بمستقبل أفضل.

كما أن اللافت في هذه الاتفاقات هو تعاظم الدور المباشر لصندوق النقد الدولي في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الأقطار وهو الدور الذي كان يضطلع به بالخصوص البنك العالمي. وفي ذلك أكبر دليل على تراكم المصاعب الاقتصادية ودخول أغلب اقتصاديات البلدان المعنية في مأزق لا يبدو له مخرجا، علاوة على احتدام الأزمة الاجتماعية التي أخذت، في العديد من الأقطار، منحى أزمة إنسانية حقيقية.

بالإضافة إلى تونس التي عقدت، بعد الثورة، اتفاقين هامين مع صندوق النقد الدولي بقيمة تفوق 5 مليار دولار يمتدان على 6 سنوات، وهي فترة معالجة طويلة للغاية تدل في حد ذاتها بالإضافة إلى خطورة الوضع على أن البلاد قد فقدت سيادتها في تحديد سياساتها بحرية فيما فقد الشعب حقه في تقرير مصيره بنفسه، عقدت كل من الأردن والمغرب ومصر اتفاقات شبيهة لا تقل خطورة على ما حدث بالنسبة لتونس.

أبرم الأردن خلال الصيف الماضي مع صندوق النقد اتفاقا بقيمة تفوق 0.7 مليار دولار لفترة تمتد على ثلاث سنوات. في الأثناء تسعى مصر عقد اتفاق مع الصندوق حول حزمة من الشروط التي تشمل قطاعات العديد من قطاعات الإنتاج والأنشطة المصرفية والمالية والشؤون الاجتماعية. كما أبرمت الحكومة المغربية مع الصندوق في المدة الأخيرة اتفاقها الثالث منذ سنة 2012 بقيمة تناهز 3.5 مليار دولار لتمويل حزمة جديدة من التعديلات الهيكلية وإجراءات التقشف يتم تنفيذها خلال العامين القادمين.

تتضمن كافة هذه البرامج نفس الاجراءات وتستعمل نفس الأدوات لتحقيق نفس الغايات. وهي برامج يجري تطبيقها في المنطقة العربية كما في عدد كبير من أقطار العالم منذ عشرات السنين وهي ما انفكت ترفع راية الاصلاح الرأسمالي الليبرالي لخدمة مصالح الرأسمال العالمي وحلفائه المحليين. في مقابل استنزافها لمقدرات الشعوب ونشرها الخراب الاجتماعي على نطاق واسع وتدميرها للمحيط الطبيعي. ومع ذلك فإن جميع هذه الاتفاقيات تزعم أنها تسعى للزيادة في الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي لتحسين الأوضاع الاقتصادية بما يحقق النمو الاحتوائي لشرائح سكانية أوسع، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء ومحدودي الدخل وإتاحة الموارد العامة للاستخدام في الإنفاق على البنية التحتية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتوفير فرص الشغل. كما تزعم جميع الحكومات في تونس والمغرب كما في مصر أو الأردن أن هذه البرامج هي برنامج محلية الصنع مائة بالمائة.

2. توسيع غير مسبوق لمسارات الاقصاء الاجتماعي

تعمل سياسات إعادة الهيكلة عموما على فك الارتباط ما بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية الذي جرى تحقيقه إلى هذا الحد أو ذلك في ظل نظام دولة الرعاية، والذي مكن من تحقيق تحسن ملحوظ لظروف عيش السكان. ويتحقق فك الارتباط هذا عن طريق سياسة التقشف في النفقات الاجتماعية التي تضمن تعيد الدولة بواسطتها توزيع جزء من الدخل المحلي في شكل خدمات اجتماعية في شتى المجالات لفائدة عموم السكان وبصفة خاصة الشرائح الأفقر في المجتمع.

وبالتالي يسلط ضغط إعادة الهيكلة، بدرجة أولى، على ميزانية الدولة، سواء على مستوى مصادر تمويلها أو هيكلة نفقاتها. كما يبرز التأثير السلبي لإعادة الهيكلة على مستوى سوق الشغل، وخاصة على العمل المأجور الذي هو بالإضافة للجباية من بين الأدوات الأساسية، في النظام الرأسمالي، التي تمكن من التخفيف من حدة حيف توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية.

ويبرز المفعول التخريبي لإعادة الهيكلة للقوى العاملة من خلال الارتفاع اللافت لنسب البطالة، ونقص استخدام العمالة الذي بلغ مستويات غير مسبوقة في أغلب الأقطار العربية خلال العقود الأخيرة. كما تغذي هذه الوضعية الكارثية للتشغيل الاقصاء الاجتماعي والحرمان من أبسط مقومات الحياة والكرامة الانسانية.

إن معاينة سريعة لتطور سوق الشغل في تونس من خلال رصد ظاهرة بطالة اصحاب الشهادات الجامعية كافية لإبراز حجم الدمار الذي تتسبب فيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستلهمة من الأيديولوجيا الرأسمالية الليبرالية الاستعمارية الجديدة. يعد هذا النوع من البطالة ظاهرة حديثة بالكاد يصل عمرها إلى عقدين من الزمن. كما يعبر النسق التصاعدي لهذه الظاهرة عن حدة التناقضات التي تشق اليوم الاقتصاد التونسي، وهي تحمل أيضا دلالات سياسية بالغة الأهمية.

لم يكن عدد المعطلين عن العمل المتخرجين من الجامعة يتجاوز 6000 شخصا، قبل أن يرتفع هذا العديد إلى 140 ألف قبل الثورة، أي سنة 2010، وكان ذلك من بين الأسباب المباشرة التي ساهمت في اندلا ع الثورة. لكن هذه الأخيرة لم تضع حدا لتطور هذه الظاهرة إذ ارتفع عدد هؤلاء خلال السنة الجارية إلى ما يناهز 240 ألف معطلا عن العمل، نجد من بينهم 36.6 ألف متحصل على دبلوم التخرج في الطب، أو الصيدلة، أو الهندسة، أو شهادة ماجستير.[49]

قطعا ليست بطالة أصحاب الشهادات الجامعية قضاء وقدرا مبرمين. إن انتداب آلاف الأطباء والمهندسين والفنيين السامين والأساتذة والباحثين ليس فقط أمرا ممكنا، في آجال معقولة وفق الإمكانيات المادية المتاحة، بل هو إجراء يفرضه تنشيط الاقتصاد وتحسين كفاءته والرفع من مستوى التأطير الاجتماعي للبلاد وتحسين مستوى عيش السكان.

يعد هذا التدمير المستمر لقدرات سوق الشغل من أبرز العوامل المضادة التي تكرسها سياسات إعادة الهيكلة والتي ينتج عنها نسف متواصل لمقومات العدالة الاجتماعية والعيش الكريم لعموم المواطنات والمواطنين في المنطقة العربية.

[49] معدلات البطالة في تونس، أنظر: http://www.ins.tn/ar/themes/emploi

تبرز الاحصائيات الحكومية في تونس[50] تواصل ارتفاع عدد العائلات المفقرة والتي تصنفها مصالح الشؤون الاجتماعية إلى عائلات معوزة، المقصود بها العائلات المعدمة التي تعيش تحت عتبة الفقر، وعائلات ذات دخل محدود. وقد بلغ عدد العائلات المعوزة 232 ألف عائلة، فيما بلغ عدد العائلات ذات الدخل المحدود 602 ألف عائلة. أي أن مجموع الفقراء، بناء على هذه الأرقام، يتجاوز أربعة ملايين شخصا، أو 38 بالمائة من مجموع السكان. في المقابل وفي نفس الوقت شهدت سنوات ما بعد الثورة تناميا لافتا في عدد كبار الأغنياء حيث تفيد التقديرات الأكثر جدية أن تونس تعد 6500 مليونير (ثروة ما بين 1 و8 مليون دولار أمريكي) و70 ملياردير (ثروة تفوق 9 مليون دولار أمريكي). أخيرا تراجعت تونس في الترتيب العالمي على مستوى التنمية البشرية[51] من المرتبة 75 سنة 1995 إلى المرتبة 81 سنة 2010 ثم 96 سنة 2015. وليس الوضع بأفضل حال في المغرب التي تقهقرت من المرتبة 117 سنة 1995 إلى المرتبة 126 سنة 2015 أو مصر التي تراجعت خلال نفس الفترة من المرتبة 107 إلى المرتبة 108.

أخيرا، أعلم صندوق النقد الدولي مؤخرا الحكومة التونسية اعتراضه على الزيادة في أجور الموظفين. وهدد، في صورة إدراج هذه الزيادة في قانون المالية لسنة 2017، كما كان مقررا بناء على اتفاق سابق ما بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، بوقف صرف أقساط الدين الذي منحه للدولة التونسية في إطار اتفاق إعادة الهيكلة لسنة 2016-2020. وفي نفس السياق، أعلم كل من البنك العالمي والبنك الأفريقي للتنمية أنهما سوف يرفضان بدورهما صرف مبالغ القروض المتفق عليها، إذا لم تمتثل الحكومة لتعليمات الصندوق.

في المقابل، عبرت الحكومة، في مناسبات عديدة وبطرق مختلفة، عن نيتها طاعة المؤسسات المالية الدولية، وبالتالي التنكر لالتزاماتها تجاه اتحاد الشغل، ومن خلاله لعموم

[50] البوابة الاجتماعية التونسية، http://www.social.tn/index.php?id=74

[51] Rapport sur le développement humain 2015, https://goo.gl/RCih7u

أجراء الدولة، غير مكترثة بما يمثله ذلك من نسف لأسس الحوار الاجتماعي ومصداقية المفاوضات في وقت حساس، مما يمثل تهديدا حقيقيا لاستقرار البلاد ولأمنها.

وكرد على إخلاف الحكومة وعدها، عبر اتحاد الشغل عن "رفضه المطلق لأي تأخير أو إلغاء للزيادات المتفق في شأنها" مطالبا الحكومة "بتنزيلها وفق الأقساط المرسومة"، معتبرا "التنصل من ذلك ضربا لمصداقية التفاوض وتهديدا للاستقرار الاجتماعي وتنصلا من الالتزام بوثيقة قرطاج التي تعهدت الحكومة الحالية بتطبيقها".

يتنزل هذا الصراع في إطار الصعوبات المالية المتزايدة التي تمر بها المالية العمومية، وخاصة ميزانية الدولة. ويكفي أن نذكر هنا بإيجاز أن ما يبدو مجرد عجزا تقنيا لتوازنات المالية العمومية الكبرى، هو أعمق من ذلك بكثير. فالمسألة سياسية قبل أن تكون سوء تدبير وخلل في توظيف الموارد المتاحة، إلخ. يكمن المشكل في سياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية الليبرالية التي يجري تطبيقها في تونس، منذ ثلاثين سنة، التي أدت إلى إضعاف العديد من موارد الدولة الجبائية الهامة، بما تفرضه من سياسة ضريبية متساهلة مع الرأسماليين الكبار، خاصة منهم الأجانب، كما مع أصناف عديدة من المهنيين الأثرياء. وللتعويض على النقص الحاصل في الموارد تسعى كافة الحكومات المتعاقبة إلى إثقال كاهل عموم الأجراء والمواطنين بالمزيد من الضرائب، كما يتم توجيه الدولة نحو المزيد من التداين. وعلى عكس ما هو مطلوب تماما بعد الثورة، تفاقمت طبيعة هذه السياسة الجبائية غير العادلة وغير المتبصرة، نتيجة لتشديد سياسة إعادة الهيكلة، وخاصة اتساع دائرة الفساد المالي، مما أفضى في النهاية إلى أزمة المالية العمومية الراهنة.

هكذا يبدو من الواضح اليوم أن طريق المؤسسات المالية الدولية هو طريق الانتحار الجماعي من أجل الحفاظ على نظام إعادة الهيكلة الاستعماري الجديد الذي حول تونس، كما العديد من الأقطار العربية الأخرى، إلى فردوس اقتصادي للرأسمال العالمي يحقق فيه نسب ربح عالية، وفي نفس الوقت جحيم اجتماعي بالنسبة للطبقات الكادحة والجماهير الشعبية عموما. وقد كانت الثورة برهانا لا جدال فيه عن الطبيعة الاجتماعية المدمرة لهذا النظام وفي نفس الوقت تعبيرا جماهيريا عن الرغبة في تغييره. تلك هي المعادلة اليوم في أغلب الأقطار العربية، ستة سنوات بعد الربيع العربي، بين إصرار القوى الاستعمارية الجديدة

وحلفائهم المحليين على فرض الاستسلام للموت البطيء على أغلبية السكان، من ناحية، ورغبة هؤلاء في ملك مصيرهم لتقرير حياته بحرية على أساس مصالحه الاقتصادية والاجتماعية الخاصة.

دراسات حالة

نحو منهجية لدراسة الفوارق الاجتماعية في مصر

هبة خليل

6 أكتوبر 2016

تعد عدم المساواة واتساع فجوات الأجور والاستهلاك من أهم التحديات التي تواجه الحكومات المصري المتعاقبة منذ اندلا ع الثورة في 2011. فمطالبات العدالة الاجتماعية ما هي إلا انعكاسا لاتساع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وما صاحب هذا الاتساع من عدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات التعليمية، والصحية والبنية التحتية. ولعل التحدي القائم الآن في مصر والعديد من بلدان المنطقة العربية هو تحديد مستويات الفوارق الاجتماعية والفجوات الاقتصادية، من أجل الوصول لسياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف القضاء عليها. وستحاول هذه الورقة توفير خلفية عن أهم الفوارق الاجتماعية ومحاور عدم المساواة المختلفة، وتداخلاتها، من أجل استيعاب الصورة المعقدة التي ترسمها الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في مصر.

المنهجية

أولا، يجب أن نتعامل مع عدم المساواة والتفاوتات الاجتماعية كنتيجة لسياسات اجتماعية، وليس مجرد مصادفة. فثمة فارق بين الفقر والإفقار، وكذلك هناك فارق بين التحدث عن وجود طبقات اجتماعية وبين سياسات تسببت في تفاوتات واسعة.

عدم المساواة، والتفاوتات الاجتماعية هي نتيجة مباشرة للسياسات النيوليبرالية، وهكذا، فالدولة التي تعتبر مثلا في تطبيق النيوليبرالية بكل ما تتحمله من سياسات (بداية من خصخصة المجالات العامة، إطلاق لجام القطاع الخاص وتشجيع الاحتكار، إلى سلب العمال من حقهم في الحرية من أجل الحفاظ علي ما يسمي بحقوق الشركات)، هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة التي تعاني الآن من تفاوتات غير مسبوقة في

الدخول والثراء، حيث يتحكم 1% من المواطنين في 40% من إجمالي الثروة، بينما يتحكم الـ80% الأفقر من الشعب في 7% فقط من الثروة.[52]

وهكذا، فبدلا من الحديث عن عدم المساواة والتفاوتات الاجتماعية كوضع قائم، نتحدث عنها كعملية مستمرة، كتطور مستمر نتج عن جريمة مستمرة في السياسة العامة اتجاه الشعوب. فالإفقار جريمة، وحرمان معظم شعوب العالم من الموارد والحقوق الأساسية هو جريمة.[53]

ثانيا، الفوارق الاجتماعية لها مستويات عدة، ولكنها أيضا لها تقاطعات. فالفوارق الاجتماعية يمكن أن تكون حسب الموقع الجغرافي، فنقارن ثروات ودخول ومستوى معيشة الوجه القبلي بالوجه البحري. وقد يكون لها علاقة بالنمط الاقتصادي والاجتماعي للمناطق، فنجد أن الريف أشد فقرا من الحضر في معظم أنحاء الجمهورية. ثم نجد أن النوع الاجتماعي له علاقة بالفقر والحرمان من الموارد، فالمرأة عادة أكثر فقرا، وأكثر حرمانا من الرعاية الاجتماعية ونظم التأمين الصحي. ثم نجد أن العرق والطائفة لهما دورا في الوصول للخدمات والتمتع بالحماية القانونية على سبيل المثال، فنجد أن البدو وأهل النوبة بصعيد مصر أكثر تهميشا من غيرهم، رغم عدم توافر الإحصاءات، ونجد أن الأقلية المسيحية في مصر لا تتمتع بنفس حقوق الأغلبية، لا سيما في الحماية القانونية والوصول للمناصب الحكومية، ولعلها تعاني من فوارق اقتصادية أخرى لا ندركها بسبب عدم توافر البيانات الحكومية حسب العرق والدين.

ولكن من الجدير بالذكر أن هذه المستويات تتقاطع، ولا يمكن أن نتعامل معها كمسطحات منعزلة، وانما يجب دراسة تقاطعات المكان الجغرافي، مع النوع الاجتماعي، مع الطبقة الاقتصادية، مع العرق والدين. فمن هنا نجد على سبيل المثال أن نساء ريف الوجه القبلي هن الأكثر معاناة مثلا في الوصول للحقوق الصحية.

---

[52] Cole، N.L. 2015. "What is Social Stratification? And Why does it Matter?" https://is.gd/Tup02X

[53] Kerstenetzky، C. L. "The Violence of Inequality". https://is.gd/WGJroC

ثالثا، وبسبب النقطة الأولى التي وضحت أن التفاوتات الاجتماعية هي عملية مستمرة من صنع السياسات العامة، فيجب أن يتم وضع تلك التفاوتات في إطارها، القانوني، والسياسي والهيكلي والاقتصادي. ومن هنا نتمكن من التوصل للشكل الهيكلي للفوارق الاجتماعية والاقتصادية، الذي يتكون من حكومة مركزية تتحكم في الموارد على مستوى الجمهورية، حكومات محلية فاسدة ولا تتحكم في مواردها، ولا تتصل بمواطنيها، إطار قانوني يهمش، بل ويجرم سبل تنظيم وعمل طبقات بعينها، فيجرم إضرابات العمال، ويحد من الحريات النقابية، ويتحكم في التنظيمات التعاونية، ولا يضمن حقوق النساء، بما فيها حقوقها في العمل، وفي الصحة الإنجابية أو الحماية القانونية من عنف الزوج البدني. وأخيرا، السياسة الاقتصادية، التي دفعت بخصخصة الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن، وتسببت في تسليع تلك الخدمات، تاركة أغلبية المواطنين تحت رحمة الخدمات الحكومية المتهالكة التي تقشفت الحكومة في دعمها. وتأتي تلك السياسة التقشفية في ظل حكومة تسعى لأن يكون المصدر الأكبر لدخلها هو ضريبة الاستهلاك الرجعية، من خلال ضريبة القيمة المضافة التي نشهد الآن بداية تطبيقها، وفي ظل حكومة فشلت في جمع الضرائب على الأرباح الرأسمالية وتراجعت عن تحميل أصحاب الدخول الأعلى ضرائب تتناسب وأرباحهم.

رابعا، فإن اشكال التفاوتات الاجتماعية تختلف، وطريقة دراستها وقياسها تتباين هي الأخرى. فالتفاوتات التي تقاس كميا من خلال الإحصاءات الحكومية والتعدادات بها العديد من البيانات، عن تفاوت دخول الافراد والسر، تفاوت نسب الإنفاق، تفاوت نسب الاستهلاك، وتفاوت الثروات والممتلكات. كما أن الإحصاءات توفر بعض البيانات حول الوصول للخدمات، من الصحة والسكن والرعاية الاجتماعية والوصول لخدمات البنية التحتية الأساسية، كمياه الصرف الصحي والمياه الشرب والطرق وخدمات الإنترنت والتليفونات. ولكن التفاوتات ليست جميعها قابلة للقياس، كما أن بعضا القابل للقياس لا تتوفر المعلومات الحكومية عنها: كالتفاوتات في الوصول للحق في المدينة، وهو الحق في الوصول للحدائق العامة والشواطئ والسواحل، والتمتع بخدمات المدينة، وكذلك الحق في

الوصول لنظم العدالة والمحاكم على سبيل المثال، وهي النم التي تحرم المواطنين من الوصول لها علي أسس اقتصادية وجغرافية. وأخيرا، فالوصول لصانعي القرار والسياسة العامة ليس من امكان أغلبية المواطنين، خصوصا في الريف والوجه القبلي، ولذا لا نتعجب من أن العديد من أهالي الريف أو المحافظات الحدودية يصلون القاهرة للتظلم أمام مجلس الشعب أو إحدى الوزارات، وذلك في محاولة يائسة لإيصال صوتهم للمسؤولين.

التفاوتات الاجتماعية في إطار السياسات العامة والقوانين في مصر

من المهم الإشارة للإطار العام المصري، بما يتضمنه من صناعة السياسات وصياغة القوانين، قبل دراسة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك للتأكيد على أن التفاوتات وزيادة الفجوات ليست مجرد مصادفة، أو وضع قائم، انما هي نتيجة مباشرة للسياسات العامة، الاقتصادية والاجتماعية، والقوانين الحاكمة للتنظيم والمطالبة بالحقوق الأساسية.

على الرغم من أن اندلاع الثورة المصرية في يناير 2011 يعتبر انعكاسا لفشل السياسات الاقتصادية لنظام مبارك، الذي أدي لمعدلات نمو مرتفعة لا تصاحبها رفاهة أو ارتفاع في مستوى المعيشة، الا أن سياسات ما بعد الثورة قد عملت على تعميق تلك السياسات الاقتصادية الفاشلة، التي تسببت مباشرة في زيادة معدلات الفرق والتفاوتات الاجتماعية. ولكن الأسباب الجذرية للمشاكل الاقتصادية في مصر لم تحظ سوى باهتمام ضئيل من الحكومات المتعاقبة منذ رحيل مبارك في فبراير 2011. بدلا من ذلك، استمرت الدولة في انتهاج نفس السياسات الاقتصادية[54]، وهي التي تركزت على تخفيض مخصصات الميزانية العامة للدولة للخدمات العامة كالصحة والتعليم وتوفير المسكن الملائم لمحدودي الدخل وخدمات البنية التحتية الأساسية وعلى رأسها المياه، والطرق وشبكات الصرف الصحي. فكانت الملامح الأساسية للسياسة الاقتصادية هي التقشف في الاستثمار في الخدمات العامة، وايلاء الأولوية لعلاج العجز المتنامي في الميزانية وتحقيق استقرار الجنيه المصري، من خلال المساعدات الدولية، ولاسيما مساعدات دول الخليج العربي المجاورة،

[54] للمزيد من المعلومات: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "احصائيات التقرير الموازي حول جلسة مساءلة مصر أمام لجنة الأمم المتحدة" 2013. https://is.gd/V2xZl8

والمؤسسات المالية الدولية، بكل ما تتضمنه تلك المساعدات والديون من شروط اقتصادية هيكلية. وهكذا فقد تم تنفيذ تدابير عديدة في السنوات الماضية لا تحظى بشعبية، كخفض الدعم عن المواد الغذائية والوقود، وزيادة الضرائب الرجعية، خاصة على السلع والخدمات من خلال تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة على سبيل المثال[55]. وواصلت الحكومات الانتقالية المتعاقبة —بما فيها حكومة الاخوان المسلمين– تجاهل الأصوات المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر عدالة. وفيما استمرت الحكومات المتعاقبة في التخطيط والتنفيذ بطريقة سرية وير تشاركية، عملت الحكومات علي كبت الأصوات النقدية من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات وأحزاب المعارضة، وذلك من خلال ممارسات عنيفة استندت للعديد من التشريعات، وعلى رأسها قانون التظاهر.

أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور في 24 نوفمبر 2013 قانون التظاهر، من خلال القانون رقم 107 لعام 2013 بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية[56]، وهو التشريع الذي تسبب في الزج بالعديد من العال والشباب والمواطنين في السجون، بسبب اعتبار تظاهراتهم تعطيلا للإنتاج أو خطرا على الأمن أو السلم العام. وقد كان لقانون التظاهر الأثر على تقويض حق المواطنين في التظاهر العفوي من أجل المطالب البسيطة، وللفت انتباه الحكومة لمطالبهم البسيطة الأساسية، وذل بالرغم من ادعاء الحكومة من خلال لغة التشريع أن الهدف من القانون هو "تنظيم" الحق في التجمع وليس تقويض أو تجريم الحق. وفي 16 أغسطس 2015 أصدر رئيس الجمهورية القرار بالقانون رقم 94 لسنة 2015 بإصدار قانون مكافحة الإرهاب، الذي اعتبرته المنظمات الحقوقية المصرية والأحزاب والعديد من المحللين صفعة جديدة للحقوق الدستورية، ومحاولة لأطلاق يد الدولة لتصفية المعارضين خارج الاطار القانوني، حيث "استخدم رئيس الجمهورية الموقت

---

[55] المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تطبيق ضريبة القيمة المضافة والعدالة الضريبية في مصر، 2016، https://is.gd/ehTAQp

[56] نص القانون: https://is.gd/K6pPLo

المستشار عدلي منصور، ومن بعده الرئيس عبد الفتاح السيسي رخصة التشريع المتاحة لهما بسبب غياب البرلمان وأصدرا عددا كبيرا من القوانين التي توسعت بشكل غير مسبوق في التجريم والعقاب، وجعلت البيئة التشريعية المصرية قائمة على فكرة القوانين الاستثنائية، فبداية من قانون التظاهر، وقانون الكيانات الإرهابية رقم 8 لسنة 2015 وقانون إعفاء رؤساء الهيئات الرقابية من مناصبهم رقم89 لسنة 2015، مرورا بتعديل المادة 78 من قانون العقوبات، وانتهاء بقانون مكافحة الإرهاب محل التعليق، لم يتوافق أي منهم مع الدستور، وكأن هناك إرادة سياسية لتعطيل العمل بالوثيقة التي وافق عليها الشعب".[57]

لم تتوقف محاولات الدولة الهيكلية لإخماد الثورة ومطالبها عند القوانين القمعية السالف ذكرها، ولكنها امتدت للقوانين المنظمة للتعاونيات على سبيل المثال: تلك التنظيمات التي من شأنها رفع شأن مجموعات من السكان والعمال والفلاحين، من خلال إطار تشاركي، ربحي، وتنظيمي هام، أثبت نجاحه في كافة أنحاء العالم. ولكن في مصر، المؤسسات التعاونية عملها معرقل. فبالرغم من وجود ما يزيد علي الثمانية عشر ألف مؤسسة تعاونية بمصر، بها أعضاء بلغ عددهم الـ18 مليون، الا أن معظم هذه التنظيمات تعتبر صورية، وغير معبرة عن احتياجات المواطنين. فقد حولت تشريعات مثل القانون رقم 28 لسنة 1984 التعاونيات إلى جهات تابعة مباشرة للسلطة المركزية، وسلبتها تماما من استقلاليتها وقدرتها على تمثيل المواطنين كألية تشاركية غير مركزية، يملكها المواطنين من أجل تحسين مستويات المعيشة، ويمكنهم تكوينها وتأسيسها والانضمام لها، دون الإذن أو الرقابة الحكومية. [58، 59]

---

[57] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "قانون مكافحة الإرهاب الجديد صفعة جديدة للدستور وتشجيع على القتل خارج نطاق القانون"، أغسطس 2015. ص 3، https://is.gd/8qoOKu

[58] المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ورق حقائق أسبوع الاستثمار، 2014، الورقة رقم 6: https://is.gd/Noeqt5

[59] مجدي سعيد. "نحو إصلاح الحركة التعاونية" محيط. 2012. https://is.gd/fvTzgr

وأخيرا، فان توزيع المخصصات من الميزانية العامة للدولة للخدمات غير عادل، وقد يكون عشوائي في العديد من الأحيان. فعلي سبيل المثال، نجد انحيازا في توزيع بعض الموارد والخدمات العامة للقاهرة الكبرى. فعلى الرغم من أن الحكومات المحلية تعتمد على الحكومة المركزية للحصول على حوالي 80% من مواردها المالية، ولكنها تتلقى 11% فقط من الموازنة العامة فقط.[60] وهكذا، فاتخاذ قرارات الإنفاق وكذلك غالبية الإنفاق الفعلي يتم من الحكومة المركزية في القاهرة، لكافة أنحاء الجمهورية. وهكذا، نجد تفاوتات في التوزيع، بعضها عشوائي، وبعضها ينحاز للقاهرة الكبرى. فعلي سبيل المثال، يذهب النصيب الأكبر من الأراضي المخصصة للخدمات الرسمية المعدة للسكن إلى القاهرة الكبرى التي تستفيد من حوالي 74% من تلك الأراضي، وهو ما يمثل حوالي 28 متر مربع للفرد، بينما نصيب الفرد في المحافظات الريفية في الوجه القبلي يصل إلى 2 متر مربع فقط للفرد[61]. وتبرز نفس الظاهرة في توزيع موارد الطاقة، فعلى الرغم من أن الإحصاءات الرسمية تبين أن 99.5% من الأسر المصرية متصلة بشبكة الكهرباء، الا أن نصيب الفرد غير عادل بالمرة، ويظهر تمييزا واضحا لصالح سكان القاهرة الكبرى، حيث يحظى الفرد بنصيب من الكهرباء للاستهلاك المنزلي إلى 1708 كيلو واط في العام، وهو ما يبلغ ثلاثة أضعاف المتوسط على مستوى الجمهورية.[62]

ولكن الانحياز ليس قاعدة عامة للفوارق، فمن المهم الالتفات لبعض التخبطات العشوائية التي أدت لتفاوتات، والناتجة أساسا عن سوء الإدارة والتخطيط. فعلى سبيل المثال، أظهرت تقارير مرصد الغذاء المصري أن 16.4% من الأسر الأكثر حرمانا لم تحصل على بطاقة تموينية للحصول على الغذاء المدعم في الربع الأخير من 2013. وتزيد هذه الأرقام في محافظات الاسكندرية إلى 33.3% ويليها سوهاج بـ25%

---

[60] يحيي شوكت. 2013. العدالة الاجتماعية والعمران، خيرات مصر. مدونة وزارة الإسكان الظل.

[61] نفس المصدر

[62] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار 2010، وصف مصر بالمعلومات 2010، استهلاك الفرد من الكهرباء والإنارة محسوب عن طريق قسمة استهلاك المحافظة على عدد السكان.

والسويس بـ23.8%.[63] وهكذا، فالسويس والإسكندرية، من المحافظات الحضرية التي نتوقع أن تنحاز الدولة لهم، الا أن أسرهم الأكثر عرضة لعدم الحصول على البطاقات التموينية على مستوى الجمهورية، إلى جانب محافظة الصعيد، سوهاج.

وأخيرا، فإن المفاهيم الحكومية لها تأثير هام على السياسة العامة والمستفيدين منها، فنجد على سبيل المثال أن محدودي الدخل لا يصلون لإسكان الدولة المخصص لمحدودي الدخل بسبب التفسير القانوني لمحدودي الدخل. فالأسر "منخفضة الدخل"، طبقا للمادة 1 من قرار رئيس الوزراء رقم 1864 لسنة 2008 بتعديل المادة 35 من قانون الرهن العقاري رقم 148 لسنة 2001، هي التي يبلغ دخلها السنوي 30 ألف جنيها مصريا أو أقل، وهو ما تبين الإحصاءات الرسمية أنه دخل يتضمن الأسر في الخُمس الأعلى للدخول، حسب إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة للدخل والإنفاق لعام 2013. ويسمح ذلك بطبيعة الحال لمتوسطي الدخل بمنافسة الأسر منخفضة الدخل في الحصول على المساكن. ولكن الدخل ليس العائق الوحيد، وانما يشترط أن يثبت المستفيد دخله، وهو ما يحول دون حصول ثلثي القوة العاملة ممن يعملون في القطاع غير الرسمي على تلك الوحدات. [64]

محاور الفوارق الاجتماعية في مصر

بعد هذه الخلفية السريعة عن الإطار العام الذي نطل من خلاله على الفوارق والتفاوتات الاجتماعية، وعملية اتساع الفجوات المستمرة، يمكننا أن نبدأ في دراسة محاور الفوارق، وأنواع التفاوتات الظاهرة بها.

ولعل من أهم محاور التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية هي التفاوتات المرتبطة بالنطاق الجغرافي، سواء بين الوجه القبلي والوجه البحري، أو بين المحافظات وبعضها. وكما ذكرنا

---

[63] مرصد الغذاء المصري، النشرة الربع سنوية، 31 ديسمبر 2013، مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء، https://is.gd/G6XYrD

[64] المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ورق حقائق أسبوع الاستثمار، 2014، الورقة رقم 6، مرجع سبق ذكره

في السابق، فإن التفاوتات بين المحافظات قد تكون عشوائية، أو قد ترتبط بانحياز للمحافظات الحضرية وعلى رأسها القاهرة. وأخيرا، فالفوارق الجغرافية يندرج تحتها الفوارق في نمط المعيشة، وهو الفرق بين سكان الريف والحضر. وبالرغم من أن مفهوم وتعريف الريف أصبح مختلفا عما سبق، حيث أن أعداد السكان بالريف الذين لا يعملون بالزراعة يتزايد، كما شهدت العقود الماضية اختلافا هاما في أنماط الحياة، خصوصا بسبب الهجرة العاملة للسكان من الريف للحضر، وعودتهم للريف للعيش مع أسرهم، أو بسبب ما يسمى بأثر المساواة للتكنولوجيا، وهو نظرية أن سكان الريف عندما يصلون لتكنولوجيا المعلومات والإنترنت، يصبحون أقرب لسكان الحضر. ولكن قبل الدخول في هذه النقاشات الهامة، يتعين علينا فهم التوزيع الجغرافي لمصر أولا.

تنقسم مصر إلى 27 محافظة، من ضمنها أربع محافظات فقط تعتبر حضرية تماما، وهي القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس، أما باقي المحافظات فتنقسم إلى مناطق حضرية ومناطق ريفية.[65] وهكذا، فتنقسم محافظات مصر إلى 9 محافظات في الدلتا، 9 في الصعيد، و5 محافظات حدودية.

من الجدير بالذكر، أن النسبة الأكثر لسكان مصر لازالت تقطن الريف، وتمثل 57% من السكان، وهي النسبة التي لم تتغير تقريبا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، بل وتزايدت في عام 2015، على حساب سكان المدن. ولعل هذه النسبة تطرح نقطتين في غاية الأهمية: **أولا**، أن السياسات الحكومية التي لا تزال تتجاهل الريف من حيث سوق العمل، والوصول للخدمات، والبنية التحتية، وتوفير المساكن والمشروعات التنموية، هي بالتأكيد تتجاهل أكثر من نصف سكان مصر.

كذلك، فإن توقف حركة التمدين، وتوقف أنماط الهجرة من الريف إلى الحضر، لعلها انعكاس لزيادة الفقر في المدن، واتساع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بها، حيث صارت عشوائيات القاهرة التي يقطن بها حوالي 50% من سكان القاهرة مثالا لهذا الفقر. كما

[65] Demographic and Health Survey of 2014. Ministry of Health and Population. May 2015. https://is.gd/anY4Dh، p. 23

أن المحافظات الحضرية (القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد والسويس) هي الأعلى من حيث معدلات البطالة على مستوى الجمهورية.[66] وفي كل الأحوال، فإن ظاهرة انعكاس التمدين في مصر، وزيادة سكان الريف هي جديرة بالدراسة بعمق، وذلك لما يترتب عليها من ضرورة لإعادة صياغة الخطط الحكومية، ولا سيما المخصصات المالية من الموازنة العامة للدولة.

نظرا للتفاوتات في الوصول للخدمات، فنجد أن الريف بشكل عام أقل تمتعا بالخدمات العامة، وخاصة الصرف الصحي، والمياه النظيفة، والوصول للوحدات الصحية، والمدارس والطرق. فلعل من أهم الخدمات التي وضح من خلالها تجاهل الحكومة المصرية للريف هو الصرف الصحي، حيث اقتصرت نسبة اتصال السكان في المناطق الريفية بشبكة المجاري العامة في 2010-2011 على 24.7%، مقارنة بنسبة 88% في المناطق الحضرية.[67] ومن الجدير بالذكر أن بعض الإحصاءات الحكومية تتحدث عن "الوصول للصرف الصحي" وتعتبر أن معظم المنازل، حتى في الريف، يصلون لخدمات الصرف الصحي، فيما توضح البيانات المفصلة أن الغالبية العظمى لسكان الريف يصلون لتلك الخدمات بمجهوداتهم الشخصية، من خلال استخدام الخزانات أو ما يسمي *بالطرنشات*، ومنهم من يقوم بتفريغ مياه الصرف في باطن الأرض، ملوثا بذلك التربة والمياه الجوفية، مهددا سلامة المنازل، ومنهم من يقوم بتفريغ المخلفات في مياه النيل، الذي يشربون منه الماء ويروون به المزروعات. ولهذا، فإخلال الدولة بمسؤوليتها الأساسية في توصيل شبكات الصرف الصحي الأمنة للمواطنين يؤدي لكوارث صحية وغذائية عديدة. وبالنسبة للسكن، على سبيل المثال، نجد أن حوالي 30% من أسر ريف الوجه القبلي يقطنون منازل ذات غرفة واحدة بينما يقطن حوالي 50% من السكان هناك منازل ذات

[66] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. كتاب مصر في أرقام، باب العمل. اصدار عام 2015

[67] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. كتاب مصر في أرقام. إصدار عام 2012

غرفتين فقط وهي النسبة الأعلى على مستوى الجمهورية، علما بأن حجم الأسر في ريف الوجه القبلي هو الأكبر على مستوى الجمهورية.[68]

ومن الجدير بالذكر أن ثمة تفاوت وانقسام في الثقافة الإلكترونية أيضا: فبالرغم من التنبؤ بأن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة يقربون الفجوات بين الريف والحضر، الوجه القبلي والبحري، وغيرهم، الا أن الريف لا يزال متأخرا عن الحضر في الوصول للإنترنت، حيث تصل 2% فقط من الأسر للإنترنت (في مقابل حوالي 15% من أسر الحضر). الا أن الريف والحضر يتقاربون في حيازة التليفونات المحمولة، حيث 81% من أسر الريف تقارن بـ91% من أسر الحضر التي تمتلك تليفونا محمولا.[69]

ومن التفاوتات التي ينبغي الانتباه لها هي التفاوتات في الوصول للخدمات البنكية، والتي تعبر عن التفاوت في التوفر الجغرافي للبنوك، كما تعتبر انعكاسا عن تحركات الحكومة في العقود السابقة لخصخصة الخدمات المصرفية، ولا سيما الخدمات المصرفية للفقراء. وهكذا، فمن خلال هذه البيانات يتضح لنا تباين الثقافة العامة في استخدام المؤسسات الخاصة للادخار، والأهم من ذلك القدرة المادية لفتح الحساب. فتظهر إحصاءات 2014 أن 3% فقط من أسر ريف الوجه البحري لديهم فرد واحد من الأسرة عنده حساب بنكي، بينما يرتفع هذا الرقم لـ17% في المحافظات الحدودية و14% في المحافظات الحضرية الأربع.[70]

الفوارق الاقتصادية كفوارق الدخول، والإنفاق والاستهلاك والتوفير أو الثروة

عدم المساواة الاقتصادية يمكن حسابها من خلال الفوارق في الثروة، أو في الاستهلاك أو في الدخول، ويتم حسابها لدخل الأسرة الواحدة، ومقارنتها على مستوى الجمهورية. وتتم المقارنة من خلال تقسيم الأسر إلى خمس فئات من ناحية الاستهلاك، أو الثروة، أو

---

[68] Demographic and Health Survey of 2014. Ministry of Health and Population. May 2015، https://is.gd/anY4Dh

[69] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. الاستهلاك والإنفاق، كتاب مصر في أرقام 2015

[70] Demographic and Health Survey of 2014. Ministry of Health and Population. May 2015. https://is.gd/anY4Dh، p. 40

الدخول أو الإنفاق، فعلي سبيل المثال: فئة الـ20% الأكثر إنفاقا هي الفئة الأولى، وصولا للفئة الأخيرة وهي فئة الـ20% الأقل إنفاقا (أو استهلاكا أو ثروة، حسب المؤشر).

فأما بالنسبة للثروة، نجد التفاوتات بين الريف الحضر هائلة، فلا نجد بالريف أي نسبة من فئة الـ20% أكثر ثروة، والتي تتواجد في المحافظات الحضرية بنسبة 53%، بينما يعيش 30% من فئة أفقر 20% ثروة في الريف، في مقابل 3% في الحضر، وبالكامل نستطيع أن نقول أن60% من سكان الريف يعيشون في فئة الـ40% الأقل ثروة، بينما يعيش 90% من سكان الحضر في الفئتين الأكثر ثروة. وبالتأكيد فان مؤشر الثروة كغيره من المؤشرات به العديد من العيوب، وعلى رأسها أن ثمة فجوة هائلة بين الأسر في الـ20% الأكثر ثروة. وبالرغم من ذلك، فهو مؤشر عن التفاوتات الفاحشة بين الريف والحضر في مصر من ناحية الثروات.

أما بالنسبة للاستهلاك، فقد أشارت أخر إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2015 أن أقل 20% من الأفراد إنفاقا في الحضر يحلون على نسبة 3.4% فقط من الاستهلاك، وتصل النسبة لنفس الفئة في الحضر إلى 4.5% فقط من الاستهلاك، بينما تحصل الشريحة الـ10% الأكثر إنفاقا على 27% من الاستهلاك في الحضر، ونفس الشريحة للريف تحصل على 21% من الاستهلاك.

وبينما تزايدت معدلات الفقر في أنحاء الجمهورية في 2015، حيث ارتفعت نسبة الفقر من 25.2% من إجمالي السكان في 2011/2010 إلى 27.8% في عام 2015، فقد كانت أعلى نسبة في زيادة الفقراء ضمن سكان ريف الوجه القبلي، حيث زادت نسبة الفقر في الفترة المبينة من 51% من السكان إلى حوالي 57%.[71] ويزداد الفقر مع نسب الأمية، ويقل مع نسب التعليم، فأصبحت نسبة الفقر بين الأميين حوالي 40%، بينما كانت 10% بين الحاصلين على شهادات جامعية أو أعلي. وأخيرا فان حجم الأسر اختلف مع اختلاف نمط ومتطلبات الحياة، ومعها اختلفت معدلات الفقر: فنجد أن متوسط حجم الأسرة يزيد في الريف، ومعه تزيد نسب الفقر.

[71] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات الفقر، 2015

التفاوتات الاقتصادية تأتي في إطار من التفاوتات الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالوصول للخدمات الأساسية كالصحة والسكن والتعليم والمياه، وغيرها. وبشكل عام، فقد استمرت الدولة في انتهاج سياسات للتقشف، واستمرت في الحد من دورها في القطاعات المختلفة وعلى رأسها قطاع التعليم الذي انخفضت الميزانية العامة له من حوالي 17% من إجمالي إنفاق الدولة في بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتصل إلى متوسط 10-12% في الخمسة أعوام الأخيرة، حسب الحساب الختامي للسنوات السابق ذكرها. ولعل السياسة التعليمية المجانية كانت من أهم وسائل إعادة توزيع الثروة، وإعادة توزيع الفرص في الصعود على السلم الاجتماعي. ولكن مع سياسات التقشف الراهنة، وتراجع الدولة عن دورها التنموي، نجد أن الفقير عادة ما يظل فقيرا، وأن الغني عادة ما يتمتع بالتعليم والمظهر والحياة المرفهة التي تمكنه من الاستمرار في نفس الحياة.

فتردي الأوضاع من ناحية، قد يتسبب في تردي كافة الأوضاع للأسر الفقيرة. ولعل الغذاء مثالا جيدا. فمن جانب الغذاء، نجد أن الأسر الفقيرة، مع ارتفاع أسعار الغذاء، تتجه لاستهلاك سلع غذائية أرخص سعرا كالاستراتيجية السائدة للتأقلم والاستمرار. فيؤدي ذلك للمزيد من الاعتماد على الأطعمة الضارة بالصحة وخصوصا الأطعمة كثيفة السعرات الحرارية. ويؤدي تناقص استهلاك البقول والفواكه ومنتجات الألبان إلى زيادة مؤسفة ومتسارعة في مستويات سوء التغذية. وحسب تقدير برنامج الأغذية العالمي، يعاني حوالي25% من المصريين من نقص في الحديد والزنك وفيتامين)أ)، وتتركز تلك النسبة ضمن المصريين في الشرائح الأقل دخلا.[72]

ولكن مع فقر هذه المجموعات من السكان، وبالرغم من تزايد حاجتهم للجوء للعلاج والوحدات الصحية، إلا أنهم الأكثر عرضة للحرمان من الخدمات الصحية، وذلك لعدم توافرها بشكل كافٍ في المناطق الريفية، ولعدم تغطية المواطنين في الريف من قبل نظام التأمين الصحي. فتغطي مظلة التأمين الصحي حوالي نصف عدد السكان على مستوى الجمهورية، ولكن النساء وسكان الريف ومن يقطنون في أقل شريحة دخل ومن يعملون

[72] برنامج الاغذية العالمي. مصر. 2013. https://is.gd/fNAJoH

في القطاع غير الرسمي هم الأكثر عرضة للحرمان من التأمين. وفي المناطق الريفية بالوجه القبلي والوجه البحري، تشمل التغطية 19.4% و24.2% من إجمالي عدد السكان على التوالي، أي لا تصل لنصف التغطية المتوسطة للجمهورية.

لعل التفاوتات الاجتماعية حسب الموقع الجغرافي هي شديدة الوضوح في الإحصاءات الكمية، من حيث الوصول للخدمات، أو نسب الفقر، أو معدلات الدخل والإنفاق والاستهلاك. فعلي سبيل المثال، نجد أن 31% من أطفال مصر يعانون من التقزم في 2014، وهو علامة من علامات سوء التغذية، ولكن ترتفع النسبة بين أطفال الوجه القبلي إلى 39%[73].

وفيما تصل نسبة وفيات الأطفال قبل عامهم الخامس إلى 23 طفلا من كل 1000 في الحضر، ترتفع تلك النسبة إلى 34 طفلا في الريف، وهو ما يعكس فقر الخدمات الطبية وقدرة الأمهات على الوصول للوحدات العلاجية، كما ترتفع لـ44 طفلا (أي ضعف الحضر) في ريف الوجه القبلي.[74]

فوارق النوع الاجتماعي أو الجندر

من أهم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي عادة ما نتجاهلها في العالم العربي هو الفارق حسب النوع الاجتماعي. فلعل البعض يعتقد أن الفقر أزمة يعيشها الرجال والنساء، فلم "التمييز" والاهتمام بقضايا المرأة إذن؟ ولكن النظر للنوع الاجتماعي في غاية الأهمية، وذلك بسبب أن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية المترتبة على النوع الاجتماعي أهم كثيرا من أن يتم التعامل معها كفوارق شكلية أو غير حقيقية. فالنساء هن الأكثر عرضة للعمل في القطاع غير الرسمي، بلا حقوق ولا تأمينات، وهن المتعرضات لكافة أنواع التحرش في مكان العمل، وفي الأماكن العامة، وهن الأكثر اهتماما بالإنفاق على الأسرة، حيث تولي مؤسسات القروض متناهية الصغر الاهتمام للمرأة، لهذا السبب. وفي النهاية،

---

[73] نفس المصدر

[74] Demographic and Health Survey of 2014. Ministry of Health and Population. May 2015. https://is.gd/anY4Dh، p. 126

تواجه المرأة تحديات صحية عديدة، تجعلها أكثر احتياجا للرعاية الصحية، خصوصا حول تنظيم الأسرة، والحمل، والولادة، وفترات ما بعد الولادة. ومع كل هذه التفاوتات، نجد أن المرأة العاملة في القطاع الخاص تحصل على أجور تقل عن أجور الرجال. فيستمر الفارق في الأجور بين الجنسين، ومعه التفاوتات الاقتصادية، خاصة في القطاع الخاص حيث حصلت النساء على أجور حوالي 30% أقل من الرجال في 2010، ونجد أن الرجال في القطاع العام الأكثر تمتعا بالحوافز والبدلات، لأسباب عديدة، أحدهم ارتباط المرأة بعمل آخر بلا أجر في المنزل، رعاية الأفال والتنظيف وتجهيز الطعام وهكذا.

في نفس الوقت، فيما ارتفع معدل البطالة من 2011 إلى 2014 من 12% من قوة العمل إلى 13%، فقد بلغ معدل البطالة للإناث 24% بينما بلغ 9.6% للذكور في 2014، فيما تمثل النساء حوالي 24% من القوى العاملة، وتعمل النسبة الأكبر منهن في الزراعة (مصر في أرقام، العمل 2015) فيما تعمل 55% من النساء بالزراعة بدون أجر نقدي، وتتفق تلك النسبة مع نسبة 56% من النساء العاملات في الزراعة اللاتي يعملن لدى أسرهن، وليس أصحاب عمل آخرين.[75]

وبالنسبة للحصول على الخدمات، فالمسح الديموجرافي والصحي لعام 2014 أظهر أن 8% فقط من النساء اللاتي سبق لهن الزواج بين الأعمار من 15 لـ49 سنة لديهن تأمين صحي في مقابل 50% من المواطنين ممن يتمتعون بالتأمين الصحي.[76] وعلى جانب آخر، أظهرت بيانات نفس التقرير تعرض 30% من النساء من نفس الفئة العمرية للعنف البدني أو الجنسي من قبل الزوج، في بعض الأحيان للخروج من المنزل دون إذنه، وهو ما أصبح له الأثير الهام على قرار المرأة بالخروج من المنزل للحصول على الرعاية الصحية كما سنوضح بعد قليل.

---

[75] Demographic and Health Survey of 2014. Ministry of Health and Population. May 2015. https://is.gd/anY4Dh، p. 60

[76] Ibid.،

ومن التقاطعات الهامة، هو نسبة تعليم النساء في الريف مقارنة بالحضر: فبينما لم تحصل 17% من نساء الحضر على أي نوع من التعليم، تتضاعف النسبة في الريف إلى 30%، أما بالنسبة لمتوسط السنوات التي حصلت عليها النساء في التعليم، فيصل المتوسط لما يزيد عن الـ8 سنوات لنساء الحضر، وينخفض المتوسط للنصف في محافظات الريف فيصل إلى 4 سنوات فقط.[77]

وبالتأكيد فان للنوع الاجتماعي دورا في هذا التفاوت، حيث لا يصل التفاوت لهذا الحجم بين الرجال، فنسب الرجال التي لم تحصل على أي تعليم تمثل 10% من رجال الحضر و16% من رجال الريف، بينما متوسط ساعات التعليم تصل إلى 9 ساعات في الحضر، بينما تزيد عن الـ6 ساعات في الريف.[78] وبشكل عام، فنسبة الأمية في الريف لا تزال تمثل 32% من إجمالي عدد السكان، أي ضعف نسبة الأمية بين سكان الحضر، التي وصلت لـ15%.[79]

الوصول للرعاية الصحية للنساء من أهم التحديات التي تواجه النساء في كافة أنحاء الجمهورية، فقد أكد مسح وزارة الصحة أن 63% من إجمالي نساء الحضر لديهن مشاكل في الوصول للخدمات الصحية، مقارنة بـ71% من نساء الريف. وقد تكون الخدمات الصحية من الأمثلة الرائعة لتقاطعات التفاوتات الاجتماعية: فـ20% من نساء الريف لا يستطعن الوصول للخدمات الصحية بسبب بعد مسافتها عن مكان اقامتهن، و24% لا يقدرن على تكاليف المواصلات للوصول للخدمات، مقارنة بـ13% من نساء الحضر، وهو ما يعكس عدم توافر الوحدات الصحية في الريف، كما أن حوالي 9% من النساء في الريف لا يصلن للخدمات الصحية بسبب عدم تصريح أزواجهن لهن الخروج للحصول على الخدمات، في مقابل نصف هذه النسبة في الحضر (4% من نساء الحضر)، وهو ما يعكس الحرمان على أساس النوع الاجتماعي، وسيطرة الرجال على حركة النساء خصوصا

---

[77] ibid.، 46

[78] Ibid.، 47

[79] ibid.، 53

في الريف. وأخيرا، فالسياسة العامة التي تتجه لخصخصة الخدمات الصحية والتقشف في توفير الخدمات العامة قد تسببت في أن 56% من نساء الريف و50% من نساء الحضر لا يصلن للدواء، و50% يشتكين عدم توافر مقدمي الخدمة العلاجية في الريف، مقابل 42% في الحضر.

الفوارق غير القابلة للقياس الكمي

من الهام التطرق إلى التفاوتات الاجتماعية التي لا تقبل القياس الكمي، أو التي لم تتوافر المؤشرات لقياسها. ومن أهم هذه التفاوتات هي تفاوت الوصول للحق في المدينة، الوصول لنظم العدالة، الاشتراك في السياسة العامة واتخاذ القرار، والاشتراك في سوق العمل، من خلال الاقتصاد الرسمي.

ويعتبر الحق في المدينة من أهم محددات الفوارق الاجتماعية، بل ومن مؤشرات اندثار ما يسمي بالطبقة الوسطى، تلك الطبقة التي لا اتفاق حول مفهومها، سوى أنها تمثل وسط الهرم الاجتماعي، وأنها طبقة ما بين أصحاب الأعمال والعمال، سواء من الموظفين الميسورين أو الإداريين الأكثر كفاءة أو المهنيين. ولكن المدينة أصبحت لا تقبل الوسط، ومع تزايد ظاهرة مدن الأسوار، أو المجتمعات العمرانية الحديثة، ازداد تهميش عدد من المواطنين من مدينتهم. ومع خلق المناطق الخاصة، التي لا يصل لها سوى الأغنياء، تآكل الفضاء العام، بما شمله من حدائق وشواطئ، بل وشوارع وكباري أصبحت لا تسمح بدخول من هم خارج الطبقة القاطنة لتلك المنازل المرفهة. وفي ذات الوقت، استمرت المدينة في التآكل، مع انخفاض استثمارات الدولة في الخدمات العامة الأساسية، واستمرت العشوائيات التي يقطنها نصف سكان القاهرة على نفس الحال. وهكذا، أصبحت القاهرة على سبيل المثال، مدينة الأسوار، والمناطق الخاصة، وفيما اشترى الأغنياء حقهم في المدينة بثرواتهم، ظل الفقراء وسكان العشوائيات يحاربون من أجل البقاء على أراضيهم، محاربين محاولات لتهجيرهم قسرا، أو إعادة توطينهم في الصحراء.

ومن التفاوتات الهامة أيضا التي لا نحصل على البيانات لقياسها هو الوصول لنظم العدالة والقدرة على الاشتراك في السياسة العامة وصناعة القرار. فالتوزيع الجغرافي للمحاكم

ينحاز للقاهرة من ناحية، وللمدن والوجه البحري من ناحية أخرى، وهكذا فيتعين علينا أن نتذكر أن القدرة على التظلم، أو الشكوى، أو الوصول لسبل التقاضي من أهم سبل الفروق الاجتماعية في مصر. وكذلك الحال في صناعة القرار، حيث يظل سكان وعمال القاهرة الأكثر وصولا وتأثيرا على الحكومة المركزية، مما لا يعني أن سكان القاهرة يشتركون في صناعة القرار بأي شكل، فهم بالفعل معزولين عن صناعة القرار في مناخ لا يعرف الشفافية والتشاركية، ولكن سكان المدن، ولا سيما سكان القاهرة عندهم القدرة على اثبات الحضور، على تعطيل المدينة، أو الظهور أمام وسائل الإعلام، التي لا تهتم بالأخبار من الريف، ولا يصل محرروها قاطنو المدن للسكان المعزولين خصوصا في قري ونجوع مصر.

وأخيرا فالقطاع غير الرسمي يمثل فرصة وعائقا للمواطنين. فمن ناحية، يجد العديد من المواطنين في القطاع غير الرسمي، والاقتصاد غير المنهج فرصا للعمل بدلا من البطالة، وفرصا لتحسين الدخل، ولكن من ناحية أخري، فظروف العمل في القطاع الغير رسمي غير مضمونة بالمرة، سواء من ناحية الأمان الوظيفي، أو ضمان الراتب أو حتى ضمان أبسط الحقوق في بيئة العمل. ويشير المسح التتابعي لسوق العمل في مصر للعام 2012 إلى أن ثلثي تعداد العاملين المصريين يعملون بصورة غير رسمية، وأن هذه النسبة استمرت في التزايد منذ اندلاع الثورة في 2011، وذلك حسب تقديرات البنك الدولي. ولعل هذا التعداد الضخم للقطاع غير الرسمي هو إشارة تنبيه هامة لنا في نهاية هذه الورقة، فلنتذكر أن إحصاءات الحكومة لا تعكس الحقائق، ولا تعترف بوجود المرأة مثلا ضمن سوق العمل بالشكل الكافي، بسبب تجاهلها للقطاع غير الرسمي، الذي يمثل المكان الأهم لعمل المرأة. وهكذا، فيتعين علينا أن نتعامل مع البيانات الحكومية كمؤشرات فقط، ولكنها لا تعكس الحقيقة بزي حال من الأحوال، فالحقيقة تحدث في القطاع الغير ممنهج، الذي يختفي من الحكومة كسبيل من سبل الاستمرار، ولكنه في كل مكان.

الخاتمة

تعد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية المتنامية من أهم المؤشرات على فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الثروات على المجتمع، بكافة طوائفه وفئاته، سواء من جانب الدين أو العرق أو النوع الاجتماعي، أو المكان الجغرافي أو حتى الفئة العمرية. فالسياسة الاقتصادية، وعلى رأسها السياسة الضريبية، هي المحرك الأساسي للمجتمع، فهي التي تضع الأعباء على فئات دون غيرها، كما أنها هي التي تختار من يحصل على الخدمات، وعلى الفرص في الارتقاء بمستوى معيشته. ولعل من أهم الاختلافات النوعية التي أصبحت تواجه المجتمع المصري، هي انعدام تكافؤ الفرص، وانعدام فرصة "الحراك الاجتماعي" (social mobility) وهو قدرة المواطنين على التنقل العامودي على السلم الاجتماعي، بين وظائف ومستويات ثقافية وشرائح اجتماعية واقتصادية مختلفة. فانعدام فرصة الحراك هو ما نصفه في مصر عندما نشير إلى أن ابن الفقير يظل فقيرا، وابن الغني يظل غنيا، ولعله هو ما أصبح البعض يشير اليه بانعدام الطبقة الوسطى، فهي الطبقة التي كانت تعبر معنويا عن قدرة المواطنين الصعود عاموديا على السلم الاجتماعي والاقتصادي. ولعل من أهم السياسات التي تسببت في انعدام هذا الحراك على السلم الاجتماعي هو تغيير سياسات التشغيل في مصر، التي تحولت من سياسة تضمن عمل الخريجين في القطاع العام، إلى سياسة تعتمد على القطاع الخاص، وتترك للخريجين مسؤولية إيجاد فرص عملهم، تلك المسؤولية التي كما توضح بيانات البنك الدولي، أصبحت تعتمد على إذا ما كان لدى الخريجين "الأب المناسب": فقد أوضحت بيانات البنك الدولي أن فرصة حصول الشباب الخريجين على وظائف مختلفة عن أهلهم، في حال أن أهلهم يعملون في القطاعات العمالية (blue collar) أو الزراعية، تضاءلت بقدوم عام 2006 إلى 11%، مما يعني أن الشباب لا أمل لهم في وظائف مختلفة، تتناسب وأحلامهم، ولا يجرؤون على الحلم حتى

بالصعود على السلم الاجتماعي. فتنتهي الدراسة إلى أن ما يساعد الشباب في تحقيق أحلامهم في مصر، هو أن يولدوا "للأهل الصحيحين"، أي الأغنياء أو المتيسرين.[80]

[80] Ersado، Lire. "Social Mobility In Egypt: It helps to have the Right Parents"، January 2013، *The World Bank*، https://is.gd/gI7n86

الفوارق الاجتماعية في تونس: قراءة في أسبابها وتمظهراتها

وسيم العبيدي

تقديم:

لعل الحدث السياسي المميز لتاريخ تونس المعاصر يتمثل أساسا في اندلاع المسار الثوري 17 ديسمبر- 14 يناير 2011 كردة فعل شعبية رافضة لمجمل الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة منذ ما يزيد عن نصف قرن والتي ساهمت بشكل مباشر في تعميق وتأزيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمجمل الطبقات المتوسطة والفقيرة.

من جانب آخر فإن المسار الثوري في تونس كان مرتكزا بشكل أساسي على ثنائية مركزية تتمثل في "الحق- الديمقراطية". من جهة أولى، وفيما يخص قيمة "الحق" فإن المسار الثوري كان تعبير مباشرة لضرورة استعادة الدولة لدورها التعديلي من خلال تركيز وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالحق في التعليم والصحة والسكن اللائق، كذلك إن قيمة المواطنة لا تتحدد فقط من خلال الواجبات بل تتعداها لتشمل الحقوق في أفق تأسيس لمواطنة مكتملة.

من جهة ثانية، فإن قيمة "الديمقراطية" كمطلب أساسي للحركة الثورية في تونس لم تعد مقتصرة فقط على المستوى السياسي بما يعنيه من حريات التعبير والتنظيم والتظاهر بل تجاوزته لتشمل أبعادا أخرى تمثلت أساسا فيما هو اقتصادي واجتماعي. من خلال هذه المقاربة يتضح لنا عدم إمكانية الحديث عن مشروع ديمقراطي دون الأخذ بعين الاعتبار للمستويات الاقتصادية والاجتماعية.

بعد مرور خمس سنوات من اندلاع المسار الثوري بتونس والذي كان محملا بشعارات مركزية كالشغل والحرية والكرامة، بقي أن نتساءل عن مدى تفعيل وتجذير مطالب الحركة الثورية بتونس والتي تتمحور أساسا حول مركزية العدالة الاجتماعية كبديل يضمن التقليص من الفوارق الاجتماعية ويؤسس لمنوال مجتمعي أكثر إنسانية وعدلا.

من جانب آخر كان المسار الثوري في تونس محل تدخل عديد الأطراف قصد إجهاضه من ذلك يمكن أن نذكر المؤسسات المالية العالمية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي عبر آليات التداين المشروط ونسخ برامج الإصلاح الهيكلي والتي نجحت في مواصلة فرض نفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من الدور التعديلي لجهاز الدولة وانخراط هذه الأخيرة في سياسات التقشف بدعوى ضرورات مجابهة الأزمة الاقتصادية.

في هذا السياق يمكننا تحليل أزمة المسار الثوري في تونس وانحسار مطالبه الاقتصادية والاجتماعية مقابل تراجع مستمر للوظيفة التعديلية للدولة ومزيد تعميق هوة الفوارق الاجتماعية.

من خلال هذا المقال سنحاول التطرق إلى إشكالية الفوارق الاجتماعية بتونس، تحليل ميكانزمات إنتاجها وتشخيص مظاهرها الكمية والنوعية.

– منوال تنمية منتج للفوارق الاجتماعية:

إن تناول إشكالية الفوارق الاجتماعية بتونس يحيلنا بالضرورة إلى تحليل السياسات التنموية المعتمدة وتبيان توجهاتها العامة حتى يتسنى لنا إدراك وفهم ميكانزمات إنتاج الفوارق الاجتماعية كإشكال تراكمي يراوح بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية.

منذ 1956، مر الاقتصاد التونسي بمراحل وتوجهات عامة متعددة طبقا لطبيعة المرحلة التي تعيشها البلاد، تشترك عموما في عمقها الرأسمالي بدءا من رأسمالية الدولة أثناء تجربة التعاضد خلال الستينيات إلى مرحلة برنامج الإصلاح الهيكلي التي انطلقت منذ سنة 1985 وتوجت باتفاق الشراكة بتاريخ 17 يوليو 1995 والذي كرس مبدأ التبعية المطلقة للبلاد للمنظومة الليبرالية تحت شعارات الانفتاح واقتصاد السوق والنجاعة الاقتصادية. لتتواصل التبعية الاقتصادية للمنظومة الليبرالية إلى ما بعد الثورة من خلال اتفاقية القرض الائتماني لتونس مع صندوق النقد الدولي سنة 2012 أو ما يمكن اعتباره نسخة ثانية من برنامج الإصلاح الهيكلي.

1- تجربة التعاون (الاشتراكية الدستورية):

وتمحورت هذه التجربة (فترة الستينيات) حول ثنائية تصفية مخلفات الحقبة الاستعمارية واعتماد مبدأ التخطيط الاقتصادي كفلسفة أساسية للمنوال التنموي المعتمد الذي راهن بشكل أساسي على نموذج التعاونيات في تسيير وتعصير النشاط الفلاحي. كما كان لجهاز الدولة تدخل مركزي في دعم منوال التنمية من خلال الرهان على النفقات العمومية والاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية التي تمظهرت خصوصا من خلال إنجاز مصانع كبرى ببعض الجهات كمعمل الفولاذ بمنزل بورقيبة ومعمل الحلفاء بالقصرين وشركة مناجم الشمال الغربي، إضافة إلى الشروع في تركيز منظومة مجانية للصحة والتعليم، ولقد تميزت تلك الفترة بالشروع في انجاز المستشفيات وانتشار التعليم وبناء المدارس الابتدائية في جميع مناطق البلاد.

ونظرا لطابعها الفوقي وعدم توفر حاضنات شعبية لها فإن تجربة التعاون كانت قد جوبهت برفض شعبي لهذا المشروع يمكن تلخيص أسبابه في عدم الوعي بعمق هذا المشروع نظرا لطبيعته النخبوية. من جانب آخر فإن تجربة التعاون كانت محل رفض من قبل مجموعة من السلطة السياسية الحاكمة آنذاك وخصوصا كبار الفلاحين مما اعتبروه أنها تمثل تهديدا مباشرا لمصالحهم الاقتصادية وهو ما ساهم في تصاعد حملات الرفض تجاهها ليتم في أواخر الستينيات التخلي عن مشروع التعاون والتوجه نحو اقتصاد السوق كفلسفة أساسية للمنوال التنموي القادم.

2- مرحلة اقتصاد السوق (الانفتاح الاقتصادي):

كان التوجه الرسمي نحو مرحلة الانفتاح الاقتصادي كردة فعل على فشل تجربة التعاون والتي يمكن إدراجها ضمن منطق الاشتراكية الدستورية، واستمرت هذه التجربة من بداية السبعينيات إلى أواسط الثمانينيات وكانت تتمحور أساسا حول:

- فتح السوق المحلية على الاستثمارات الأجنبية وخاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة المتدنية والمستهلكة للموارد الطبيعية كقطاعات النسيج والصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية.

- سن القوانين المانحة للحوافز الجبائية والمالية (مثال قانون 1972) لتشجيع الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في تونس.
- تركيز جل الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية بالمناطق الساحلية الشرقية مما ساهم في تطور ظاهرة النزوح من المناطق الداخلية.
- تهميش القطاع الفلاحي على حساب قطاعات أخرى كالصناعة والسياحة وذلك عبر إهمال الأراضي الدولية وعدم هيكلتها بشكل يطور مردوديتها، والتخلي التدريجي من طرف الدولة عن دعم الفلاحين وخاصة الصغار منهم في مجالات البذور والأسمدة والتمويلات الصغرى.
- تراجع الدولة عن دورها الاستثماري وخاصة في المجالات الاستراتيجية مثل الطاقة والتصنيع والإنتاج الزراعي على اعتبار أهميتها في دعم الاقتصاد الوطني ونظرا لإمكانياتها التشغيلية المهمة.
- الرفع التدريجي للدعم على المواد الاستهلاكية الأساسية وتجميد الزيادات في الأجور وهو ما ساهم في تدهور المقدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والفقيرة وساهم في مزيد احتقان المناخ الاجتماعي بتونس.

3- مرحلة الإصلاح الهيكلي (1986):

برنامج الإصلاح الهيكلي هو وصفة صندوق النقد الدولي للاقتصاد التونسي بقصد المزيد من إدماجه في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفلسفة اقتصاد السوق. ويتمحور برنامج الإصلاح الهيكلي (1985 -1995) حول:

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية عبر التقليص من عدد العمال والتخفيض من النفقات الاجتماعية والصحية بالمؤسسات.
- سن قوانين التقاعد المبكر لتسريح أكبر عدد ممكن من العمال من القطاعات العمومية المنتجة وإثقال كاهل الصناديق الاجتماعية بأعباء هؤلاء العمال المسرحين (تسريح حوالي 5000[81] عاملا خلال 5 سنوات من شركة فوسفات قفصة فقط).

[81] حسين الرحيلي، منوال تنموي بديل ضرورة وطنية للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، ص 4

- غلق باب الانتداب في قطاع الوظيفة العمومية والقطاع العام.
- تنقيح مجلة الشغل عبر تقنين أشكال التشغيل الهشة والمناولة (1993) واعتماد أنماط تشغيل أكثر مرونة كالعقود المحدودة المدة وتربصات التأهيل للحياة المهنية (SIVP).
- تخلي الدولة نهائيا عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، إلى جانب تخليها التدريجي عن الإنفاق العمومي خاصة في مجالات التعليم والصحة والبنى التحتية.

تم إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996، بعد إنهاء تطبيق وصفات برنامج الإصلاح الهيكلي وأصبح بمقتضاه الاقتصاد التونسي في حالة تبعية مطلقة للمؤسسات المالية العالمية ليتم الشروع في خصخصة ثروات البلاد والتفويت في مقدرات الشعب التونسي. وتمحورت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حول ما يلي:

- التفويت في المؤسسات الناشطة في القطاعات الإنتاجية التنافسية مثل مصانع الإسمنت والصناعات الميكانيكية والتحويلية والصناعات الغذائية والسياحة.
- هيكلة ديوان الأراضي الدولية والتفويت في الضيعات الفلاحية للخواص على حساب صغار ومتوسطي الفلاحين.
- التخفيض في الرسوم الجمركية على السلع الموردة وفتح السوق الداخلية للبضائع والسلع الأجنبية مما ساهم في تدهور وضعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- تدهور القدرة التنافسية للمؤسسات الخاصة المحلية مقارنة مع المؤسسات الأجنبية مما تسبب في إفلاس وغلق العديد منها وتحويل عدد كبير من عمالها إلى البطالة الفنية.
- إصدار مجلة التشجيع على الاستثمار(1994) وإغراق المستثمرين الأجانب بالامتيازات المالية والجبائية تجاه العمال خاصة في مجالات الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية والسلامة المهنية.
- الترفيع في الضرائب الموظفة على الأجراء والعائلات المحدودة الدخل، مع التخلي عن الدور التعديلي للدولة في مجالات الخدمات العامة من صحة وتعليم وبنى التحتية.

ويمكن تلخيص مخلفات تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي فيما يلي:

- إنخرام كامل في التنمية بين الجهات وتركزها شبه الكلي بالشريط الساحلي الشرقي حيث يتركز 70 بالمائة من النشاط الصناعي و65 بالمائة من العدد الإجمالي للسكان و80 بالمائة من البنى التحتية و70 بالمائة من الميزانية السنوية للبلاد[82].
- تدنى الإنفاق العام في المجال الصحي والتعليم مما ساهم في تدني جودة الخدمات العمومية في هذه المجالات في مقابل تطور ظاهرة الاستثمار الخاص الربحي في التعليم والصحة.
- مزيد من تفقير الطبقة العاملة وغالبية الطبقة الوسطى.
- انتشار أشكال التشغيل الهشة والمناولة وتفشي ظاهرة الطرد الجماعي للعمال والغلق المتواصل للشركات المحلية بسبب محدودية قدرتها التنافسية مقارنة بالمؤسسات الأجنبية.
- تواصل ارتفاع نسب البطالة لتصل إلى حدود 16 بالمائة.[83] كما ارتفعت نسبة البطالة في صفوف أصحاب الشهادات العليا لتصل إلى 30 بالمائة[84] وهي من أعلى المعدلات على الصعيد العالمي، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة الفنية الناجمة عن إفلاس المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبطالة الناجمة عن التسريح القسري للعمال في إطار هيكلة المؤسسات.
- تراجع مداخيل الميزانية العامة للدولة والالتجاء للاقتراض المجحف حيث بلغت قيمة سداد الديون وفوائضها سنويا أكثر من 4000 مليون دينار، وارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى مستوى يتجاوز 62 بالمائة من الناتج المحلي الخام[85].

---

[82] المصدر السابق، ص 5

[83] المعهد الوطني للإحصاء احصائيات، 2015، http://beta.ins.tn/ar/statistiques

[84] نتائج الاحصاء الوطني للسكان والتشغيل الثلاثية الأولى لسنة 2015، https://goo.gl/dAcsxB

[85] تقديرات صندوق النقد الدولي لسنة 2016، https://goo.gl/HaKSCQ

- إضافة إلى تدهور الوضع المالي للصناديق الاجتماعية وخاصة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بسبب تحملها للأعباء المالية للطرد الجماعي للعمال والتقاعد المبكر وتجميد الانتدابات في القطاعين الخاص والعام.

من خلال استعراض ملامح السياسات التنموية العامة في تونس بدءا من ستينيات القرن الماضي والتي لا يمكن تصنيفها خارج إطار المنظومة الليبرالية المدعمة أساسا لأطروحة مزيد تراجع الدولة عن دورها التعديلي والحمائي يمكننا فهم موضوع الفوارق الاجتماعية على اعتباره إفرازا تراكميا لمجمل السياسات الليبرالية المعتمدة في تونس منذ سبعينيات القرن الماضي.

في ذات السياق لا يمكن فصل إشكالية الفوارق الاجتماعية كإفراز مباشر لمجمل السياسات الليبرالية المعتمدة عن المسار الثوري في تونس والذي لم يكن سوى تعبير رافض لمنوال التنمية ولمجمل الخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في إنتاج هذه الفوارق وتعميق حدتها.

من هذا المنطلق كان المسار الثوري في تونس حاملا لقيمة أساسية ألا وهي الديمقراطية والتي لم تقتصر فقط على جانبها السياسي بل كانت مرتكزة بشكل محوري على ثنائية الاقتصادي والاجتماعي لنتبين مركزية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كمطلب جوهري للمسار الثوري في تونس ولعموم الطبقات الاجتماعية خصوصا المتوسطة والفقيرة.

4- اتفاقية القرض الائتماني مع صندوق النقد الدولي (النسخة الثانية لبرنامج الإصلاح الهيكلي):

تندرج اتفاقية القرض الائتماني مع صندوق النقد الدولي[86] (2012) في إطار تعزيز التبعية الاقتصادية والسياسية لتونس مع الدوائر المالية العالمية وللمنظومة الليبرالية عموما. وتتمحور هذه الاتفاقية حول قرض مالي بقيمة 1.7 مليار دولار مشروط بتطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد التونسي وتتمثل عموما فيما يلي:

[86] حول رسالة النوايا لصندوق النقد الدولي 2012، https://goo.gl/DkvlAH

- الرفع التدريجي لتدخل الدولة في منظومة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية عبر تخفيض نفقات صندوق الدعم.
- رسملة البنوك العمومية تحضيرا للتفويت فيها.
- التخفيض في النفقات العمومية في مجالات الصحة والتعليم والبنى التحتية.
- تجميد الانتدابات في الوظيفة العمومية.
- إعادة هيكلة الصناديق الاجتماعية في أفق تجاوز النظام التوزيعي مقابل اعتماد نظام الرسملة.

عموما يمكن تلخيص اتفاقية القرض الائتماني كمحاولة جديدة لمزيد إخضاع الاقتصاد التونسي لفلسفة اقتصاد السوق ولكن أيضا لإجهاض المسار الثوري والقضاء نهائيا على شعاراته المركزية المتمثلة في العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية. من جانب أخر تكمن أهمية تناول هذه الاتفاقية في فهم ملامح السياسات العامة التي حافظت عموما على نفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية لمنوال التنمية السابق الذي اثبت فشله وعدم صلاحيته المجتمعية والمنتج أيضا لأسباب الثورة عليه. كما يمكن اعتبار اتفاقية القرض الائتماني مقدمة لتبني الدولة لسياسات التقشف عبر التخفيض في حجم النفقات العمومية مما يساهم في مزيد تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لشرائح واسعة من الشعب التونسي.

إن استعراض الملامح العامة للسياسات التنموية في تونس منذ الاستقلال والمتسمة عموما بعمقها الليبرالي يمثل حجر الزاوية في فهم وتحليل المنوال التنموي وخياراته الاقتصادية والاجتماعية المنتجة للفوارق الاجتماعية كنتيجة مباشرة لتخلي الدولة عن دورها الحمائي والتعديلي.

فيما يلي سنحاول تقديم أمثلة معبرة عن واقع الفوارق الاجتماعية في تونس من خلال اعتماد مقاربة اقتصادية في تحليل واقع البطالة، مقاربة جغرافية لفهم واقع الفوارق الجهوية ومقاربة النوع لتحليل ظاهرة التشغيل الهش للنساء العاملات في القطاع الفلاحي.

1) الفوارق الاجتماعية في تونس: التشخيص والتمظهرات

لئن تعددت التعريفات بخصوص مفهوم الفوارق الاجتماعية حسب اختلاف الانتماءات الفكرية والأيديولوجية إلا انه بالإمكان اعتبار الفوارق الاجتماعية كجملة الاختلالات التنموية المرتبطة بخيارات اقتصادية واجتماعية غير عادلة والتي لا تولي لمستوى التنمية الإنسانية الاهمية اللازمة في مقابل مركزية الرأسمال ومراكمة الأرباح.

من خلال تناول النموذج التونسي سنحاول تسليط الضوء على كبريات الاشكاليات التي يمكن ادراجها في سياق الفوارق الاجتماعية والتي كانت موضوع تحركات اجتماعية شعبية مما يكسبها أكثر واقعية وراهنية والتصاقا بالهموم اليومية لشرائح اجتماعية عديدة من الشعب التونسي.

سنتعرض فيما يلي الى واقع البطالة في تونس كإشكال اقتصادي واجتماعي هيكلي لطالما مثل السبب المباشر لمجمل حركات الاحتجاج الشعبي، كما سنتعرض الى واقع الفوارق الجهوية من خلال استعراض مثال الشمال الغربي كنموذج لعدالة الطبيعة وظلم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وختاما سنهتم بموضوع النساء العاملات في القطاع الفلاحي كأنموذج للفوارق الاجتماعية على اساس النوع والتي مازالت متواصلة في تونس بالرغم من أهمية الانجازات في مجال حقوق الإنسان.

2) البطالة: جوهر الاشكالات التنموية

أمام التحولات الهيكلية العميقة التي شهدها سوق العمل وعلاقات الإنتاج بشكل عام، إضافة إلى الأزمات الدورية للنظام الرأسمالي وخاصة الأزمة المالية الأخيرة التي أثبتت حدود هذا النمط الاقتصادي ووصوله إلى حدوده القصوى. مثلت إشكالية البطالة أهم نتائج فشل النظام الرأسمالي وعدم قدرته على حل هذه الظاهرة الاجتماعية التي تتواتر وتتعاظم مع تعاظم مشاكل المنظومة الإنتاجية التي لازالت مقيدة بتحقيق أكثر ما يمكن من الأرباح لصالح رأس المال مقابل تعميق الفوارق الطبقية من خلال مزيد استغلال الطبقة العاملة والمنتجين الحقيقيين للثروة.

أما في تونس فان إفراز الفوارق الطبقية أو التقسيم الطبقي للمجتمع لم يكن نتيجة للفراغ أو للصدفة بل كان نتيجة منطقية وحتمية للمنوال التنموي المتبع والمطبق منذ أكثر من 60 عاما والذي يتمحور حول اقتصاد تابع للدوائر الإمبريالية والشركات المتعددة الجنسيات التي تحدد استراتيجياته وتوجهاته العامة. إن منوال التنمية الذي طبق في تونس مسؤول بشكل مباشر على ما تعيشه البلاد من مشاكل هيكلية مزمنة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي والتي تجسدت في الفقر والتهميش والبطالة وتدني مستوى وجودة الخدمات العمومية، إضافة إلى انتشار الفساد في كامل مفاصل الدولة والمجتمع مما يعني أن الأزمات التي نعيشها هي مرتبطة بإشكاليات هيكلية وعلى جميع المستويات وليس كما يسوق البعض أنها مجرد أزمات عابرة مرتبطة بالمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد.

فالعدد الإجمالي للمعطلين في تونس وفق المصادر الرسمية للمعهد الوطني للإحصاء الذي يعتمد على مبدأ التسجيل الإرادي وليس الآلي هو 000 720[87] إلى حدود شهر سبتمبر 2015 أي بنسبة 17.6 بالمائة، مع العلم أن عدد المعطلين عن العمل سنة 2010 كان حوالي 600.000 فقط[88]. وهو ما يعني أن السبب الرئيسي الذي قامت لأجله الثورة لازال قائما بل وتفاقم ليزداد عدد المعطلين بأكثر من 120000، هذا طبعا وفق الأرقام الرسمية التي ترتكز على منظومة التسجيل الإرادي الذي لا يعكس العدد الحقيقي للمعطلين في تونس والذي تؤكد بعض الإحصاءات غير الرسمية أن العدد يمكن أن يصل إلى مليون معطل إذا أخذنا بعين الاعتبار أنواع البطالة الأخرى وخاصة البطالة الفنية والبطالة لأسباب اقتصادية كنتيجة مباشرة لغلق العديد من المصانع وتراجع أداء العديد من القطاعات منذ انطلاق برنامج الإصلاح الهيكلي واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

[87] المعهد الوطني للإحصاء، سبتمبر2015، https://goo.gl/nMKfjf

[88] المعهد الوطني للإحصاء إحصائيات 2010، https://goo.gl/nMKfjf

وأمام كل هذه التحولات العميقة للنسيج الاقتصادي وللمجتمع برمته، وارتباطا بالاختيارات الاقتصادية للبلاد طيلة الفترة السابقة، اتخذت البطالة في تونس أشكالا عديدة منها:

- **البطالة العادية:** وتضم الأشخاص الذين لم يعملوا أصلا ويمثل هذا الصنف الغالبية العظمى من جملة عدد المعطلين.
- **البطالة الفنية:** وتضم العمال والأجراء الذين تم تسريحهم من عملهم لعدم قدرتهم على مواكبة التحولات الفنية والتكنولوجية في مجال الإنتاج وسوق الشغل عموما. مع العلم أن القوانين الدولية ومنظمة العمل الدولية تجرم تسريح العمال لأسباب فنية وتلزم المشغل بتكوين العمال وتأهيلهم لمواكبة أي تحول في طرق الإنتاج. نسبة هذا الصنف من المعطلين ضعيفة لأن الاقتصاد التونسي لا يتطور بشكل كبير في المجال الفني والتكنولوجي بل يمكن القول إن أغلب المؤسسات لا تشغل إلا اليد العاملة غير المختصة.
- **البطالة الاقتصادية:** وتضم أعداد كبيرة من المعطلين الذين تم تسريحهم من عملهم بعد غلق المصانع أو إفلاس المؤسسات أو الحاق مؤسساتهم الأم بمؤسسات أجنبية أكثر قدرة مالية وتنافسية.

كما يتوزع العاطلون عن العمل في تونس طبقا للمستوى التعليمي كما يلي: فئة أصحاب الشهادات الجامعية ومراكز التكوين (31 بالمائة)، فئة من مستوى التعليم الثانوي (20.6 بالمائة)، فئة من مستوى التعليم الابتدائي (12.4 بالمائة) وفئة من دون مستوى تعليمي (8 بالمائة)[89].

كما تعتبر تونس من الدول الأكثر بطالة في صفوف الشباب من 15 إلى 29 سنة، حيث تبلغ هذه النسبة حوالي 35.2 بالمائة[90]، وهي من أرفع النسب عالميا، مما يعني أن أكثر من ثلث الطاقة الشبابية للمجتمع معطلة ومقصية من الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

---

[89] عبد الجليل البدوي، تحديات التشغيل وضرورة مراجعة منوال التنمية، صفحة 51، مارس2013.

[90] ONEQ: Les jeunes de 15 à 29 ans sont les plus touchés par le chômage en Tunisie, African manager, April 2014, https://goo.gl/ta6o1S

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للبطالة في تونس، فان الموضوع بقي مرتبطا بمنوال التنموي المطبق منذ 60 عاما، هذا المنوال المنحاز إلى الشريط الساحلي، والذي عمق من بؤس وتهميش المناطق الداخلية بالشمال الغربي والجنوب الغربي والوسط والجنوب الشرقي. وبناء على ما سبق، كانت النسب الأرفع للبطالة في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي، حيث وصلت نسبة البطالة في ولاية قفصة لسنة 2014 حوالي 26 بالمائة[91] أي أكثر من مرة ونصف المعدل الوطني لنسبة البطالة، رغم أن الحوض المنجمي يضخ بشكل يومي حوالي 9 مليون دينار بالاقتصاد الوطني من عائدات الفوسفات، وهو ما يعبر بشكل كبير عن التناقض الصارخ للمنوال التنموي المتبع، والاختلال الهيكلي للاقتصاد، حيث تنتج الثروة في مناطق، لتتمتع بخيراتها مناطق أخرى. كما تتراوح نسب البطالة في مناطق الشمال الغربي ما بين 24 و26 بالمائة (نسبة البطالة بولاية جندوبة لسنة 2014 بلغت 25.6 بالمائة[92]) وتصل إلى 25 بالمائة بمناطق الجنوب الشرقي، والوسط. وتتركز النسب الأضعف للبطالة في تونس بولايات صفاقس والمنستير وسوسة وزغوان، حيث تتراوح هذه النسب ما بين 6 بالمائة بالمنستير 15 بالمائة بسوسة[93].

ولكن وبشكل عام، تبقى نسبة البطالة في تونس مرتفعة، وتحولت من ظاهرة اجتماعية عادية إلى معضلة تعيق الاقتصاد وتساهم في مزيد احتقان المناخ الاجتماعي. في مقابل ذلك، لم تسعى الحكومات المتعاقبة منذ 2011 الى بلورة تصورات جدية بخصوص إشكالية البطالة بل اقتصرت فقط على ايجاد مسكنات لمشكل بطالة أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل كالمنح المالية (200 دينار شهريا طيلة سنة واحدة) وبرامج تشجيع البحث عن العمل (برنامج أمل) والتربصات داخل الهياكل الجمعياتية.

إن تخلي الدولة عن دورها المركزي في قضية التشغيل قد ساهم بشكل مباشر في تصاعد وتيرة الحركات الاجتماعية المطالبة بالتشغيل خصوصا في المناطق الداخلية والتي

---

[91] المعهد الوطني للإحصاء التعداد العام للسكان 2014 https://goo.gl/nMKfjf

[92] ONEQ: Les jeunes de 15 à 29 ans sont les plus touchés par le chômage en Tunisie, African manager, April 2014, https://goo.gl/ta6o1S

[93] عبد الجليل البدوي، تحديات التشغيل وضرورة مراجعة منوال التنمية، صفحة 54، مارس 2013.

بلغت مرحلة التصادم المباشر مع أجهزة الدولة مثلما حصل خصوصا في منطقة الحوض المنجمي والقصرين.

إن تناول قضية البطالة كإفراز رئيسي لفشل منوال التنمية في تونس وكتعبير مباشرة لمدى حدة الفوارق الاجتماعية يعزز من راهنية ومركزية مطلب التشغيل كمطلب أساسي للثورة حيث لا يمكن تصور أي أفق لبناء مجتمعي في تونس دون أن يكون التشغيل قاطرته الأساسية.

3) الشمال الغربي: مثال للجهة الضحية

يعتبر الشمال الغربي أكثر الأقاليم في تونس ثراء واحتواء على مقومات التنمية من خلال عدالة الجغرافيا التي منحته كل شيء تقريبا. فمساحة الشمال الغربي تساوي حوالي 16565كم^2 [94] أي قرابة 10 بالمائة من المساحة الإجمالية و21 بالمائة من المساحة الإجمالية القابلة للاستغلال منها 1.570 مليون هكتار[95] أراضي فلاحية خصبة أي ما يعادل 65 بالمائة من مساحة الشمال الغربي وحوالي 20 بالمائة من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية القابلة للاستغلال على الصعيد الوطني.

كما يستأثر الشمال الغربي بمساحة غابية ورعوية تساوي حوالي 477 ألف هكتار[96]، تمثل 28 بالمائة من المساحة الإجمالية للمنطقة وحوالي 23 بالمائة من المساحة الغابية الإجمالية على المستوى الوطني.

أما بالنسبة للموارد المائية، فيمكن القول إن الشمال الغربي يمثل الخزان الاستراتيجي للماء في البلاد، حيث يحتوي على 65 بالمائة من المياه السطحية المعبئة، أي حوالي 1.273 مليار متر مكعب[97] سنويا في حوالي 75 بالمائة من السدود على المستوى

---

[94] الشمال الغربي التونسي ويكبيديا، https://goo.gl/c0hv9W

[95] الموقع الرسمي لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، http://www.odno.nat.tn/

[96] المرجع السابق.

[97] المرجع السابق.

الوطني. إن أهمية الموارد الطبيعية المائية بالشمال الغربي جعلت من هذه المنطقة نقطة إمداد استراتيجية بالمياه لمناطق أخرى لعل أهمها منطقة الساحل.

إضافة إلى ذلك، فان إقليم الشمال الغربي يعتبر حجر الزاوية الأساسي في القطاع الفلاحي وخاصة في مجالي الزراعات الكبرى والزراعات العلفية، حيث يوفر 45 بالمائة من إنتاج الحبوب على المستوى الوطني و45 بالمائة من الأعلاف و80 بالمائة من المنتوج الغابي وطنيا[98].

وأما بالنسبة للموارد البشرية بالشمال الغربي فان عدد سكان هذه الجهة يقدر بحوالي 1.172500 مليون ساكن[99] أي 12 بالمائة من العدد الإجمالي للسكان على المستوى الوطني، 45 بالمائة[100] من السكان شباب سنهم ما بين 18 و45 عاما مما يعني ثراء هذه الجهة من ناحية مواردها البشرية وخصوصا الشبابية منها وهو ما يمثل قاطرة أساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

إن استعراض الخصائص الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية على وفرتها وأهميتها بمنطقة الشمال الغربي إنما يؤكد الإمكانيات التنموية الكبرى التي يمكن ان تجعل من هذه الجهة قطبا اقتصاديا وداعما أساسيا للاقتصاد الوطني. إلا أن الحقيقة مختلفة حيث وبتحليل مؤشرات التنمية يتأكد لنا أن منطقة الشمال الغربي تعتبر من أفقر أقاليم تونس، فان كانت الطبيعة قد أنصفت هذه الجهة فان منوال التنمية المعتمد لم يزد إلا في تهميش وتفقير هذه الجهة.

وحتى نتبين وبشكل ملموس حقيقة واقع التنمية بمنطقة الشمال الغربي، فانه وجب استعراض مؤشرات التنمية بالإقليم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبشري.

فعلى المستوى الاقتصادي، تم تهميش الوظيفة الاقتصادية الأساسية لهذه المنطقة ألا وهي الفلاحة من خلال اعتماد سياسات الخصخصة وتراجع الدولة عن دعمها لهذا القطاع

---

[98] المرجع السابق.

[99] المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان، إحصائيات 2014، https://goo.gl/4S6MGz

[100] المرجع السابق.

الاستراتيجي مما ساهم في عدم تطوره واقتصاره فقط على الأساليب التقليدية للإنتاج. اضافة الى إثقال كاهل الفلاحين الصغار والمتوسطين جراء ارتفاع أسعار المواد الأساسية الفلاحية من بذور وأسمده ومقابل تخلي الدولة التدريجي عن مساعدتهم ازدادت وضعية الفلاحين الصغار والمتوسطين سوءا من خلال تنامي حجم مديونيتهم لمؤسسات التمويل وعدم قدرة أكثرهم عن سداد ديونه مما دفع غالبية الفلاحين الصغار إلى ترك أراضيهم والتحول إلى مجرد عمال يوميين في الضيعات الكبرى أو النزوح بعائلاتهم إلى المدن أو العاصمة للعمل بأجور زهيدة، وهو ما يفسر التراجع الحاد في الإنتاج الفلاحي واقتصار نشاط الجهة بشكل رئيسي على الزراعات الكبرى التي ارتبطت بشكل أساسي ومنذ عقود بهيمنة كبار مالكي الأراضي الفلاحية على حساب صغار ومتوسطي الفلاحين.

وأمام التدهور المستمر لوضعية القطاع الفلاحي، فان قدرته التشغيلية تراجعت بشكل كبير حيث لم يعد يساهم إلا بحوالي 17 بالمائة من اليد العاملة النشطة بمنطقة الشمال الغربي بعدما كان يساهم خلال فترة الستينيات بحوالي 37 بالمائة[101] من القدرة التشغيلية لكل القطاعات الاقتصادية بالجهة.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فان منطقة الشمال الغربي كانت منذ عقود ضحية الخيارات التنموية التي تمحورت حول تركيز مجمل النشاط الصناعي بمنطقة الساحل ليتم بذلك حرمان وإقصاء معظم الجهات الداخلية وفي مقدمتها منطقة الشمال الغربي، لذلك فان عدد المؤسسات الصناعية التي يتجاوز عدد عمالها 10 أفراد بالشمال الغربي لا يتجاوز عددها المائتين[102] وهو عدد يمكن أن نجده في منطقة صناعية واحدة بصفاقس أو سوسة أو بن عروس، كما أن هذه المؤسسات لا تملك قيمة مضافة عالية وليست لها قدرة تشغيلية كبيرة لكونها تنشط في قطاعات هامشية وتحويلية فقط مع ضعف الاندماج التقني والتكنولوجي.

---

[101] مداخلة الأستاذ حسين الرحيلي بعنوان التنمية في الشمال الغربي الإمكانيات والعوائق والآفاق، 2015، https://goo.gl/w79rf9

[102] باجة:خبير اقتصادي يؤكد:كلّ مؤشّرات التنمية بالشمال الغربي.. متدهورة، الشروق، أفريل 2015، https://goo.gl/TCcRS5

ولقد كان لتدهور الأنشطة الاقتصادية الكبرى بالشمال الغربي تأثيرات مباشرة انعكست في مستوى تراجع المؤشرات الاجتماعية والبشرية كالبطالة والفقر والأمية وتراجع مستويات الحياة اللائقة. حيث تمثل نسبة البطالة حوالي 20 بالمائة[103] من مجموع اليد العاملة النشطة بالجهة وهو ما يعادل تقريبا مرة ونصف المعدل الوطني للبطالة.

أما بالنسبة لمعدلات الفقر، فان نسبته بمنطقة الشمال الغربي تصل إلى 33 بالمائة أي أكثر بكثير من النسبة الوطنية للفقر والتي تقدر بحوالي 24 بالمائة، أما بالنسبة للعائلات المعوزة والفئات التي تعيش تحت خط الفقر فان النسبة الأكبر تتواجد بمناطق الشمال الغربي، حيث أن نسبة سكان الريف تمثل 62 بالمائة مقابل 38 بالمائة[104] لسكان المدن وهو عكس المعدلات الوطنيات بالبلاد في مجال التوزيع الترابي للسكان.

وتمثل نسبة الأمية بالشمال الغربي حوالي 32 بالمائة وهو ما يعادل أكثر من مرة ونصف المعدل الوطني، وترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتصل إلى حوالي 41 بالمائة بولاية سليانة و38 بالمائة بولاية جندوبة[105].

إن الأوضاع التنموية المتدهورة وكل هذه المؤشرات السالفة الذكر والتي تؤكد فشل منوال التنمية بالمنطقة، جعلت من إقليم الشمال الغربي خزانا للبطالة والتهميش وحوضا للنزوح مما أثر على الكثافة السكانية بالمنطقة حيث بلغ صافي الهجرة السلبي بمنطقة الشمال الغربي ما بين سنوات 2011 و2012 ثمانية ألاف[106] نازح نحو العاصمة والمدن الساحلية.

في الختام، إن استعراض مثال الشمال الغربي كنموذج للفوارق الاجتماعية يبرز بشكل مركزي التناقضات الكامنة بين المعطيات الاقتصادية والجغرافية التي بإمكانها أن تمثل رافعة

---

[103] أنباء تونس، https://goo.gl/usizgI

[104] الموقع الرسمي لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، http://www.odno.nat.tn/

[105] مداخلة الأستاذ حسين الرحيلي بعنوان التنمية في الشمال الغربي الإمكانيات والعوائق والآفاق، 2015، https://goo.gl/w79rf9

[106] التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للتنمية والسكان، يونيو 2013، https://goo.gl/v2FdW8

أساسية في تنمية الجهة وإمكانيات دعم الاقتصاد الوطني ومن جهة أخرى حيف السياسات التنموية التي تعمدت إقصاء مجمل الجهات الداخلية وعدم تثمين ثرواتها الطبيعية والبشرية مقابل مزيد استنزافها الأمر الذي ساهم في تعميق حدة الفوارق الاجتماعية على أساس جهوي وجغرافي وما مثله من معطى أساسي في فهم أسباب اندلاع المسار الثوري في 2011 وتصاعد وتيرة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية كتعبيرات رافضة لواقع التفاوت الجهوي في تونس.

4) النساء العاملات في القطاع الفلاحي:

إن تناول إشكالية عمل النساء في القطاع الفلاحي يتمحور حول ثنائية رئيسية ترتكز في جانب أول على مستوى النوع الاجتماعي لتبيان عدم صحة الأطروحة القائلة بانتهاء مرحلة التمييز بين الجنسين داخل علاقات الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي بتونس ومن جانب ثان قصد تسليط الضوء على جانب مظلم من ظروف العمل غير الإنسانية التي لا تزال سائدة في القطاع الفلاحي التونسي.

وتنتشر ظاهرة التشغيل الهش للنساء في القطاع الفلاحي خاصة في الأوساط الريفية ويمكن تفسير ذلك بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث تكون النساء مجبرات على امتهان العمل الفلاحي لإعالة عائلاتهن وإعانة أزواجهن الذين غالبا ما ينزحون بحثا عن فرص عمل بالمدن الكبيرة كالعاصمة والمدن الساحلية.

من جانب أخر فان العمل في الوسط الفلاحي بصدد معرفة تحولات كبرى لعل أهمها يكمن في تأنيث العمل داخل هذا القطاع حيث أن النساء أصبحن يمثلن قوة العمل الأساسية في النشاط الفلاحي. فبناءً على تصريحات الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري فان نسبة النساء من مجموع اليد العاملة الموسمية في القطاع الفلاحي تبلغ 61 بالمائة[107] منهن 11 بالمائة لا يتقاضين أجورا مقابل عملهن. وحسب ذات المصدر فإن 4000 امرأة يشتغلن في إطار غير مهيكل وذلك في ظل غياب قوانين وتشريعات تضمن الحد الادنى من حقوق هذه الشريحة الاجتماعية.

[107]L'injustice a bon marche, https://goo.gl/pse7Z7

من جانب آخر ولتبيان أهمية عمل النساء في القطاع الفلاحي فان بعض المصادر الحكومية ومنها وزارة الفلاحة قد أكدت أن نسبة النساء العاملات في القطاع الفلاحي تصل إلى حدود 80 بالمائة[108] في بعض جهات تونس.

ولمزيد دراسة إشكالية العمل الهش للنساء المشتغلات في القطاع الفلاحي بالرغم من النقص الكبير في المراجع بخصوص هذا الموضوع وتسليط الضوء حول ظروف عملهن سنعتمد ثلاثة مقاييس أساسية تتمثل في عدد ساعات العمل، عقود العمل ومستوى الأجور استنادا إلى دراسة ميدانية حول ظروف العمل النسائي في الوسط الريفي منجزة من طرف الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات سنة 2014 شملت 200 امرأة عاملة في القطاع الفلاحي في الجهات التالية: تونس العاصمة، باجة، نابل، جندوبة، سليانة وبنزرت.

ففيما يتعلق بعدد ساعات العمل فقد أوضحت الدراسة أن 67 بالمائة من مجموع النساء المستجوبات يعملن 8 ساعات في اليوم، 21 بالمائة من النساء يعملن 9 ساعات في اليوم و5 بالمائة من النساء يعملن ما بين 10 و12 ساعة[109] في اليوم. إضافة إلى ذلك فقد أكدت الدراسة أن 22 بالمائة من النساء لا يتمتعن بيوم راحة أسبوعي.

كما أوضحت نفس الدراسة أن نسبة 73.7 بالمائة من النساء المستجوبات يعملن بدون عقود عمل، في حين أن 15.6 بالمائة من النساء يشتغلن وفق عقود شغل محدودة المدة و10.8 بالمائة[110] من النساء يشتغلن بناءا على عقود عمل غير محدودة المدة. أما فيما يخص طريقة استخلاص الأجور فقد أكدت 19 بالمائة من النساء المستجوبات أنهن يحصلن على أجورهن عن طريق وسطاء غالبا ما يكونون في شخص المسؤول عن تأمين تنقلهن.

إن هشاشة عمل النساء في القطاع الفلاحي تبرز أيضا من خلال مستوى الأجر الذي يتقاضينه والذي يلخص من جهة مفهوم العمل الغير اللائق ومن جهة أخرى حجم

---

[108] L'economiste maghrebin, http://www.leconomistemaghrebin.com/

[109] دراسة حول ظروف العمل الفلاحي للنساء في الوسط الريفية، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، أكتوبر 2013، صفحة 51

[110] المرجع السابق، صفحة 52

الاستغلال الذي يعانينه وواقع التمييز ضدهن. فقد أكدت 28 بالمائة من النساء المستجوبات أنهن لاقين عراقيل مختلفة فيما يخص أجورهن لعل أهمها يكمن في حالات التأخير المتواترة كما صرحت 10 بالمائة[111] من النساء أنهن تعرضن إلى حالات تحيل من قبل مؤجريهم حيث رفضوا تسليمهن مستحقاتهن المادية. كما أكدت 90 بالمائة من النساء المستجوبات أنهن يحصلن على أجر يومي يقدر بما بين 10 و15 دينارا أي بمعدل أجر شهري معادل لـ 280 دينارا الذي لا يرتقي إلى مستوى الأجر الأدنى الفلاحي المضمون والمقدر ب 338 دينارا. بقي أن نشير إلى الفوارق في مستوى الأجور ما بين النساء والرجال حيث يتقاضى هؤلاء أجرة يومية تتجاوز الـ 15 دينارا وهو ما يدعم أطروحة التمييز بين النساء والرجال في سوق الشغل.

بناءً عل ما تقدم من معطيات يتجلى لنا مدى قساوة الأوضاع المهنية للنساء العاملات في القطاع الفلاحي كمثال يبرز بوضوح حدة الفوارق الاجتماعية القائمة على أساس النوع والذي يحيلنا بالضرورة إلى نقاش أعمق لمفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كمدخل أساسي يمكن مستقبلا من العمل على تحسين وضعية النساء العاملات بالقطاع الفلاحي. من جانب أخر وإن ظهرت بعض المبادرات المنادية بوجوب تقنين عمل النساء في القطاع الفلاحي إلا أن التفكير أيضا في إمكانيات تنظيمهم ذاتيا في شكل تعاونيات عمل تحظى بأهمية متزايدة كبديل اقتصادي واجتماعي ممكن ضامن لحقوقهن وخاصة لاستقلاليتهن.

خاتمة:

إن التطرق إلى موضوع الفوارق الاجتماعية يحظى بأهمية بالغة في تونس على اعتبار وأن المسار الثوري لم يكن سوى ردة فعل رافضة لكل أشكال التمييز والحيف الاقتصادي والاجتماعي، ومن جانب أخر على اعتبار وأن المسار الثوري المجهض أساسا في تونس لم ينجح عمليا في التقليص من حدة هذه الفوارق.

في مستوى أخر لا يمكن طرح إمكانيات التقليص من حدة الفوارق الاجتماعية من داخل نفس المنظومة الليبرالية المنتجة لها ليتأكد لدينا أن الإشكال الحقيقي يكمن في أفق

[111] المرجع السابق، صفحة 57

تصور منوال تنمية بديل يمكن من تكريس مركزية قيم الديمقراطية والحقوق والعدالة الاجتماعية من أجل بناء مشروع مجتمعي أكثر مواطنة وعدالة.

في الختام، وبالرغم من مواصلة تبني السلطة السياسية في تونس لنفس التوجهات الليبرالية لفترة ما قبل الثورة والتي ستساهم بدون أدنى شك في مزيد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعموم الفئات الشعبية وجب الانتباه بشكل أساسي إلى ديناميكية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية كحركات مقاومة وبناء والعمل على مزيد تدعيمها في سبيل إنجاح بدائلها المجتمعية وتمتين روافدها الفكرية حول مركزية التناقض مع المنظومة الليبرالية المعتمدة في تونس كشرط أساسي لإنجاح المسار الثوري بتونس وتمتين فكرة العيش في مجتمعات إنسانية وليس في ظل اقتصاديات رأسمالية.

الفوارق الطبقية والاجتماعية في اليمن

معن دماج

أول ما يتبادر للذهن عند الحديث عن الفوارق الطبقية والاجتماعية في اليمن هو جدوى الحديث حول الفوارق الطبقية والاجتماعية في بلد يكاد الاجماع ينعقد فيه حول هيمنة التكوينات التقليدية وغلبة أشكال الوعي قبل الوطني وبروز الانتماءات قبل الوطنية، جهوية، قبيلة وطائفية، خصوصا مع تحول الثورة الشعبية التي تفجرت في فبراير 2011 إلى حرب (أهلية) تداخلت معها وفيها حرب إقليميه، مع أخذ التدخل السعودي شكلا حربيا عبر التحالف العشري العربي، وزيادة ظهور مشكلة الهوية في الصراع والحرب لجهة القضية الجنوبية والمطالبين بالانفصال وفك الارتباط، أو لجهة بروز الطابع الجهوي والقبلي والطائفي لتحالف صالح الحوثي.

غير أننا اذا استثنينا هذا التحليل سوف نبقى في حالة عمى عن الأسباب الحقيقة والعميقة التي كانت وراء انفجار الثورة الشعبية في 2011 والتي تجد جذورها في الحالة اليمنية سابقة بكثير على مثيلاتها من الثورات العربية، ونستطيع أن نجد مؤشراتها مع تأزم الدولة اليمنية وسقوط شرعيتها والتي تجلت أساسا في حرب صعدة منذ العام 2004 وظهور ما يعرف بالحراك الجنوبي منذ العام 2007، واذا كانت حروب صعدة بين نظام علي عبد الله صالح وحلفائه القبليين والإسلاميين من جهة وبين الحركة الحوثية —التي عرفت حينها بالشباب المؤمن ثم المكبرين وصولا للتسمية الأخيرة أنصار الله— من جهة ثانية، تعبيرا عن فشل ثورة سبتمبر 62 في بناء الدولة الوطنية، فقد كان الحراك الجنوبي تعبيرا عن فشل وحدة 22 مايو 1990 التي تحولت إلى حرب في عام 1994 انتهت بسيطرة قوات علي صالح وحلفائه على الجنوب.

مسألة أخرى تتعلق بدور الحرب التي تشهدها اليمن منذ عامين تقريبا وبعد ثلاث سنوات من اندلاع الثورة وتأثيرها الحاد على البلاد، فالحرب وما رافقها من أشكال الحصار تكاد تحطم اقتصاد اليمن بشكل شبه كلي، إضافة إلى أنها شكلت اقتصاد حرب تشكل

فيه السوق السوداء والاقتصاد الموازي، القسم المهيمن عليه منتجا لطبقة جديدة من قادة المليشيات وعصابات التهريب، وإذا ما علمنا أن الحرب ترافقت مع التوقف التام عن تصدير النفط والغاز في اقتصاد ريعي يشكل فيه قطاع المحروقات النصيب الأكبر، وتشكل عائدات تصديره أكثر من 70% من الميزانية الحكومية، نستطيع أن نكون تصورا وفكرة عن الحالة التي وصل اليها اقتصاد البلاد والاحوال الاجتماعية للمواطنين الذي بات أغلبهم يعيش على شفى المجاعة كما تذهب تقارير المنظمات الدولية، فطبقا لتقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- ربيع 2016[112] التابع للبنك الدولي، أصيب النسيج الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بالشلل بعد عام من الصراع. فقد انكمش الاقتصاد انكماشا حادا. وتشير التقارير الرسمية إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 بنسبة 28 في المائة تقريبا، وأدى الصراع المتصاعد منذ مارس 2015 إلى تعطل الأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع. ومنذ الربع الثاني من عام 2015، توقفت صادرات النفط والغاز. كما انكمشت الواردات، باستثناء المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة الحيوية، وبلغ معدل التضخم السنوي حوالي 30 في المائة عام 2015 ويتوقع زيادته بصورة أكبر مع استمرار ضعف أداء المالية العامة. لقد باتت البلد على شفى مجاعة حقيقية، إذ أعلن برنامج الأغذية التابع للأمم المتحدة، أن نحو نصف الشعب اليمني يعاني من الجوع، مشيرا إلى أنه سيزيد المعونات الغذائية لهذا البلد الفقير، وأشار البرنامج إلى أن أكثر من عشرة ملايين من سكان اليمن، البالغ عددهم نحو 25 مليونا، يعانون إما من نقص شديد في الأمن الغذائي، أو أنهم يقتربون من الاحتياج إلى تلك المساعدات.

والحقيقة أننا عند الحديث عن البنية الاجتماعية والفوارق الطبقية والاقتصادية في هذا البلد الذي توحد العام 1990 نكاد نتحدث في بعض المستويات عن بنيتين على الأقل حتى بداية تسعينيات القرن الماضي، إذ أن الوحدة كانت قد قامت بين شطرين يكادا

[112] المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اليمن: الآفاق الاقتصادية، ربيع 2016، البنك الدولي، https://is.gd/O3zvY1

يكونا على طرفي نقيض من حيث الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، وإن كان يجمع بينهما الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي، فبينما كان اقتصاد الشمال يعتمد السوق الحرة ويحظى برعاية ودعم المملكة السعودية وبلدان الخليج كما يعتمد على تحويلات المغتربين، كان النظام في الجنوب نظام تخطيط مركزي وكانت الملكية العامة للدولة تشمل كل قطاعات الإنتاج وكما كانت المشغل الرئيسي للسكان، ولعل أحد الأسباب المسكوت عنها لما عرف بالقضية الجنوبية تعود إلى تصفية القطاع العام في الجنوب بعد حرب 94 مما عمق من البطالة والفقر والتهميش حتى وصلت نسبة البطالة بين الشباب في عدن إلى أكثر من خمسين بالمائة قبيل الحراك الثوري الأخير.

اليمن التي طبقت سياسية التعديل الهيكلي منذ منتصف التسعينيات وقامت بتعويم العملة في نفس الوقت مع ازدياد اعتمادها على الريع الناتج من البترول ومؤخرا الغاز – قبل أن يتوقف تصديرهما بفعل الحرب– كانت قد شهدت رسوخ هيمنة برجوازية تجارية مرتبطة برأس السلطة، حيث تركزت كل المشروعات في أيدي أسر تجارية محدودة جميعها مرتبطة بهذا القدر أو ذاك بالنظام –أشارت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة إلى أن ثروة صالح تبلغ ستين مليار دولار تديرها خمس أسر تجارية يمنية!– ولعل إحدى المسائل التي تفسر حجم الانشقاق الذي أصاب الطبقة الحاكمة في اليمن تعود إلى زيادة الصراع على المشروعات العمومية والريع في بلد فقير لا يبدو أنه قادر على تلبية حاجات الاطراف المختلفة لهذه الطبقة.

ويمكن دراسة الفروق الاجتماعية والطبقية في اليمن على عدة مستويات تعكس الطابع الانقسامي للبلد.

– الفوارق بين الريف والحضر: في بلد لا يزال ثلاثة أرباع سكانه يعيشون في الريف الذي تكاد تنعدم فيه الخدمات الأساسية.

– القضية الجنوبية: حيث تتسم الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب بوضعية خاصة تعود إلى طبيعة الاقتصاد الاشتراكي الذي كان سائدا هناك قبل الوحدة.

– تأثير التعديلات الهيكلية وبرامج الإصلاح الاقتصادي على زيادة الفوارق الاجتماعية والطبقية.

الريف، الحضر والقبيلة

لا تزال الأغلبية العظمى من السكان في الجمهورية اليمنية تعيش في الريف، ورغم التحولات الهامة في نسبة سكان المناطق الحضرية مقارنة بسكان المناطق الريفية، بين تعداد السكان الذي تم إجرائه في العام 1994 والتعداد العام للسكان والمساكن الأخير والذي تم إجرائه في العام 2004، وتمثلت هذه التحولات في نمو سكان الحضر، حيث تشير نتائج تعداد 1994 أن نسبة سكان الحضر كانت (23.5%) بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل عام 2004 إلى حوالي (28.64%)[113]، ومع الأخذ في الاعتبار الزيادة المحققة في سكان المدن منذ هذا الإحصاء، يظل سكان المدن هم الأقل وبما لا يزيد عن ثلث السكان، وإذا كان الدارج إعطاء أهمية كبيرة لتحليل واقع الانتشار القبلي في اليمن، في الوقت الذي لا يزيد انتشار القبائل عن 20% في المائة من السكان، ولا يوجد من يمكن عدهم ضمن البدو الرحل إلا بنسبة تصل إلى 3% بالمائة، إلا أن الأهمية الكبيرة التي تأخذها القبلية في اليمن لا تعود إلى حجم القبيلة وانتشارها السكاني بقدر ما تعود إلى طبيعة النظام السياسي الذي تشكل في اليمن الشمالي منذ ثورة 26 سبتمبر العام 1962 واليمن بشكل عام منذ قيام دولة الوحدة في مايو 1990 وخصوصا منذ انتصار علي عبد الله صالح وحلفائه القبليين والعسكريين في حرب صيف العام 1994.

وعلى عكس الانطباعات السائدة فإن الطابع الغالب على المناطق القبلية هو الطابع الفلاحي حيث يعمل أغلب السكان القبليين في الزراعة إضافة إلى اشتغال نسبة معتبرة منهم في قطاعات الدولة خصوصا العسكرية والأمنية. ويفسر هذا جانبا من قدرة تحالف نظام علي عبد الله صالح والحركة الحوثية في تعبئة قطاعات من الأوساط القبلية في المناطق الشمالية والتي كانت قد انخرطت بنسبة كبيرة في ثورة فبراير 2011، فالاقتراحات الرئيسية

---

[113] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الاحصاء السنوي للعام 2004، قسم السكان، https://is.gd/c2hXfH

التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني إضافة إلى تركيزها على مشكلة الجنوب واتجاهها إلى إقرار الفيدرالية وتأمين نصف الوظائف الرئيسية للجنوبيين اللذين يشكلون 20% من السكان وإقرار إصلاح الجيش وجهاز الأمن، تلك الاقتراحات والإصلاحات قدمها نظام علي عبدالله صالح والحركة الحوثية باعتبارها استهداف لمصدر الدخل الرئيسي للمنطقة القبلية التي يعمل أبناؤها في قطاعات الجيش والأمن لضعف التعليم وأسباب تاريخية مختلفة، ولقد ساعد وجود توجهات مناطقية وشعارات جهوية وطائفية في بعض القطاعات المحسوبة على ثورة فبراير في تنفير سكان المنطقة القبلية الشمالية وتسهيل مهمة صالح والحوثي في الحشد والتعبئة على أساس جهوي وقبلي وطائفي. لقد كان النظام السياسي الذي تشكل منذ الثورة اليمنية في الستينيات وخصوصا منذ انقلاب حركة 5 نوفمبر 1967 نظاما قائما على ثلاثة أضلاع هي القبيلة والجيش والرئاسة فيما لعب الإسلاميون خصوصا الإخوان المسلمون دور الجهاز الأيديولوجي للنظام. لم يظهر التباين بينهم وبين الإسلام السياسي الزيدي والذي تعتبر الحركة الحوثية اليوم أحد تعبيراته إلا بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وخصوصا منذ العام 1986 والذي شهد أولى محاولاته لتنظيم العلاقة مع الجمهورية الإسلامية والتمايز عن بقية الحركة الإسلامية التي كانت حتى ذلك الوقت ترى في نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب والحزب الاشتراكي اليمني وتكوينات اليسار المختلفة في الشمال خصوصا الجبهة الوطنية الديمقراطية العدو الرئيسي.

يتركز الاستثمار وتتركز التنمية حتى بمستوياتها الضعيفة في خمس مدن كبرى وخصوصا العاصمة صنعاء، وفيها تتركز أغلب الخدمات بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية، بل وحتى أغلب الصناعات التحويلية الناشئة وأغلب الصناعات غير البترولية رغم بعدها عن السواحل وارتفاعها في جبال الهضبة الوسطى وندرة الموارد المائية فيها، ولقد أثار ذلك استغراب أكثر من خبير دولي وعربي، وعن حق استدبار التنمية للبحار وتولية وجهها الجبال!، يعكس ذلك الطابع المركزي للتنمية ونشوء طبقة برجوازية تتكون أساسا من كبار موظفي الدولة عسكريين ومدنيين ومشايخ القبائل الذين أصبحوا من سكان المدن خصوصا العاصمة واللذين تحولوا منذ الثمانينيات إلى تجار ومتمولين ومستثمرين إضافة إلى طبقة البرجوازية التجارية التي تعززت مكانتها من خلال إقامة علاقة عضوية بالسلطة ورأسها

علي عبد الله صالح وعائلته، فبالإضافة إلى أشكال الشراكة المختلفة التي كونتها مع رجال السلطة والنظام والعسكر ومشايخ القبائل، كانت السنوات الأخيرة قد شهدت العديد من الزيجات المختلطة بين البرجوازية التجارية وبين طبقة السلطة خصوصا عائلة الرئيس علي عبد الله صالح وعائلة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس البرلمان ورئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح –تجمع للإخوان المسلمين ومشايخ القبائل والتجار– وإذا كان ذلك يعكس طبيعة الثقافة الاجتماعية السائدة والتي تميل لتعزيز علاقات المصلحة وحمايتها بعلاقات النسب والمصاهرة والدم، فإنها أيضا تعكس المستوى المتقدم الذي بلغته طبيعة زواج المصلحة بين الطبقة السياسية وبين الطبقة التجارية، ولعل هذا يفسر جانبا من أسباب انحياز طبقة البرجوازية التجارية شبه المطلق لنظام علي عبد الله صالح والحركة الحوثية في الصراع الذي تشهده اليمن حاليا، إضافة طبعا إلى أنها ترى في جزء من المعسكر الأخر، وخصوصا الجنرال علي محسن الأحمر نائب الرئيس اليمني وأولاد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ومجموعة تجار تجمع الإصلاح، منافسين أكيدين وفي انتصارهم قضاء على كل فرصها في ظل نظام اقتصادي مافيوي تحدد فيه مكانة كل عائلة تجارية أساسا بمدى قربها ووثاقة صلتها برئيس النظام وبالنظام بشكل عام.

تتركز الخدمات والوظائف في خمس مدن (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة والمكلا) وحتى مع ضعف الخدمات والبنية التحتية، لا يمكن مقارنتها بالأرياف حيث تعيش الأغلبية الساحقة من المواطنين اليمنيين، وحيث تكاد تنعدم الخدمات الطبية، وتنخفض مستويات الخدمات التعليمية. فرغم توسع المدارس وانتشارها فإنها تعاني من ضعف الإمكانيات ونقص الكادر التعليمي، ولعل طبيعة التشتت السكاني الذي تعاني منه اليمن يجعل إمكانية تقديم هذه الخدمات أكثر صعوبة، فاليمنيون يتوزعون على أكثر من 130 ألف تجمع سكاني، وإلى ذلك فإن خدمات الكهرباء العمومية وتوصيلات المياه الصحية ضعيفة جدا في الأرياف، وتكاد كثير من المناطق تعتمد على مشروعات أهلية في ظل غياب الخدمات العامة، فقد شهدت الخدمات العامة –خصوصا الكهرباء– انهيار شبه كامل في ظل وبسبب الحرب التي تفجرت في البلاد منذ مارس العام الماضي، وكانت قد شهدت تدهورا منذ انطلاق أحداث الثورة في 11 نوفمبر 2011.

وعلى الرغم من أن النظام السياسي الذي تشكل منذ 5 فبراير 1967 والذي يعد بمعنى ما استمرارا لنظام الإمامة الذي قامت عليه ثورة 26 سبتمبر 1962، لجهة تركز السلطة في نفس المنطقة الجغرافية –المنطقة الشمالية القبلية– والذي بدى وكأنه نظام الإمامة نفسه لكن من دون إمام، مع استبدال الزعامة الروحية التي كانت محصورة في بضع أسر هاشمية تداولت على السلطة لفترات مختلفة ومتقطعة بالسلطة الاجتماعية للمشايخ، ورغم انتماء أغلب رجال السلطة والجيش والمشايخ إلى هذه المنطقة بالذات، ظلت المنطقة الشمالية القبلية هي الأفقر في الجمهورية اليمنية، حيث البطالة والتهميش والفقر، وحتى بالنسبة لأولئك الذين وظفوا في الأجهزة العسكرية والأمنية وأجهزة الدولة، ويمكن اعتبار أبناء هذه المناطق إضافة إلى سكان تهامة هم الأفقر والأكثر تهميشا حتى على مستوى الأرياف اليمنية.

وطبعا من الممكن تسجيل ملاحظات عن الفوارق الاجتماعية التي يعرفها الريف اليمني من حيث الطبيعة المناخية وطبيعة المنتجات الزراعية، فوضع المناطق التي تزرع القات عموما أفضل على الرغم من استهلاكه الجائر للماء، فالقات سلعة نقدية ويمكن اعتبار زراعته وحراسته وتسويقه المشغل الأول للسكان في البلد ويساهم في إعادة توزيع الدخل داخل البلد وإعادة ضخها في الأرياف. وبالنظر لوضعية المرأة، فالريف الذي يتميز بظاهرة وجود نسبة مرتفعة من الهجرة الداخلية والخارجية والتي هي بطبيعتها ذات طبيعة ذكورية، فإلى كون النساء يشكلن مع الأطفال العدد الأكبر من سكان المناطق الريفية، فإن أغلب الأعمال المنزلية والزراعية والمهام العائلية تقع على عاتقها، وفي أغلب الأحيان يتم ذلك في غياب الرجل والذي يكون إما مهاجرا في السعودية والخليج مثل مئات الآلاف من اليمنيين أو مهاجرا لإحدى المدن عاملا أو موظفا صغيرا أو جنديا في الجيش يزور عائلته على فترات متباعدة.

شمال، جنوب: القضية الجنوبية

كان واضحا منذ البداية أن الثورة في اليمن وإن كانت تتقاسم نفس المهام مع باقي الثورات العربية والتي انطلقت من تونس لإسقاط الأنظمة الاستبدادية وخيارتها الاقتصادية

الاجتماعية وتأسيس نظام جديد قائم على المواطنة والحرية وببرنامج اقتصادي واجتماعي يعبر عن مصالح الفئات الشعبية الغارقة في الفقر والبطالة والتهميش، فإنها بالإضافة إلى ذلك كان عليها حل مسألة الهوية الوطنية والتي كانت حروب صعدة منذ 2004 وخصوصا الحراك الجنوبي منذ 2007 تعبيرها الأبرز، والتي كانت تبرز أساسا فشل الدولة في تحقيق الاندماج الوطني وصعود الهويات قبل الوطنية، وكانت المشكلة الجنوبية هي الأكثر عمقا نتيجة وحدة حديثة أقيمت على عجل وارتجال وسوء تخطيط وتنفيذ، ولم يمر عليها سوى 25 عاما، والدولة الحديثة التي نشأت بين نظامين مختلفين عام 90 من القرن الماضي سرعان ما دخلت في أزمة عميقة تدهورت حتى وصلت إلى حرب شاملة بعد أقل من أربع سنوات على قيامها، انتهت بانتصار نظام علي صالح المتحدر من الشمال والإسلاميين وقوى تقليدية تمثل المشايخ وقبائل مختلفة، في بلد لا تشكل الوحدة فيه سوى استثناء، فالدولة بحدود عام 90 لم تتحقق منذ 270 سنة تقريبا.

ولعل من أبرز الأسباب التي يتم إغفال الحديث عنها عند السعي لفهم القضية الجنوبية هي الأسباب المتعلقة بالاقتصاد والسياسات الاقتصادية، فعلى الرغم من تشابه وتقارب المستوى الاقتصادي لكل من الجمهورية العربية اليمنية (الشمال) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب)، فإنهما يكادا يكونا نظامين مختلفين تماما على المستوى الاقتصادي، فبينما كان الشمال حتى لو توفر على قطاع عام كبير وكانت الدولة —حتى في سياق التنافس مع نظام الجنوب الاشتراكي الذي دخلت معه في صراع منذ أول أيام نشوءه— توفر الخدمات التعليمية والصحية بمستوى معين بشكل مجاني، كان الشمال قد اعتمد نظام السوق وكانت خيارته الاجتماعية والاقتصادية تتم في وفق هذا الخيار أولا وأخيرا، وشهدت البلاد بروز طبقة تجارية قوية حتى وإن كانت متداخلة مع الدولة وحتى لو بقت في موقع التابع للقوى القبلية والعسكرية، وكان بعضا من هذه البرجوازية التجارية ينحدر من العائلات التجارية التي هربت أو اضطرت لمغادرة مدينة عدن في الجنوب مع بروز السياسات الاشتراكية وموجات التأميم المتلاحقة ما يفسر بمستوى معين طبيعتها المحافظة والمعادية لنظام الحزب في عدن، وإذا كان النظام الاقتصادي في الشمال قد حافظ على الكثير من سمات نظام الإمامة الاقتصادي خصوصا لسيادة طابع إقطاعي في تملك الأراضي فلم

تعرف اليمن الشمالية أي شكل من أشكال الإصلاح الزراعي إلا إنه سمح بتوسع القطاعات التجارية، لقد اتسم اقتصاد الشمال بالارتباط بالشركات الاحتكارية وبالاقتصاد السعودي ما كان يسميه محمد عبد السلام بالتبعية المزدوجة[114]، وكان لدخول اليمن الشمالي عصر النفط –الاكتشاف عام 1984 والتصدير العام 1986 وفي فترة متقاربة مع اكتشاف وتصدير النفط في الجنوب– وإن كمنتج صغير، مناسبة لزيادة رسوخ الطابع الريعي للدولة التي كانت حتى عام 1990، عام تحقيق الوحدة، تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخليجية.

بينما كان النظام الذي تشكل في جنوب اليمن –جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية التي تحولت إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية– منذ الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في 30 نوفمبر 1967 قد أخذ بنظام التخطيط الاقتصادي، وداخل الصراعات المختلفة بين التيارات المتعددة للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل التي قادت الاستقلال ومن ثم أسست دولة الاستقلال إلى وريثها وامتدادها الحزب الاشتراكي اليمني، أخذ الطابع (الاشتراكي) واليساري للنظام يزداد رسوخا وتحولت علاقته بالكتلة الشرقية والدول الاشتراكية إلى علاقة استراتيجية في كل المستويات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية.

صحيح أن نظام الجبهة القومية كان قد ورث عن المستعمر البريطاني نظاما إداريا أفضل مما كان متوفرا في الشمال، وصحيح أن عدن كانت تعد إذا قورنت ببقية مدن الجزيرة العربية في ذلك الوقت، مدينة عصرية، تحولت عدن في الأربعينيات والخمسينيات إلى ميناء تجاري مهم وواحد من أنشط الموانئ على مستوى العالم، لكن الحال بقى خارج مدينة عدن فيما عرف بالمحميات الشرقية والمحميات الغربية لاحقا، والتي شكلت ما عرف حينها بالجنوب العربي على حاله ولم يكن يختلف كثيرا عن الوضع في اليمن الشمالي، والأسوأ أن نظام الجبهة القومية استلم الحكم من المستعمر البريطاني على إثر هزيمة 5 حزيران 1967، والتي كانت من ضمن نتائجها إغلاق قناة السويس، ما أصاب اقتصاد المستعمرة حينها

[114] الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي، شركة الأمل، القاهرة، ص 149.

بضربة قاصمة فالاقتصاد كله تقريبا كان يدور حول الميناء، وإغلاق قناة السويس يلغي كل ميزة للميناء الذي كانت تمر به السفن من آسيا إلى أوروبا والعكس مرورا بقناة السويس.

تأسس النظام الجديد إذن بشعارات وبرامج اشتراكية لحزب هو في الأساس وريث لحركة تحرر وطني، لا وجود لنقابات عمالية في بلد فقير يغلب عليه الإنتاج الزراعي ولا تشكل فيه الطبقة العمالية سوى جزء صغير من العاملين وقوة العمل، وفي بلد يعاني من شمول الفقر والتهميش وانعدام البنية التحتية إذا استثنينا مدينة عدن، وبدأ النظام الجديد بتأميم القطاعات الرئيسة وتوسع في برنامج التأميم الذي شمل كافة القطاعات، وتمكن النظام الثوري حينها من دمج 25 سلطنة ومشيخة في دولة مركزية واحدة عاصمتها عدن، وعلى عكس النظام الذي تكون في الشمال، سعى نظام عدن إلى إزالة كل أشكال الانتماءات والحدود القبلية في الجنوب حتى أنه استبدل أسماء المحافظات ووضع بدلها أرقاما، وقام بإلغاء الألقاب وحذفها من الوثائق الشخصية، واستبعد الزعامات القبلية تماما، وكان زعماء المشيخات والسلطنات، وكذا زعماء جبهة التحرير اللذين خسروا الحرب الأهلية، قد غادروا الجنوب إلى الجمهورية العربية اليمنية وأغلبهم توجه إلى المملكة العربية السعودية وبقية إمارات الخليج.

لقد سعى نظام دولة الاستقلال في الجنوب إلى إقامة نظام اقتصادي وطني مركزي يعتمد على التخطيط والملكية العامة عبر قطاع الدولة والقطاع العام، وباتت الدولة هي المشغل الرئيسي للسكان، فشملت التأميمات كل القطاعات الصناعية والخدمية، كما تم المضي في برنامج إصلاح زراعي متشدد وباتت الكثير من الأراضي الزراعية مملوكة للدولة تديرها إما عبر جمعيات زراعية للفلاحين أو مزارع حكومية، وشملت التأميمات في أحيان كثيرة حتى محلات البيع الصغيرة وقوارب الصيد وأنشأت للصيادين جمعيات للصيد البحري وتعاونيات، ولعل قطاع الصيد البحري كان من أنجح القطاعات الحكومية إذا كان واحدا من أكبر مصادر العملة الصعبة وأكبر قطاع في الصادرات قبل ظهور النفط. أممت الدولة كل شيء تقريبا، واعتمدت إلى حد كبير على مساعدات الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية، خصوصا مع الحرب الاقتصادية التي حاولت من خلالها السعودية ودول الخليج والشمال محاصرة النظام الجديد والتي كان على رأسها محاولة استقطاب الخريجين من اليمن

الجنوبي وتقديم الاغراءات المتعلقة بالشغل وسهولة الحصول على الإقامة والجنسية، وهو الأمر الطبيعي فقد كان النظام في الجنوب متورطا بدعم كل حركات التحرر والمعارضة الناشئة وقتها في كل الجزيرة العربية، وفي نفس الوقت جعلت كل الخدمات الأساسية مجانية ومتاحة لجميع المواطنين وعلى رأسها التعليم والصحة، كما ضمنت الدولة الوظيفة لجميع الموطنين بلا استثناء وكان جميع الخريجين يحصلون على وظائفهم بعد انتظار لوقت محدود وبسيط، وبالمقابل كان النظام يضع عقبات وتعقيدات في سفر المواطنين للخارج وهو البلد المحدود ديمغرافيا وفي محاولة للتصدي لإغراءات البلدان الخليجية الساعية لإفراغ البلد من كفاءاته المحدودة.

ورغم كل الصعوبات الذي عاني منها الاقتصاد في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وحتى بعد أحداث 13 يناير 1986 الدموية والتي رغم خلفياتها السياسية أخذت بعد الاصطفاف الجهوي والقبلي الذي حاول النظام تجاوزه، ورغم تراجع الدعم من الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية قبل سقوط المعسكر الاشتراكي ظلت الدولة في الجنوب محافظة على طبيعة الاقتصاد وملتزمة بكافة الخدمات الاجتماعية، وحتى مشروع برنامج الإصلاح الشامل الذي أقره الحزب بعد أحداث 13 يناير 1986 لم يغير من طبيعة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، وطبعا ساهمت أحداث 13 يناير بتوجيه ضربة كبيرة لمشروع الحزب الاشتراكي اليمني وشرعيته في الجنوب، رغم عدم وجود معارضة جدية للنظام وعدم تمتع معارضيه بأي حيثية شعبية إذا استثنينا قسم الحزب المهزوم في الأحداث والذي فر كوادره والالاف من عناصره مع رئيس الدولة وأمين عام الحزب علي ناصر محمد إلى الشمال.

تلك كانت الظروف التي دخل فيها الشطر الجنوبي من اليمن إلى دولة الوحدة في 22 مايو 1990، في وحدة تم التخطيط والإعداد لها بشكل سيئ، وتم اختزال المرحلة الانتقالية، والقول بأن كلا النظامين كان يهرب إلى الأمام بالدخول في مشروع للوحدة لا تنقصه الوجاهة أبدا، ونظرا لطبيعة النظام السائد في الجنوب والذي كانت فيه الدولة هي المشغل الرئيسي للسكان فلقد كان عدد الموظفين الذين يتشكل منهم جهاز الخدمة المدنية في جمهورية اليمن الديمقراطية يساوي ضعف عدد الموظفين في الشمال، رغم أن عدد

سكان الجنوب كان يقل قليلا عن 20% من سكان الجمهورية اليمنية التي ستتشكل من اندماج الدولتين الشطرتين السابقتين، وإضافة إلى ذلك كان النظام في الجنوب قد قام بتأميم كل وسائل الإنتاج وحولها إلى ملكية عامة وفي المقابل كانت الدولة مسؤولة عن الرعاية الاجتماعية لعموم الموطنين وتوفير فرص الشغل.

وبعد شهر عسل قصير تدهورت الأمور بين شركاء الدولة الجديدة، وبدأت سلسلة من الاغتيالات وأعمال العنف الموجهة نحو قيادات الحزب خصوصا الوسطى في المناطق الشمالية وأدت إلى تصفية 156 قياديا حزبيا، وعشرات المحاولات الفاشلة التي استهدف بعضها كبار مسؤولي الحزب من أمثال د. ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب والذي قصفت غرفة نومة بصاروخ، وحيدر العطاس رئيس الوزراء، غير أنهما نجيا من تلك المحاولات، ورغم فوز الحزب الاشتراكي اليمني بالأغلبية الساحقة من دوائر الانتخابات في الجنوب إذا فاز بـ54 دائرة انتخابية من أصل عدد الدوائر الـ56 في أول انتخابات أجريت بعد الوحدة في أبريل 1993 إلا أنه حل بالمركز الثالث على المستوى الوطني العام رغم الأصوات الكثيرة التي تحصل عليها في الشمال بسبب تشتتها في الدوائر الكثيرة، تاركا المركز الثاني للحزب الإسلامي التجمع اليمني للإصلاح حليف الرئيس علي عبد الله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام.

سرع الوضع الجديد وتحول الحزب الاشتراكي إلى الشريك الصغير في التحالف الحاكم، الذي أصبح ثلاثيا بعد دخول التجمع اليمني للإصلاح واستمرار عمليات الاغتيال لقيادته وكوادره، سرع بالتدهور الشامل نحو الحرب التي اندلعت بعد عام من الانتخابات بعد أزمة سياسية طويلة بدأت باعتكاف نائب الرئيس وأمين عام الحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض الذي حمل الرئيس علي عبد الله صالح وحزبه وأجهزته والتجمع اليمني للإصلاح مسؤولية الاغتيالات وبدأ بالمطالبة بضمانات دستورية وقانونية تؤمن للجنوب وضع الشريك الكامل في دولة الوحدة، هكذا انفجرت الأزمة التي نتج عنها حوارا ووثيقة للحل عرفت بوثيقة العهد والاتفاق وقع عليها في العاصمة الأردنية عمان وكانت تتضمن مستوى معين من الفيدرالية الإدارية والسياسية وصلاحيات أكثر لمنصب نائب الرئيس، وما لبثت الحرب أن اندلعت أياما قلائل بعد توقيع الوثيقة، وكان من الواضح الاستعداد الطويل للحرب من

جانب علي عبد الله صالح وحلفائه الإسلاميين والقبائل، بينما كان الحزب الاشتراكي والجنوب أبعد ما يكون عن الجهازية للحرب خصوصا أن آثار حرب أحداث 13 يناير 1986 التي انقسم فيها الجيش والحزب كانت لا تزال مؤثرة إذا استخدم علي عبد الله صالح جناح علي ناصر محمد لتسهيل اجتياح الجنوب الذي تم خلال شهرين وانتهى بسقوط مدينة عدن ومغادرة علي سالم البيض إلى سلطنة عمان.

وكما ذكرنا أن الحزب الاشتراكي اليمني كان قد قام بتأميم كل أدوات الإنتاج في الجنوب لمصلحة قطاع عام وملكية عامة، وخلال ثلاثة أعوام وانتهاء الحرب بهزيمة الحزب ومغادرته للسلطة، وجد ملايين الناس، الذين كانوا تقريبا يفتقدون الملكية الخاصة ويعتمدون في حياتهم بدرجة كبيرة على الدولة وعلى القطاع العام، أنفسهم أمام وضع جديد عليهم، وإضافة إلى غياب من يمثلهم سياسيا سيباشر النظام الجديد سلسلة من التسريحات العامة لعشرات الالاف من الجنود والضابط المحسوبين على جيش اليمن الديمقراطية سابقا، وكذا إحالة عشرات الآلاف من موظفي جهاز الخدمة المدنية إما للتقاعد المبكر أو لما سمي بالفائض، كما واصل برنامج خصخصة المؤسسات العامة والمصانع والشركات ومزارع الدولة، وإذا كانت الكثير من المباني العامة والأراضي الزراعية قد وجدت طريقها لتصبح ضمن ملكيات رجال نظام علي عبد الله صالح وحلفائه الإسلاميين في التجمع اليمني للإصلاح بمبالغ رمزية أو حتى بدون مقابل، وإذا كان المنتفعون من خصخصة المؤسسات والمصانع والشركات العامة من البرجوازية التجارية أو رجال السلطة والجيش ومشايخ القبائل ينتمون في الواقع للشمال والجنوب، فإنهم في أعين مجتمع كامل رأى ملكيته العامة التي بناها في عشرات السنين تصبح في ملكية أفراد وعائلات معدودة، كانوا ينتمون لعلي عبد الله صالح والشمال في نفس الوقت.

لم يكن غريبا إذن أن تكون أولى الخطوات التي ستنتج ما سيعرف لاحقا بالحراك الجنوبي والذي بدأ بمطالب حقوقية وانتهت أغلب أطرافه للمطالبة بفك الارتباط والانفصال واستعادة الدولة —مرة تحت اسم الجنوب العربي أو تحت اسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية— فيما عرف باسم جمعيات العسكريين المتقاعدين قسريا والذين نفذوا عدد من

الاحتجاجات والاعتصامات في عدن والضالع، فلقد كانوا من أكثر الشرائح تضررا من إجراءات نظام علي صالح وشركائه.

تأثير التعديلات الهيكلية وبرامج الإصلاح الاقتصادي على زيادة الفوارق الاجتماعية والطبقية

كان الاقتصاد اليمني قد تلقى الصدمة الأولى في عام تحقيق الوحدة 1990 بسبب قيام حرب الخليج الثانية إثر اجتياح القوات العراقية للكويت في 3 أغسطس 1990 بعد أقل من ثلاثة أشهر من إعلان قيام الوحدة في 22 مايو من نفس العام، كان نظام الجمهورية العربية اليمنية يعتمد على مساعدات بلدان الخليج خصوصا السعودية والتي تلقت بشيء من عدم الارتياح خبر إعلان الوحدة مع الجنوب ونظامه الذي كان على رأس قائمة أعدائها لثلاثين سنة خلت، كما كان دعم المعسكر الاشتراكي لنظام الجنوب بصدد التلاشي، وكانت بلدان المعسكر الشرقي قد بدأت في التساقط فعلا في ذلك الوقت، ومثلما كان من المنتظر أن تتقلص المساعدات الخليجية إثر قيام الوحدة كان من المنتظر أيضا أن يؤدي دمج إمكانيات الدولتين/الشطرتين السابقتين والزيادة في إنتاج النفط الذي بدأ إنتاجه في كلتا الشطرتين في الفترة السابقة على قيام الوحدة، كان من المنتظر أن يؤدي ذلك لزيادة قدرة الحكومة الجديدة –والتي تقاسمها النظامان السابقان بالتساوي– على التعامل مع أزمة الاقتصاد في البلد الفقير بطابع اقتصاده الريعي والمعتمد على المساعدات، لكن موقف اليمن الذي ظهر داعما للنظام العراقي في غزو الكويت خصوصا مع رفض اليمن في جامعة الدول العربية وخصوصا في مجلس الأمن الحرب على العراق، أدى إلى شبه قطيعة بين الحكومة اليمنية الجديدة في الدولة الناشئة وبين حكومات بلدان الخليج، ولم يتوقف الأمر عند إيقاف المساعدات والقروض بشكل كامل، فالضرر الأكبر تمثل في طرد المملكة السعودية بشكل خاص لمئات الالاف من العمال والمغتربين كانت تحويلاتهم تشكل المصدر الأول للعملة الصعبة في البلاد وكانوا يعيلون مئات الآلاف من الأسر.

وبعد أزمة سياسية طويلة شهدت البلاد خلالها أول موجة احتجاج شعبيي ضد الفساد وغلاء الأسعار وتدهور الحياة المعيشة في التاسع والعاشر من ديسمبر 1992

وعلى إثر رفع الحكومة للدعم عن المشتقات النفطية، وكانت أشد تلك الاحتجاجات قد شهدتها إلى جانب العاصمة صنعاء مدينة تعز التي سقط فيها العشرات من القتلى والجراحي، وتميز قمع السلطات لتلك الاحتجاجات بالعنف الشديد وتم إنزال الجيش إضافة إلى قوات شبه عسكرية –الأمن المركزي– يديرها شقيق الرئيس اليمني محمد عبد الله صالح، اعتبرت السلطات أن الحزب الاشتراكي اليمني مسؤولا عن تلك الأحداث، والأرجح أن قيادات وسطى في الحزب خصوصا في تعز والحديدة كانت مساهمة فعلا في تنظيم تلك الاحتجاجات.

كلفت حرب صيف 1994 الاقتصاد اليمني خسائر تجاوزت 11 مليار دولار، وتدهور الاقتصاد اليمني والمالية العامة للدولة حتى وصل عجز الموازنة العامة إلى مستويات قياسية (16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مع تزايد معدلات التضخم لتصل إلى 70 في المائة، وفي تلك الظروف بالذات بدأت الحكومة –التي أصبحت ثنائية ومكونة من حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح بعد إخراج الشريك الجنوبي الحزب الاشتراكي اليمني بالحرب– بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وخلال وقت قصير كانت الحكومة قد قامت بالتحرير الكلي للعملة الوطنية (الريال) بحيث أصبح خاضعا لآليات السوق في تحديد قيمته، فأصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي مائة ريال يمني بعد أن كان يساوي خمسين ريال تقريبا، رفعت الحكومة الدعم بشكل كلي عن الأرز والحليب والسكر، وزادت أسعار المشتقات النفطية بنسب تتراوح بين 60% للغاز و100% للبنزين في المرحلة الأولى عام 1996[115]، والحقت ذلك بزيادة أخرى في أسعار المشتقات النفطة بلغت 200% عام 1998، ولقد شهدت البلاد على إثر تلك الزيادات احتجاجات شعبية واسعة خصوصا في العاصمة وتميزت بمشاركة واسعة في المناطق القبلية الزراعية بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار الكيروسين الذي يستخدمه المزارعون في استخراج المياه، حيث خفضت الحكومة

[115] محمد علي المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، جامعة الجزائر، ط1، 2012م، ص 240 وما بعدها

الزيادة السعرية بنسبة 50% بالنسبة للكيروسين إثر قطع القبائل للعديد من الطرقات الرئيسية، وبالمقابل استعملت عنف شديد للسيطرة على الاحتجاجات في العاصمة والمدن الأخرى ما نتج عنه عشرات من القتلى والجرحى.

واستمرت كل الحكومات المتتالية في تطبيق نفس السياسات –برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري– بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لتشهد اليمن وعلى أثر جرعة سعرية –كما جرت العادة في اليمن في تسمية زيادة الأسعار– رفعت بموجبها أسعار المشتقات النفطية بنسب وصلت حتى 120%، لتشهد اليمن انتفاضة شعبية واسعة شملت أغلب أرجاء البلاد وتركزت خصوصا في العاصمة صنعاء يومي 20 و21 يوليو 2005، اضطر معها النظام لإنزال الجيش الذي استخدم الدروع والدبابات وطائرات الهليكوبتر لاستعادة السيطرة على وسط العاصمة التي احتلتها الجماهير الغاضبة.

وكانت الحكومة قد باشرت بزيادات مختلفة في أسعار السلع الضرورية والمشتقات النفطية وبنسب أقل خلال كل تلك المراحل، ولطالما شهدت البلاد تحركات احتجاجية بأحجام مختلفة في مواجهة تلك الزيادات السعرية وعلى تدهور المعيشة والغلاء والبطالة والتهميش، ولعل من سخريات القدر أن الزيادات الكبيرة في أسعار مشتقات البترول والتي قامت بها حكومة باسندوة –التي تشكلت بموجب المبادرة الخليجية إثر قيام الثورة الشعبية في 11 فبراير 2011 بالمناصفة بين نظام علي عبد الله صالح وبين المعارضة الممثلة في اللقاء المشترك– بلغت الزيادات بموجب قرارتها حوالي 80% من أسعار المشتقات النفطية في 30 يوليو 2014، أقول من سخريات القدر أن هذه الزيادات في الأسعار التي لم ترافقها أية احتجاجات شعبية كبيرة –باستثناء مظاهرات للحوثيين وأنصار صالح– كانت هي الحجة التي على أساسها قام الحوثيون وأنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح بالتجمع وحصار العاصمة صنعاء منذ أغسطس وحتى إسقاطها عسكريا بعد مقاومة محدودة –لانحياز قوات الجيش التي بقت تحت سيطرة علي عبد الله صالح للحوثيين– في 21 سبتمبر 2014.

كان التبرير الحكومي المعتاد لتلك السياسات الاقتصادية والسير في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، هو زيادة معدلات

النمو والتخفيض من مستويات الدين العام وتقليص نسبة العجز في الموازنة العامة، وجرد حساب لنتائج تلك السياسات يدل بوضوح على حجم الإخفاق التي وصلت إليه، ومدى الضرر الفادح الذي لحق بالأحوال المعيشية لغالبية الموطنين، ونقص نسب النمو وتدهور المالية العامة للدولة من خلال زيادة الدين العام وزيادة نسبة عجز الموازنة العامة، وزيادة الفقر والبطالة والتهميش، فإذا نظرنا مثلا إلى نسبة من هم تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، ففي حين بلغت في 2012 بعد الثورة وفقا لصندوق النقد العربي 38%، فقد كانت وفقا للمصدر ذاته 34.8% في عام 2005-2006 قبل الثورة بأعوام، مع ملاحظة أن تلك النسبة كانت 19.1% فقط في عام 1992 أي قبل الشروع في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، ووصلت في عام 1998 إلى 40.1%. وبالإضافة لذلك فقد شهد اليمن تدهورا في توزيع الدخل في العقد الأخير قبل الثورة، حيث ارتفعت قيمة معامل جيني من 33.4% في عام 1998، إلى 37.7% في عام 2005- 2006 (صندوق النقد العربي)؛ وفي العام 2005، كان نصيب الـ10% الأكثر ثراء في اليمن 30% من إجمالي الدخل في البلاد، بينما كان نصيب الـ10% الأكثر فقرا 3.3% فقط من إجمالي الدخل، وذلك وفقا لبيانات البنك الدولي، وهو ما يعني المزيد من التشوهات وعدم المساواة في توزيع الدخل ما بين مواطني البلد، وعندما اندلعت الثورة في فبراير 2011، كانت البطالة قد بلغت في العام نفسه 18%، ونسبة الأمية 34.7% (صندوق النقد العربي)، في حين كان متوسط نسبتها في الشرق الأوسط 20% في عام 2010.[116]

لا شك أن ظروف الحرب التي تشهدها اليمن منذ ما يقرب العامين وبعد خمس سنوات من انطلاق الثورة الشعبية في فبراير 2011 قد جعلت الأوضاع الاجتماعية والمعيشية أكثر صعوبة بكثير، فبالإضافة إلى سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى واضطرار ما يقرب من ثلاثة مليون مواطن مغادرة منازلهم في مناطق القتال، وإلى انهيار

[116] حسن سليمان، اقتصاد اليمن.. واقع مأزوم وأفق سياسي، آراء حول الخليج، العدد 97، https://is.gd/gvhIwa

وتدمير البنية التحتية التي كانت ضعيفة حتى قبل الحرب، نشأ مع الحرب وبسببها اقتصاد حرب تلعب فيه مافيات السوق السوداء وزعماء الحرب والميليشيات المسلحة الدور الرئيسي، وبينما تجمع هذه العصابات الثروات الخيالية نتيجة الاتجار بالنفط والمواد الضرورية في السوق السوداء -يذهب جزء من عائدات هذه السوق بالتأكيد لتمويل حرب المليشيات التي تديره- أصبح أغلب المواطنين والسكان يعيشون تحت خط الفقر وعلى وشك المجاعة، وإذا كانت الحرب هي آخر وسائل الطبقة المسيطرة للإبقاء على هيمنتها على البلاد ومقدراتها الاقتصادية، فإن نتائج هذه الحرب بالذات سترسم ولعقود طويلة قادمة لا شكل النظام السياسي للبلاد بل وطبيعة سياساته الاقتصادية والاجتماعية.

عدالة أم معادلة؟
قراءة في إشكاليات الفوارق وعوائق العدالة الاجتماعية في عمان

سعيد سلطان الهاشمي

"نريد دولة العدالة والمساواة فهل هذا كثير علينا؟!"، "الغلاء يلتهم أحلام البسطاء: راقبوا التجار"،"التاجر الوزير، الوزير التاجر: صنع في سلطنة عمان"، "يسقط الفساد"، "حاكموا الفاسدين من الوزراء والمسؤولين، اعتقلوا قراصنة الحرية لتتحسن أوضاع الشعب العماني".

لم تكن تلك بعض من شعارات رفعتها الحشود العمانية المحتجة في مطلع العام 2011 وحتى منتصف مايو من العام نفسه، فحسب، بل كانت، ولا زالت تعبيرا دالا على واقع حال الإنسان والدولة في عمان؛ الإنسان الذي يتزايد قلقه من المستقبل المجهول، والدولة الواقعة تحت سيطرة ذات الدائرة الاقتصادية، بكل شبكاتها ومصالحها الممتدة، والتي تسببت في انفجار الأزمات وتعميق الإشكال، فكيف لها أن تكون جزء من حلٍ مستدام يذلل الفوارق الاجتماعية التي أوجدتها منذ ميلاد الدولة العمانية المعاصرة قبل خمسة عقود.

إن النمو الذي أحرزته عمان على مستويات عدة يبدو أنه مهدد أمام العواقب المعروفة لسياسات السيطرة والاحتكار، التي أخرت تحقيق عدالة اجتماعية راسخة، تجنب البلاد أزمات كان بالإمكان تقليل أخطارها بتبني بدائل تعمل على تأصيل مفهوم مواطنة قائم على تكافؤ الفرص والمساواة، والتمتع المنصف بالثروات والخيرات الوطنية، والمشاركة الفاعلة في ممارسة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، وحماية الحريات الفردية والعامة.

بعد خمس سنوات من أحداث الربيع العماني هل حصل العمانيون على إجابات مقنعة للتساؤلات التي رفعوها في الميادين والشوارع، وفي داخل المؤسسات؟ هل مطالباتهم الاجتماعية والاقتصادية بتحسين مستوى حياتهم وتنمية تطلعاتهم تحققت؟ أين يكمن الخلل: هل في مظهر الأزمات الآنية التي تطل برأسها بين الحين والآخر أم في جوهر النظام وهيكله الذي يدير تفاصيل الحياة اليومية؟

إن دراسة الفوارق الاجتماعية وتعقب آثارها العميقة على طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة عموما، وفي عالمنا العربي خصوصا، مسألة بالغة التعقيد والوعورة. منبع هذا التعقيد ليس في تشابك مسائل الطبقات، والأعراق، والثقافات، والأعمار، والقدرات، والنوع الاجتماعي– والتي هي بعضٌ من مكونات هذه الفوارق فقط؛ بل فيما تنطوي عليه هذه الفوارق من كوامن التمييز والإقصاء والإلغاء والتهميش والتدمير وغيرها من الممارسات النافية لآدمية الإنسان، والتي ارتبطت بتشكيل وتأطير "الدولة الوطنية" خاصة في المرحلة التي أعقبت حقبة الاستقلال والتحرر الوطني من براثن الاستعمار. وإن كانت حواضن هذه الفوارق في المجتمع العربي وتقاليده لها جذورها غير المفككة بما يكفي بعد؛ إلا أنها، أي الفوارق الاجتماعية أعني، قد وجدت في الدولة الوليدة سانحة مناسبة للبقاء، بل والتمأسس بشكلانيات حداثوية براقة؛ حيث جايلت نموها وتعقدت بعقدها حتى غدت جزءا من تكوينها، تتحكم براهنها، وتهدد مستقبلها. وهو بالتحديد ما أظهرته ثورات الربيع العربي وما تلاها من ارتدادات كرد فصيح على غياب العدالة الاجتماعية كوعي وكممارسة.

ستحاول هذه الورقة مقاربة ثلاث فوارق رئيسة، يفترض الباحث أنها أكثر تأثيرا على سمة العدالة الاجتماعية في عمان، في مرحلة ما بعد الربيع العربي وقبيل حدوثه بقليل. لأنها أكثر مباشرة وأعمق ملامسة لحياة الناس، ولأن المجتمع يقارنها دائما بالوعود التي قطعت له لأجل علاجها علاجا جذريا، وهي، مع تفرعاتها الجزئية، وانعكاساتها المتوالية وآثارها المتشابكة ستحدد مستقبل العلاقة بين المجتمع والدولة على المستوى المنظور. هذه الفوارق هي:

- **الفارق المعيشي**: وفيه ستعمل الورقة على تتبع التساؤلات التالية: إلى أي مدى شكل الفرق في الأجور ومستوى دخل الفرد تباينا اجتماعيا أثر على الحياة السياسة والاقتصادية؟ هل الفقر في تزايد؟ وكيف عالجت السلطة المركزية هذا الملف المهم؟ كيف يمكن فهم تزايد نسب العطالة عن العمل بين أوساط المواطنين في الوقت الذي تتضاعف فيه أعداد القوى العاملة الأجنبية؟

- **الفارق الثقافي**: وفيه ستحاول الورقة عرض الأسئلة التالية: هل حقق التعليم بأنواعه؛ الأساسي والعالي والمهني فرقا مضافا في جهود التنمية؟ هل شكلت الفوارق المناطقية والعمرية عوامل ذات وزن؟ هل المركزية الحادة التي مارستها السلطة لإدارة الملف الثقافي–التعليمي كان لها دور في هشاشة الوعي بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أم عمقت الوعي بها؟
- **الفارق العمراني**: ومنه ستسعى الورقة لمعرفة: كيف توزعت حصص التنمية على مناطق ومحافظات الدولة؟ هل هناك قدر من المساواة في هذا التوزيع؟ ما أثر ذلك على العمران المادي والمعنوي للبلاد؟

عن العدالة والفوارق:

إذا كان العدل من أهم المبادئ الإنسانية التي يسعى إليها الوعي البشري؛ فإن العدالة هي رحلة تطبيقات ذلك المبدأ، وهي خبرة الإنسان في تسيير وتيسير ذلك المبدأ إلى ممارسة وسلوك. والعدالة حق يتحصل للإنسان بمجرد كونه إنسانا، لا بسبب انتمائه أو لونه أو عرقه أو طائفته أو جنسه أو جنسيته. والعدالة الاجتماعية هي إحدى تمظهرات ذلك الفهم الطامح إلى رخاء الإنسان واستدامة طمأنينته داخل أطره الاجتماعية والسياسية التي ارتضاها أو وجد نفسه محاطا بها. لذا، تتعدد التعريفات المقاربة لمفهوم العدالة الاجتماعية، بتعدد التجارب وتراكم الخبرات[117]. سواء كانت هذه الخبرات فردية أو جماعية، قام بها الأفراد لتزكية أخلاقهم، أو مارستها الدول للارتقاء باجتماعها السياسي وعمرانها المدني. وهو مفهوم سيظل في تطور دائم، طالما الخبرة الإنسانية غير منقطعة وغير متوقفة.

إن ارتباط الفوارق الاجتماعية بالعدالة ارتباط جوهري كاشف لحقيقة تطبيق مبدأ العدل والحرص عليه؛ فالفوارق الاجتماعية لا تتقلص تفاوتاتها في مجتمع من المجتمعات، ما لم تستثمر الثروة والسلطة لتأمين رخاء إنساني مستدام. استثمارٌ يناهض أغلب أشكال التفاوت القائمة على الامتيازات، والمتكئة على شبكات التمييز المتناسلة رأسيا وأفقيا.

---

[117] انظر لمزيد من التوسع المفاهيمي، العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2012.

ويشيع بديلا عنها: سلوكيات تكافؤ الفرص، النابعة من الجهد والإنتاج، والمدعومة بقيم المساواة والإنصاف والتضامن والتكافل.

كما أن الفوارق الاجتماعية ليست بالثابت العصي على التغيير والتحول، كما توضح ذلك تجارب التاريخ، على العكس تماما؛ فإن هذه الفوارق تكون أكثر تفاعلا مع انتفاء أو بقاء العلة: الفساد في إدارة الثروة والاستبداد بتسيير شؤون السلطة. ولكي تتقلص الفوارق الاجتماعية بين الطبقات والمجموعات البشرية ينجم أن تكون مؤسسات الدولة والمجتمع متحرية بأقصى جهدها لسبل تطبيق الإنصاف، وضامنة لكفاءة هذه الوسائل والاجراءات وتجددها لبلوغ العدالة الاجتماعية، والتي يتطلب اتساقا واستقرارا للعديد من المفاهيم من قبيل:

- **اتساق الحريات والمسؤوليات:** إذ أن من حق كل إنسان في هذا الوجود حريات أساسية متساوية وكافية، يؤطرها ويصونها نظام ضامن للحريات[118]. إن المجتمع العادل تعد فيه حريات المواطنين المتساوين راسخة ومستقرة في وجدانهم الفردي والجماعي، في مقابل قيام هؤلاء المواطنين بكافة مسؤولياتهم وواجباتهم الكافلة لحرياتهم، والتي من خلالها يطورون مجتمعهم ويرتقون به.
- **اتساق الحقوق والواجبات:** فالحقوق المصانة بوساطة العدالة ليست خاضعة للمقايضات السياسية أو للحسابات التفاضلية وفق المصالح الاجتماعية"[119]. في مقابل يكون فيه "توزيع الخيرات المادية بموجب الحاجات، ووفق الاستحقاق الذي يقاس بالكفاءة وبالمؤهلات ومساهمة الإنسان في الخير العام."[120]

---

[118] انظر: جون رولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ترجمة: د.حاج اسماعيل حيدر، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

[119] جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة د.ليلى الطويل، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011، ص 29- 30.

[120] عزمي بشارة، مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر (مجلة تبين) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 5: صيف 2013، ص 26-7. https://goo.gl/mfUwzu

- **اتساق الجدارة والانصاف:** وهي أن تتاح الفرص للجميع في مسعاهم للحصول على المواقع الوظيفية التي يرغبون بها، مع توفر القدرة في أنفسهم لفعل ذلك، وبشرط تساوي فرص الوصول لهذه المواقع أمامهم، مع العمل على تأمين أكبر فائدة للفئات الأضعف لتمكينها من المساهمة في قدرات المجتمع على التطور والنمو بحسب معايير الجدارة.
- **اتساق المساواة والاختلاف:** "المساواة في الفرص شرط ضروري للعدالة الاجتماعية، لكنه شرط غير كافٍ لتحقيقها، إذ تحتاج لشرط السعي المستمر لتضييق الفوارق في توزيع الدخول والثروات ومن ثم الفوارق في النفوذ السياسي".[121] فالمساواة بحد ذاتها لا تحقق العدالة إلا بمقدار تساوي الفرص أمام الجميع وبشكل متكافئ يمكن البشر من انطلاقة متساوية للعمل على عمران مجتمعاتهم والانتفاع بثرواتها. ويتمظهر ذلك بشكل أولي في المساواة للحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية وملكية موارد الإنتاج والعمل.
- **اتساق السيادة والاستقلال:** وهنا يتطلب الحال بألا تسمح الإدارة السياسية، تحت أي ظرف أو مبرر، بأن تتعرض الدولة لأي نوع من أنواع الاستغلال الاقتصادي، لفئة دون غيرها داخل المجتمع، وألا تتورط في تبعية نظام، أو دولة، أو مجتمع آخر يتحكم بمصائرها، ويعجزها عن التوظيف الراشد لثرواتها الطبيعية والبشرية بشكل آمن وخاضع للمراجعة والتقويم. كما أن هذا الاتساق يتطلب تمكينا سياسيا عبر مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية فاعلة تكفل مشاركة شعبية في صنع القرار تصون الحريات وتحفظ الحقوق.
- **اتساق الحاضر والمستقبل:** وهو ما يتطلب وعي الأجيال الحاضرة بواجبها تجاه الأجيال القادمة، فلا تهدر مخزونها من الثروات والخيرات العامة في استهلاك آني لا يراعي المستقبل، ولا يستثمر في البشر، ولا تثقل على القادم بأعباء مؤجلة من الديون والرهونات المالية والسياسية.

---

[121] إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، الشروق، أول أكتوبر 2012، https://goo.gl/wLGJDM

- **اتساق التكافل والتكافؤ**: وهو الاتساق المتحصل من توفر الفرص للجميع لتطوير وتحفيز قدراتهم ومهاراتهم واستثمار طاقاتهم الكامنة في تنمية ذواتهم وبلادهم. مع رعاية القيم التي تحض على الإبداع والاجتهاد وحفظ الحقوق الفكرية الضامنة للتجدد والابتكار.

عدالة اجتماعية أم معادلة اجتماعية؟

يحفل النظام الأساسي للدولة الذي يعد بمثابة الدستور في عمان، والصادر في العام 1996: بتكرار لفظة "العدل" و"العدالة" و"المساواة" سواء في ديباجته أو عبر مبادئه أو بنوده. فعند عرض المبادئ السياسية للدولة تطالعك الصياغة التالية: "إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن". وتأتي في طليعة المبادئ الاقتصادية عبارة "الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين."، كما ترى هذه المبادئ أن "الضرائب والتكاليف العامة أساسها العدل وتنمية الاقتصاد الوطني." أما المبادئ الاجتماعية الواردة في هذه الوثيقة فيتصدرها "العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة". ثم تأتي المادة 17من هذا النظام لتنص على أن: "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي"[122].

هذا على مستوى النص الأعلى في هرم التشريعات العمانية. أما فيما يتعلق بشأن واقع الحال فإن الأمر يكشف عن اختلافات واختلالات جديرة بالتحليل وطرح التساؤلات. ولعل أبرز هذه التساؤلات: هل ما حدث، ويحدث في عمان أقرب للعدالة الاجتماعية أم هو لا يتعدى اجتهادات من قِبل السلطة المركزية الحاكمة لإدارة البشر

[122] النظام الأساسي للدولة، وزارة الشؤون القانونية، عمان، https://is.gd/nh8etL

ومواردهم الطبيعية وثرواتهم العامة وفق معادلة اجتماعية تكفل حدا معقولا من الوئام الاجتماعي والتنمية النسبية؟

ميدانيا، لا يمكن لأحد نكران التقدم اللافت الذي أحرزته عمان على مستوى دليل التنمية البشرية[123]، والصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. كما لا يمكن تجاهل تحقيق هذا الاقتصاد لمعدل نمو حقيقي في الفترة من 2006 إلى 2011 بما نسبته 6.5% وهذه ثاني أعلى نسبة نمو بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد دولة قطر، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي. هذا إذا أخذنا في الحسبان بأن معدل النمو الحقيقي يعتمد على تغيير حجم الإنتاج وليس تغيير الأسعار، وبالتالي فإن خبراء الاقتصاد والمالية يعتبرونه المؤشر الأقرب إلى الدقة في قياس النمو الاقتصادي بالمقارنة مع تغيير الناتج المحلي بسعر السوق. وحسب تقرير لجنة النمو والتنمية –هي لجنة منبثقة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي– لعام 2008، فعمان هي الدولة العربية الوحيدة من 12 دولة في العالم التي حققت معدل نمو اقتصادي أعلى من 7% لمدة 25 سنة أو أكثر[124].

بيد أن كل ذلك لم يحصن البلاد من حصول انفجارات اجتماعية، هددت السلم الأهلي، ولا زالت، خاصة بعد انقضاء العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين. تأتي هذه الانفجارات كنتائج متوقعة لبلد يعتمد كليا على اقتصاد ريعي، قائم على مصدر وحيد وهو النفط. أما سياسيا فالدولة مرتكزة على الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة والثروة في المجتمع، يظهر هذا الاحتكار في اختراق المجال العام والتحكم فيه وتوظيف مؤسساته ومجموعاته لتنظيمات ممتدة لأجهزة الدولة الإدارية والأمنية. لذا، فإن هذا النموذج مكن الدولة من قيادة تنافس غير متكافئ في ميادين، مثل المجتمع، وكأنها ضمن مكوناته، ومثل الاقتصاد، وكأنها ضمن حرية السوق، بينما هي تمتلك مصادر الحماية والانحياز، لأنها تملك الأسرار والمعلومات الاقتصادية وتتحكم بمكونات المجتمع، ولا تتعامل مع المجهول[125].

---

[123] التقرير، https://is.gd/LuKlyG

[124] د. حاتم الشنفري، الأوضاع الاقتصادية والمالية وأثرها في الحراك، في كتاب: الربيع العماني: قراءة في الدلالات والسياقات، بيروت، دار الفارابي، 2013، ص 41-29.

[125] حنة أرندت، أسس التوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، بيروت، دار الساقي، 1993، ص 17.

ثم جاءت السياسات النيوليبرالية التي سادت المنطقة منذ تسعينيات القرن الماضي، وعشية انهيار نظام ثنائي القطبية لتكشف الكثير من الفجوات التي باعدت من تحقيق عدالة اجتماعية ناجزة وفاعلة في البلاد. وذلك أن النيوليبرالية قائمة في أساسها على المنافسة والتسليع. فالمنافسة، وفق النيوليبرالية هي السمة الوحيدة التي تحدد العلاقات الإنسانية. كما تعيد تعريف المواطنين كمستهلكين، حيث يمارسون خياراتهم الديمقراطية عن طريق الشراء والبيع، وهي عملية تكافئ الجدارة وتعاقب عدم الكفاءة. كما تؤكد على أن "السوق" يوفر الفوائد السحرية والحلول الشاملة لأبرز مشاكلنا المعيشية.

المحاولات لوضع حد للتنافس تعامل، حسب النيوليبرالية، على أنها معادية للحرية. كما يجب خفض الضرائب والقواعد، وينبغي خصخصة الخدمات العامة. كما تم تصوير العمال والمفاوضات الجماعية للنقابات المهنية على أنها تشوهات في السوق تعرقل تشكيل التسلسل الهرمي الطبيعي من الفائزين والخاسرين. كما اشتغلت النيوليبرالية عبر أذرعها الدولية النافذة (منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين) على إعادة صياغة اللا مساواة على أنها فاضلة: مكافأة للمفيد ومولدة للثروة، والذي يتغلغل رويدا رويدا إلى إثراء الجميع. والجهود المبذولة لخلق مجتمع أكثر مساواة تأتي بنتائج عكسية وتآكل أخلاقي. آليات السوق ستتكفل بأن يحصل الجميع على ما يستحقون. ومع مرور الزمن اعتاد الناس على غلبة هذه المفاهيم وأعادوا إنتاجها، وأصبحت معايير تتحكم بتفاصيل حياتهم. يقنع الأغنياء أنفسهم بأنهم اكتسبوا ثرواتهم من خلال الجدارة، ويتجاهلون المزايا –مثل التعليم والميراث والطبقة– التي ربما قد تكون ساعدتهم. ويبدأ الفقراء في لوم أنفسهم لفشلهم، حتى عندما لا يكون لديهم إلا القليل الذي يمكن أن يفعلوه لتغيير ظروفهم[126].

لقد أوضحت الحقبة التي سبقت الربيع العربي وما تلاه من عواقب أنه لا توجد علاقة تلقائية بين تحقق عدالة اجتماعية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية. فلا توجد عدالة

[126] George Monbiot، Neoliberalism– the ideology at the root of all our problems، the guardian، 15 April 2016: https://is.gd/2M4jK1

اجتماعية بدون نمو اقتصادي، لكن بإمكاننا أن نشهد نموا اقتصاديا لا تواكبه عدالة اجتماعية. وأمثلة ذلك ما حدث لمصر وتونس كمثالين واضحين على تحقيق النمو وعدم تحقق العدالة. لإن النمو الاقتصادي؛ ليس أكثر من وسيلة لتمكين الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة تساهم في تحقيق استقراره ورخاءه. هذه الوسيلة تحتاج بالضرورة إلى إرادة سياسية منحازة للعدالة الاجتماعية، تظهر انحيازها هذا في مؤسسات مستقلة ومتعاونة، تمارس أقصى درجات الشفافية ومكافحة الفساد، في داخلها، وعبر علاقاتها مع بقية مؤسسات الدولة، كل ذلك لتأمين الخيرات والمنافع العامة إلى الفئات الأكثر فقرا وتهميشا في المجتمع.

هذا الفساد الذي ينتج عن "الافتقار إلى الحياد في الحكم"، ويتضح عبر استخدام الأموال العامة والسلطة الحكومية بطرق تؤثر سلبا على الرخاء الإنساني."

بل حتى منظرو وتنفيذيو المنظومة الدولية للنيوليبرالية، المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين، أصبحوا يعترفون، علنا، بِقصر نظر النظريات السابقة التي رعوا تنفيذها في دولنا العربية طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية؛ حتى هؤلاء أصبحوا يدفعون بأن "النمو الاقتصادي السريع لا يمكن أن يستمر ما لم يعم بنفعه الجميع، وما لم يكن مؤديا لفرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة الباحثة عن عمل، ومصحوبا بسياسات اجتماعية تقدم الدعم اللازم لأفقر فئات المجتمع. وحتى تكون الإصلاحات الاقتصادية قابلة للاستمرار، ينبغي أن يقتسم الجميع الثمار المتحققة منها دون أن تستأثر بها قلة محظوظة. وليس استشراء الفساد إهانة غير مقبولة لكرامة المواطنين وحسب، لكنه يحرمهم أيضا من المنافع الاقتصادية التي يستحقونها. ولا بد أن يؤدي غياب القواعد الشفافة والعادلة التي يجب أن تقوم عليها المعاملات إلى إعاقة تحقيق النمو الشامل لكافة المواطنين[127]." لذلك فإن أيما دولة تسعى إلى استقرار مستدام ورفاهة حقيقية لسكانها ينبغي أن تضع نصب أعينها الأهداف التي يتفق عليها الجميع والتي تتمثل في نمو اقتصادي أعلى، يحقق المزيد من فرص

[127] مسعود أحمد، ما تعلمناه من الربيع العربي، منتدى صندوق النقد الدولي (النافذة الاقتصادية)، 19 أكتوبر 2011، https://is.gd/w5werP

العمل، ومزيد من الدمج الاجتماعي والاقتصادي، ومؤسسات قوية تضمن المساءلة والحكم الرشيد والحماية الاجتماعية لأضعف فئات المجتمع.

الفارق المعيشي:

يعاني الاقتصاد العماني من أزمة هيكلية مزمنة لاعتماده الرئيس على إيرادات النفط والتي تشكل86% من إجمالي الدخل. كما أنه مثقل بزيادة أعداد العاملين في القطاع العام، ومبتلى باحتكار أسر تعد على أصابع اليد الواحدة لعناصر الإنتاج ولموارده الطبيعية، إضافة إلى زيادة القوى العاملة الخارجية، وتكدس أعداد المواطنين العاطلين عن العمل، مع الضغط المتواصل باتجاه خفض الإنفاق العام، ورفع مظلة الدعم أو تقليصه عن الأساسيات كالتعليم والصحة والمحروقات والتسريع بخصخصة مؤسسات الدولة وقطاعاتها المربحة، الأمر الذي وضعه أمام مأزق استعصاء العدالة الاجتماعية القديم: الانشغال بإعادة توزيع ما هو موجود ومتوفر من موارد وثروات طبيعية دون الاكتراث، بما يكفي، لإمكانيات زيادة الإنتاج وتنويعه إثراء للدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي، واستثمارا في الإنسان أساس التنمية وغايتها الأسمى.

وفي ظل الاهتزازات الكبيرة التي يشهدها سوق الطاقة فقد تراجعت مساهمة إيرادات النفط في الموازنة العامة للدولة بما نسبته (-46%) في سبتمبر 2015 أي تقريبا النصف عما ساهم به في العام الذي سبقه 2014.[128] كما أن الحكومة بأجهزتها التنفيذية لم تستطع خلال أكثر من أربعة عقود تحقيق تنويع راسخ لمصادر دخل أخرى تكفل الاستدامة والأمان.

ويقع المواطن العماني تحت ضغوط اقتصادية متزايدة؛ فمستوى دخله لا يتناسب مع مستويات التضخم المتصاعدة، ويواجه عدم عدالة في توزيع الدخل. إذ أن هناك تباينا كبيرا بين نصيب الفرد العماني من إجمالي الدخل القومي وبين مستوى دخله الحقيقي، يصل إلى ثلاثة أضعاف، مما أدى إلى تزايد نسبة الفقر. الأمر الذي يضع مسألة السلم الوطني على

[128] النشرة الإحصائية الشهرية، سبتمبر 2015، المركز الوطني للإحصاء، https://goo.gl/s9LWMK

المحك[129]. وما كانت احتجاجات 2011 إلا مقدمة "سلمية" و"ناعمة" لموجات قادمة من الاحتجاج والرفض قد تتطور بالتراكم والتجاهل إلى عواقب وخيمة.

وبينت الاحصاءات الرسمية الراهنة انخفاضا في الإيرادات العامة إلى نحو6.8 مليار ريال عماني مقابل 5.10 مليار ريال نهاية 2014 (الريال العماني يساوي 6.2 دولار). كما أظهرت الإحصاءات تجاوز عجز موازنة البلاد 9.2 مليار ريال عماني. وشهدت الضرائب الجمركية كذلك انخفاضا نسبته19%، بالإضافة إلى انخفاض ضريبة الدخل على الشركات بنسبة 6.2% والإيرادات الرأسمالية 8.8%.أما الفوائد على القروض فقد تراجعت بنسبة.33%. وسجل بند المساهمات والدعم تراجعا وصل إلى% 35.9وسجل إجمالي الإنفاق العام تراجعا بلغ 7.5% والمصروفات الاستثمارية ارتفاعا ضئيلا بلغ.[130]

أما قطاع التشغيل فيشهد هو كذلك "تشوهات هيكلية"، وتراكمات مؤجلة نتيجة سياسات فاشلة في حسن استثمار "الهِبة السكانية" التي تتمتع بها البلاد، خاصة وأن أكثر من نصف عدد السكان من الشباب في مرحلة العمل والعطاء[131]. فالبطالة من إجمالي عدد السكان تجاوزت8%، وبين أوساط الشباب تعدت20%.[132]

ولم تنجح جهود الحكومة في إحلال القوى العاملة الوطنية المسماة بسياسة "التعمين" بأكثر من نسبة 13% في القطاع الخاص. لأن95% من الشباب يفضلون الوظيفة الحكومية على سواها، رغم أنهم يعتقدون أن الحصول على هذه الوظيفة تخضع للواسطة

---

[129] في هذا المقام حاولت بعض مؤسسات المجتمع المدني في خلق حالة من النقاش العام والتفكير العمومي المسموع لتدارك الكثير من الأخطاء التخطيطية والتنفيذية في الماضي، مثال الجمعية الاقتصادية العمانية ووثيقتها الموسومة بـ"عمان التي نريد" لكنها لم تجد آذانا مصغية من السلطة. للمزيد راجع الوثيقة: https://is.gd/nHTJaO

[130] ملامح الاقتصاد العماني 2015، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، عمان، مارس 2016، https://goo.gl/ysYvWQ

[131] الكتاب الإحصائي السنوي أكتوبر2015، الإصدار رقم 43 المركز الوطني للإحصاء: https://is.gd/lPKxKm

[132] تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، أكتوبر 2014، https://www.weforum.org/reports/

والمحسوبية، وفق دراسة رسمية أعدها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات[133]. مع تعطيل 5-4 سنوات كوسيط فتري من أعمارهم ومن قوة الإنتاج الوطني في البحث عن عمل. في المقابل؛ قفز أعداد العمالة الأجنبية في البلاد إلى (7.526.821) عاملا أغلبهم في مستويات تعليمية منخفضة (بين أمي ويقرأ ويكتب فقط)، مما يؤثر على المهارة وجودة الإنتاج المحدود أصلا.

كما أن القرارات اللحظية باستيعاب القوى العاملة الوطنية والتي استخدمتها السلطة لامتصاص تمدد الاحتجاجات الغاضبة في مطلع العام 2011؛ عمقت تأزم سوق العمل على المستوى الجذري؛ فقد انسحبت أعداد كبيرة من المواطنين من القطاع الخاص (الصناعي والحِرفي على وجه الخصوص)، بل ومن مقاعد التعليم النظامي (المتوسط والثانوي والعالي) للظفر بالفرص المعروضة وبالرواتب الآمنة. غير أن جل فرص التوظيف، التي عرضت، وما زالت، كانت في القطاع العسكري والشرطي، وهو ما يعني حلا سياسيا مؤقتا وعبئا معقدا على الموازنة العامة أكثر مما هو حل اقتصادي يساهم في إضافة حقيقية في اقتصاد وطني منتج. إضافة إلى الكلفة الباهظة لعسكرة المجتمع وتجميده في الثكنات، بدلا من تعليمه وتشجيعه على الحياة المدنية بفضاءاتها الحرة والمفتوحة على الوعي والثقافة.

كما شهد موقع عمان تراجعا كبيرا في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2015 -2016 وهو مؤشر يقيس قوة أي اقتصاد من خلال: تنوعه، وقدرته على المنافسة، والثقة في جذب الاستثمار، والتأسيس الميسر للمشروعات، وزيادة الإنتاج، وتعزيز مستويات المعيشة للأفراد والمجتمع. فقد جاءت عمان في المركز الـ62 عالميا متراجعة 16 مركزا عن تقرير عام 2014 – 2015 و29 مركزا عن العام الذي سبقه.[134]

فيما يتعلق بموضوع الفقر ومستوى دخل الفرد في عمان يمكن الاستعانة بنتائج مسح نفقات ودخل الأسرة 1999 -2000 (الصادر عن وزارة الاقتصاد الوطني) والذي

---

[133] دراسة توجهات الشباب العماني نحو العمل، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، يناير 2016، https://is.gd/x51gfm

[134] انظر تفاصيل التراجع، https://is.gd/wxuG1q

يوضح بأن متوسط نصيب الفرد العماني من الدخل يعادل تقريبا 900 ريال عماني سنويا، مقابل 979.2 ريالا عمانيا في عام 2000 كنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وهذا يمثل تباينا مرتفعا مع الدخل الحقيقي للمواطن. وتشير نتائج هذا المسح كذلك إلى تباين كبير بين دخل الفرد من سكان المدن والقرى وكذلك بين مستويات الدخل حسب المناطق والمستويات التعليمية. ونلاحظ بأن هناك فارقا يزيد على ثلاث أضعاف بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد العماني من واقع نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة في عام 2000. أما بالنسبة لأهم نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة الثاني (2007 -2008) الذي تم تنفيذه خلال الفترة من 20 مايو 2007 إلى 19 مايو 2008 والصادر عن وزارة الاقتصاد الوطني في أبريل 2010 فان هذا المسح يوضح بأن متوسط نصيب الفرد العماني من الدخل يعادل تقريبا 1327 ريالا عمانيا مقارنة مع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي البالغ 775.7 ريالا عمانيا في عام في عام 2008، وهذا يمثل أكثر من خمسة أضعاف الدخل الحقيقي للمواطن. وبمقارنة معدل النمو السنوي لدخل الفرد الحقيقي الذي بلغ 5% في الفترة من 2000 إلى 2008 بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الذي بلغ 18% في نفس الفترة، يتضح مدى الفارق الكبير بين نمو هذين المؤشرين. وفي حالة الأخذ بالاعتبار مستوى التضخم في أسعار المواد الغذائية التي تشكل ما نسبته 30% من متوسط إجمالي صرف الأسر العمانية، نلاحظ أن نسبة ارتفاع هذه المواد بلغت أكثر من 5.6% مقارنة بارتفاع دخل الفرد بمعدل 5.3% في الفترة من 2000 إلى 2008، أي أن القوة الشرائية للمواطن قد تراجعت في هذه الفترة. وعليه فإن مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير دقيق لقياس واقع متوسط دخل الفرد العماني وبأن دخل المواطن الحقيقي لم يشهد نموا يذكر. أي أن الطفرة الاقتصادية لم يصحبها تحسن في دخل المواطن الحقيقي وأن عدالة الدخل لم تتحقق للمواطنين في هذه الفترة الزمنية.

المفارقة تكمن في التدني الحاد في نسبة العاملين الذين يزيد متوسط دخلهم الشهري الأساسي عن 1000 ريال عماني والتي بلغت 2% فقط، وهي تمثل شريحة الدخل المرتفع بالمقارنة بالفئة العظمى لشريحة الدخل المنخفض. ولكون هذه البيانات الوحيدة المنشورة

عن فئات الدخل للعمانيين، فإن هذه العينة يمكن استخدامها لقياس التباين الكبير بين فئات الدخل للعاملين العمانيين والتي تشكل الغالبية من فئة الدخل المنخفض ونسبة قليلة لفئة الدخل المرتفع. ويمكن عليه استنتاج أن الطفرة الاقتصادية في الفترة من 2000 إلى 2010 لم تساهم بشكل فعال في تقليل الفارق في مستوى دخل المواطن بل على العكس من ذلك ساهمت في تكريس هذا الخلل في الدخل. هذا الوضع من شأنه أن يزعزع أمن المواطن الاقتصادي كما عرفه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 الذي وضح أن مفهوم أمن الإنسان الاقتصادي يرتكز على دخل الفرد الحقيقي وأنماط نموه، وخيارات العمل والاستخدام، والفقر، والحماية الاجتماعية"[135].

إن ضعف دخل المواطن العماني وارتفاع نسبة الفقر خلال العقد الماضي على الرغم من معدلات النمو الاقتصادي العالية، يدل على أن النمو لم يكن رحيما أو منصفا لغالبية المواطنين ولم يؤد بالنتيجة إلى استقرار اجتماعي. ولعل من المسببات الرئيسة لضعف الدخل وارتفاع نسبة مؤشر الفقر: هو التعليم وما يرتبط به من تبعات أو ما نسميه هنا بالفارق الثقافي.

الفارق الثقافي:

لا يتجاوز الإنفاق الحكومي على التعليم في عمان أكثر من7.8 %كما تبينه أرقام العام 2014 الرسمية[136]. الأمر الذي ألقى بظلاله علي المشهد الاقتصادي والاجتماعي العماني؛ إذ أن نتائج البلاد "متدنية في قضايا سوق العمل ليس على مستوى العالم فحسب، بل حتى على مستوى دول الخليج حيث كان مركز عمان الأخير من بين دول الخليج في مؤشر توفر خدمات التعليم والبحث العلمي، وفي مؤشر مرونة تحديد الأجور، بينما كان ترتيبها الخامس من بين دول الخليج في مؤشر جودة مادتي العلوم والرياضيات، وإجراءات التعيين والاستغناء عن الموظف، واحتلت المركز الرابع في مؤشري اجراءات التعيين والاستغناء

[135] د.حاتم الشنفري، المصدر السابق.

[136] الكتاب الإحصائي السنوي، أكتوبر 2015، الإصدار رقم 43، https://is.gd/lPKxKm

عن الموظف، ومؤشر جمود التوظيف من بين دول الخليج[137].ورغم النقلات الكمية المشهودة في هذا القطاع خلال أربعة عقود ماضية كأعداد المدارس والطلبة والمعاهد، وتوزع مؤسسات التعليم المختلفة. إلا أن المأزق الكبير الذي يواجه البلاد هو في نوع وجودة هذا التعليم لا في كمه وعدده. فعلاوة على ضعف المناهج وعدم مواكبتها لأسئلة العصر المتجددة، والتقتير على تكوين وتدريب المعلم بوصفه محور العملية التعليمية، تبرز وسائل التحكم والسيطرة التي تمارسها السلطة على هذا القطاع منذ السنوات الأولى للدراسة إلى المراحل الجامعية والدراسات العليا. فلا وجود يذكر في المناهج لتعليم ثقافة سياسية. ولا يتم تعليم مواد الفلسفة والمسرح والفنون الحرة بشكل نظامي. كما يندر تناول أفكار المواطنة والحرية وثقافة حقوق الإنسان بشكل منهجي في النظام التعليمي العماني. هذا إضافة لغياب أي دور نقابي منظم للمعلمين على كافة المستويات، أو أي نشاط لاتحادات طلابية في الجامعات والكليات المختلفة[138].

على المستوى الكمي يستوعب قطاع التعليم في البلاد حوالي (61.8%) من مجموع السكان العمانيين في سن 5–24 سنة، وتتفاوت هذه النسبة حسب المراحل العمرية ففي المرحلة الثانوية أو مرحلة ما بعد الأساسي الصفين الحادي عشر والثاني عشر يبلغ معدل الالتحاق الإجمالي (89%) بينما في مرحلة التعليم الجامعي فيصل هذا المعدل إلى (21.2%) 139.

---

[137] محمد الحارثي، لا أسس اقتصادية لاعتماد تعديل درجات القطاع العام، مجلة الخزينة، 8 يوليو 2014، https://is.gd/kl27Gs

[138] هل ستكون " المجالس الاستشارية " الصوت المسموع لطلبة التعليم العالي؟، صحيفة البلد الالكترونية، http://albaladoman.com/22641

139 كتاب الإحصاء السنوي، وزارة التعليم العالي، مارس 2009

شكل رقم (1) توزيع الشباب العماني حسب المستوى التعليمي

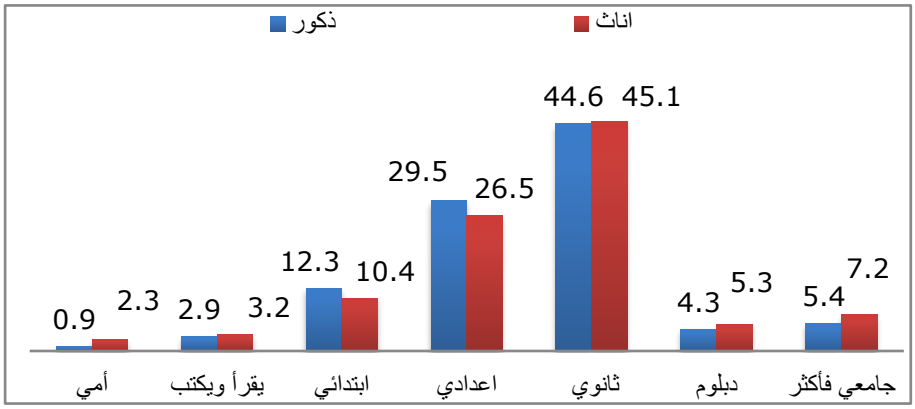

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، مسح القوى العاملة، 2008، بيانات غير منشورة

أما بالنسبة للوضع التعليمي للشباب وخصائص الملتحقين منهم بالتعليم الثانوي أو المعاهد والجامعات وحسب الاختصاص والمراحل التعليمية وأسباب الانقطاع عن التعليم فتشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أن معدل الالتحاق الصافي في الصفوف (10-12) الذين يمثلون الشباب في سن (15-17) سنة خلال عام 2007 بلغ (68.9%) أي أن هناك ما نسبته 32% لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة، وبغض النظر عن الصفوف والمراحل الدراسية فإن (78%) من الشباب في سن (15-17) سنة ملتحقون بالنظام التعليمي بنوعيه الحكومي والخاص خلال العام الدراسي 2007 -2008.

في حين ظلت معدلات الانقطاع عن الدراسة (التسرب) متذبذبة بين الطلاب في الصفوف (10-12) خلال الفترة من العام الدراسي 2000 -2001 وحتى العام الدراسي 2006 -2007، الأمر الذي أثر بشكل متراكم على موضوعات اقتصادية واجتماعية مهمة كزيادة الهدر في الموارد المالية المخصصة للعائد البشري الوطني وانخفاض العائد المتوقع منها، كما انعكس بشكل أساسي في زيادة معدلات البحث عن العمل بين الشباب غير المؤهل تأهيلا علميا، وأثر على معدلات دوران العمل والذي يشكل عنصرا في غاية الأهمية على الدورة الاقتصادية.

شكل رقم (2) معدل الانقطاع عن الدراسة بين طلاب الصفوف (12–10) حسب العام الدراسي

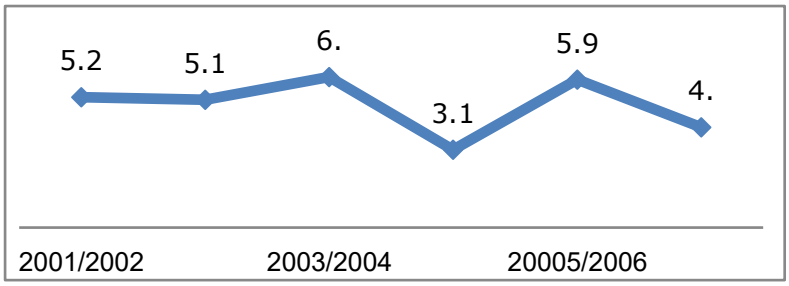

المصدر: وزارة التربية والتعليم، المؤشرات التربوية للعام الدراسي 2007 -2008، ص43

هذا فيما يتعلق بالتعليم العام، أما التعليم العالي وفق الشكل رقم (3) فلم يكن أحسن حالا؛ إذ تشير الأرقام الرسمية إلى أن نصف مخرجات التعليم العام لا تجد فرصا لمواصلة تعليمها العالي؛ فمن إجمالي خريجي شهادة الدبلوم العام العمانيين البالغ عددهم (44.075) طالبا وطالبة، يتم استيعاب (21.555) طالبا وطالبة (49%) فقط في مؤسسات التعليم العالي (داخل السلطنة) والتي تشمل: جامعة السلطان قابوس، الجامعات والكليات الخاصة، كليات العلوم التطبيقية، كليات التقنية، كلية الدراسات المصرفية والمالية، المعاهد الصحية ومعهد العلوم الشرعية).

أما الابتعاث فيشكل نسبة ضئيلة من جملة الخريجين؛ (1.366) طالبا وطالبة، أي (3%) فقط. البقية والبالغ عددهم 21.154 طالبا وطالبة، أي ما نسبته (48%) فمصيرهم مجهول، القلة منهم ينضمون إلى مهن بسيطة أو وظائف عسكرية. أما الغالبية فتتكدس مع أعداد السنوات السابقة بانتظار الفرج.

شكل رقم (3) التوزيع النسبي لمخرجات التعليم العام للعام الأكاديمي 2009 – 2010 حسب التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي

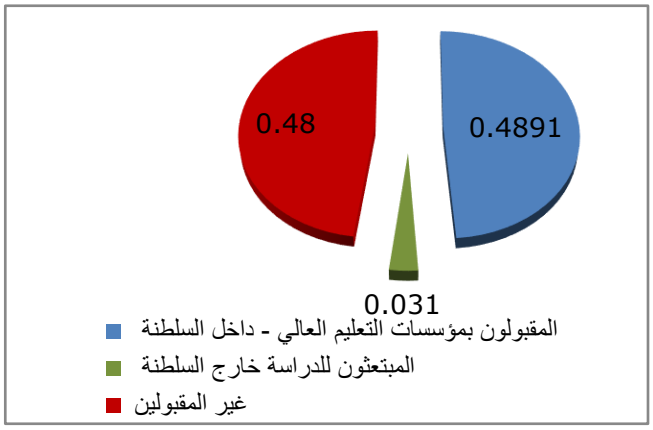

المصدر: الكتاب الإحصاء السنوي، وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر 2010

الفارق العمراني:

كبقية بلدان دول الخليج العربية الأخرى تنامت في عمان ظاهرة "رأسمالية الدولة" التي تتميز بسيطرة فئة مقربة من السلطة على أغلب عناصر الإنتاج تتمركز جغرافيا في منطقة العاصمة، مسقط، وتتمدد، حسب مصالحها ومحاصصاتها الاجتماعية والاقتصادية في بقية المناطق والمدن كصحار وصلالة وصور ونزوى. سيطرت هذه الفئة على الاقتصاد بطرق قانونية بحكم تغولها في مفاصل صنع القرار وتشكيلها لأغلب التشريعات الناظمة للاقتصاد الوطني. كما أن هذه الفئة حسمت باكرا الاستحواذ على "التوكيلات الكبرى" في قطاعات النفط والغاز والخدمات والاستيراد والتصدير والسلع المعيشية الأساسية. الأمر الذي شكل إقصاء اجتماعيا واضحا تمثل في "احتكار القلة" الذي يعد أبرز سمة يوصف بها القطاع الخاص في عمان، فحينما تقلد السلطان العرش عام 1970، ظهرت عدد من العائلات لا يتجاوز عددها أصابع اليد فبسطت سيطرتها الاقتصادية على مجمل الموارد الطبيعية متخذة من سلطات الدولة المتنفذة غطاء آمنا للحفاظ على احتكارها وتمدد سيطرتها. ويجمع كافة أفراد هذه الأسر أن بداياتها كانت متواضعة، ولم يكن لمعظمها علاقات بآل

سعيد (الأسرة الحاكمة) أبدا، إلا أنه يمكن القول بأن كافة ثرواتها جاءت بفضل علاقاتها مع السلطان أو مع أحد كبار رجالات الدولة. وبينما تطورت مقدرات الاقتصاد العماني واتضحت معالمه بدأت هذه العائلات في توسيع نطاقها التجاري لتلبية المتطلبات المتنامية للدولة وللمستهلك العماني،... وعليه فقد بسطت نفوذها وتمكنت من التحكم بتكتلات لها قدرة على تشغيل مجموعة واسعة من القطاعات.."[140]. كما يتضح أثر هذه القلة المحتكرة في السيطرة على أغلب مناقصات الدولة ومشروعاتها التنموية، وتملكها للأنصبة الأكبر في الشركات الحكومية وإدارته، كما تقوم بتدوير لوبياتها البيروقراطية في مختلف أجهزة الدولة التنفيذية.

من زاوية أخرى تبرز أهم مؤشرات التفاوت العمراني في توزيع ثمار التنمية على مختلف فئات السكان ومحافظات ومناطق الدولة في تباين مستويات التخطيط المديني، حيث "أصبح شكل المدينة العمانية مبعثر يمتد لعشرات الكيلومترات دون ملامح، بعد أن كان بؤرة تحمل هوية المجتمع وترتكز على مجموعة من مقومات الاستقرار البشري، مما كان له أغلب الأثر في تحول المجتمع سريعا من مرحلة التجانس إلى مرحلة اللا تجانس. ناهيك عن "عدم الاهتمام بالمظاهر الثقافية كالساحات والميادين والمعارض وذلك على عكس المدن العالمية، حيث يختفي المتحف في أغلب المدن الرئيسية في بلد التراث، وتختفي المكتبة في بلد ذات أرث علمي متجذر، وتختفي الشوارع والمراكز الثقافية حتى في العاصمة مسقط، إضافة إلى أن توزيع المخططات الحديثة لا يراعي أهمية وجود أماكن للترفيه في المدن، مما يجعل غالبية السكان تلجأ إلى الدول المجاورة أو السفر وتنفق المئات من الريالات على مثل هذا النوع من الرحلات"[141].

أما بشأن توزيع الاستثمارات المعتمدة للوزارات المدنية في الموازنات العامة والخطط التنموية، فقد استحوذت محافظة مسقط، العاصمة، على النصيب الأوفر من هذا الإنفاق.

---

[140] لمزيد من التفاصيل انظر: ويكليكس: هيكل الاقتصاد العماني بين قبضة الأوليجارية وبين الحكومة، مجلة الفلق الإلكترونية، العدد25، تاريخ 27مايو2012، http://www.alfalq.com/?p=3739

[141] للمزيد بشأن إشكاليات التخطيط الحضري في عمان: خليفة سليمان، الطفرة السكانية وسمات النمو الحضري في عمان، مجلة الفلق الالكترونية، 3نوفمبر 2013. http://www.alfalq.com/?p=5972

وبأنصبة أقل على بقية المحافظات والمناطق، أما الأقل الأبرز فنال المناطق الحدودية كمحافظة مسندم ومحافظة البريمي المتاخمتين لدولة الإمارات. مما يثير وبشكل متواصل تذمرات السكان وازدياد شكواهم. كما شكل هذا التفاوت اختلالا ملموسا على مستوى الخدمات، ظهر في ازدياد النزوح السكاني إلى مسقط، والضغط على الخدمات المتوفرة فيها وكفاءة تشغيلها وصيانتها. وقد أظهرت نتائج دراسات رسمية "أن سكان القرى أقل قدرة بشكل واضح من سكان الحضر في الوصول إلى الخدمات العامة. كما أن متوسط استهلاك الأسرة أعلى في الحضر عن نظيره في القرى العمانية"[142]. زاد على ذلك؛ مركزية صنع القرار الذي تتحكم به الوزارات والأجهزة الرئيسية، والتي تتخذ من العاصمة مقرا لها، ومحدودية التفويض الممنوح للمكاتب والمديريات المتوزعة في كل محافظة ومنطقة، على مستوى المباني. إضافة إلى صورية المجالس البلدية وعدم قدرتها، بفعل نصوص تشكيلها وتكوينها، على اتخاذ أي قرار وتطبيقه وتوفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذه إلا بعد الرجوع والاعتماد من الأجهزة المركزية في العاصمة. هذا الواقع أثر بشكل جذري على انحسار الصناعات التقليدية، ومصادر الرزق الأولية، والتي كانت القرى والأرياف حواضنها الآمنة ومنابعها المستقرة منذ القدم كالزراعة وصيد الأسماك وحرف الدباغة والنسيج والفخاريات وصياغة المعادن المختلفة وغيرها. فعلى سبيل المثال لا الحصر: تراجعت معدلات نمو أنشطة الزراعة والأسماك في الناتج المحلي الإجمالي إلى9.7% في العام 2015 مقارنة بما كانت عليه15.7% في العام 2013، وكذا الحال في شأن الصناعات التحويلية التي تراجعت إلى -13.4% بعدما كانت معدلات نموها4.3%[143]. من نفس الفترة. إذ أن غالبية السكان هجروا هذه الصناعات الأساسية في اقتصادهم لصالح الوظائف الحكومية التي عطلت القدرات الإنتاجية والمهارات الأساسية، ليس بين أوساط الجيل الشاب فحسب بل وبين أهل المهن والحرف المهرة أنفسهم. لأن هذه القطاعات ليس

[142] عمان: تقرير التنمية البشرية 2003، وزارة الاقتصاد الوطني، ص 79-75.

[143] انظر: الكتاب الإحصائي السنوي 2016، يوليو 2016، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، https://is.gd/i91OqS

باستطاعتها مجاراة قطاعات النفط والمقاولات والمضاربات المالية. مما شجع نشوء أزمات اقتصادية متواصلة، حفز نمو وتوسع نشاطات طفيلية: كالبطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية، والاتجار بتأشيرات القوى العاملة الأجنبية، وشيوع المحسوبيات، والإثراء من الأراضي والعقارات التي تقوم السلطة بتمليكها لخاصتها والمقربين منها، وقبل ذلك؛ ربط حياة الناس وأرزاقهم بمركزية السلطة. هي من تقرر زيادة مستوى معيشتهم، وهي من تتحكم بقدراتهم وحراكهم الاجتماعي والسياسي والفكري والاقتصادي. ومن نافلة القول في هذا المقام تكرار أن الإنفاق الحكومي في اقتصاديات الدول الريعية يعطي انطباعا مضللا عن حقيقة الواقع؛ فهو يظهر الرخاء والازدهار في العموميات بينما تزداد على الميدان حدة الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الطبقية، خاصة في الدخل ومستويات الغنى والفقر. فالهوة تتسع بين الغنى المفرط والفقر النسبي، ولا يمكن تحسس ذلك في ظل الإنفاق الحكومي الذي يوفر السلع الاستهلاكية المستوردة، ويرفع مناسيب الرواتب المتأتية من احتكار وإدارة المورد الوحيد للدخل. إن مسألة الفوارق في الدخل قد لا تكون بالضرورة ناجمة عن استغلال البشر، وبالتالي لن تؤدي بالضرورة إلى تنشيط حركات التغيير الاجتماعي لإحداث تغيير جذري يحسن من مستوى حياتها؛ لأنها، أي هذه الفوارق، قد تكون ناتجة من طرائق استغلال الموارد الطبيعية لا استغلال الموارد البشرية. وبإمكان الدولة الريعية أن تستخدم هذه الوسيلة بكل نجاح وكفاءة؛ إذ بمقدورها اعطاء الانطباع للجميع بحصولهم على حصص أكبر، لكن، بقرار حكومي، وهذا ما حدث بالتحديد أثناء احتجاجات الربيع العماني. الأمر الذي يمنح السلطة قدرة على البقاء واحتواء كل محاولات التغيير القادمة من القواعد الشعبية، والتي عادة، في مثل هذه الأوضاع، مسيطر عليها تماما، وقد تم تحييد قدراتها التنظيمية المستقلة منذ فترة طويلة. لذا، لن يكون هناك نقاش جاد ومتكافئ حول المستقبل طالما السلطة المركزية مستحوذة على الموارد الطبيعية، وتديرها لصالح بقائها أكثر من استثمارها في استدامة تنمية المجتمع والدولة.

في البدائل:

يبدو أن راهن العدالة الاجتماعية في عمان يعاني من ثقل تراكم سياسات قديمة، متشبثة بالسيطرة والتحكم، لا تريد أن تعترف بخطأها، كما أنها لا يبدو عليها قبول مغادرة المشهد بسهولة، والسماح لجيل جديد يقوم بعض الاعوجاجات الهيكيلة والبنيوية من أجل عدالة اجتماعية تمهد لتنمية حقيقية وإصلاح ناجز. إن الأمر يتطلب فهما أوسع لقيمة العدالة الاجتماعية، وعلى جميع الصعد، يدرِك فيه الجميع أهمية أن يعيش الإنسان بكرامة وعدالة مستدامة. كما ينجم على الدولة أن تتجاوز استخدام العدالة الاجتماعية كشعار سياسي تلوكه وسائل إعلامها ومنصات دعاياتها الآنية، إلى برنامج عمل تتبناه مؤسساتها، وترعاه قياداتها، ويحرسه الشعب بأجهزته الرقابية والمحاسبية اليقظة. إن البديل الاقتصادي المجرب لعلاج هذه الحالات يستوجب بالضرورة الرهان على الإنسان، الاستثمار الفعال في تعليمه وتنمية معارفه وصقل مهاراته، تمكينه من إدارة عناصر إنتاجه. تأصيل حقه في أن يكون هو مصدر جميع السلطات وهي في خدمته ورعايته. لأن سياسات الإقصاء لم تنتج يوما إلا مؤسسات سياسية واقتصادية نهابة، تحمي شبكات الثراء المتحالفة مع السلطة السياسية دون الاكتراث للإنسان ولا للمصلحة العامة للمجتمع. إن المؤسسات التي تستمد سلطتها من الشعب عليها، بعد ذلك، أن تعمل جاهدة لضمان توسيع الفرص وتكافؤها أمام الجميع. وتعمل على مكافحة الاستغلال وتنمية الاستقلال، وعلى مكافحة الإقصاء وتعزيز التمكين. كما تحرص على صياغة نظام ضريبي مرن يذلل الفجوة بين الثروة والدخل، ويؤطر هذه الجهود بأنظمة حماية اجتماعية آمنة للتعليم، والرعاية الصحية، وتأمينات ما بعد الخدمة، والالتزام بكل هذه الأنظمة وتنمية أصولها لكفالة الحياة الكريمة ولاستدامة الرخاء الإنساني.

قضايا وفئات

"الإشكاليات البيئية للاقتصاد الراهن وأطروحات اقتصاد بديل يتعامل معها"

نمط الإنتاج الصغير.. كنموذج بديل لتجاوز التفاوت في الموارد البيئية

عبد المولى إسماعيل

يعاني العديد من الفئات الاجتماعية في بلدان الجنوب، والتي تتخذ من الموارد البيئية مصدرا أساسيا لدخلها مثال الفلاحين، الصيادين،... إلخ من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهناك العديد من الأسباب التي تكمن وراء هذا التدني في الأوضاع الاقتصادية للفئات الاجتماعية المعنية، من بينها تزايد معدلات الاحتكار للموارد من جانب وضعف الوصول لتلك الموارد من جانب آخر.

وتأتي المسألة الزراعية والفلاحية في الريف كصدى لفجوة الوصول للموارد، وفي هذا الصدد تبرز عديد من الرؤى وإن كنا سنركز على العلاقة الخاصة بالوصول للموارد في ظل سيادة نمط الإنتاج النيوليبرالي، والذي يتناول المشكلات الناجمة عن غياب حلول بديلة لحل المسألة الزراعية والفلاحية بكونها مسألة تتعلق بصغر حجم الحيازات الزراعية وتفتتها، ومن ثم صعوبة تطبيق استخدام التكنولوجيات المختلفة في تنمية الأوضاع الزراعية وما يرتبط بها من مقولات تتعلق بزيادة الإنتاجية، وأن الخروج من مازق الفجوات الغذائية يرتبط بفتح المجال الزراعي إلى تركيز الحيازات الزراعية، وتعميم التكنولوجيات الحيوية من خلال البذور المنتقاة والمحورة وراثيا، وأن زيادة الإنتاجية الغذائية رهينة لهذا النموذج من خلال بناء المزارع الكبيرة باعتبارها الركيزة الاساسية للقضاء على المشكلات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي.

في المقابل فإن تطبيقات هذا النمط النيوليبرالي يدفع بمزيد من خروج الحائزين الصغار للأرض الزراعية وانتقالهم إلى العمل كعمالة زراعية في المزارع الكبيرة أو في القطاعات الصناعية والخدمية المختلفة، في السياق ذاته فإن ضعف النمو والتحديث الصناعي في البلدان النامية سوف يدفع بالفائض السكاني من الريف إلى هوامش المدن وخلق المزيد من البروليتاريا الرثة وغير المنظمة، ومن ثم زيادة مرونة العرض في أسواق العمل.

في المقابل هناك رؤية بديلة تري أن الخروج من معضلة المسألة الزراعية والفلاحية في ريف البلدان النامية باعتماد نمط الإنتاج الصغير كنموذج تنموي بديل لنمط الإنتاج النيوليبرالي. حيث يعتمد بناء هذا النموذج على تعظيم العوائد الاقتصادية من الحيازات الصغيرة في الريف سواء بأرض أو بدون أرض، وأن هذا النموذج هو الأكثر قابلية للاستدامة ليس فقط في سد فجوة الموازين الغذائية بل وأيضا في تنمية الأوضاع المعيشية وكسر حلقة إعادة إنتاج الفقر في ريف البلدان النامية.

في ضوء ما تم طرحه من رؤي للخروج من أزمات ومعضلات إنتاج الغذاء وتنمية سكان الريف، تحاول الورقة اختبار هاتين الرؤيتين من واقع دراسة المسألة الزراعية والفلاحية لعدد من البلدان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وبالتحديد "مصر وتونس ولبنان"، من خلال استعراض واقع الحيازة الزراعية وأثره على مستويات الأمان الغذائي.

ويرجع ذلك إلى أن الورقة تتناول موضوع التفاوت في الوصول للأرض ومن ثم تركز على الفلاحين الحائزين لأرض أو حائزين بدون أرض.

هدف الورقة:

تحاول هذه الورقة استلهام نموذج اقتصادي يمكن أن يساهم في استدامة الموارد البيئية من جهة والتمكين الاقتصادي من جهة أخرى للفئات التي يرتكز نشاطها على الموارد البيئية من أرض ومياه.

فرضيات الورقة:

وفي هذا السياق تنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية:

- أن نمط الإنتاج الصغير هو المدخل لحل المسألة الزراعية والريفية، وأن تركيز الملكية الزراعية في حيازات كبيرة ليس حلا لمشكلات إنتاج الغذاء في الريف، أيضا يعد التفاوت في الوصول للأرض الزراعية أحد السبل في تفاقم المشكلات الزراعية في الريف.
- إن النفاذ والوصول للموارد يزيد من مقتضيات العدالة الاجتماعية، وأن التفاوت في الوصول للموارد يزيد من هشاشة الأوضاع الاقتصادية للفئات الاجتماعية التي تتعامل مع الموارد البيئية.

المنهجية المستخدمة

تحاول الورقة مناقشة هذه الفرضيات من خلال دراسة واقع الحيازة الزراعية والفلاحية في عدد من البلدان الثلاث "مصر، تونس، لبنان" وسواء أكانوا فلاحين بأرض أو بغير أرض، وأيضا الفلاحات أو النساء الفلاحات سواء يحوزون أرض أو بدون أرض، ومن ثم لا تتضمن الورقة أي استعراض لواقع العمالة الزراعية في ريف البلدان الثلاث.

سوف نقوم في إطار هذه الورقة باستخدام المنهج الكيفي القائم على الاستدلال، وأيضا البيانات والإحصاءات المتاحة من مصادرها الثانوية.

النطاق المكاني للدراسة

سوف يتم تطبيق هذه الدراسة على بعض الأقطار العربية وتحديدا مصر وتونس ولبنان، وقد جرى اختيار تلك البلاد باعتبارها من البلدان التي تحتل فيهما العدالة الاجتماعية بعدا أساسيا، خاصة في ظل الحراك الاجتماعي الذي شهدته مصر وتونس عام 2011.

النطاق الزماني للدراسة

سوف يتم إنجاز هذه الدراسة في النصف الثاني من عام 2016، بينما ستتناول الدراسة المدى الزمني في فترة السنوات العشر من 2004 حتى 2014.

الصعوبات التي واجهتنا في إعداد الدراسة

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا فيما يتعلق بإعداد هذه الدراسة وخاصة المعلومات والبيانات الإحصائية، حيث أن الحصول على التقارير الإحصائية الخاصة بالزراعة في بلدان الدراسة (تونس ولبنان) يتطلب اثباتات وأوراق على درجة كبيرة من البيروقراطية وفي النهاية لا بد من البحث عن باحثين من كل بلد على حدة لمساعدتنا في الحصول على التقارير الإحصائية الوطنية، ونفس الحال في مصر حيث يتطلب الأمر خطابات ومراسلات من جهات رسمية، ما يعني أن البيانات والإحصائيات الخاصة بالزراعة غير متوفرة أو متاحة للباحثين.

أيضا هناك مشكلات تتعلق بدورية البيانات والإحصاءات حيث نجد أن أخر إحصاء وتعداد زراعي في تونس في 2005، بينما مصر ولبنان 2010، ومن ثم تم الاعتماد على هذه السنوات فيما يتعلق باستعراض محاور الدراسة المختلفة.

محاور الدراسة

ستتناول الدراسة عددا من المحاور: تمهيد ومقدمة نظرية ومنهجية للدراسة، ثم نتناول في **المحور الأول** واقع الموارد البيئية في مصر وتونس وما لحقه من تغيرات، ونتعرض في **المحور الثاني** لنماذج دراسات حالة في ممكنات الوصول والنفاذ للموارد ومقتضيات العدالة، وفي **المحور الثالث** ستناول بدائل لنماذج إرشادية في ضوء إدارة الموارد البيئية في مصر وتونس، أما عن **المحور الرابع** فسيركز على نتائج واستخلاصات الدراسة.

بعض المفاهيم المستخدمة في الدراسة

الحيازة الزراعية

هي حيازة الأصول الزراعية، وتكون إما حيازة أرضية أو غير أرضية كأن تكون حيازة لماشية، دواجن، مناحل...إلخ.

الحائز بأرض

هو كل شخص يحوز أرضا، سواء أكانت أرضا مملوكة أو مستأجرة نقدا (مقابل نقدي) أو بالمشاركة (مقابل عيني).

الحائز بدون أرض

أي شخص يحوز على ماشية، دواجن، مناحل....إلخ

الأراضي الدولية الفلاحية

يعود مصدر الأراضي الدولية بتونس أساسا إلى مساحات متأتية من فك وتصفية الأحباس مع مساحات مسترجعة من المعمرين وتمسح هذه الأراضي ما مساحته حوالي 500 ألف هكتار موزعة على كامل تراب الجمهورية وتتصرف في هذه المساحات مجموعة من الهياكل والمؤسسات والأشخاص.

وحدات قياس الأرض الزراعية المستخدمة في الدول محل الدراسة

- **الهكتار:** وحدة قياس للأرض تعادل 10500 متر.
- **الفدان:** وحدة قياس للأرض الزراعية يعادل 4200 متر مربع.
- **الدونم:** وحدة قياس للأرض الزراعية يعادل 1000 متر مربع، 0.1 هكتار، 0.247 فدان (Acres).

1- واقع حيازة الأرض في البلدان محل الدراسة

نحاول من خلال هذا المحور استعراض واقع حيازة الأرض الزراعية في البلدان محل الدراسة بدون الدخول في كثير من التفاصيل المتعلقة بالتشابكات وتعقيدات الخرائط الحيازية في البلدان محل الدراسة وذلك على النحو التالي:

1/1 – واقع الأراضي الزراعية في تونس

عند النظر إلى واقع الموارد البيئية وبخاصة ما يرتبط بها من أرض في البلدان محل الدراسة نجد أن هناك درجة كبيرة من التشابه وبخاصة ما يتعلق بالحيازات الزراعية ولعل الجمهورية التونسية هي أكبرها من حيث المساحة مقارنة بعدد السكان (عدد سكان تونس 10 ملايين نسمة) ما يقرب من 10.5 مليون هكتار أي ما يعادل 25 مليون فدان، وإن كان ما يزيد عن نصف المساحة الزراعية أراضي غابوية ورعوية (راجع الجدول رقم 1)، وهذه الأمر الذي يعني أن نصيب الفرد في تونس من الأرض الزراعية يفترض أن تكون هكتارا لكل مواطن.

إلى ذلك فإن الأراضي الزراعية في الجمهورية التونسية موزعة على 516 ألف حائز وذلك بزيادة قدرها 9.5% مقارنة بعام 1995 حيث كانت جملة المستغلات الزراعية 471 ألف مستغلة زراعية ([144]).

وعند مقارنة المساحة الزراعية في الجمهورية التونسية مقارنة بمستويات الأمان الغذائي، نجد زيادة كبيرة في الفجوة الغذائية لعدد من المحاصيل الاستراتيجية، وتتزايد تلك الفجوة في العديد من المحاصيل الاستراتيجية ما يزيد عن 60% من القمح، و70% من الزيوت

[144] نتائج الاستقصاء حول متابعة الموسم الفلاحي، تونس، 2011- 2012.

النباتية، وبلغ العجز في الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية والغذائية 11.8 مليار دينار تونسي لعام 2013،[145]...إلخ.

جدول (1) مساحة الأراضي الزراعية (الفلاحية)	
مجموع الأراضي الفلاحية	10.458.400
الأراضي المحروثة	4.991.470
الأراضي المزروعة	4.144.160
أراضي بور	31.847
أراضي غابية ورعوية	5.466.930
أراضي غابية فقط	39.668
مراعي فقط	4.283.960
منابت الحلفاء وحماضة	514.580
المصدر: نتائج الاستقصاء حول متابعة الموسم الفلاحي: 2011-2012	

2/1 واقع الأرض الزراعية في لبنان

مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في لبنان وفقا للتعداد الزراعي عام 1998 ما جملته 248.000 هكتار المساحة الزراعية المروية 104 ألف هكتار ما يمثل 42% من جملة المساحة الزراعية المستغلة بلبنان وتقسم هذه الأراضي وفقا لمصادر المياه على النحو التالي:

- 52% من الأرضي مروية بالمياه الجوفية.
- 64% من الأراضي تعتمد الري بطريقة الجر ([146]).

[145] الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية، تونس، 2013.

[146] التعداد الزراعي 1998، وزارة الزراعة اللبنانية.

وعلى الرغم من محدودية الأرض الزراعية في لبنان فإن هناك مائة ألف هكتار من الأراضي الزراعية متروكة أي لا يتم زراعتها وذلك منذ ما يزيد عن الـ25 عاما، وذلك لعدد من الأسباب من بينها زيادة الكلفة الإنتاجية في مقابل محدودية الإنتاجية، بالإضافة إلى ندرة المياه، أيضا صعوبة الوصول إلى القطع الزراعية، وتقلص أعداد الأيدي العاملة العائلية ([147]).

إلى ذلك بلغ عدد الحائزين وفقا لتعداد 2010 ما مقداره 169 ألف و512 حائزا وذلك بانخفاض قدره 2% عن تعداد 1998. منهم 165 ألف و370 حائزا لأرض زراعية، يحوزون مليونين و309 ألف و943 دونما، بينما هناك 4 آلاف و142 حائزا بدون أرض، تتجسد حيازتهم في حيازة الماشية ([148]).

وعند مقارنة الحيازة الزراعية بالأراضي اللبنانية بمستويات الأمان الغذائي نجد تزايد الفجوة الغذائية في معظم المحاصيل الزراعية وبخاصة المحاصيل الاستراتيجية مثال القمح 20%، زيوت المائدة 52%.([149])...إلخ.

3/1- واقع الأرض في مصر

شهدت الرقعة الزراعية في مصر تغيرات لحقت بها على مدار الحقب التاريخية المختلفة حيث نجد الكثير من التغيرات التي طالت الأرض الزراعية في مصر، ففي عام 1950 كانت مساحة الزمام الزراعي ثمانية ملايين و290 ألف و128 فدانا، بينما نجدها قد تناقصت في العام 1990 إلى سبعة ملايين و849 ألف و173 فدانا [(150)] (راجع الجدول رقم 1) ثم زادت هذه المساحة في عام 2000 إلى ثمانية ملايين و928 ألف و535 فدانا، ثم زادت إلى تسعة ملايين و733 ألف و145 فدانا عام 2010 وذلك بزيادة قدرها 17.4% مقارنة بعام 2000. ولا شك أن هذه الزيادة راجعة إلى إضافة مساحة الأراضي

---

147 المرجع السابق

148 النتائج العامة للإحصاء الزراعي الشامل 2010، وزارة الزراعة اللبنانية، منظمة الأغذية والزراعة

149 مركز دراسات غرفة التجارة والصناعة والزراعة، بيروت.

150 التعداد الزراعي الثاني والسادس، وزارة الزراعة، القاهرة، أعوام 1950، 2000.

المستصلحة إلى أراضي الدلتا والوادي، ولكن إذا ما استثنينا المساحات المستصلحة من خريطة الحيازة الزراعية في الأراضي القديمة فسوف نجد أن مساحة الرقعة الزراعية في العام 2000 هي خمسة ملايين و770 ألف و935 فدانا فقط، وفي عام 2010 زادت الأراضي القديمة إلى ستة ملايين و97 ألف و888 فدانا، وإن كانت هذه الزيادة غير مبررة وغير مفهومة وبخاصة في ظل تأكل الأرض الزراعية حيث فقدنا ما يقرب من مليونين و519 ألف و203 فدادين[151] على مدار نصف قرن من أجود أراضيها وذلك على مدار الفترة من 1950 حتى عام 2000.

جدول (2) يوضح التطور في مساحة الاراضي الزراعية في الفترة من 1950 حتى 2010

السنة	المساحة الزراعية بالأراضي القديمة بالفدان	المساحة المستصلحة بالألف فدان
1950	8.290.128	**–**
1990	7.849.173	**2281**
2000	8.928.535	**3157.6**
2010	9733145	

المصدر: جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي أعوام 1950، 1990، 2000، 2010، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة استصلاح الأراضي، عام 2004.

[151] الرقم الخاص بالأراضي المهدرة تم استنتاجه بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي، وزارة الزراعة، القاهرة، في عام 1950 والتعداد الزراعي عام 2000.

وإذا نظرنا إلى متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية في مصر مقارنة بعدد السكان (91 مليون نسمة 2016) سنجد أن نصيب الفرد لا يتجاوز 0.1 من الفدان، في السياق ذاته إذا ما تم مقارنة الحيازة الزراعية في مصر بمستويات الأمان الغذائي، سنجد تشابها كبيرا من البلدان الأخرى محل الدراسة، حيث تتزايد الفجوة الغذائية في معظم السلع الغذائية وبخاصة السلع الاستراتيجية، فنجد الفجوة الغذائية في القمح تبلغ ما يزيد عن 55%، والذرة 60% ([152])..إلخ.

المحور الثاني: التفاوت في الوصول للأرض

يتسم الوصول للأرض الزراعية بدرجة عالية من التفاوت بين الفلاحين في البلدان محل الدراسة، ففي تونس نجد أن الفلاحين الحائزين لأقل من خمسة هكتارات تصل نسبتهم 53%، في الوقت الذي يحوزون فيه فقط 9% من إجمالي المساحة من الأرض الزراعية.

بينما وعلى صعيد آخر نجد أن الحائزين لأكثر من مائة هكتار تصل نسبتهم لـ1% من الحائزين بالأراضي التونسية ويحوزون 25% من جملة الأراضي الزراعية وذلك وفقا لتعداد 1994-1995 (راجع الجدول رقم 3).

وعلى نفس المنوال وفقا لتعداد 2004-2005 نجد أن الحائزين لأقل من خمسة هكتارات في الأراضي التونسية قد زادت نسبتهم إلى 54% بزيادة 1% عن التعداد 1994-1995 ويحوزون 11% من جملة الأراضي الزراعية بزيادة قدرها 2% مقارنه بتعداد 1994-1995 (راجع الجدول رقم 3).

في السياق ذاته نجد أن الحائزين لأكثر من مائة هكتار وفقا لتعداد 2004-2005 ظلت على حالها بنسبة 1% من جملة الحائزين وبنسبة بلغت 22% من جملة الأراضي التونسية (راجع الجدول رقم 3)

[152] الكتاب السنوي الإحصائي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2014.

1/2- الأراضي الدولية التونسية كنموذج آخر للتفاوت

يعود مصدر الأراضي الدولية أساسا إلى المساحات التي جاءت من الاستيلاء على الأراضي التي كانت بحوزة المعمرين (المستعمرين) وقد بلغت مساحة تلك الأراضي المسترجعة ما مساحته عند استقلال تونس عام 1956 حوالي 825 ألف هكتار موزعة على كامل تراب الأراضي التونسية، تم تفويت وبيع ما نسبته 40% من تلك الأراضي، ولم يتبق منها سوى 500 ألف هكتار، وتتصرف في هذه المساحات مجموعة من الهياكل والمؤسسات والأشخاص وذلك على النحو التالي:

- ديوان الأراضي الدولية (157 ألف هكتار).
- الوحدات التعاضدية الفلاحية (18 ألف هكتار).
- شركات الأحياء والتنمية الفلاحية الناشطة (128 ألف هكتار).
- معاهد بحث وتعليم عالي فلاحي- مدارس تكوين فلاحي (14.5 ألف هكتار).
- فلاحيون فنيون (52 ألف هكتار)
- فلاحون شبان ومتعاضدون (32 ألف هكتار)
- خواص (30.3 ألف هكتار) ([153])

[153] مكتب هيكلة الأراضي العقارية، وزارة الزراعة والفلاحة، تونس، 2013.

جدول رقم (3) تطور عدد ومساحة الحيازات (المستغلات) الفلاحية 1995–2005

فئات الحيازة الزراعية	توزيعات الأراضي الزراعية 1994 –1995				توزيعات الأراضي الزراعية 2004 –2005			
	عدد الحيازات	النسبة%	المساحة	النسبة%	عدد الحيازات	النسبة%	المساحة	النسبة%
أقل من 5 هكتار	251.000	53	471.000	9	281.000	54	586.400	11
من 5 إلى 10 هكتار	92.000	20	643.000	12	109.000	21	776.000	14
من 10 إلى 50 هكتار	114.000	24	2.235.000	42	112.000	22	2.209.900	41
من 50 إلى 100 هكتار	10.000	2	645.000	12	10.000	2	656.200	12
أكثر من 100 هكتار	4.000	1	1.301.000	25	4.000	1	1.163.300	22
المجموع	471.000	100	5.295.000	100	516.000	100	5.391.800	100

المصدر: الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية (نتائج الاستقصاء حول المعطيات الهيكلية للمستغلات الفلاحية لسنتي 1995 و2005)

2/2– التفاوت في الوصول للأرض الزراعية في لبنان

بلغ العدد الإجمالي للحيازات الزراعية وفقا لعام 1998 ([154])، عدد 195 ألف حائز، 53% منهم يستغلون مساحة تقل عن 5 دونم وتمثل 9% من المساحة الزراعية، بينما 20% يستغلون مساحة زراعية تتراوح بين 5 إلى 10 دونم بما يعادل 11% من المساحة الزراعية المستغلة، في حين أن هناك 14% يستغلون حيازة تتراوح بين 10 إلى 20 دونم وبما يعادل 15% من المساحة، بالإضافة إلى 13% يستغلون مساحة زراعية تزيد عن 20 دونم بما يمثل 65% من المساحة.

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة التفاوتات في الوصول للأرض الزراعية وفقا لتعداد 2010 ([155]) سنجد أن هناك 68% من الحائزين تقل مساحات الحيازات الخاصة بهم عن 10 دونمات يستغلون 18% من إجمالي المساحة المزروعة، على الجانب الآخر هناك 26% من الحائزين تقل حيازتهم عن 40 دونم وبما يمثل 41% من إجمالي المساحة المزروعة، في حين هناك 4% من الحائزين يستغلون حيازات تتراوح ما بين 40 إلى 100 دونم تمثل 18% من المساحة الزراعية، بينما 2% فقط من الحائزين تزيد مساحات حيازتهم عن 100 دونم وتمثل 33% من إجمالي المساحة المزروعة.

3/2– التفاوت في الوصول للأرض في مصر

يتسم توزيع الموارد في مصر بدرجة عالية من التفاوت وخاصة فيما يتعلق بمقتضيات العدالة والإنصاف الواجبين، ويبرز هذا فيما يتعلق بالأرض الزراعية، حيث نجد أن الفلاحين الحائزين لمساحات زراعية تقل عن خمسة أفدنة تمثل الجانب الأعظم من أعداد الفلاحين في الريف المصري، ففي الوقت الذي كانت فيه أعدادهم تزيد عن المليونين وثلاثة أرباع المليون وبنسبة تصل إلى 95% من جملة أعداد الحائزين في العام 1990([156])

---

[154] الإحصاء الزراعي الشامل، وزارة الزراعة اللبنانية، 1998.

[155] النتائج العامة للإحصاء الزراعي الشامل 2010، وزارة الزراعة اللبنانية، منظمة الأغذية والزراعة.

[156] التعداد الزراعي 1989 –1990، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة، 1990.

نجدها قد وصلت إلى ما يزيد عن الثلاثة ملايين ونصف المليون وإن كان بنسبة 95% أيضا من جملة الحائزين في العام 2000.

وفي الوقت الذي يحوز فيه صغار وفقراء الفلاحين ما يقرب من 57% من مساحة الأرض الزراعية في ريف مصر عام 2000، نجد أن أغنياء الفلاحين وكبار المزارعين عن نفس الفترة يمثلون أقل من 3% من جملة الحائزين في الوقت الذي نجدهم يحوزون فيه 37% من جملة المساحة الزراعية في مصر ([157])، وهو ما يعطي دلالة واضحة على تزايد الفجوة فيما يتعلق بإمكانيات الحصول على المورد الخاص بالأرض الزراعية في مصر، ونفس الحال من التفاوت في عام 2010([158]).

4/2– النساء والوصول للأرض الزراعية.. نموذج آخر للتفاوت

عند النظر إلى واقع النساء في علاقتهم بالأرض الزراعية سنجد تدني نسبهن في الوصول للأرض الزراعية بحيث لا تتجاوز 14 ألف و556 حائزة بنسبة لا تزيد عن 9% من جملة الحائزين للأرض الزراعية حيازة مساحة قدرها 207 ألف و895 دونم، وبلغ متوسط أعمارهن 55 سنة بينما متوسط أعمار الحائزين عموما من النساء والذكور 52 سنة ([159]).

في حين بلغت أعداد النساء والمستغلات لأراضي زراعية في "تونس" 22 ألف و980 حائزة، تمثل 9.2% من جملة حائزي الأراضي الزراعية هناك، بنسبة حيازة من الأرض لا تجاوز 4% فقط من جملة الأراضي الزراعية ([160]).

وفي مصر لا تتجاوز نسبة النساء الحائزات عن 7% من جملة الحائزين لأرض زراعية وفقا لتعداد 2010 وذلك بانخفاض قدرة 1% مقارنة بتعداد عام 1999–2000

---

[157] الارقام الواردة تم استخلاصها بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي 1999 –2000.

[158] التعداد الزراعي 2009 –2010، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة، 2010.

[159] نتائج الإحصاء الزراعي الشامل، 2010، وزارة الزراعة لبنان، مرجع سابق.

[160] د. عبد الله بن سعيد، صيرورة العملية الاقتصادية في القطاع الفلاحي من برنامج الإصلاح الهيكلي إلى اليوم، ندوة بالاتحاد التونسي للشغل، أبريل 2016.

([161]). الأمر الذي يكشف الاستبعاد الذي يتم بحق النساء المزارعات فيما يتعلق بالوصول للأرض الزراعية مقارنة بتركز الحيازات بأيدي الذكور 90% في كلا من تونس ولبنان، وبما يصل إلى 93% في مصر.

المحور الثالث: نمط الإنتاج الصغير كنموذج بديل للتنمية الريفية

1/3 مقولات نمط الإنتاج الصغير

يرتكز نمط الإنتاج الصغير كنموذج تنموي بديل لنمط الإنتاج النيوليبرالي على عدد من المقولات والركائز الأساسية:

1/1/3- خرافة تعارض التكنولوجيا مع الحيازات الزراعية الصغيرة

هناك خرافة سائدة حول تناقض استخدام الميكنة والتكنولوجيا الزراعية مع الحيازات الزراعية الصغيرة، وواقع الحال أن مشكلة الشكل السائد لريف البلدان النامية بقزمية وصغر الحيازات الزراعية، وأنه من الصعب استخدام الميكنة مع الحيازات الصغيرة، يمكن تجاوز هذه المشكلة في اتباع التجميع المحصولي من خلال استخدام الدورة الزراعية التي تقوم على تناوب زراعة المحاصيل الزراعية على قطعة واحدة من الأرض وقد سبق تنفيذ عملية التجميع المحصولي في مصر في ستينيات القرن الماضي، بحيث يمكن زراعة محصول بعينة في أحواض زراعية في مناطق مختلفة، حيث كان يتم زراعة القطن في مصر في عدد من محافظات الدلتا على نطاق جغرافي واسع وباستخدام الحيازات الصغيرة للفلاحين. وفي هذا السياق تلعب التعاونيات دورا كبيرا في عملية التجميع المحصولي.

2/1/3- السعة الحيوية وحدود النمو

من بين الخرافات السائدة في عملية الإنتاج الزراعي أنه باستخدام التكنولوجيا الحيوية يمكن زيادة إنتاجية غلة الفدان للمحاصيل الزراعية المختلفة، وهذا الفرض يتناقض مع مبدأ هام يرتبط بطبيعة الأرض الزراعية وهو مبدأ السعة الحيوية، وهو يقوم على أن الأرض الزراعية لها سعة حيوية محددة إذا ما تم تكثيف الإنتاج على الأرض الزراعية في علاقتها بالزمن فإنه يؤدي في النهاية إلى تجريف وإهدار خصوبة الأرض، ومن ثم فإن الدورة الزراعية

[161] الأرقام تم استخلاصها بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي 2000، 2010.

تلعب دورا هاما في استدامة خصوبة الأرض الزراعية مع التنوع المحصولي. حيث أن الأحادية المحصولية /الزراعية على علاقة عكسية مع خصوبة التربة الزراعية مقابل وجود علاقة طردية بين خصوبة الأرض الزراعية مع التنوع المحصولي.

3/1/3- تجاوز قانون القيمة

تقوم فاعلية نمط الإنتاج الصغير من خلال تجاوز قانون التفاوت أو الاستقطاب الاقتصادي الذي يعاد إنتاجه بفعل قانون القيمة الاقتصادية، ولتجاوز هذا القانون أو التخفيف من حدته فإن الأمر يتطلب إحلال حق الانتفاع -الذي يمكن توارثه داخل العائلة الواحدة لمن تكون حرفته الزراعة- مقابل الملكية الخاصة للأرض الزراعية.

بالإضافة إلى التعاون في استخدام الآلات والمعدات الزراعية، وأيضا التعاون في تبادل البذور بين المزارعين وذلك في إطار تعاونيات قائمة على تعظيم القيم الاستعمالية فيما يتعلق بالمدخلات الزراعية بديلا عن السوق التبادلية.

4/1/3- خرافة الملكية الفكرية والتطور التكنولوجي

من بين الخرافات التي يتم الترويج لها مقولة أن التطور التكنولوجي وبخاصة التكنولوجيا الحيوية تزداد وتيرته في إطار الملكية الخاصة، بينما اثبتت التجارب أن جل التطور الزراعي الذي شهدته البشرية على مدار العديد من القرون قد جاء في إطار الموارد المفتوحة والموجودة ضمن الملكية العامة، بل أن الملكية الخاصة تحجز التطور التكنولوجي طالما لم يحقق الأرباح المطلوبة منه.

2/3 – أسس بناء نمط الإنتاج الصغير

1/2/3- التعاونيات الديمقراطية التشاركية.

تعد التعاونيات القائمة على الإرادة الحرة والديمقراطية التشاركية وأسس التعاون اللبنة الأساسية في بناء نمط الإنتاج الصغير، حيث يعد المدخل الأساس لتعميق أسواق الاقتصاد التضامني التشاركي الذي يعظم من المبادلات السلعية وبخاصة أسواق المدخلات الزراعية، وأيضا خلق أسواق تضامنيه استهلاكية ومن ثم تتكامل دوائر الإنتاج مع الاستهلاك في

ظل أسواق تضامنية بديلا عن الأسواق لتبادلية التي تعيد إنتاج الفقر لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة ومن هم بدون أرض.

إلى ذلك فإن التعاونيات تلعب دورا في تراكم الخبرة والمعرفة لأعضائها فيما يتعلق بالخبرات والمهارات المتعلقة بالزراعة وأيضا المعارف التقليدية وتتيح إمكانية تبادل المهارات والمعارف بين أعضاء التعاونيات وإتاحة تلك المعارف والخبرات في إطار الملك العام والمفتوح بديلا عن فرض أي شكل من أشكال القرصنة الحيوية والاحتكارية في آن واحد.

كما أن هذا البناء التعاوني المفتوح يعد أداه أساسية في التمكين الاقتصادي لأعضاء التعاونية من جهة ولجمهور المنتجين والمستهلكين ضمن أسواق الاقتصاد التضامني التشاركي، إن البناء التعاوني القائم على ما سبق هو أداة أساسية لتجاوز الأسواق التبادلية القائمة على إعادة إنتاج الاستقطاب والاستلاب الاقتصادي وإعادة كل أشكال وصور التفاوت سواء في الوصول للموارد أو الفرص الاقتصادية.

وعند النظر إلى واقع التعاونيات في بلدان الدراسة نجد بنيان ضعيف ومشوه ففي مصر يقوم التعاون على العضوية الإجبارية وأيضا صعوبة، بل استحالة، تأسيس تعاونيات مستقلة وفقا للإرادة الحرة لمؤسسيها حتي بعد التعديلات التي طرأت على الدستور 2014 وبخاصة في المادة 37 التي تنص على أن "الملكية التعاونية مصونة، وترعي الدولة التعاونيات، ويكفل القانون حمايتها ودعمها، ويضمن استقلالها، ولا يجوز حلها أو حل مجلس إدارتها إلا بحكم قضائي"، حيث لا زالت الحركة التعاونية رهينة البناء الهرمي البيروقراطي ولا يقتصر الأمر عند هذه الحدود بل يمتد إلى ما تم استحداثه من مواد قانونية وفقا للمادة 8 من القانون 204 لسنة 2014 الذي يسمح ولأول مرة بدخول رؤوس الأموال الخاصة للتعاونيات، الأمر الذي يعد خطوة في طريق خصخصة رأس المال الاجتماعي ([162]).

وفي لبنان لا يختلف الأمر كثيرا حيث نجد أن عدد الحائزين الذين لا ينتسبون إلى جمعيات تعاونية زراعية يصل إلى 162 ألف و731 حائزا وبنسبة بلغت 96% من جملة الحائزين الزراعيين ويستغلون 91% من جملة الأراضي الزراعية، ومن ثم نجد غياب شبه تام

[162] الجريدة الرسمية، عدد، القاهرة، 2014.

للحركة التعاونية الزراعية في لبنان ([163])، ولا يختلف الأمر كثيرا في تونس من حيث هيمنة الأجهزة البيروقراطية على فاعلية الحركة التعاونية التونسية.

ولا شك أن غياب الحركة التعاونية في البلدان محل الدراسة ليس وليد الصدفة بل هو أمرا مقصودا بهدف تغييب أي بدائل أخرى في مواجهة الأنماط البيروقراطية والنيوليبرالية.

2/2/3- حق الانتفاع في حيازة "الأرض" والموارد البيئية.

يعد تأكيد حق الانتفاع لحائزي الأرض والموارد البيئية هو أحد الشروط الأساسية في بناء بدائل الاقتصاد النيوليبرالي، حيث يعد حق الانتفاع نموذجا مغايرا للملكية الخاصة في إدارة الأرض والموارد البيئية.

ويعتبر حق الانتفاع أحد الحقوق التي ترد على الأرض في ظل نمط الإنتاج الصغير ويمكن توريث تلك الحقوق حتى في أبناء العائلة الواحدة طالما كانت مهنته التجارة، وأن ريع الأرض يوزع جزءا منه لصالح تعاونيات منتفعي الأراضي وأيضا في إعادة تخصيب التربة...الخ أو كيفا يرى القائمون على إدارة تعاونيات منتفعي الأراضي.

ولا شك أن حقوق الانتفاع سوف تعمل على تجاوز الأسواق التبادلية للأرض والإبقاء عليها كقيمة استعمالية وليس سلعة قائمة على التداول، ومن ثم أيضا تجاوز كافة أشكال المضاربة التي تأتي من تداول الأرض كسلعة في الأسواق التبادلية، ومن ثم المساهمة في خفض معدلات التضخم في التعامل مع الأرض كقيمة استعمالية وانعكاس ذلك على أسواق السلع والمنتجات الزراعية.

3/2/3- الدورة الزراعية (التجميع المحصولي في مقابل التفتت الحيازي للأرض)

تعتبر الدورات الزراعية أحد الأسس الهامة في استدامة الموارد المتعلقة بخصوبة التربة الزراعية، ويقصد بالدورة الزراعية هو تناوب أكثر من محصول على بقعة الأرض الزراعية الواحدة، وقد تكون هذه الدورة ثنائية أو ثلاثية، سداسية... إلخ، ويقاس زمن الدورة في هذا الصدد بالمحصول الرئيسي الذي يتم زراعته، مثلا يقال إن المحصول الرئيسي للدورة هو

[163] النتائج العامة للإحصاء الزراعي الشامل 2010، مرجع سابق.

القطن ويزرع في السنة الأولى ثم يعاد زراعته في السنة الثالثة على نفس البقعة الزراعية ويقال هنا أن الدورة ثلاثية.

ولا شك أن تتابع زراعة المحاصيل وتنوعها على نفس البقعة الزراعية يقلل من تدهور خصوبة التربة الزراعية ومن ثم فإن الدورة الزراعية لها طبيعة إيكولوجية باستدامة الموارد الأرضية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التغلب على التفتيت الحيازي للأرض من خلال استخدام الدورة الزراعية في التجميع المحصولي ومن ثم إمكانية استخدام تكنولوجيا الإنتاج الكبير، وقد سبق لمصر أن استخدمت الدورة الزراعية في التجميع المحصولي، ولكن ما شاب هذه التجربة من عيوب كان راجعا إلى الطابع البيروقراطي للبناء التعاوني في مرحلة الخمسينيات حتى ثمانينيات القرن الماضي.

4/2/3- البذور مفتوحة المصدر في مقابل القرصنة الحيوية

تعد البذور أحد أهم سبل إعادة إنتاج الحياة، وقد تطورت الزراعة والغذاء على مدار قرون سحيقة من عمر البشرية بسبب إتاحة هذه البذور ضمن الملك العام والموارد المفتوحة، ولكن شهد العالم وبخاصة مع بروز منظمة التجارة الدولية في 1994 من سن العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية التي تضع حقوق الملكية الفكرية على الأصول النباتية والحيوانية، الأمر الذي زاد من معدلات ومستويات الاحتكار لإنتاج الغذاء الذي أصبح بيد عدد من الشركات العابرة للقوميات مثل مونسانتو، سينجنتا،....إلخ.

وقد ظلت بذور وتقاوي الحاصلات الزراعية مصدرا مفتوحا في البلدان محل الدراسة حتي تسعينيات القرن الماضي، ومع بدايات عام 2000، صدرت العديد من القوانين والقرارات لصالح الشركات عابرة القوميات في فرض براءات الاختراع والملكية الفكرية على بذور وتقاوي الحاصلات الزراعية إلى الدرجة التي تم النص عليها في الدستور المصري 2014 والذي نص لأول مرة في تاريخ الدساتير المصرية وفي المادة 79 منه على أن الملكية الفكرية متاحة في جميع المجالات الأمر الذي يحول إمكانية التبادل الحر للبذور بين الفلاحين ومن ثم تقويض قدرتهم على إنتاج الغذاء.

المحور الرابع: بعض نتائج الدراسة

من بين العديد من النتائج التي يمكن استخلاصها من واقع الدراسة:

- في ضوء المقولات السابقة وتطبيقاتها في واقع الزراعة في ريف البلدان محل الدراسة، نجد أن زيادة معدلات التفاوت في الوصول للأرض الزراعية لم يقم بحل مشكلة الأمن الغذائي بل زادت معدلات الفجوة الغذائية في العديد من السلع وبخاصة الاستراتيجي منها.

- أيضا نجد أن بروز نمط الحيازات الكبيرة لم يقم باستيعاب فائض العمالة الزراعية بل أدي إلى بروز وزيادة مستويات العمالة غير المنتظمة وبخاصة في القطاع الزراعي، حيث وجد أن أغلب العاملين في القطاع الزراعي في البلدان محل الدراسة يعانون من ضعف مظلة الحماية الاجتماعية سواء فيما يتعلق بالتأمين الصحي والاجتماعي حيث نجد حرمان كامل لصغار الفلاحين والنساء الفلاحات في مصر من مظلة الحماية الاجتماعية، أيضا في لبنان حيث وجد أن 75% من الحائزين بدون ضمان اجتماعي، 66% من الحائزين غير المشمولين بالضمان الاجتماعي يحوزون مساحات تقل عن 10 دونم، أيضا نفس الحال في تونس حيث وجد أن 95% من المزارعين لا يتمتعون بأي مستويات للحماية الاجتماعية

- يعد التفاوت في الوصول للموارد واحدا من الأسباب الرئيسية في تعميق هشاشة واستبعاد النساء من حيازة الأرض.

- أنه وعلى الرغم من سيادة شكل الحيازات الزراعية الكبيرة في البلدان محل الدراسة ومنذ ما يقرب من ربع قرن إلا أنه برزت علاقة عكسية بين سيادة تركز الملكية الزراعية والحيازات الكبيرة مع تزايد فجوة الموازين الغذائية فيما لا يقل عن 75% من المحاصيل الزراعية ذات الطابع الاستراتيجي.

- أيضا بروز علاقة طردية بين زيادة الاحتكارات في مجال التكنولوجيا الحيوية وبخاصة تقاوي الحاصلات الزراعية وأيضا زيادة فجوة الموازين الغذائية في البلدان محل الدراسة.

- بروز علاقة عكسية قوية بين زيادة درجات التفاوت في الوصول للأرض الزراعية وتدني مستويات المعيشة في ريف البلدان محل الدراسة.

- أيضا زيادة مستويات درجات التهميش والعشوائية وزيادة احتكارات الأراضي الزراعية.

قائمة بالمراجع

1. نتائج الاستقصاء حول متابعة الموسم الفلاحي، تونس، 2011 -2012.
2. الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية (نتائج الاستقصاء حول المعطيات الهيكلية للمستغلات الفلاحية لسنتي 1995).
3. الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية (نتائج الاستقصاء حول المعطيات الهيكلية للمستغلات الفلاحية لسنتي 2005/2004).
4. مكتب هيكلة الأراضي العقارية، وزارة الفلاحة، تونس، 2013.
5. الإحصاء الزراعي الشامل، وزارة الزراعة اللبنانية، 1998.
6. النتائج العامة للإحصاء الزراعي الشامل 2010، وزارة الزراعة اللبنانية، منظمة الأغذية والزراعة.
7. نشرة استصلاح الأراضي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2004.
8. الكتاب السنوي الإحصائي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2014.
9. التعداد الزراعي، وزارة الزراعة، القاهرة، 1950.
10. التعداد الزراعي، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة، 1980.
11. التعداد الزراعي، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة، 1990 -2000.
12. التعداد الزراعي، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة، 2009 -2010.
13. الجريدة الرسمية، العدد، القاهرة، 2014.
14. د. عبد الله بن سعيد، صيرورة العملية الاقتصادية في القطاع الفلاحي من برنامج الإصلاح الهيكلي إلى اليوم، ندوه بالاتحاد التونسي للشغل، 2016.

التمكين الاقتصادي للنساء بين السياسات الاقتصادية الرأسمالية والبدائل الاقتصادية

منجية هادفي

تقديم عام

لقد تميز الاقتصاد العالمي في أواخر الثمانينيات بركود تحول إلى أزمة مالية واقتصادية أدت إلى ضعف معدلات النمو وتدهور في موازين التجارة والمدفوعات. كما ارتفعت المديونية الخارجية وخدمة ديونها. رافق ذلك عجز في موازنات بعض الدول، فلجأت الحكومات إلى تمويل ذلك العجز عن طريق الاقتراض. لقد كان إذن للأزمة العالمية تأثير كبير في اقتصاديات البلدان العربية، حيث شهدت أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة.

كحل لأزماتها ارتأت حكومات بعض البلدان العربية (تونس، مصر، المغرب، الأردن... إلخ) في أواسط الثمانينيات إلى اللجوء إلى خيار التداين بالحصول على قروض طويلة المدى. وكان من شروط المؤسسات المالية الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) إجراء إصلاحات اقتصادية هامة تمثلت خاصة في تمرير برنامج الإصلاح الهيكلي.

بتطور الرأسمال المالي العالمي، أصبح هذا الأخير محتكرا بيد فئة ضئيلة تسير الاقتصاد العالمي وذلك من خلال المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. كما تتحكم هذه الفئة بالشأن السياسي والاجتماعي للدول النامية. وهو ما جعل العولمة الرأسمالية تهدد بشكل فعلي تشريعات العمل والحقوق المكتسبة والحريات العامة كحق التنظيم وحرية التعبير وتأسيس النقابات وحق الإضراب.

وقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة لسنة 2008 تبعات مدمرة على أسواق العمل. فقد ازداد عدد العاطلين ليصل إلى 210 ملايين وهو أعلى مستوى سجل على الإطلاق.[164]

[164] التقرير العالمي للأجور لسنة 2010 -2011 لمنظمة العمل الدولية /www.ilo.org

كما أفرز تنامي عولمة رأس المال، نشأة اقتصاديات هشة غير قادرة على خلق أسواق عمل صلبة، ومواجهة أزمة البطالة وخاصة في صفوف النساء، إذ يعتبرن أولى الضحايا اللاتي لم يستوعبهن سوق العمل الذي اعتمد تقسيما جنسيا، باعتبار الرواسب الثقافية وهيمنة الفكر الذكوري الذي يحمل في طياته ملامح وتعبيرات وثقافة سائدة مبنية على عدم المساواة والتقسيم غير العادل للثروات تعتبر تقديرات معدلات عدم التساوي في الدخل في العالم متباينة ومثيرة للكثير من الجدل. كما أن التقدم المحرز في عدد النساء العاملات بأجر، تباطأ بسبب الأزمة المالية الاقتصادية بين 2008 و2009، وخصوصا في المجالات الصناعية[165].

سنتعرض إذن في جزء أول من هذه الدراسة إلى تأثير سياسات اقتصاد السوق على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء بعد عرض السياق العام لهذه السياسات، والتطور التاريخي والمنعرجات الهامة التي شهدتها اقتصاديات المنطقة العربية منذ السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، والأزمات الاجتماعية التي مرت بها. كما سنبين الخصائص الجديدة لاقتصاديات هذه البلدان من ظهور قطاعات منظمة وأخرى غير منظمة تهيمن على المشهد الاقتصادي العام. مع عرض أوضاع النساء في العمل في تونس وفي المغرب.

في جزء ثان سنستعرض الإطار النظري للاقتصاديات البديلة ودورها في الحد من تأثيرات التطور المتصاعد للرأسمال الاحتكاري مع ذكر تجارب لأشكال من الاقتصاد التضامني والاجتماعي ناجحة أو ناشئة في بعض البلدان العربية ومساهمة النساء في إرساء هذه التجارب وإنجاحها ودور هذه الأنماط في تمكين النساء والارتقاء بأوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية.

وفي جزء أخير نحاول تسليط الضوء على دور الدولة في دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في المنطقة العربية.

---

[165] تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2011 للأمم المتحدة، https://is.gd/KaHqqG

I- أوضاع النساء الاقتصادية والاجتماعية في ظل العولمة الرأسمالية

إن الرأسمال العالمي بسعيه لتحقيق الربح الأقصى ظل ينهب ثروات الشعوب الفقيرة باستمرار مع توسع رأس المال وتناميه. إذ تميزت اقتصاديات الدول النامية ببروز ظواهر عديدة من تمركز الفقر والجوع والأمية والأوبئة كما تميزت بكثرة الحروب الأثنية والدينية والقبلية والقومية التي تغذيها الإمبريالية العالمية لمزيد التحكم في ثروات هذه البلدان.

ارتبط تطور النظام الرأسمالي بالنظام الأبوي ارتباطا وثيقا إذ يغذي كل منهما الأخر وذلك فيما يتعلق بمسألة التقسيم الاجتماعي للعمل. لطالما كانت النساء عبر التاريخ ضحايا الاضطهاد المزدوج، الاضطهاد الطبقي واضطهاد النظام الأبوي واحتدت الثنائية وتطورت واختلفت العلاقة بينهما حسب المجتمعات وحسب الثقافات. وأمام عولمة رأس المال تطورت أشكال التضامن العمالي لتأخذ الصبغة العالمية في طرح أشكال مقاومة الاستغلال وطرح قضايا العمال والعاملات باختلاف جنسياتهم وباختلاف خصوصياتهم الثقافية.

ومع ظهور منظمة العمل الدولية في 1919تم تسليط الضوء على الانتهاكات الحاصلة في مجال حقوق العمال وخاصة العاملات واعتبار قضايا النساء قضايا خصوصية. منذ أن تم في سنة 1975 إقرار يوم 8 مارس يوما عالميا للمرأة العاملة بعد نضالات خاضتها النساء في مواجهة الاستغلال منذ أواخر القرن الـ19 حيث كشفت الحركة العمالية الصاعدة تدهور أوضاع العمال نتيجة التصنيع السريع الذي شهدته أمريكا وأوروبا. وعملت الحركات العمالية والنقابية على التنظيم والتضامن أكثر وشهدت الحركة العمالية النسائية حراكا هاما آنذاك حيث انتفضت في سنة 1857 من أجل تقليص عدد ساعات العمل اليومية من 16 ساعة إلى 10 ساعات والمساواة في الأجور وتحسين شروط العمال عامة. وجوبهت هذه الانتفاضة بالرصاص حيث قتلت واعتقلت عشرات العاملات. وقد كان لإصدار النصوص الدولية من اتفاقيات ومعاهدات وبروتوكولات في مجال الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية أثرا هاما في تحسين أوضاع النساء.

1- حقوق النساء بين انتهاك الحق في العمل وأشكال الاستعباد الحديث

يعتبر سمير أمين أن الرأسمالية عرفت توسعا كبيرا في إطار الدولة القومية وذلك باندماج ثلاثة أسواق:

- سوق البضائع
- سوق رأس المال والتكنولوجيا
- سوق العمل

من هذا المنطلق فإن التطور الحاصل في مجال الرأسمال العالمي يتم عبر الضغط على سوق العمل بفرض المرونة flexibility (الأجور والتشغيل) بما يخدم الطبقات المسيطرة والمهيمنة التي تحتكر الثروات. واحتد التناقض في علاقة رأس المال –العمل (تنظيم العمل). ذلك أن "السوق العالمية هي سوق ذات بعدين اثنين فقط (تبادل تجاري وتحرك الأموال) فهي مبتورة بالمقارنة مع أسواق وطنية ذات ثلاثة أبعاد (يضاف إلى البعدين المذكورين سوق العمل)"[166]

تفيد الاحصائيات الرسمية العالمية في 2015 أن البطالة بلغت 204 مليون شخص يفتقرون إلى عمل منهم 74 مليون شاب كما أن 830 مليون شخص في العالم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم وأكثر من 1.5 مليار هم في نمط تشغيل غير مستقر يفتقر إلى شروط العمل اللائق والضمان الاجتماعي.

كما انتشرت الأشكال الهشة غير اللائقة للعمل إذ أمام الفقر الذي ألم بأكثر من ثلثي سكان العالم وانعدام العدالة الاجتماعية فإن ملايين الأشخاص يقبلون بأي شروط للعمل نظرا لغياب الاختيارات العادلة وهو ما يناقض شروط التنمية نفسها، وأمام أشكال التعسف والاستغلال الذي تمارسه رؤوس الأموال يتم تشغيل الآلاف من الأطفال والنساء في الصناعات الخطرة ويتعرضون للعمل بالإكراه ويتم استغلالهم جنسيا والاتجار بهم.

---

[166] سمير أمين الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص80

كما تبين الإحصائيات العالمية أن في سنة 2012 تعرض 14 مليون شخص إلى الاستغلال في العمل و4.5 ملايين للاستغلال الجنسي غالبيتهم من النساء والفتيات. لقد ظهر شكل جديد لمراكمة الثروة وتحقيق الربح غير المشروع حيث انضاف إلى الاتجار بالأسلحة والمخدرات، الاتجار بالبشر الذي يعتبر من أكبر مصادر تحقيق الربح غير المشروع في العالم حيث وقع ضحيته بين عامي 2007 و2010عديد الأشخاص من 136 جنسية في 118 بلد، 55 إلى 60% منهم نساء.[167]

وتقر نفس الإحصائيات أنه على الصعيد العالمي فإن عدم المساواة في الأجور بلغ مستويات مرتفعة رغم أن القوانين الوطنية لعديد البلدان النامية تقر بالمساواة في الأجور إذ تتقاضى المرأة 24% أقل من أجر الرجل وهي لا تشغل سوى 25% من المناصب الإدارية والقيادية في عالم الأعمال ولا تشغل أي منصب في الإدارة العليا في 32% من الشركات ولا تزال حصة المرأة تناهز 22% من المقاعد النيابية في المجالس الوطنية.[168]

هذا الواقع التمييزي في توزيع الثروة، يخلق واقعا هشا للنساء. فظاهرة تأنيث الفقر تزداد بتعميق الفوارق بين مختلف الفئات الشعبية واحتداد التمييز القانوني بين الجنسين في الحقوق وإقصائهن من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخصوصا من مراكز صنع القرار[169]، ومن المشاركة في البناء الاقتصادي. فانعدام المساواة وتكافؤ الفرص في مجال العمل لن يؤدي سوى إلى مزيد من الانقسامات والفوارق في المجتمع.

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في البلدان العربية بين برامج الإصلاح الهيكلي والانخراط في الاقتصاد الحر

أمام تدهور الخدمات نتيجة خصخصة القطاعات العامة في مجال الصحة والتعليم وهو ما ميز دول ما بعد تبني سياسات الإصلاح الهيكلي في عديد البلدان النامية وفرض

---

[167] تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص 6

[168] تقرير التنمية البشرية لسنة 2015، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ص 4

[169] منجية هادفي، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في تونس، أفكار في ظل ثورات الشعوب، الشبكة العربية لمنظمات التنمية، بيروت، لبنان، 2012

المؤسسات المالية الدولية مقابل القروض طويلة المدى شروطا تفرض القيام بإصلاحات تشمل العديد من القطاعات الهامة كالقطاع الجبائي والسوق المالية وخصخصة المؤسسات العمومية في المجال الصناعي بصفة تدريجية وتحريرا لاقتصاديات الوطنية بتحرير الاستثمار والانفتاح أكثر على الاقتصاد العالمي.

أحدثت سياسات الإصلاح الهيكلي في عدد من البلدان العربية تراجعا هاما للدولة عن دورها الاجتماعي وتراجعا للحقوق وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية. وأمام ضرب مجانية التعليم وتفاقم الفقر في صفوف الفئات الأقل دخلا تنامت ظاهرة سحب البنات من المدارس والانقطاع المبكر عن التعليم. كما أن قوانين العديد من بلداننا العربية لا تزال تفتقر إلى إجراءات حمائية للنساء وللعاملات بشكل خاص تحميهن من الطرد التعسفي والتسريح والعمل ألقسري وتوفير الحماية الاجتماعية.

العنف المسلط على النساء عائقا أمام التمكين الاقتصادي

عمل العديد من الحركات النسوية على كشف مخلفات النظام الرأسمالي في تعميق الفقر والعنف ضد النساء وهو ما أكدته مسيرة النساء ضد العنف والفقر المتكونة من عديد الحركات النسوية والنسائية في العالم في بيانها الختامي في اجتماع الموزمبيق "**لا ينتج الرأسمال المالي وإجراءات التقشف والخصخصة إلا الفقر والعنف ضد النساء. في المسيرة العالمية للنساء نعمل على زيادة القوة والاستقلال الاقتصادي للنساء. بحيث نأمل في إعادة توزيع الثروة والاقتصاد التضامني. إننا نستنكر صعود الأصولية الدينية والسياسات الإمبريالية ونريد عالما عادلا، دون أي قوة عسكرية، حيث النساء وجميع الشعوب لديهم الحق في تقرير المصير وتحترم فيه حقوق الإنسان**".[170]

ويعتبر العنف ضد النساء حاجزا أمام تقدمهن وتمتعهن بالمواطنة الفعلية. وتتميز المنطقة العربية بتصاعد العنف وخاصة العنف القائم على أساس الجنس. وهو ما نشهده بشكل خاص في البلدان التي تعيش نزاعات أو تلك التي عاشت ثورات حيث تتميز الأوضاع بضعف سيادة القانون وبهشاشة الأوضاع الأمنية حيث لا يزال تستخدم أجساد النساء

[170] الموقع الرسمي لأطاك المغرب، http://attacmaroc.org

كوسيلة لإذلالهن وأسرهن بما في ذلك أزواجهن ويتعدد الاستغلال الجنسي من الاغتصاب إلى الاتجار بهن كما لا تزال ظاهرة تزويج الصغيرات وختان البنات في عديد البلدان العربية. كما تواجه النساء العاملات أشكال عديدة من العنف كالتحرش الجنسي في مكان العمل أو في الفضاءات العامة. وفي غياب قوانين تجرم العنف المسلط على النساء وتعاقب مرتكبيه وفي غياب قوانين وآليات تحمي النساء من كل مظاهر العنف فإن أوضاعهن تتغير ببطء وفرص تمكينهن لا تزال محدودة. ان التكلفة الاقتصادية للعنف المسلط على النساء هامة وخاصة بالنسبة للعاملات. ورغم مصادقة غالبية بلدان المنطقة على اتفاقية مناهضة كافة اشكال التمييز ضد المرأة المسماة اتفاقية "السيداو".CEDAW فإنها لا تزال تحافظ على عديد من التحفظات على بعض المواد والبنود. وتشمل التحفظات مواضيع راهنة هامة يتعلق بعضها بتنظيم تشريعات الأسرة، ومنها ما يتعلق بالحضانة والوصاية والولاية والقوامة والإرث وجنسية الابناء وزواج الاطفال وتعدد الزوجات والحق في الطلاق والنفقة وزواج المسلمة من غير المسلم.

لا تزال إذن قوانين الدول العربية أقل من المأمول بالنسبة لواقع التمييز الذي تعانيه النساء وهو ما أثر على أدائهن في مستوى مشاركتهن السياسية. مثلت قضية التنمية تحديا لعديد البلدان في المنطقة العربية إذ تأرجح الناتج الداخلي الإجمالي بين الارتفاع والتراجع وخاصة في السنوات التي عقبت الثورات والصراعات والحروب في عديد البلدان العربية، وبالرغم من أنا الارتفاع الحاصل لم يقابله نمو في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بسبب عامل النمو الديموجرافي (إذ ازداد عدد السكان من 221 مليون نسمة في 1990 إلى 377 مليون نسمة في 2014)[171] الذي أثر بشكل مباشر في الهيكلة العمرية للسكان. كما بلغ متوسط نصيب الفرد 4.795 دولار وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 8.055 دولار ولكن متوسط الدخل هذا يظل متباينا بين البلدان المصدرة للنفط التي

[171] البنك الدولي، مؤشرات التنمية 2015، ص 49

يبلغ فيها ثلاث مرات المتوسط العالمي بينما لا يتجاوز في أقل البلدان نموا في المنطقة 11%من المتوسط العالمي.[172]

3- سوق العمل والتشغيل بوصلة الاقتصاديات العربية

يعتبر القطاع العام المصدر الرئيسي لفرص العمل في معظم البلدان العربية[173] حيث يستوعب نسبة تتراوح بين 14 و40%[174]من مجموع القوى العاملة. منذ عقدين من الزمن لم تعد مؤسسات الدولة قادرة على استيعاب طلبات الشغل وفي غياب تطور حقيقي للقطاع الخاص، رغم كل السياسات التي تبنتها العديد من بلدان المنطقة العربية في اتجاه الانفتاح والخصخصة والتفويت في القطاع العام والامتيازات الجبائية الهامة الموكلة لهذا القطاع. ارتفعت إذن نسبة البطالة في صفوف الشباب وخاصة من أصحاب الشهادات الجامعية وهو ما مثل أحد الأسباب الهامة التي انتفضت لأجلها شعوب المنطقة، حيث انخفضت نسبة التشغيل في صفوف الشباب من 26.7% في سنة 1991 إلى 23.7% في سنة2013،[175] وفي نفس السنة بلغت نسبة البطالة في المنطقة 11.41% وبنسبة 30% بالنسبة للشباب.[176]

تتميز سوق العمل العربية بغياب استقرار العمل ومقومات الأجر اللائق وغياب برامج حقيقية للحماية الاجتماعية وتحتل اليد العاملة النسائية نسبة لا بأس بها في أنماط العمل غير المستقر نتيجة المشاركة المحدودة في الاقتصاد والأجور المتدنية التي تتقاضاها النساء.

كما ارتفع معدل نسبة البطالة في صفوف النساء الشابات سنة 2013 ليصل 48%.[177] وترجع هذه النسبة إلى طبيعة سوق العمل العربية الذي يتعامل بتفاضلية في مستوى الوظائف المعروضة إلى جانب الثقافة السائدة التي تحافظ على تقسيم جنسي

---

[172] التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول 2015، ص 49

[173] المصدر السابق، ص 55

[174] المصدر السابق

[175] المصدر السابق، ص 59

[176] المصدر السابق

[177]اتجاهات البطالة في العالم، منظمة العمل الدولية، 2014، ص 71

للأدوار المسندة للرجال والنساء. كما تميزت هذه السوق بغياب إطار تشريعي يحمي المرأة العاملة ويقدم لها الضمانات الكاملة للعمل، إذ أن العديد من البلدان العربية لم يصادق على الاتفاقية 183 لحماية الأمومة كما أن هناك نقص وغياب للقوانين التي تحمي النساء من العنف الذي يتعرضن له في مواقع العمل كالتحرش الجنسي.

كما أن ضرب مجانية التعليم وإلزاميته وتفاوت نسبة الإنفاق والميزانية المخصصة له من بلد عربي لآخر لعب دورا هاما حيث تنامت ظاهرة الانقطاع عن التعليم والسحب المدرسي وارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء. ومع تنامي القطاع غير المنظم التجأت شريحة كبيرة من النساء للعمل بهذا القطاع الذي لا يشترط مهارات وخبرات مهنية وتعليمية.

مع الأزمة العالمية التي شهدها قطاع النسيج أغلقت العديد من المؤسسات في قطاع النسيج في البلدان العربية حيث تم تسريح الآلاف من اليد العاملة النسائية اللاتي وجدن في الاقتصاد الموازي ملاذا لهن ومصدرا هاما لدخلهن باعتبار أن غالبية النساء تعول أسرا. وتميز القطاع غير المنظم بغياب أي ضمانات قانونية تحمي حقوق النساء في العمل باعتبار غياب التعاقد والتأمين الاجتماعي وغياب حق التنظيم النقابي.

وتبين منظمة العمل العربية أنه في سنة 2012 بلغت نسبة عمل النساء في الاقتصاد غير المنظم 1.3% في تونس، و56% في المغرب، و25% في الجزائر، و43% في مصر.[178]

مع تنامي ظاهرة تأنيث الفقر نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على اقتصاديات المنطقة العربية فإن تواجد النساء في الاقتصاد غير المنظم اتسم بظهور أشكال إنتاج غير محسوبة في الإحصائيات الرسمية ويتمثل في إنتاج سلع غذائية وغيرها كما أن العمل غير مدفوع الأجر يتسع ليشمل العمل بالمزارع والأراضي الفلاحية الصغيرة التي يغلب عليها الطابع الأسري وهن بنسبة 60% من إجمالي اليد العاملة النسائية في أرياف البلدان العربية.[179]

---

[178] نعمات كوكو، المشاركة الاقتصادية للنساء في ظل السياسات النيوليبرالية، مجلة طيبه، 2016.

[179] منظمة العمل العربية 2012 نفس المصدر السابق ص 33

كما ارتبطت مسألة الديمقراطية بشكل كبير بقضية التنمية وبالمساواة ذلك أن النساء دفعن ويدفعن ضريبة الخيارات الاقتصادية اللا شعبية وهن أولى ضحايا سياسات الاقتصاد الحر. إن التمكين الاقتصادي للنساء لن يمر سوى بتحقيق إطار سياسي ديمقراطي جوهره اجتماعي يتبنى قوانين تعزز المساواة وتضمن المشاركة السياسية للنساء (كما هو الشأن بالنسبة للدستور التونسي)[180] وتحميهن من الفقر والتهميش والتمييز.

أ) النساء والحق في العمل في تونس

في أقل من عشر سنوات من1987 إلى 1994 ومنذ تبني الدولة التونسية لبرنامج الإصلاح الهيكلي للخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة لسنة 1986 (حيث بلغت نسبة النمو آنذاك -2.6% أي نسق نمو سلبي مع افلاس في مستوى المدفوعات الخارجية) تم تهيئة الاقتصاد للانفتاح أكثر على الاقتصاد الحر العالمي والانخراط في الاتفاقية العامة حول التجارة والرسوم الجمركية. ثم تم في عام 1995 التوقيع على الاتفاقية متعددة الأطراف مع منظمة التجارة العالمية، وإنشاء منطقة للتبادل الحر الأور ومتوسطي.

إن معركة الحق في العمل بالنسبة للنساء تعتبر في قلب المعركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد في اللحظة الراهنة. واتسمت العشريتان الأخيرتان بهشاشة العمل وعدم الاستقرار كسمة بارزة في خصائص الاقتصاد وسوق العمل التونسية وبروز أنماط جديدة للعمل مثل العمل لوقت جزئي والعمل المؤقت والعمل عن بعد، برزت أطر قانونية تحدد هذه الأشكال والمتمثلة في العقود محددة المدة. كما شهد سوق العمل تحولات عميقة في صلب الطبقة العاملة. وتغير نظام العمل بتدهور شروط العمل اللائق وخصوصا بالنسبة للفئات ضعيفة الدخل، حيث أن السياسة الاقتصادية اعتمدت مرونة اليد العاملة والضغط على الأجور. ويبرز ذلك خاصة في شركات المناولة أو شركات الاستعباد الحديث التي

[180] نص الدستور التونسي في الفصل 46 من باب الحقوق والحريات على أن "تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها، تضمن الدولة، تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة فيتحمل مختلفا لمسؤوليات وفي جميع المجالات، تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة، تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة."

يغيب فيها عقود العمل وخاصة بالنسبة لعمال وعاملات النظافة حيث يكتسح العنصر النسائي هذا القطاع اللاتي تتميز أوضاعهن بالفقر والحاجة وافتقادهم لفرصة العمل اللائق باعتبار غياب الكفاءة المهنية والتعليمية يفتقد العمال والعاملات لأبسط الحقوق الاجتماعية مثل الحق في التنظيم العمالي وممارسة الحق النقابي في تشكيل النقابات والحق في الحماية النقابية.

وعلى الرغم من أن المستوى التعليمي يعتبر عاليا بالنسبة للإناث، فإن سوق العمل يتعامل بتفاضلية بخصوص العمل المؤجر، إذ إن نسبة النساء العاملات تطورت من 6.1% سنة 1966 إلى 25.3% سنة 2002. وتعد 55.3% من الشريحة النسائية عاملات بالمنازل، بينما نجد 23.9% أجيرات و17.3%مستقلات و8.4% يرأسن شركات.[181]

تطور نسبة النشاط (%) حسب الجنس من 2006 – 2011 (*خلال شهر مايو من كل سنة)

الأعوام	2006	2007	2008	2009	2010	2011*
ذكور	67.3	67.7	68.0	68.7	69.5	70.1
إناث	24.4	24.5	24.7	24.8	24.8	24.9
المجموع	45.6	45.8	46.2	46.5	46.9	47.2

المصدر: *إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء والمسح الوطني للتشغيل 2011*

كما تم إضافة الوافدين من العاطلين على العمل إلى سوق الشغل بعد الثورة من المسرحين نتيجة غلق المؤسسات وحرق البعض منها أو تخريب معداتها، فإن نسبة فقدان مواطن الشغل شمل الإناث أكثر من الذكور حيث سجلنا فقدان 73.900 موطن شغل

[181] المعهد الوطني للإحصاء، تونس 1999، http://www.ins.nat.tn/

بالنسبة للإناث مقابل 63.700 بالنسبة للذكور.[182] وتواصل ارتفاع نسب النشيطين من الجنسين والمشتغلين بشكل متفاوت.

توزيع السكان النشيطين حسب الجنس الوحدة (الاف)

	الثلاثي 2 2015	الثلاثي 3 2015	الثلاثي 4 2015	الثلاثي 1 2016
ذكور	2869700	2873500	2883000	2885400
إناث	1121700	1130700	1137800	1152000

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء التعداد العام للسكان 2014

كما يبين الجدول التالي نسب المشتغلين:

تطور عدد المشتغلين حسب الجنس الوحدة (الالاف)

	الثلاثي 2 2015	الثلاثي 3 2015	الثلاثي 4 2015	الثلاثي 1 2016
ذكور	2513800	2515800	2521300	2525300
إناث	872500	876300	880700	889400

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

إلا أن نسبة البطالة لم تشهد انخفاضا مقارنة بالسنوات التي سبقت الثورة في 2011 (15.6% في سنة 2015) مما يجعلنا نتساءل حول مدى تحقيق الأهداف التي قامت لأجلها الثورة والتي كانت شعارها المركزي الشغل والحرية والكرامة..

[182] المعهد الوطني للإحصاء، تونس 2011، http://www.ins.nat.tn/

نسبة البطالة (%) من بين حاملي الشهادات العليا حسب الجنس

	الثلاثي 2 2015	الثلاثي 3 2015	الثلاثي 4 2015	الثلاثي 1 2016
ذكور	%19.9	%21.4	%20.7	%20.3
إناث	%38.4	%41.1	%41.1	%39.8

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وتتفاوت هذه النسب حسب الولايات وتتأثر بمدى تخلف كل جهة وحجم الاستثمار فيها. يعتبر قطاع النسيج من القطاعات الهامة والحيوية التي بني عليها الاقتصاد التونسي. ويشغل هذا القطاع نسبة كبيرة من اليد العاملة النسائية التي تفتقر غالبا إلى كفاءات تقنية وعلمية. ومع التطور الحاصل في صناعة النسيج في العالم بظهور الأزمة، أقفلت العديد من المؤسسات الصناعية وخصوصا منها تلك ذات رأس المال الأجنبي، مخلفة عديد الاعتصامات والإضرابات، حيث كان للنساء دور كبير فيها. إذ يشغل القطاع قرابة 50% من نسبة النشيطين في قطاع الصناعات المعملية، أي 10% من مجموع النشيطين على المستوى الوطني. وتمثل اليد العاملة النسائية جزءا هاما من اليد العاملة في هذا القطاع، أي نحو ثلاثة أرباع من إحداثيات التشغيل في القطاع، وربع اليد العاملة النسائية عامة.[183]

- **العاملات في القطاع الفلاحي/الزراعي**

تمثل النساء قوة عمل هامة في قطاع الفلاحة حيث انتشرت ظاهرة التشغيل الهش وخروج عديد النساء في الأرياف للعمل لإعانة أسرهن وفي عديد الحالات لهن رئاسة العائلة باعتبار نزوح الأزواج للمدن للبحث عن فرص عمل تمثل نسبة النساء العاملات بشكل موسمي في قطاع الفلاحة حوالي 60%من وتبين دراسة قامت بها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات سنة 2014 على عينة شملت 200 عاملة في 4 ولايات. بينت الدراسة أن

[183]الاتحاد العام التونسي للشغل، قطاع النسيج والملابس في تونس وتحدي إعادة إدماج العمال، تونس، 2005، ص 7

67% من النساء المستجوبات يعملن لفترة يومية تتراوح بين بين 8 و12 ساعة في اليوم كما بينت أن 73.7 من النساء المستجوبات يعملن بدون أجور في حين 15.6 يشتغلن وفق عقود محدودة المدة و10.8 عقودهن غير محدودة المدة. كما أكدت نفس الدراسة أن 90 من المستجوبات يحصلن على أجر يومي يقدر بين 10 و15 دينار أي بمعدل 280 دينار كأجر شهري وهو أقل من الأجر الفلاحي الأدنى الرسمي والذي يقدر بـ338 دينار شهريا. [184]

كما بينت الدراسة غياب التأمين الاجتماعي وإجراءات تحمي الصحة والسلامة المهنية وغياب التنظيم النقابي كما أن ظروف نقل العاملات إلى الضيعات الفلاحية يفتقد الشروط الآمنة كماتتعرض العاملات للتحرش الجنسي والعنف اللفظي والمادي في مواقع العمل. ان هذا الواقع التمييزي للعاملات الفلاحيات والذي يفتقر إلى شروط العمل اللائق والضامن للكرامة الإنسانية يجعلنا نوجه أصابع الاتهام إلى منوال التنمية المتبع هذا المنوال الفاشل والمنتج للفوارق الاجتماعية ويفتقد العدالة الاجتماعية والعدالة الجبائية.

وعلى الرغم مما روجته تقارير البنك الدولي من أن تونس تحتل المرتبة 55 من ضمن البلدان المستقبلة للاستثمار، ومن أن "تونس خلال السنوات العشرين الأخيرة قد حققت ومن خلال برنامج الإصلاح الهيكلي، شوطا هائلا في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد، وهو ما بينه تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2010".[185]

ب–النساء والحق في العمل في المغرب:

لا تختلف المغرب عن بقية البلدان العربية التي تبنت برنامج الإصلاح الهيكلي في أواسط الثمانينيات مقابل قروض طويلة الأمد وتحت املاءات وشروط صندوق النقد الدولي وقامت الحكومة المغربية بإصلاحات جذرية في مستوى العديد من القطاعات الاقتصادية واندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي لاتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وخلق

[184] ظروف العمل الفلاحي للنساء في الوسط الريفي، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، 2014، ص57

[185]Ludovic lamant ; laTunisie rêvée de la banque mondiale et de la FMI 18 janv. 2011. https://is.gd/quCssR

منطقة للتبادل الحر برفع الحواجز الجمركية على المواد الصناعية للاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي إلى حدود 2010.

وكان لهذه الإجراءات انعكاسات هامة للنسيج الاقتصادي حيث تم رفع الدعم عن الشركات المغربية مقابل مساعدات الاتحاد الأوروبي. وتأثر جراء ذلك قطاعات هامة كقطاع النسيج والملابس الذي يحظى بنصيب كبير في تشغيل اليد العاملة النسائية ففي 1998. تمثل اليد العاملة في قطاع النسيج 43% أي 210.700 عامل من 490 ألف عامل وعاملة في الصناعات التحويلية.[186] وتقدر نسبة النساء في قطاع النسيج 68% أي ما يقارب 142.120.

وفي إطار برنامج اعادة التأهيل تم خصخصة عديد المنشآت العمومية والتفويت فيها كما تم مراجعة قوانين الشغل بما يضمن المرونة في الشغل وبالتالي تسريح العمال وترك الأجور تتحدد من خلال العرض والطلب.

وبانفتاح الأسواق الداخلية وإغراق الأسواق الأوروبية بالبضائع الآسيوية وخاصة في قطاع النسيج مما أثر على السوق المغربية في مجال تصدير الملابس لشريك هام وهو الاتحاد الأوروبي وبالتالي أغلق العديد الشركات وأصيب بعجز مالي. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن قطاع البناء والنسيج والملابس فقد 80.000 عامل وعاملة في سنة 1998 ونالت النساء جزءا كبيرا باعتبار أن قطاع النسيج قطاعا مؤنثا.

تميز سوق العمل بعدم الاستقرار والتسريح الجماعي، كان القانون ينص في السابق على سجن المشغل الذي يسرح العاملين لديه، لكن تم التراجع مع مدونة الشغل، عن هذه الضمانة وتم الاكتفاء بالذعائر والغرامات المالية فقط. كما تشكل ظاهرة السمسرة في اليد العاملة إحدى مظاهر هشاشة الشغل. حيث نمت الظاهرة مع ظهور شركات الوساطة وتقنين هذه الشركات.[187]

---

[186] فؤاد الهيلالي، العولمة الرأسمالية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المرأة العاملة المغربية، http://www.ahewar.org/

[187] الفضاء الجمعوي.. الحق في العمل في المغرب، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الشبكة العربية لمنظمات التنمية، بيروت 2012.

لقد أثرت الأزمة العالمية لسنة 2009 على واقع الاقتصاد في المغرب كبقية الدول النامية. ومن الآثار الهامة في مستوى سوق العمل حيث ارتفعت نسبة البطالة ما بين سنة 2009 وسنة 2010 إلى حدود 9.1%. وتميزت الشريحة الشبابية بنسبة نشاط منخفضة لا تتجاوز 48 بالنسبة لمن أعمارهم بين 15 و34 سنة وتبلغ نسبة البطالة في هذه الشريحة العمرية 14.8 في سنة 2010. [188]

نسبة النشيطين حسب الجنس وفئة السن حضري وقروي بـ(%) سنة 2014

فئات السن	الذكور	الإناث	المجموع
19–15 سنة	30.4	11.7	21.5
24–20 سنة	67.4	24.9	45.7
29–25 سنة	92.3	31.3	60.9
34–30 سنة	95.5	30.6	61.7
39–35 سنة	95.4	30.3	59.9
44–40	95.0	30.5	60.9
49–45	94.6	32.8	60.0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط مديرية الاحصاء (البحث الوطني حول التشغيل) 2014

[188] نفس المصدر السابق.

معدل البطالة حسب الجنس وفئة الجنس

فئات السن	الذكور	الإناث	المجموع
15–24 سنة	20.3	19.1	20.0
25–34 سنة	12.7	17.0	13.9
35–44 سنة	5.8	7.0	6.1
45 سنة فأكثر	3.4	2.1	3.0
15سنة فأكثر	9.7	10.4	9.9

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط مديرية الاحصاء (البحث الوطني حول التشغيل) 2014

يظل النشاط النسائي متمركزا في القطاعات ذات التأهيل الضعيف، ويقتصر على عدد محدود من المهن. كما تجدر الإشارة إلى تعرض النساء بكيفية أكبر للبطالة، ولا سيما في صفوف الحاصلات على شهادات، فضلا عن كون نسبة البطالة في صفوف النساء الحضريات تشكل ضعف نسبة الرجال.

II-البدائل الاقتصادية في مواجهة التنامي المتصاعد للاقتصاد الحر

1-الإطار الاقتصادي والاجتماعي للتوجه نحو الاقتصاد البديل

لا تبدي حكومات الدول العربية اهتماما لأسباب ومصادر عدم المساواة الناتجة عن التقسيم الاجتماعي للعمل وهو ما أفرزته علاقات الإنتاج الاجتماعية وعلاقتها الجدلية بطبيعة الدولة ومصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة والحاكمة التي تعبر عن انحياز أيديولوجي وفكري نيو ليبرالي.[189] ومن التناقضات التي خلفتها الخيارات الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي الحر وبالسوق العالمية دور الدولة الذي شهد تراجعا في المستوى الاجتماعي.

بات إذن من الضروري إيجاد بدائل اقتصادية لما خلفه الاقتصاد الحر ولما خلفته مناويل التنمية المتبعة التي لا تتأسس على الشروط العادلة لتوزيع الثروة وتفتقد لرؤية مبنية على ثقافة حقوق الإنسان والمساواة التامة والمواطنة.

[189] نعمات كوكو، المشاركة الاقتصادية للنساء في ظل السياسات النيوليبرالية، مجلة طيبة، 2013

من هذا المنطلق وجب التأكيد على الدور الاجتماعي للدولة والتزامها بالاستثمار في قطاعات هامه كالصحة والتعليم وتمويل القطاع العام القادر على استيعاب التشغيل وهو ما يعتبر الإطار السياسي العام المحدد لأي تنمية بديلة، إذ يقدم هذا الإطار الضمانات والإصلاحات التي تعمل من أجل تحقيق المواطنة الفعلية بما يتوافق مع ما ورد بالاتفاقيات والنصوص والمعايير الدولية المعروفة.

2-بدائل اقتصادية أم "اقتصاد بديل"؟

تعريف

يعرف الاقتصاد البديل باختلافه عن الاقتصاد الكلاسيكي ليتخذ وجهة أخرى إضافية وبهذا فهو لا يتموقع كضد للاقتصاد الرأسمالي وإنما كملازم له وهذا يعني خلق مساحات للإبداع والتجريب بشكل موازٍ. ففي بداية التسعينيات عرف الاقتصاد البديل على أنه "تعاونية لمبادرات مواطنات ومواطنين"[190] وهو ما يعني الاستقلالية عن الدولة في مستوى الدعم العمومي. ما يمكن قوله إن الاقتصاد البديل ليس بنظرية اقتصادية وإنما هو تجميع لتجارب وممارسات ليس لها وزن من حيث عددها فقط تصلح للاستدلال بها. [191]

3-الاقتصاد الاجتماعي التضامني لمواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة

أ- **تعريفات للاقتصاد الاجتماعي التضامني**

ظهر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي في فرنسا في 1977 وهو يرجع إلى الباحثين الفرنسيين الذين بلوروا مفهوم هذا الشكل من البدائل الاقتصادية.

"يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيقِ المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا. كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع

---

[190]Jacqueline lorthios. Economie alternative extrait du "dictionnaire de l'autre economie 2005 "https://is.gd/OhaETK

[191] المصدر السابق

المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعي، من خلالِ تقديمها لنماذج مستدامة ومدمِجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء".[192]

إذن أصبح الاقتصاد الاجتماعي سبيلا لمواجهة الأزمات إذ نجد اهتماما جديا من قبل الدولة والمنظمات الدولية المانحة ومنظمات المجتمع المدني والنقابات.

ب–بدائل تنموية: التعاونيات أداة لتمكين النساء في الاقتصاد الاجتماعي التضامني

تعرف منظمة العمل الدولية التعاونيات على أنها "في مفهوم هذه التوصية، يعني تعبير (التعاونية) جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معا طواعية لتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويشرف عليها ديمقراطيا"[193] من هنا يتميز تسيير التعاونيات بممارسة أعضائها وعضواتها للسلطة الديمقراطية والمشاركة الاقتصادية للأعضاء والاستقلالية والتعليم والتدريب والمعلومات والتعاون بين التعاونيات والاهتمام بالمجتمع المحلي.

كما أكدت منظمة العمل الدولية على أهمية مساهمة النساء في العمل التعاوني وخاصة في الإدارة والقيادة ولما لا في إنشاء تعاونيات نسائية.

ففي المغرب وفي سنة 2012، لم تتجاوز نسبة النساء المقاولات 0.8 بالمائة فقط من النساء النشيطات العاملات على الصعيد الوطني، في حين أن 16.1 بالمائة منهن يعملن لحسابهن الخاص. وتعكس هذه الأرقام حجم الصعوبات التي تواجهها المرأة لكي تستقل بذاتها، كما تترجم، على وجه الخصوص، الواقع الاجتماعي للعمل المستقل للنساء وهي تختلف عن التعاونيات الذكورية بحجمها الصغير، وغير حاضرة بما يكفي في تجمعات

---

[192] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية، تقرير حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، 2013

[193] منظمة العمل الدولية، التوصية 193 لسنة 2002، https://is.gd/QXIbIO

المصالح الاقتصادية، وفي شبكات التسويق، الأمْر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام تسويق منتجاتها.[194]

وفي مصر تعاني التعاونيات من غياب حرية التأسيس والاستقلالية وتواجه عقبات عديدة منها مشكلة تسويق منتجاتها في غياب أسواق تعاونية بديلة للأسواق التبادلية. كما تواجه التعاونيات مشكل الإقراض لارتفاع فوائد الديون وتعتمد المشروعات النسائية خاصة في غالبيتها على التمويل الذاتي، ونسبة قليلة من التمويل تأتي من الموارد الخارجية.

كما تواجه النساء العربيات (تونس، مصر، المغرب...) في القرى والأرياف مصاعب في مجال الحقوق العقارية، التي يمكن أن تكون ضمانا للحصول على قروض (إنْ على صعيد الميراث أو إبرام عقود الملكية العقارية). فإن الطابع التمييزي في حقوق الميراث لا يزال مهيمنا.

تجارب نسائية من بلدان ما بعد الثورات العربية:

- **تجربة مصنع ماموتاكس (تونس) في التسيير الذاتي**

بينت تجربة مصنع ماموتاكس على إرادة حقيقية لمجموعة من العاملات في تسيير ذاتي لمصنع نسيج يخضع لما يعرف بقانون 72 المتعلق بالاستثمار الأجنبي في تونس. وعانى المصنع كغيره من مصانع قطاع النسيج الذي واجه أزمة حادة كما بيناه أعلاه وعلى اثر غلق المصنع وحفاظا على وظائفهن قررت العاملات -اللاتي نجحن في تأسيس نقابة أساسية تابعة للاتحاد العام التونسي للشغل- تسيير المصنع والإشراف على الإنتاج لاستخلاص الأجور العالقة منذ أكثر من 5 أشهر ومصاريف التغطية الاجتماعية للعاملات وذلك بعد مفاوضات عديدة تمت في مقر الولاية بين صاحب المؤسسة والنقابة وممثل عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوالي وتم توقيع اتفاقية مع صاحب المصنع في مارس 2016 تشترط تسيير العاملات بأنفسهن للمصنع وإبعاد صاحب المصنع

[194] نشر بوكالة المغرب العربي، 2010، http://www.maghress.com/

بإعطاء تفويض مالي وإداري للكاتبة إلى حين استخلاص كل الأجور وبقية المصاريف.[195] ولكن أجهضت هذه التجربة لعدم توفر المواد الأساسية التي كان يوفرها شريك ثان رفض تزويدهن. رغم فشل التجربة فإن العاملات بخوضهن هذه التجربة قد دعمن حقوقهن النقابية من خلال كسر حاجز الصمت وممارسة حقهن في التنظيم وحققن بعض المكاسب. كما أن شهادات العديد منهن تبين أنهن رغم هشاشة أوضاعهن ورغم البطالة لدى البعض فإن الوعي الذي اكتسبنه وراكمنه من خلال هذه التجربة جعلهن مواطنات فاعلات في الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

تعد تجربة ماموتاكس أولى التجارب في تونس في التسيير الذاتي جوهر الاقتصاد الاجتماعي التضامني وقد لفتت أنظار كل الفاعلين من قوى نقابية ومنظمات حقوقية وتنموية ومؤسسات الدولة.

- **تجربة تعاونية "العونة "الصعيد المصري**

هي مبادرة تديرها النساء وتعد تعاونية "العونة" مشروع تديره نساء قرية العونة بمحافظة أسيوط بالصعيد منذ سنة 2015 وتطور هذا المشروع ليخلق فرص عمل لنساء أخريات. ساعدت جمعية "بادر لتنمية الصعيد" بالعونة، نساء القرية في تلقي تدريبات في اختصاصات عديدة منها "خياطة، صناعة حلويات...، الخ" وتدريبات على تسيير المشروعات. منذ سنه أسست مجموعه من المتطوعات إلى جانب المديرة التنفيذية للجمعية، تعاونية /معصرة مختصة في "دبس الرمان" (عصير الرمان) وهي أول تعاونية نسائية في الصعيد وأسهمت هذه الجمعية في جذب 20 امرأة ساهمت كل منهن بألف جنيه، وأصبح منهن 5 في مجلس إدارة التعاونية من إجمالي 7 في مجلس الإدارة.[196]

---

[195] RÉSISTER ET PRODUIRE: LA LUTTE DES OUVRIÈRES DE MAMOTEX, https://is.gd/6Vvs1H

[196] منى عزت، أول تعاونية نسائية في الصعيد، موقع أصوات مصرية، أغسطس 2016، https://is.gd/xkfVjI

تشرف النساء على عمليات التصنيع (الآلات ملك للتعاونية) وإنتاج وتعبئة وتوزيع المنتوج على مطاعم وفنادق. وتطورت التعاونية وحققت أرباحا بفضل جهود النساء العضوات لتتوسع باتجاه إضافة أنشطة جديدة تتمثل في استغلال قشور الرمان وتصنيعها إلى مواد تجميل، كما وفرت مواطن عمل إضافية من نساء القرية. ساهمت هذه التجربة في التمكين الاقتصادي للنساء كذلك في الرفع من وعيهن والتمتع بمواطنتهن وممارسة حقوقهن السياسية والثقافية.

4- أي دور للدولة في الاقتصاد الاجتماعي التضامني

على الدول أن تعمل على تبني خيارات اقتصادية وطنية تتجه بوصلتها أكثر إلى الاحتياجات الداخلية وتعتمد منوالا تنمويا اجتماعيا ونظاما جبائيا عادلا وتوجه نفقاتها العمومية نحو القطاعات الاجتماعية الهامة (الصحة والتعليم والسكن والتشغيل...) التي تهم الشرائح المختلفة من الشعب وخاصة منها الفقيرة. كما يجب أن تستوعب نماذج التنمية المتبعة الأشكال الجديدة للمبادرات التنموية الجماعية كمشروعات الاقتصاد الاجتماعي التضامني والتسيير الذاتي.

إصلاحات تشريعية وتدابير في اتجاه دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني

على الدولة إذن:

- أن تهيئ البنية التشريعية لدعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في المنطقة العربية حيث تعترف دساتير العديد من الدول بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتساعد التشريعات على توفير الضمانات الكفيلة بحماية مختلف الفاعلين في هذا القطاع قصد تنظيمه وتطويره ليقوم بدوره في الاقتصاد الوطني.
- تعتمد إصلاحات في مستوى الأسواق المالية لاستيعاب شكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك بإيجاد آليات تمويلية بديلة من بينها ضرورة وجود بنوك تعاونية كما هو الحال بالنسبة لعديد المبادرات العالمية.

- تحسين أوضاع النساء الفقيرات في القرى والأرياف حتى تصل إلى الأراضي الزراعية التي تنتج منها الغذاء وتوفر فرص عمل وسد احتياجاتهم (في غياب قوانين تنص على المساواة في الميراث).
- دعم مبادرات التسيير الذاتي وتشجيع الفئات الاجتماعية الهشة من الشباب والنساء بتمكينهم من مقاطع من أراضي الدولة لاستثمارها وتسييرها في إطار اقتصاد اجتماعي تضامني.
- تحرير التعاونيات بما يضمن استقلاليتها وحرية تأسيسها وتسييرها الذاتي.
- دعم اللا مركزية وتوفير مناخ سياسي عام يتأسس على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية والتشاركية
- ارساء بيئة قانونية مبنية على دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتبني تدابير ايجابية لوصول النساء إلى التمويل وخاصة في الأرياف والقرى.

اهتمت المنظمات النقابية ومنظمات المجتمع المدني بالاقتصاد الاجتماعي التضامني كحل لمظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها العديد من البلدان العربية ما بعد الثورات.

في تونس قدم الاتحاد العام التونسي للشغل أهم منظمة نقابية في تونس في شهر أغسطس 2016 "مبادرة تشريعية حول الاقتصاد التضامني والاجتماعي تتمثل في مشروع قانون مرفوق بحزمة من التشريعات ينظم هذا النوع الجديد من الاقتصاد تضم قرابة 53 فصلا، وذلك بالاستعانة بـ18 خبيرا، وتم عرض هذه المبادرة أخيرا على مجلس نواب الشعب للنظر فيها."[197]

وحيث أن تجارب عديدة تنتظر إصلاحات تشريعية حقيقية في بلداننا العربية وخاصة في بلدان الثورات العربية ورغم أن الواقع المتغير والمسار الذي فرضته الثورات يقر بمشروعية كل المطالب المنادية باللامركزية والتنمية المحلية وتوفير مناخ سياسي عام يتأسس على مبادئ

[197] عصام الراجحي، الاقتصاد الاجتماعي التضامني... حلم تونسي مشروع، هافينجتون بوست، 8 نوفمبر 2016 https://is.gd/88fNXH

الديمقراطية الاجتماعية والتشاركية فإن التشريعات لازالت تعتمد التسيير المركزي للدولة ولم يتم استيعاب المبادرات التنموية الجديدة بل حكمت على بعضها بالفشل (مثال مصنع ماموتاكس للنسيج بالساحل التونسي).

على الدول العربية الاقتياد بتجارب عالمية حققت أشواطا في العدالة الاجتماعية وذلكبأحداث هيئات استشارية مستقلة وديمقراطية وهو ما قامت به البرازيل حين "أنشأت هيئة وطنية لتسويق منتوجات وخدمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني وفقا لمبدأ العدالة والتضامن ويعتبر نظام التجارة العادلة التضامنية أول نظام في العالم يرتبط بالاقتصاد التعاوني أقره رسميا الرئيس البرازيلي في سنة 2009."[198]

في هذا الإطار لا يمكن الحديث عن دور تدخلي للدولة ولا يمثل الإطار التشريعي سوى بنية في خدمة المبادرة والإبداع في إطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني. حيث تقتضي العدالة الاجتماعية والاقتصادية أن تعدل القوانين وتتطور لتتماشى مع المبادرات الاجتماعية التضامنية الجديدة لا أن تحاصرها باسم هبة الدولة ومنافستها في أملاكها (تجربة جمنة بالجنوب التونسي).[199]

[198] المصدر السابق

[199] المصدر السابق (أحد الكتابات عن تجربة جمنة).

فصل ختامي

المحددات الهيكلية لتعميق الفوارق والفجوات الاجتماعية في المنطقة العربية

مقدمة:

في ظل العولمة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبتها، أصبح لموضوع الفوارق الاجتماعية أهمية بالغة على الصعيد الدولي، وتكمن هذه الأهمية في تأثيره المباشر على العدالة في المجتمعات وهو ما ينعكس على موضوعات أخرى كالتنمية والاستقرار والأمن والنمو الاقتصادي وتعتبر هذه الموضوعات موضوعات تمثل أولوية تقدم الدول وهي محور الأهداف الإنمائية للألفية.

من الواضح أن الهوة الفاصلة بين العالمين الغني والفقير قد اتسعت وتعمقت بداية من ثمانينيات القرن الماضي بالتزامن مع كساد الاقتصاد العالمي وما نتج عنه من انهيار أسعار المواد الأولية وانفجار أزمة الدين التي أدت بدورها إلى الشروع في تطبيق برامج إعادة الهيكلة على نطاق واسع، بعد أن ظل الاعتقاد سائدا منذ عقد الخمسينيات بأن البلدان النامية بصدد السير في طريق النمو لأجل اللحاق "بركب الأمم المتقدمة". ومع الالفية الجديدة والانتفاضات العربية تم إبرام العديد من اتفاقات إعادة الهيكلة مع المؤسسات المالية الدولية بوتيرة لم تشهد المنطقة العربية مثيلا لها قبل الثورة، واللافت في هذه الاتفاقات هو تعاظم الدور المباشر لصندوق النقد الدولي في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الأقطار وهو الدور الذي كان يضطلع به بالخصوص البنك العالمي.

وهو ما دعى إلى الحديث عن تعمق الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية بعد الثورات، وذهب بالبعض لتفسير الثورات والاحتجاجات التي مرت بها المنطقة منذ عام 2011 وحتى الآن إلى الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، أو للدور الذي تلعبه الدولة وحكوماتها والمؤسسات الخارجية في تفاقم الفوارق الاجتماعية في المنطقة والتي قد تُنذر باحتمال صحوات أو ثورات جديدة كما كان في موجة الثورات الأولى. إلى جانب تعقد ميراث القهر والاستبداد والفساد.

هناك العديد من العوامل التي تساهم في تفسير حجم وحدة الفوارق الاجتماعية ما بين الثقافي والاجتماعي أو الطائفي والعرقي والديني، إضافة إلى الموارد الطبيعية وتعداد السكان والنزاعات الإقليمية التي تنهك بلدان المشرق العربي خاصة. ومن العوامل التي فاقمت التفاوتات الاجتماعية والطبقية بالمنطقة العربية، وأدت لتنامي الاحتجاجات الشعبية واندلا ع الثورات العربية هي المرتبطة بالسياسات النيوليبرالية التي تم اعتمادها خلال الحقبة الأخيرة من طرف العديد من الحكومات العربية. إضافة إلى ترسخ جذور الفوارق بفعل زواج المال والسلطة وتفشي الفساد والمحسوبية. وتعتبر التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لانتشار الفوارق الاجتماعية مرتفعة بالنظر لتأثيرها على آفاق التنمية والاستقرار الاجتماعي والسياسي.[200]

كما يؤدي اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية إلى تهديد مباشر للنمو الاقتصادي، نظرا لعدم قدرة الطبقات الفقيرة والمهمشة، وكذلك الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، على الاستثمار الكافي في التربية والتعليم باعتبارهما عاملين مهمين في تحفيز العملية التنموية. كما يسبب الفقر واللا مساواة في الوصول للخدمات العامة الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم مشاكل صحية ونفسية مستديمة للفرد، وتؤثر سلبا على النمو العقلي للأطفال وتفقدهم سبل عيشهم وتقوض قدراتهم على المدى الطويل.[201] كذلك لا يؤدي التفاوت الاجتماعي بين الجنسين الى عرقلة النمو وتقليص أعداد الفقراء فحسب، بل يؤثر سلبا على النتائج المحصل عليها من طرف الأطفال في قطاعي التعليم والصحة.[202]

ويحاول هذا الفصل في ضوء الأوراق السابقة، تحليل الفوارق الاجتماعية والفقر في المقاربات النظرية والأيديولوجية، ورصد تحول البنية الاقتصادية في المنطقة العربية إلى سياسات الانفتاح الاقتصادي والسوق الحر وتأثيرها على التفاوتات الاجتماعية، وأخيرا رصد محددات وعوامل تعميق الفوارق والفجوات الاجتماعية في المنطقة العربية.

---

[200] أنظر، محمد سعيد السعدي، الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية: المفهوم والاشكاليات، ضمن هذا الكتاب.

[201] تقرير التنمية البشرية 2014، برنامج الامم المتحدة للتنمية.

[202] المساواة بين الجنسين بوصفهما اقتصادا يتسم بالحنكة والبراعة، البنك الدولي، سبتمبر 2006

أولا: شبكات المصالح وتأثيرها على الفجوات الاجتماعية

لا يُشترط أن تحكم الطبقة المهينة بنفسها فربما تفضل أن تمارس مظاهر الحكم والسلطة عبر وسائط متعددة حيث يتضمن السياق غالبا طبقتين إحداهما حاكمة والأخرى مهيمنة، أو يحدث وأن تتركز سلطة الحكم من قبل تحالف طبقي من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، وأحيانا تخلق الدولة عبر ممارساتها طبقة خاصة بها مثلما حدث في نهايات فترة التحرر الوطني في دول مثل الجزائر ومصر حيث نمت طبقة البرجوازية الجديدة التي كانت قد حصلت على أكثر مكاسب ممكنة في ظل سيطرة الدولة على قطاعات الإنتاج وكان من صالحها في هذه اللحظة تحول الاقتصاد إلى اقتصاد السوق، بما يساعدها على تحقيق أرباح من الوساطة في بيع وخصخصة الشركات أو الدخول في شراكات مع شركات عالمية عبر تأسيس وكلاء محليين. وهو ما يظهر في حالة العراق ولبنان في نماذج المحاصصة الطائفية، حيث تحول تقاسم السلطة بين الطوائف إلى تقاسم للثروة بين مجموعة السياسيين، فأصبح مصدر شرعية الزعامات الطائفية هو انتمائهم لهذه النخبة وليس لطوائفهم.

وفي حالات أخري كمصر والأردن والمغرب وتونس قد تشكل مع بدايات تطبيق سياسات التكيف الهيكلي منذ التسعينيات، وما يصاحب ذلك من تشكل طبقة جديدة تجسد مفهوم الدولة العميقة، وتصبح هذه الطبقة دولة داخل الدولة، وهو ما يضعف امكانية وجود أي رقابة عليها، ويطلق العنان للممارسات غير العادلة والاستحواذات والاحتكارات التي لا يمكن مجابهتها أو الحد منها. هنا يأتي واقع هيمنة الطبقات الحاكمة خاصة في العائلات الملكية بالدول العربية، وفي أسر الحكام العرب وأبنائهم بالجمهوريات، وهو ما ينطبق أيضا على أسر كبار الوزراء وأبنائهم، وغالبا ما يحيط بمعظم تلك الأنظمة مجموعات من رجال الأعمال يكونوا الواجهة لممارستها الاقتصادية، والتي تتمتع بطيف واسع من التسهيلات والحماية مما يساعدها على أن تكون رقما مؤثرا في المعادلة الاقتصادية، وهو ما يجعل هذه الطبقات تقف بكل قوة ضد أي تغيير لقواعد اللعبة السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية لما يمثله ذلك من تهديد مباشر لمصالحها وأرباحها، فنحن أمام عناصر وآليات مترابطة بالاقتصاديات العربية تجاوزت حدود السيطرة على

اقتصادياتها الوطنية وتحولت للسيطرة على الاقتصاديات الإقليمية بالمنطقة عبر التحالفات الاقتصادية والشراكة في الصناديق والأسهم وشركات Offshore، وكل ذلك يؤكد ويسعى لاستمرار وتكريس الطبقية وانعدام العدالة في المجتمعات العربية واقتصادياتها.[203]

وهو الأمر الذي خلق صور من الاحتكار، يمكن ذكر بعضها على النحو التالي، في **الحالة العمانية** سيطرت فئات من المقربين والمحاسيب على الاقتصاد بطرق قانونية بحكم تغولها في مفاصل صنع القرار وتشكيلها لأغلب التشريعات الناظمة للاقتصاد الوطني، وهي الفئة التي استحوذت مبكرا على "التوكيلات الكبرى" في قطاعات النفط والغاز والخدمات والاستيراد والتصدير والسلع المعيشية الأساسية. الأمر الذي شكل إقصاءً اجتماعيا واضحا تمثل في "احتكار القلة" الذي يعد أبرز سمة يوصف بها القطاع الخاص في عُمان.[204]

أما في **اليمن،** ظهر هيمنة برجوازية تجارية مرتبطة برأس السلطة –مع تطبيق برامج التكييف الهيكلي تركزت كل المشروعات في أيدي أسر تجارية محدودة جميعها مرتبطة بهذا القدر أو ذاك بالنظام، وهو ما أشارت إليه لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة فتبلغ ثروة صالح ستين مليار دولار تديرها خمس أسر تجارية يمنية.[205]

وبالنسبة لحالة الأردن فإن المفارقة تكمن في أزمة الطبقات الوسطى في احتكار البرجوازية الكمبرادورية والبيروقراطية لموارد البلد السياسية والاقتصادية، وهي الطبقة التي استفادت من وجودها في السلطة وحولتها الى وسيلة إنتاج بكل الأساليب المشروعة وغير المشروعة، واستثمرت تلك البرجوازية فوائضها المالية في السوق بمشروعات خدمية استهلاكية بالأساس، وزاحمت وأضعفت الطبقات الوسطى في السوق والإنتاج بالاستيراد الواسع والرخيص حتى انكمشت على ذاتها وازدادت فقرا.

وهو الأمر الذي انتهي لوجود ما يُسمي برأسمالية المحاسيب، حيث تتركز الثروة في يد فئات قليلة، والتي أدت إلى إلحاق اضرار جسيمة بالمنافسة بين الفاعلين الاقتصاديين، مما

---

[203] خالد على، دور الاحتجاجات في التأثير على الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية، ضمن هذا الكتاب.

[204] سعيد سلطان الهاشمي، قراءة في إشكاليات الفوارق وعوائق العدالة الاجتماعية في عُمان، ضمن هذا الكتاب.

[205] معن دماج، الفوارق الطبقية في اليمن، ضمن هذا الكتاب.

يؤدي إلى تهميش الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يؤدي لتعطيل عملية الابتكار وتبني حلول تكنولوجية جديدة ترفع من إنتاجية العمل وتعزز تنافسية الشركات.[206]

إلى جانب ذلك تهدد الفوارق الاجتماعية تماسك المجتمع، أي قدرة المجتمع على ضمان العيش الكريم لكل افراده وتقليل التفاوتات والتقاطب الاجتماعي داخله، خاصة في غياب أنظمة للحماية الاجتماعية فعالة، مما يزرع الشعور بعدم الأمن والاقصاء عند الفقراء وتتنامى مظاهر الانحراف والجريمة في المجتمع، مهددة بذلك الاستقرار الاجتماعي. فعلى سبيل المثال لا الحصر في الحالة المغربية صرح المندوب العام المغربي لإدارة السجون، أن " أكثر من 80 في المئة من السجناء يقل مستواهم الدراسي عن الصف الاعدادي، بالإضافة إلى أن أكثر من 70 في المئة أما عاطلون أو يمتهنون حرفا ومهنا بسيطة لا تكفل الاستقرار المادي والاجتماعي".[207]

والأمر لا يخلو، من حدوث تعارض مصالح بين الطبقة الحاكمة والطبقة المهيمنة إما إبان تقاسم الكعكة الاقتصادية وعوائدها أو في مراحل إزاحة طبقة لصالح أخرى أو أثناء عملية تجديد الدماء داخل الطبقة الواحدة أو أثناء التخلص من بعض عناصرها التي يمثل استمرارها تكلفة باهظة على الطبقة ومصالحها، وهذا التعارض قد يلقي بظلاله على الواقع الاقتصادي والسياسي للبلاد، وهو ما يظهر في كلا من الحالة المصرية والتونسية، ففي تونس تجلى في الصراع بين السبسي ورجال أعماله وبين الإخوان وشبكتهم الاقتصادية المحلية والإقليمية، وربما ما حدث من تغيير وزير الاتصالات التونسي الذى كان يسعى لجذب شركة اتصالات قبرصية ضاربا عرض الحائط بالاتفاق الذى كان يتم تجهيزه لصالح الشركات القطرية فتم الإطاحة بهذا الوزير بالتعديل الوزاري الأخير الذى حدث في نهاية رمضان 2016 وأصر حزب النهضة على إسناد حقيبة الاتصالات لأحد أعضائه ليضمن تنفيذ اتفاقه مع الشركات القطرية.

---

[206] محمود عبد الفضيل، رأسمالية المحاسيب، دار العين للنشر، 2011، ص 69

[207] محمد سعيد السعدي، مرجع سابق

أما في **مصر**، فتظهر في توسع سيطرة العسكريين ورجال الأعمال التابعين لهم على الاقتصاد، ليس فقط على حساب المساحات التي كانت تحت نفوذ أسرة مبارك وطبقته ورجال أعماله، بل لشغل كافة المساحات الممكنة، ولإخضاع كل القطاعات لسيطرتها، وما يصاحب ذلك من غضب العديد من رجال الأعمال وشبكاتهم الاقتصادية والاجتماعية، والتأثير على فرصهم في الاستثمار، أو أزمة الدولار، أو مساعي نقل أنشطتهم أو أجزاء منها خارج البلاد، فتغيير شبكات المصالح على هذا النحو حتى لو نجحت بعض رموز هذه الشبكات في الاحتفاظ ببعض مواقعها أو حصصها، فالتناحر بين الطبقة الحاكمة والطبقة المهينة يؤدى إلى خلخلة البنية الاقتصادية، وهو ما يلقى بظلاله على الاستقرار السياسي من ناحية وعلى التشكيلات الجديدة للشبكات والسوق من ناحية ثانية.[208]

إلا أن هناك إشكالية أخرى ناجمة عن مشكلة الاحتكار وهي المرتبطة **بإمكانية الوصول للموارد البيئية وإداراتها**، ففي **تونس** فأن الفلاحين الحائزين لأقل من خمسة هكتارات تصل نسبتهم 53%، في الوقت الذي يحوز فيه فقط 9% من إجمالي المساحة من الأرض الزراعية. وعلى صعيد آخر نجد أن الحائزين لأكثر من مائة هكتار تصل نسبتهم لـ1% من الحائزين بالأراضي التونسية ويحوزون 25% من جملة الأراضي الزراعية وذلك وفقا لتعداد 1994-1995. وعلى نفس المنوال وفقا لتعداد 2004-2005 نجد أن الحائزين لأقل من خمسة هكتارات في الأراضي التونسية قد زادت نسبتهم إلى 54% بزيادة 1% عن التعداد 1994-1995 ويحوزون 11% من جملة الأراضي الزراعية بزيادة قدرها 2% مقارنه بتعداد 1994-1995. في السياق ذاته نجد أن الحائزين لأكثر من مائة هكتار وفقا لتعداد 2004-2005 ظلت على حالها بنسبة 1% من جملة الحائزين وبنسبة بلغت 22% من جملة الأراضي التونسية.[209]

---

[208] خالد علي، مرجع سابق.

[209] عبد المولى إسماعيل، "الإشكاليات البيئية للاقتصاد الراهن وأطروحات اقتصاد بديل يتعامل معها" نمط الإنتاج الصغير. كنموذج بديل لتجاوز التفاوت في الموارد البيئية، ضمن هذا الكتاب.

أما في **لبنان**، فوفقا لتعداد 2010 سنجد أن هناك 68% من الحائزين تقل مساحات حيازتهم عن 10 دونمات يستغلون 18% من إجمالي المساحة المزروعة، على الجانب الآخر هناك 26% من الحائزين تقل حيازتهم عن 40 دونم وبما يمثل 41% من إجمالي المساحة المزروعة، في حين هناك 4% من الحائزين يستغلون حيازات تتراوح ما بين 40 إلى 100 دونم تمثل 18% من المساحة الزراعية، بينما 2% فقط من الحائزين تزيد مساحات حيازتهم عن 100 دونم وتمثل 33% من إجمالي المساحة المزروعة. [210]

أما في **مصر**، يتسم توزيع الموارد بدرجة عالية من التفاوت وخاصة فيما يتعلق بمقتضيات العدالة والإنصاف الواجبين، ويبرز هذا فيما يتعلق بالأرض الزراعية، حيث نجد أن الفلاحين الحائزين لمساحات زراعية تقل عن خمسة أفدنة تمثل الجانب الأعظم من أعداد الفلاحين في الريف المصري، ففي الوقت الذي كانت فيه أعدادهم تزيد عن المليونين وثلاثة أرباع المليون وبنسبة تصل إلى 95% من جملة أعداد الحائزين في العام 1990 نجدها قد وصلت إلى ما يزيد عن الثلاثة ملايين ونصف المليون وإن كان بنسبة 95% أيضا من جملة الحائزين في العام 2000.[211]وفي الوقت الذي يحوز فيه صغار وفقراء الفلاحين ما يقرب من 57% من مساحة الأرض الزراعية في ريف مصر عام 2000، نجد أن أغنياء الفلاحين وكبار المزارعين عن نفس الفترة يمثلون أقل من 3% من جملة الحائزين في الوقت الذي نجدهم يحوزون فيه 37% من جملة المساحة الزراعية في مصر.[212]

من المفيد هنا الإشارة إلى أن تطور النظام الرأسمالي ارتبط بالنظام الأبوي ارتباطا وثيقا اذ يغذي كل منهما الأخر وذلك فيما يتعلق بمسألة التقسيم الاجتماعي للعمل. وهو ما كان له تأثير على الاضطهاد المزدوج للنساء في شقه الطبقي وشقه الأبوي واحتدت الثنائية وتطورت واختلفت العلاقة بينهما حسب المجتمعات وحسب الثقافات. وأمام عولمة رأس المال تطورت أشكال التضامن العمالي لتأخذ الصبغة العالمية في طرح أشكال مقاومة

---

[210] النتائج العامة للإحصاء الزراعي الشامل 2010، وزارة الزراعة اللبنانية، منظمة الأغذية والزراعة.

[211] التعداد الزراعي 1989 -1990، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة، 1990.

[212] عبد المولى إسماعيل، مرجع سابق.

الاستغلال وطرح قضايا العمال والعاملات باختلاف جنسياتهم وباختلاف خصوصياتهم الثقافية. فعلي سبيل المثال تشير الإحصائيات على الصعيد العالمي إن عدم المساواة في الأجور بلغ مستويات مرتفعة رغم أن القوانين الوطنية لعديد البلدان النامية تقر بالمساواة في الأجور اذ تتقاضى المرأة 24% أقل من أجر الرجل وهي لا تشغل سوى 25% من المناصب الإدارية والقيادية في عالم الأعمال ولا تشغل أي منصب في الإدارة العليا في 32% من الشركات ولا تزال حصة المرأة تناهز 22% من المقاعد النيابية في المجالس الوطنية. هذا الواقع التمييزي في توزيع الثروة يخلق واقعا هشا للنساء. فظاهرة تأنيث الفقر تزداد بتعميق الفوارق بين مختلف الفئات الشعبية واحتداد التمييز القانوني بين الجنسين في الحقوق وإقصائهن من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخصوصا من مراكز صنع القرار، ومن المشاركة في البناء الاقتصادي. فانعدام المساواة وتكافؤ الفرص في مجال العمل لن يؤدي سوى الى مزيد من الانقسامات والفوارق في المجتمع. [213] وهو ما ينقلنا لأحد انعكاسات هذا التمييز، ففيما يتعلق بموضوع **سيطرة النساء على الموارد والملكية** تكشف حالة **تونس**، أن أعداد النساء والمستغلات لأراضي زراعية في "تونس" 22 ألف و980 حائزة، تمثل 9.2% من جملة حائزي الأراضي الزراعية هناك، بنسبة حيازة من الأرض لا تجاوز 4% فقط من جملة الأراضي الزراعية.[214] أما **الحالة المصرية** فلا تتجاوز نسبة النساء الحائزات عن 7% من جملة الحائزين لأرض زراعية وفقا لتعداد 2010 وذلك بانخفاض قدرة 1% مقارنة بتعداد عام 1999-2000.[215]

ثانيا: السياسات الاقتصادية وأولويات الإنفاق الحكومي بعد الربيع العربي

منذ ثمانينيات القرن العشرين، تدخل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي) مباشرة في تحديد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية

---

[213] منجية هادفي، التمكين الاقتصادي للنساء بين السياسات الاقتصادية الرأسمالية والبدائل الاقتصادية، ضمن هذا الكتاب.

[214] د. عبد الله بن سعيد، صيرورة العملية الاقتصادية في القطاع الفلاحي من برنامج الإصلاح الهيكلي إلى اليوم، ندوة بالاتحاد التونسي للشغل، أبريل 2016.

[215] عبد المولى إسماعيل، مرجع سابق

بواسطة عدة أدوات أهمها إعادة الهيكلة والمديونية. والذي تسبب في تعميق أزمة النظام العربي القائم وانتشار الخراب الاجتماعي في كامل المنطقة مما غذى الاحتقان والشعور بالظلم الاجتماعي.[216]

وتعد برامج إعادة الهيكلة، مجموعة متكاملة من الإجراءات التي تشمل الاقتصاد بدرجة أولى وتهدف إلى إعادة تشكيل هياكل البلدان النامية الاقتصادية والاجتماعية، مع متطلبات المنافسة والسوق العالميتين. كما يزعم خبراء صندوق النقد والبنك العالميين أن هذه البرامج تضمن التوزيع الأمثل للموارد المادية والبشرية بكيفية تسمح بخلق الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتحقيق نمو اقتصادي سريع يمكنها من الخروج من التخلف. لذلك تبدو سياسة إعادة الهيكلة، من وجهة النظر هذه، مشروعا متكاملا لتحقيق التنمية المنشودة التي عجزت سياسات التنمية السابقة على تحقيقها. وقد مثلت الثلاثون عاما الماضية، عصر التنمية المخططة حسب التصورات الرأسمالية الليبرالية، ويتمحور هذا النمط حول: "**الزيادة المعتبرة في عائدات التصدير باعتبارها الشرط الذي لا محيد عنه للتنمية في ظل الظروف الراهنة**". لذلك نلاحظ أن إجراءات سياسة إعادة الهيكلة توجه، بصفة هامة، جهاز الإنتاج المحلي نحو السوق العالمية.

فأدى انخراط الدول العربية في العولمة النيوليبرالية إلى اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية ذات عواقب وخيمة على الظروف المعيشية لأغلب فئات المجتمع. كما ساهمت هذه السياسات في تركيز الثروة بين أيدي فئة قليلة وهيمنة رأسمالية المحاسيب على الاقتصاد، مستفيدة من تداخل المال والسلطة. فأثرت السياسيات النيوليبرالية على ظروف عيش أغلب فئات المجتمع. حيث باشرت العديد من الدول العربية تنفيذ سياسات نيوليبرالية مرتكزة على ثلاثية "لبرلة الاقتصاد –الخصخصة –التقشف على صعيد الموازنة العامة" بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية منذ ثمانينيات القرن الماضي. ورغم اندلا ع الثورات العربية سنة 2011، إلا أن الدول عربية لجأت لنهج سياسات تقشفية صارمة على غرار

[216] مُؤسستان شقيقتان ضمن منظومة الأمم المتحدة تشتركان في هدف واحد، هو رفع مستويات المعيشة في بلدانهما الأعضاء.

ما كان معمولا به خلال مرحلة التكييف الهيكلي. فاعتمدت الدول العربية على تقليص الدعم المقدم للمواد الأساسية وتخفيض أو تجميد كتلة الأجور في القطاع العام وكذلك الزيادة في الضرائب على الاستهلاك.

تبدو هذه الإجراءات وخيمة على الفوارق الاجتماعية بين الدول العربية وداخل كل واحدة منها. هكذا يؤثر تجميد أو تقليص كتلة الأجور في الوظيفة العمومية على مستوى التنمية البشرية في العديد من البلدان العربية التي تشكو من نقص كبير في الطاقات البشرية المتوفرة من مدرسين وأطباء وممرضين وعاملين في الحقل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال لا الحصر يتضح من الحالة المغربية، أنها تحتاج إلى توظيف سبعة آلاف طبيب وتسعة الاف ممرض لسد النقص في القطاع الصحي. وستزداد الفوارق الاجتماعية حدة في ظل قرار الحكومة المغربية بخصخصة قطاعي الصحة والتعليم، كما يؤدي تجميد الأجور وعدم تعديلها لتتماشى ومعدل التضخم إلى الإضرار بالقدرة الشرائية للعاملين في القطاع العام، خاصة في القطاعات الاجتماعية الحيوية، مما يزيد من ظاهرة الغياب عن العمل وتنامي العمل في القطاع غير الرسمي وتضرر جودة الخدمات العمومية، خاصة في الأحياء الشعبية في المدن والقرى، كما أن تراجع القدرة الشرائية للموظفين يوسع الفوارق في مستوى العيش بين الفئات والطبقات الاجتماعية. أما فيما يخص تطبيق مرونة الشغل عبر إجراءات مثل تسهيل عمليات التسريح الفردي والجماعي للعمال وتخفيض تعويضات المغادرة وتشجيع العمل بعقود محددة الأمد، فمن غير المؤكد أنها ستحسن من تنافسية الوحدات الإنتاجية التي ترتبط بعوامل أخرى أكثر تأثيرا كمستوى الإنتاجية وكفاءة التدبير والقدرة على الابتكار. بالمقابل تؤدي هذه المرونة إلى مزيد من الهشاشة بالنسبة للعمال وتدني الأجور في ظروف تتسم بانكماش الدورة الاقتصادية.[217] أما بخصوص الانعكاس لسياسات الفوارق على حالة النوع الاجتماعي في المنطقة فقد كان لتراجع الدولة عن سياسات

[217] محمد سعيد السعدى، مرجع سابق.

الخدمات الاجتماعية وتوفيرها دورا في تفاقم الفقر في صفوف الفئات الأقل دخلا والتي أدت لسحب البنات من المدارس والانقطاع المبكر عن التعليم.[218]

أما في **مصر**، ففي السنوات الماضية تم خفض الدعم عن المواد الغذائية والوقود، وزيادة الضرائب الرجعية، خاصة على السلع والخدمات من خلال تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة. وأيضا كان هناك ضغط متواصل باتجاه خفض الإنفاق العام، ورفع مظلة الدعم أو تقليصه عن الأساسيات كالتعليم والصحة والمحروقات والتسريع بخصخصة مؤسسات الدولة وقطاعاتها المربحة، الأمر الذي وضعه أمام مأزق استعصاء العدالة الاجتماعية القديم.

واتصالا بمسألة التشريعات المالية والاقتصادية التي كان من شأنها التأثير على أزمة الفوارق الاجتماعية، نجد أن المفاهيم الحكومية لها تأثيرا هاما على السياسة العامة والمستفيدين منها، فنجد على سبيل المثال أن في الحالة المصرية، محدودي الدخل لا يصلون لإسكان الدولة المخصص لمحدودي الدخل بسبب التفسير القانوني لمحدودي الدخل. فالأسر "منخفضة الدخل"، طبقا للمادة 1 من قرار رئيس الوزراء رقم 1864 لسنة 2008 بتعديل المادة 35 من قانون الرهن العقاري رقم 148 لسنة 2001، هي التي يبلغ دخلها السنوي 30 ألف جنيها مصريا أو أقل، وهو ما تبين الإحصاءات الرسمية ان دخل يتضمن الأسر في الخمس الأعلى للدخول، حسب إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة للدخل والإنفاق لعام 2013. ويسمح ذلك بطبيعة الحال لمتوسطي الدخل بمنافسة الأسر منخفضة الدخل في الحصول على المساكن. ولكن الدخل ليس العائق الوحيد، وإنما يشترط أن يثبت المستفيد دخله، وهو ما يحول دون حصول ثلثي القوة العاملة ممن يعملون في القطاع غير الرسمي على تلك الوحدات.

على صعيد آخر، ينجم عن تقليص الإنفاق العمومي الهادف للتحكم في عجز الموازنة العامة تجميد أو تقليص المخصصات المالية للقطاعات الاجتماعية الحيوية كالتعليم والصحة والسكن وكذلك الاستثمار في البنية التحتية. وهذا يضر بمستوى التنمية البشرية وظروف

[218] منجية هادفي، مرجع سابق

العيش خاصة بالأرياف، كما أنه يؤثر سلبا على الدورة الاقتصادية والتشغيل، مما يؤدي إلى مزيد من الهشاشة وسط العاطلين عن العمل. كما أن دور السياسات التقشفية الطبقية في كل من (مصر، المغرب، تونس، سوريا) في تفاقم اللا مساواة الاجتماعية يرجع بالأساس إلى تبني نظرة اقتصادية ضيقة تعطي الأولوية للتوازنات الاقتصادية الكلية على حساب التوازنات الاجتماعية. فالأسبقية حسب منظري النيوليبرالية يجب أن تعطى لاسترجاع ثقة المستثمر وتسديد الدين ولو على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. فقيم العدالة والتضامن تبقى عصية على التفكير الاقتصادوي الضيق الذي ترتكز عليه السياسات النيوليبرالية المروج لها من قبل المؤسسات المالية الدولية. فهذا الفكر لا يؤمن الا بالفرد كفاعل اقتصادي يبحث على تعظيم الملذات والربح في إطار أسواق تنافسية.[219]

بالنسبة لإمكانيات للوصول للخدمات، فهي تتعقد في حالة كان المستخدمين من النساء، واللاتي يبدين أضعف ما يكون، فإن المسح الديموغرافي والصحي لعام 2014 أظهر أن 8% فقط من النساء اللاتي سبق لهن الزواج بين الأعمار من 15 لـ49 سنة لديهن تأمين صحي في مقابل 50% من المواطنين ممن يتمتعون بالتأمين الصحي. فقد أكد مسح وزارة الصحة أن 63% من اجمالي نساء الحضر لديهن مشاكل في الوصول للخدمات الصحية، مقارنة بـ71% من نساء الريف. وقد تكون الخدمات الصحية من الأمثلة الرائعة لتقاطعات التفاوتات الاجتماعية: فـ20% من نساء الريف لا يستطعن الوصول للخدمات الصحية بسبب بعد مسافتها عن مكان إقامتهن، و24% لا يقدرن على تكاليف المواصلات للوصول للخدمات، مقارنة بـ13% من نساء الحضر، وهو ما يعكس عدم توافر الوحدات الصحية في الريف، كما أن حوالي 9% من النساء في الريف لا يصلن للخدمات الصحية بسبب عدم تصريح أزواجهن لهن الخروج للحصول على الخدمات، في مقابل نصف هذه النسبة في الحضر (4% من نساء الحضر)، وهو ما يعكس الحرمان علي أساس النوع الاجتماعي، وسيطرة الرجال على حركة النساء خصوصا في الريف. وأخيرا، فالسياسة العامة التي تتجه لخصخصة الخدمات الصحية والتقشف في توفير

[219] محمد سعيد السعدي، مرجع سابق.

الخدمات العامة قد تسببت في أن 56% من نساء الريف و50% من نساء الحضر لا يصلن للدواء، و50% يشتكون عدم توافر مقدمي الخدمة العلاجية في الريف، مقابل 42% في الحضر. وعلى جانب آخر، أظهرت بيانات نفس التقرير تعرض 30% من النساء من نفس الفئة العمرية للعنف البدني أو الجنسي من قبل الزوج، في بعض الأحيان للخروج من المنزل دون إذنه، وهو ما أصبح له أثرا هاما على قرار المرأة بالخروج من المنزل للحصول على الرعاية الصحية. واتصالا بحصول النساء على الخدمات وتراجع قدرتهن في هذا الصدد، ومن التقاطعات الهامة، هو نسبة تعليم النساء في الريف مقارنة بالحضر، كما في الحالة المصرية، فبينما لم تحصل 17% من نساء الحضر على أي نوع من التعليم، تتضاعف النسبة في الريف إلى 30%، أما بالنسبة لمتوسط السنوات التي حصلت عليها النساء في التعليم، فيصل المتوسط لما يزيد على الـ8 سنوات لنساء الحضر، وينخفض المتوسط للنصف في محافظات الريف فيصل إلى 4 سنوات فقط. وبالتأكيد فإن للنوع الاجتماعي دورا في هذا التفاوت، حيث لا يصل التفاوت لهذا الحجم بين الرجال، فنسب الرجال التي لم تحصل على أي تعليم تمثل 10% من رجال الحضر و16% من رجال الريف، بينما متوسط ساعات التعليم تصل الي 9 ساعات في الحضر، بينما تزيد عن الـ6 ساعات في الريف. وبشكل عام، فنسبة الأمية في الريف لا تزال تمثل 32% من إجمالي عدد السكان، أي ضعف نسبة الأمية بين سكان الحضر، التي وصلت لـ15%.[220]

ثالثا: ترسانة التشريعات المعمقة للفجوات الاجتماعية

تشترك البلدان العربية باتباعها لنفس السياسات التشريعية على المستوى الاقتصادي والمالي، وكذلك المستوى السياسي والاجتماعي والتي من شأنها التأثير على مسألة تعميق الفجوات الاجتماعية وزيادة وطأتها على المواطنين والطبقات الاجتماعية بتعددها، أولها **التدابير التشريعية والمالية**، والتي تمتد لمرحلة ما بعد الاستقلال في الكثير من البلدان العربية التي تتشابه في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة فغداة الاستقلال، سعت الدول العربية إلى تقليص الفوارق الاجتماعية من خلال تبني عدد من السياسات الاجتماعية

[220] هبة خليل، نحو منهجية لدراسة الفوارق الاجتماعية بمصر، ضمن هذا الكتاب.

هدفت لتحقيق الانسجام الاجتماعي بالاعتماد على إيراداتها الريعية. فتم إقرار تعميم التعليم والرعاية الصحية المجانيين والتشغيل الكامل، وتم توحيد قانوني عمل وضمان اجتماعي لكل العمال الأجراء مهما كان قطاع عملهم. وقد وضع نظام للأجور قائم على مبدأ لكل عمل متساوي أجر متساوي، ووحد نظام الضمان الاجتماعي مختلف الأنظمة الفرعية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية. غير أن معظم هذه القرارات تميزت بالطابع الشعبوي واللا عقلانية التوزيعية كون البلاد لم تكن تمتلك الإمكانيات البشرية ولا المادية الكافية لتحقيق مغزاها.

بعد هذه الفترة تم التحول من المنطق المركزي لتحديد علاقات العمل والأجور، ومن تركيز الاستثمار في القطاع العام إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة ورفع كل القيود السابقة عليها. وقد نتج عن ذلك، التحول من سياسات التشغيل الكامل إلى سياسات التسريح الجماعي الموسعة، الأمر الذي ساهم في تفاقم الفقر والفوارق الاجتماعية.[221] بالمقابل، لم تتمكن السلطات العمومية من أن تتراجع عن عدد هام من المكاسب الاجتماعية التي بقيت سارية المفعول نظرا للظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد حتى لا يساهم تدهور الاوضاع الاجتماعية في تغذية الأزمة الأمنية بالبلاد. فقد تم الحفاظ على نظام الضمان الاجتماعي الذي تم تبنيه خلال المرحلة الاشتراكية وتم اثراؤه بمنظومة لحماية المسرحين لأسباب اقتصادية وبآليات جديدة للتقاعد المسبق. كما ظلت الخدمات العمومية مدعمة ومحمية من طرف الدولة مما ساهم في تحقيق قدر معين من تكافؤ الفرص داخل المجتمع، فالتعليم في الحالة الجزائرية مجاني في مختلف أطواره بما فيه التعليم العالي. على غرار ذلك، ورغم رمزية أسعار الخدمات الصحية العمومية غير أن تدهور مستوى الخدمات في القطاع العام مقابل فتح المجال للقطاع الخاص خلق تفاوتا عميقا في الاستفادة من الخدمات الصحية بين الفقراء والأغنياء.

وفيما استمرت الحكومات المتعاقبة –في مرحلة ما بعد الربيع العربي– في التخطيط والتنفيذ بطريقة سرية وغير تشاركية، عملت الحكومات على كبت الأصوات النقدية من

[221] فضيلة عكاش، "الفوارق الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الجزائر"، ضمن هذا الكتاب.

المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات وأحزاب المعارضة، وذلك من خلال ممارسات عنيفة استندت للعديد من التشريعات.

وهو ما ينقلنا هنا لـ"**ترسانة التشريعات ذات الطابع السياسي**" والتي من شأنها تقويض أية محاولات للمطالبة بالحقوق والحريات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال في الحالة المصرية، في 16 أغسطس 2015 أصدر القرار بالقانون رقم 94 لسنة 2015 بإصدار قانون مكافحة الإرهاب، والذي يُعتبر هدرا للحقوق الدستورية، ومحاولة لإطلاق يد الدولة لتصفية المعارضين خارج الإطار القانوني، فبداية من قانون التظاهر–وهو القانون الذي صاحبه وقانون الكيانات الإرهابية وقانون إعفاء رؤساء الهيئات الرقابية من مناصبهم مرورا بتعديل المادة 78 من قانون العقوبات، وانتهاءً بقانون مكافحة الإرهاب، لم يتوافق أي منهم مع الدستور، وكأن هناك إرادة سياسية لتعطيل العمل بالوثيقة التي وافق عليها الشعب. فضلا عن مواجهة الاحتجاجات العمالية بالمحاكمات العسكرية على النحو الذي يتعرض له عمال شركة الترسانة البحرية بالإسكندرية عقابا لهم عن تلويحهم بالإضراب عن العمل رغم أنهم عمال مدنيين إلا أنه تم محاكمتهم أمام القضاء العسكري حيث قام الجيش بشراء الشركة واعتبر التهديد بالإضراب عدوان على منشأة عسكرية.[222] واتصالا بالجانب السياسي وما يتركه من تأثير على الساحة الاقتصادية والفوارق، فقد شهدت مصر انتهاكا دستوريا صريحا للمادتين 170 و190، من خلال قيام الحكومة بالموافقة على قرض صندوق النقد الدولي، دون العودة للبرلمان لأخذ رأيه، وهي الموافقة التي جاءت مفاجأة كذلك للبرلمان المصري، والتي تمثل ضمنا غياب الرغبة في سماع أي أصوات للمواطنين والقطاعات الاجتماعية التي قد ترفض هذا القرض، خاصة في ضوء آثاره السلبية المتوقعة عليهم.[223]

---

[222] هبة خليل، مرجع سابق.

[223] مصر: البرلمان يهاجم الحكومة بسبب قرض صندوق النقد الدولي ويعرّضها للمساءلة، مجلة القدس العربي، 16 نوفمبر 2016، https://is.gd/C79ADs

لا تزال إذن قوانين الدول العربية أقل من المأمول بالنسبة لواقع التمييز الذي تعانيه النساء وهو ما أثر على أدائهن في مستوى مشاركتهن السياسية. ومثلت قضية التنمية تحديا لعديد البلدان في المنطقة العربية اذ تأرجح الناتج الداخلي الإجمالي بين الارتفاع والتراجع وخاصة في السنوات التي عقبت الثورات والصراعات والحروب في عديد البلدان العربية، وبالرغم من أنا الارتفاع الحاصل لم يقابله نمو في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بسبب عامل النمو الديموغرافي (اذ ازداد عدد السكان من 221 مليون نسمة في 1990 الى 377 مليون نسمة في 2014)[224] الذي أثر بشكل مباشر في الهيكلة العمرية للسكان. كما بلغ متوسط نصيب الفرد 4.795 دولار وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 8.055 دولار[225] ولكن متوسط الدخل هذا يظل متباينا بين البلدان المصدرة للنفط التي يبلغ فيها ثلاث مرات المتوسط العالمي بينما لا يتجاوز في أقل البلدان نموا في المنطقة 11%من المتوسط العالمي.[226]

امتدت هذه **الترسانة إلى القوانين المنظمة لحقوق التنظيم،** ففي الحالة المصرية على سبيل المثال في أعقاب ثورة 25 يناير 2011، أصدر مجلس الوزراء في عهد المجلس العسكري، مرسوما بقانون يقضي بتجريم الاعتصام والتجمهر بما يضر سير العمل، ويضر بسير المصالح العامة والخاصة،[227] والذي تم بناء عليها القبض على العديد من العمال وتحويلهم للقضاء العسكري وفقا لذلك المرسوم، في العام ذاته.[228] وأيضا هناك القوانين المنظمة للتعاونيات، تلك التنظيمات التي من شأنها رفع شأن مجموعات من السكان والعمال والفلاحين، من خلال إطار تشاركي، والتي أثبت نجاحه في كافة أنحاء العالم. ولكن

---

[224] البنك الدولي مؤشرات التنمية 2015 ص 49.

[225] التقرير العربي للتنمية المستدامة العدد الأول 2015 ص 49

[226] منجية هادفي، مرجع سابق.

[227] بوابة الأهرام" تنشر نص المرسوم بقانون لتجريم الاعتصام والتجمهر، جريدة الأهرام، 4 مارس 2011، https://is.gd/NWdxU6

[228] في أول تطبيق لمرسوم حظر الاضراب أمام القضاء العسكري الحكم بحبس عمال بتروجيت سنة مع إيقاف التنفيذ، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 30 يونيو 2011، https://is.gd/UuutvF

في مصر المؤسسات التعاونية عملها معرقل. فبالرغم من وجود ما يزيد عن 13 ألف مؤسسة تعاونية، بها أعضاء بلغ عددهم 18 مليونا، الا أن معظم هذه التنظيمات تعتبر صورية، وغير معبرة عن احتياجات المواطنين.[229] فقد حولت تشريعات مثل القانون رقم 28 لسنة 1984 التعاونيات إلى جهات تابعة مباشرة للسلطة المركزية، وسلبتها تماما من استقلاليتها وقدرتها على تمثيل المواطنين كألية تشاركية غير مركزية، يملكها المواطنين من أجل تحسين مستويات المعيشة، ويمكنهم تكوينها وتأسيسها والانضمام لها، دون الإذن أو الرقابة الحكومية.[230]

أما بخصوص الدور الذي تلعبه التشريعات في التأثير على تعميق الفوارق بين النساء والرجال، فبرغم أن القوانين الوطنية لعديد البلدان النامية تقر بالمساواة في الأجور اذ تتقاضى المرأة 24% أقل من أجر الرجل ولا تشغل سوى 25% من المناصب الإدارية والقيادية في عالم الأعمال ولا تشغل أي منصب في الإدارة العليا في 32% من الشركات. كما أن قوانين العديد من بلداننا العربية لا تزال تفتقر الى إجراءات حمائية للنساء وللعاملات بشكل خاص تحميهن من الطرد التعسفي والتسريح والعمل القسري وتوفير الحماية الاجتماعية. تواجه النساء العاملات أشكالا عديدة من العنف كالتحرش الجنسي في مكان العمل أو في الفضاءات العامة. وفي غياب قوانين تجرم العنف المسلط على النساء وتعاقب مرتكبيه وفي غياب قوانين وآليات تحمي النساء من كل مظاهر العنف فإن أوضاعهن تتغير ببطء وفرص تمكينهن لا تزال محدودة. ان التكلفة الاقتصادية للعنف المسلط على النساء هامة وخاصة بالنسبة للعاملات. ورغم مصادقة غالبية بلدان المنطقة على اتفاقية مناهضة كافة اشكال التمييز ضد المرأة المسماة اتفاقية "السيداو" CEDAW فإنها لا تزال تحافظ على عديد من التحفظات على بعض المواد والبنود. وتشمل التحفظات مواضيع راهنة هامة مثل النفقة، والإرث. إلى جانب أن عديد من البلدان العربية لم تصادق على الاتفاقية

[229] مجدي سعيد، "نحو اصلاح الحركة التعاونية" محيط، 2012، https://goo.gl/KlMe8g

[230] المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ورق حقائق أسبوع الاستثمار، 2014، الورقة رقم 6: https://goo.gl/N2lvkx

183 لحماية الأمومة كما أن هناك نقص وغياب للقوانين التي تحمي النساء من العنف الذي يتعرضن له في مواقع العمل كالتحرش الجنسي.[231]

رابعا: الاختلال الجغرافي

وهي الإشكالية التي تأخذ عدة أشكال، إحداها هو بين الشمال والجنوب، حيث شهد نمط التصنيع المعوض للواردات والذي اتبع مع سياسيات النيوليبرالية في المنطقة، إفلاسا على نطاق واسع بينما ازدادت ظروف اقتصاديات العالم النامي حدة بعد أن تطورت بشكل مذهل الأنشطة غير المهيكلة وتكاثرت "المناطق الحرة"، والتي تركت أثرها الداخلي من حيث اشتداد أزمة الريف الناتجة عن تواجد قطاع تجاري تصديري من ناحية وقطاع معاشي أو تجاري محلي من ناحية أخرى. وتفاقمت الأزمة الحضرية نظرا الانعكاسات الاجتماعية لسياسات إعادة الهيكلة وفك التعهد الحكومي في المجالات الاجتماعية، إضافة لتدهور قيمة الصادرات الأولية بصفة خطيرة على حساب العالم النامي بينما شهد العالم المتقدم تحولات تكنولوجية زادت من تدهور شروط التبادل بين الشمال والجنوب. هناك ظاهرة أخرى تعكس تردي أوضاع الكثير من أقطار العالم النامي وهي تخص التنقلات السكانية الجماعية متمثلة إما في أفواج اللاجئين في القارات الثلاث وبالأخص في القارة الأفريقية أو هجرة العمل والتي واجهها الشمال بإجراءات لا تخلو من مضامين عنصرية مثل القانون 187 في كاليفورنيا أو اتفاقية شنجن الأوروبية. وعليه بلغت الفوارق في الدخل وفي مستوى المعيشة ما بين "الأغنياء" و"الفقراء" حدا غير مألوف. وفقا للإحصائيات السكانية[232] فإن 85% من السكان يعيشون في بلدان "فقيرة"، فيما لا يزيد في البلدان الغنية عن 15%، لكنها تستحوذ مع ذلك على 80% من الدخل العالمي. أما مجموعة "الأقطار ذات الدخل الضعيف" فان نصيبها من الدخل العالمي لا يتعدى 5 بالمائة في حين أنها تأوي حوالي أربعة مليار ساكن، وهي حصة أضعف من حجم الدخل الخام

---

[231] منجية هادفي، مرجع سابق.

[232] Human Development Report 2015, UNDP,https://goo.gl/R7KZsm
Statistical Yearbook – 59th issue, https://goo.gl/xyQ46e

الفرنسي. ثم إن دخل مجموع أقطار أفريقيا جنوب الصحراء، التي تضم حوالي مليار ساكن، يعادل دخل ولاية تكساس الأمريكية.

أما على مستوى الداخل العربي، فإن العديد من البلدان العربية تختل فيها كذلك منظومة العلاقة لصالح المركز، على حساب الأطراف والمناطق الأخرى، حيث يتركز بالمناطق الريفية الكثير من المواطنين مقارنة بالمناطق الحضر، على الرغم من التوسع في عملية التحضير التي شهدتها بلدان المنطقة، فعلى سبيل المثال نجد أن اليمن، لا يزال الاغلبية العظمى من السكان يعيشون في الريف، ورغم التحولات الهامة في نسبة سكان المناطق الحضرية مقارنة بسكان المناطق الريفية، بين تعداد السكان الذي تم اجراءه في العام 1994 وتعداد عام 2004، وتمثل هذا التحول في نمو سكان الحضر من 23.5% إلى حوالي 28.64%.[233] ومع الأخذ في الاعتبار الزيادة المحققة في سكان المدن منذ هذا الإحصاء، يظل سكان المدن هم الأقل وبما لا يزيد عن ثلث السكان. كذلك الحال في الحالة المصرية، النسبة الأكثر لسكان مصر لا زالت تقطن الريف، وتمثل 57% من السكان، وهي النسبة التي لم تتغير تقريبا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، بل وتزايدت في عام 2015، على حساب سكان المدن. وهو نمط مشابه في الحالة الأردنية التي مثلت الهجرة الداخلية الكثيفة والسريعة في العقود القليلة الماضية عاملا اساسيا في خلق الطبقة الوسطى وتعميق التفاوت الاجتماعي، والفجوة التنموية بين العاصمة والاطراف، فقد رفعت مستويات التحضر في الأردن مستويات التحديث على حساب الحداثة، مما أفقد المدينة والطبقات الوسطى المدينية فيها صورتها وخصوصيتها بالرقي والتمدن والاختلاف عن انماط المعيشة في البادية والريف.[234]

وقد أثر كذلك عدم اتزان العلاقة بين الحضر والريف على أن الريف بشكل عام أقل تمتعا بالخدمات العامة، وخاصة الصرف الصحي، والمياه النظيفة، والوصول للوحدات

---

[233] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الاحصاء السنوي للعام 2004، قسم السكان، https://goo.gl/YFPyMv

[234] زهير توفيق، أثر التفاوت الاجتماعي على الطبقة الوسطى في الأردن، ضمن هذا الكتاب.

الصحية، والمدارس والطرق. ففي الحالة المصرية وضحت تجاهل الحكومة المصرية للريف في الخدمات وخصوصا الصرف الصحي، حيث اقتصرت نسبة اتصال السكان في المناطق الريفية بشبكة المجاري العامة في 2010 -2011 على 24.7%، مقارنة بنسبة 88% في المناطق الحضرية.[235] أما بالنسبة للسكن حوالي 30% من أسر ريف الوجه القبلي يقطنون منازل ذات غرفة واحدة، بينما يقطن حوالي 50% من السكان هناك منازل ذات غرفتين فقط وهي النسبة الأعلى على مستوى الجمهورية، علما بأن حجم الأسر في ريف الوجه القبلي هو الأكبر على مستوى الجمهورية.[236]

ومن الجدير بالذكر أن ثم تفاوت وانقسام في الثقافة الالكترونية أيضا، فبالرغم من التنبؤ بأن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة يقربون الفجوات بين الريف والحضر، الا أن الريف لا يزال متأخرا عن الحضر في الوصول للإنترنت، حيث تصل 2% فقط من الأسر للإنترنت في مقابل حوالي 15% من أسر الحضر. الا أن الريف والحضر يتقاربون في حيازة التليفونات المحمولة، حيث 81% من أسر الريف تقارن بـ91% من أسر الحضر التي تمتلك تليفونا محمولا.[237] أما في الخدمات البنكية، فهي من التفاوتات الكبيرة والتي تعبر عن التفاوت في التوفر الجغرافي للبنوك، كما تعتبر انعكاسا عن تحركات الحكومة في العقود السابقة لخصخصة الخدمات المصرفية، ولا سيما الخدمات المصرفية للفقراء. وهكذا، فتظهر إحصاءات 2014 أن 3% فقط من أسر ريف الوجه البحري لديهم فرد من الأسرة واحد عنده حساب بنكي، بينما يرتفع هذا الرقم لـ17% في المحافظات الحدودية و14% في المحافظات الحضرية الأربع.[238]

---

[235] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. كتاب مصر في أرقام، إصدار عام 2012

[236] Demographic and Health Survey of 2014. Ministry of Health and Population. May 2015. https://goo.gl/UWNsVa

[237] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. الاستهلاك والإنفاق، كتاب مصر في ارقام 2015

[238] Demographic and Health Survey of 2014. Ministry of Health and Population. May 2015. https://goo.gl/IKHZ9K p. 40

نجد كذلك أن عولمة رأس المال، تركت آثارها على النساء، حيث نشأت اقتصاديات غير قادرة على خلق أسواق عمل صلبة، ومواجهة أزمة البطالة وخاصة في صفوف النساء، إذ يعتبرن أولى الضحايا اللاتي لم يستوعبهن سوق العمل الذي اعتمد تقسيما جنسيا، باعتبار الرواسب الثقافية وهيمنة الفكر الذكوري الذي يحمل في طياته ملامح وتعبيرات وثقافة سائدة مبنية على عدم المساواة والتقسيم غير العادل للثروات تعتبر تقديرات معدلات عدم التساوي في الدخل في العالم متباينة ومثيرة للكثير من الجدل. كما أن التقدم المحرز في عدد النساء العاملات بأجر، تباطأ بسبب الأزمة المالية الاقتصادية بين 2008 و2009، وخصوصاً في المجالات الصناعية.[239] كما تبين الإحصائيات العالمية أن في سنة 2012 تعرض 14 مليون شخص للاستغلال في العمل و4.5 ملايين للاستغلال الجنسي غالبيتهم من النساء والفتيات. كما نجد أن المرأة العاملة في القطاع الخاص تحصل على أجور تقل بنسبة 30% عن أجور الرجال. فيستمر الفرق في الأجور بين الجنسين، ومعه التفاوتات الاقتصادية، خاصة في القطاع الخاص حيث حصلت النساء على أجور حوالي 30% أقل من الرجال في 2010، ونجد أن الرجال في القطاع العام الأكثر تمتعا بالحوافز والبدلات، لأسباب عديدة، أحدهم ارتباط المرأة بعمل آخر بلا أجر في المنزل، رعاية الأطفال والتنظيف وتجيز الطعام وهكذا. وفي **مصر** فيما ارتفع معدل البطالة من 2011 إلى 2014 من 12% من قوة العمل إلى 13%، فقد بلغ معدل البطالة للإناث 24% بينما بلغ 9.6% للذكور في 2014، فيما تمثل النساء حوالي 24% من القوى العاملة، وتعمل النسبة الأكبر منهم في الزراعة، وتعمل 55% من النساء بالزراعة بدون أجر نقدي، وتتفق تلك النسبة مع نسبة 56% من النساء العاملات في الزراعة اللاتي يعملن لدي أسرهم، وليس أصحاب عمل آخرين.

واتصالا بهذه الأزمة فهناك تركز **لمجهودات التنمية والسياسات والمجهودات الاقتصادية بما ينعكس في أنماط المعيشة والإنتاج**، في بعض المناطق والأقاليم على حساب المناطق الأخرى، ففي **الحالة اليمنية**، تتركز الخدمات والوظائف في خمس مدن (صنعاء،

[239] تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2011 للأمم المتحدة، https://is.gd/KaHqqG

عدن، تعز، الحديدة والمكلا) وحتى مع ضعف الخدمات والبنية التحتية، لا يمكن مقارنتها بالأرياف حيث يعيش الأغلبية الساحقة من المواطنين اليمنيين وحيث تكاد تنعدم الخدمات الطبية، وتنخفض مستويات الخدمات التعليمية فرغم توسع المدارس وانتشارها فأنها تعاني من ضعف الإمكانيات ونقص الكادر التعليمي، ولعله يرجع أيضا إلى التوزيع السكاني في اليمن. اما **الحالة المصرية**، نجد مسألة التفاوت المرتبط بالنطاق الجغرافي، سواء بين الوجه القبلي والوجه البحري، أو بين المحافظات وبعضها. قد يكون عشوائية أو قد يرتبط بانحياز للمحافظات الحضرية وعلى رأسها القاهرة.

أما تونس، بالرغم من تميز الشمال الغربي بها من حيث امتلاكه لإمكانيات تنموية كبيرة إلا أن مؤشرات التنمية تكشف عن مدى فقره، حيث ساهمت السياسات الاقتصادية في تفقير وتهميش هذه المنطقة على كافة المستويات مقارنة بمناطق المركز الأخرى والتي هي أكثر حظا فيما يتعلق بحظوظ التنمية والإنفاق والاستثمار.[240]

وبخصوص الحالة السورية، فقد تركزت الاستثمارات الأجنبية الخاصة أيضا في مدينتي دمشق وحلب في قطاعات غير إنتاجية (العقارات، السياحة، الخدمات كالمصارف وشركات التأمين) في حين لم تنل المحافظات الأخرى والريف أي نوع من التنمية أو توفير الخدمات. إضافة لذلك، المناطق المسكونة من قبل الأكراد كالجزيرة في الشمال الشرقي، كانت المناطق الأكثر عرضة للإفقار في البلد. كانت الجزيرة المنطقة ذات النسب الأعلى في الأمية والفقر، حيث احتوت على 58% من السكان المفقرين وذلك من قبل موجة جفاف عام 2006. في عام 2010 ارتفعت نسبة الفقر بوضوح لتصل إلى 80% من سكان الجزيرة، وعانت كل المجموعات الأثنية في المنطقة من عرب وسريان–آشوريين وأكراد من التهميش الاقتصادي وغياب الديمقراطية وإفقار قطاعات واسعة من المجتمع السوري.[241]

---

[240] وسيم العبيدي، الفوارق الاجتماعية في تونس: قراءة في أسبابها وتمظهراتها، ضمن هذا الكتاب.

[241] جوزيف ضاهر، التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، الانعكاسات والنتائج: سوريا، ضمن هذا الكتاب.

وهو نمط مشابه في **الحالة العمانية**، فاستحوذت العاصمة في توزيع الاستثمارات المعتمدة للوزارات المدنية في الموازنات العامة والخطط التنموية، على النصيب الأوفر من هذا الإنفاق. وبأنصبة أقل على بقية المحافظات والمناطق، أما الأقل الأبرز فنال المناطق الحدودية كمحافظة مسندم ومحافظة البريمي. مما يُثير وبشكل متواصل تذمرات السكان وازدياد شكواهم. كما شكل هذا التفاوت اختلالا ملموسا على مستوى الخدمات، ظهر في ازدياد النزوح السكاني إلى مسقط، والضغط على الخدمات المتوفرة فيها وكفاءة تشغيلها وصيانتها.[242]

هناك إشكالية أشارت لها الأوراق وهو تراجع الصناعات والحرف التقليدية وتضرر العاملين بها في المنطقة العربية، تظهر **الحالة الأردنية** هذا الواقع والذي أثر بشكل جذري على انحسار الصناعات التقليدية، ومصادر الرزق الأولية، والتي كانت القرى والأرياف حواضنها الآمنة ومنابعها المستقرة منذ القدم كالزراعة وصيد الأسماك وحرف الدباغة والنسيج والفخاريات وصياغة المعادن المختلفة وغيرها. وتراجعت معدلات نمو أنشطة الزراعة والأسماك في الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.7% عام 2015 مقارنة بعام 2013 الذي وصلت إلى 15.7%، وكذا الحال في شأن الصناعات التحويلية التي تراجعت إلى -13.4% بعدما كانت معدلات نموها 4.3%.[243] **من جهة أخرى**، فإن التفاوت الاجتماعي بين الجنسين يؤثر سلبا على النتائج المحصل عليها من طرف الأطفال في قطاعي التعليم والصحة.[244] فعلى سبيل المثال في **الحالة اليمنية**، فالريف اليمني يعرف بعض الإشكاليات حيث أن لجهة الطبيعة المناخية وطبيعة المنتجات الزراعية فوضع المناطق التي تزرع القات عموما أفضل على الرغم من استهلكه الجائر للماء فالقات سلعة نقدية ويمكن

---

[242] عُمان: تقرير التنمية البشرية 2003، وزارة الاقتصاد الوطني، ص 79-75.

[243] انظر: الكتاب الإحصائي السنوي 2016، يوليو 2016، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. على الرابط: https://goo.gl/RLnYEX

[244] محمد سعيد السعدي، مرجع سابق.

اعتبار زراعته وحارسته وتسويقه المشغل الاول للسكان في البلد ويساهم في اعادة توزيع الدخل داخل البلد واعادة ضخها في الارياف.[245]

خامسا: النزاعات المسلحة وتعميق الفجوات والتفاوتات الاجتماعية في المنطقة العربية

تعاني المنطقة وبلدانها من تصاعد غير مسبوق للعنف، وهو الأمر الذي يكبد العديد من بلدان المنطقة قدر كبير من الخسائر على المستوى البشري والاقتصادي والمادي، حيث من كان من شأن هذه النزاعات الإضرار بالفوارق بين الطبقات والفئات الاجتماعية على نحو لا يخدم الطبقات الأضعف. فوفقا لتقرير المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا –أكتوبر 2016 الصادر عن البنك الدولي، نجد أنه في ضوء انخفاض أسعار البترول على المستوى العالمي فإن 4 من الدول النامية المصدرة له في المنطقة وهي سوريا واليمن والعراق وليبيا تشهد صراعات وحروب أهلية واسعة، وهو ما يجعل اقتصاديات هذه البلد في حالة حرجة بفعل انخفاض أسعار البترول وما يتطلبه ذلك من تنويع للبنية الاقتصادية،[246] وكذلك التدمير المستمر والواسع النطاق للبنية التحتية والاقتصادية لهذه البلاد والذي يساهم في مزيد من الإفقار. ففي الحالة اليمنية، فقد كان للحرب التي تشهدها اليمن منذ ما يقرب العامين دورا في تعقيد الاوضاع الاجتماعية والمعيشية، فإلى جانب سقوط عشرات الآلاف من القتلى والجرحى واضطرار ما يقرب من ثلاثة مليون مواطن مغادرة منازلهم في مناطق القتال، وانهيار وتدمير البنية التحتية التي كانت ضعيفة حتى قبل الحرب، نشأ مع الحرب وبسببها اقتصاد حرب تلعب فيه مافيات السوق السوداء وزعماء الحرب والميليشيات المسلحة الدور الرئيسي، وبينما تجمع هذه العصابات الثروات الخيالية نتيجة الإتجار بالنفط والمواد الضرورية في السوق السوداء –يذهب جزء من عائدات هذه السوق بالتأكيد لتمويل حرب المليشيات التي تديره– أصبح أغلب المواطنين والسكان يعيشون تحت خط الفقر وعلى وشك المجاعة، واذا كانت الحرب هي آخر وسائل الطبقة

[245] معن دماج، الفوارق الاجتماعية في اليمن، ضمن هذا الكتاب.

[246] تقرير المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا –أكتوبر 2016، https://is.gd/SXec1g

المسيطرة للإبقاء على هيمنتها على البلاد ومقدراتها الاقتصادية، فإن نتائج هذه الحرب بالذات سترسم ولعقود طويلة قادمة لا شكل النظام السياسي للبلاد بل وطبيعة سياساته الاقتصادية والاجتماعية.[247] وهو نمط من الاقتصاد "اقتصاد الحرب" الذي تشهده سوريا كذلك والذي يترك أثره على المؤشرات الاقتصادية فبلغ دليل التنمية البشرية 0.472 مع نهاية 2013 مقارنة بـ0.646 في العام 2010، ووصل معدل الفقر لـ82.5% مع نهاية العام 2014، كما تم تسريح أكثر من 85 ألف عامل خلال عام الثورة الأول فقط،[248]وعطل عمل كثير من المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وأوقف الخطط والمشروعات التي كانت في طريق التنفيذ، إلى جانب القصف الذي طال مدناً وقرى كثيرة، تم بفعلها تهجير ملايين السكان ودمار كلي أو جزئي للبنية التحتية إضافة لما تم تدميره من مؤسسات ومعامل في محيط المدن وخاصة في ريفي دمشق وحلب، حيث تتمركز آلاف المؤسسات الصناعية والحرفية ومشروعات الإنتاج الزراعي والحيواني. وتمّ تخصيص القسم الرئيس من الاستهلاك النفطي والموارد المالية لصالح الآلة العسكرية، وبهذا توقفت المشروعات والأنشطة الخاصة بمؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الإنتاجية نتيجة نقص الوقود وتوقف المواصلات، وهو ما ترك أثره على استفحال الغلاء والتضخّم والبطالة والنزوح للمواطنين، وقد تزامن معه ارتفاع كبير في الأسعار حتى المقدمة من المؤسسات الحكومية، مثل ارتفاع أسعار الأسمدة والأدوية والاتصالات والوقود بنسبة فاقت 100%. في الوقت نفسه، انتشرت عمليات الغش في نوعية السلع بشكل لم يسبق له مثل مع ضعف الرقابة.[249] وهو لا يختلف كثيرا عن الحالة الليبية، والتي تشهد انخفاضا امعدل إنتاج البترول –المورد الرئيسي– من 800 ألف برميل يوميا إلى حوالي 250 ألف برميل كحد أعلى، وهو ما لا يكفي الاستهلاك المحلي، إلى جانب تركز جزء كبير من النفقات على المليشيات

---

[247] معن دماج، مرجع سابق.

[248] الواقع الاجتماعي والاقتصادي في ظل الثورة السورية، مركز سورية للبحوث والدراسات، https://is.gd/Y0tzjh

[249] حمود المحمود، اقتصاد الحرب في الصراع السوري: تكتيك "دَبِّر راسك"، مركز كارنجي بيروت، https://is.gd/SEEzOI

المقاتلة، وبالتالي ارتفاع أسعار المواد التموينية والمواد الأساسية وندرتها في السوق، فهناك نقص، وربما غياب هائل للخدمات الأساسية الصحية والطبية منها والخدمات الأساسية أيضا، مثل نقص غاز الطبخ والكيروسين للتدفئة، النقص الكبير في الأدوية والمعدات الطبية التي تعاني منها المستشفيات والصيدليات.[250]

خاتمة:

تتسم الفوارق الاجتماعية بتعدد المستويات، ولكنها أيضا لها تقاطعات. فالفوارق الاجتماعية يمكن أن تكون حسب الموقع الجغرافي، كما يتضح بمقارنة ثروات ودخول ومستوى معيشة للمناطق المختلفة كالريف والحضر. وقد يكون لها علاقة بالنمط الاقتصادي والاجتماعي للمناطق، حيث يكون الريف أشد فقرا من الحضر في العديد من البلدان العربية. كما يتداخل معه النوع الاجتماعي عوامل مثل الفقر والحرمان من الموارد، فالمرأة عادة أكثر فقرا، وأكثر حرمانا من الرعاية الاجتماعية ونظم التأمين الصحي. ثم نجد أن العرق والطائفة لهم دورا في الوصول للخدمات والتمتع بالحماية القانونية، فعلى سبيل المثال في السياق المصري، نجد أن البدو وأهل النوبة بصعيد مصر أكثر تهميشا من غيرهم، رغم عدم توافر الإحصاءات، ونجد أن الأقلية المسيحية في مصر لا تتمتع بنفس حقوق الأغلبية، لا سيما في الحماية القانونية والوصول للمناصب الحكومية، ولعلها تعاني فوارق اقتصادية أخرى لا ندركها بسبب عدم توافر البيانات الحكومية حسب العرق والدين. ولكن من الجدير بالذكر أن هذه المستويات تتقاطع، ولا يمكن أن نتعامل معها كمسطحات منعزلة، وانما يجب دراسة تقاطعات المكان الجغرافي، مع النوع الاجتماعي، مع الطبقة الاقتصادية، مع العرق والدين.

في جانب آخر فإن القطاع الغير رسمي يمثل فرصة وعائقا للمواطنين. فمن ناحية، يجد العديد من المواطنين في القطاع الغير رسمي، والاقتصاد غير المنهج فرصا للعمل بدلا من البطالة، وفرصا لتحسين الدخل، ولكن من ناحية أخري، فظروف العمل في القطاع الغير

---

[250] فضيل الأمين، ليبيا على شفا انهيار اقتصادي ومأساة إنسانية، بوابة الوسط، 12 يناير 2015، https://is.gd/pkIZJz

رسمي غير مضمونة بالمرة، سواء من ناحية الأمان الوظيفي، أو ضمان الراتب أو حتى ضمان ابسط الحقوق في بيئة العمل. ففي السياق المصري يشير المسح التتابعي لسوق العمل فيها للعام 2012 إلى أن ثلثي تعداد العاملين المصريين يعملون بصورة غير رسمية، وأن هذه النسبة استمرت في التزايد منذ اندلا ع الثورة في 2011، وذلك حسب تقديرات البنك الدولي. ولعل هذا التعداد الضخم للقطاع غير الرسمي. مهم الإشارة إلى أن إحصاءات الحكومة لا تعكس الحقائق، ولا تعترف بوجود المرأة مثلا ضمن سوق العمل بالشكل الكافي، بسبب تجاهلها للقطاع غير الرسمي، الذي يمثل المكان الأهم لعمل المرأة. وهكذا، فيتعين علينا أن نتعامل مع البيانات الحكومية كمؤشرات فقط، ولكنها لا تعكس الحقيقة بأي حال من الأحوال، فالحقيقة تحدث في القطاع غير الممنهج، الذي يختفي من الحكومة كسبيل من سبل الاستمرار، ولكنه في كل مكان. وهو الأمر الذي يستوجب التفكير في بدائل أكثر تعقيدا.

فما زالت البلدان العربية بعيدة تماما عن الصورة المتفائلة التي كانت ترسمها لها أيديولوجيا التنمية الرأسمالية منذ أواسط القرن العشرين. وخصوصا مع استمرار السياسات النقدية المتبعة بعد الربيع العربي في الكثير من الدول ومع الاستدانة إما من الصندوق الدولي أو البنك الدولي، فعلى سبيل المثال في **الحالة التونسية**، تم إبرام اتفاقيتين مهمتين مع صندوق النقد الدولي بقيمة تفوق 5 مليار دولار يمتدان على 6 سنوات، وهي فترة معالجة طويلة للغاية تدل على فقدان الدولة لسيادتها في تحديد سياساتها بحرية فيما فقد الشعب حقه في تقرير مصيره بنفسه. وهناك الأردن، التي أبرمت مع صندوق النقد اتفاقا بقيمة تفوق 0.7 مليار دولار لفترة تمتد على ثلاث سنوات. وفي مصر، هناك سعي حثيث لعقد اتفاق مع الصندوق حول حزمة من الشروط التي تشمل العديد من قطاعات الإنتاج والأنشطة المصرفية والمالية والشؤون الاجتماعية وهو ما تم أبرام مرحلته الأولى في 2016. وفي المغرب أبرمت الحكومة مع الصندوق اتفاقها الثالث منذ سنة 2012 بقيمة تناهز 3.5 مليار دولار لتمويل حزمة جديدة من التعديلات الهيكلية وإجراءات التقشف يتم

تنفيذها خلال العامين القادمين.[251] وكل ذلك أن دل على شيء فإنما يدل على البعد عن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين.

وأخيرا يبدو أن السياسات القديمة في البلدان العربية لا تعترف بخطئها بل تتشبث به، كما أنها لا يبدو عليها قبول مغادرة المشهد بسهولة، والسماح لجيل جديد يقوّم بعض الاعوجاجات الهيكلية والبنيوية من أجل عدالة اجتماعية تمهد لتنمية حقيقية وإصلاح ناجز. إن الأمر يتطلب فهما أوسع لقيمة العدالة الاجتماعية، وعلى جميع الصعد، يدرك فيه الجميع أهمية أن يعيش الإنسان بكرامة وعدالة مستدامة. إن البديل الاقتصادي المجرب لعلاج هذه الحالات يستوجب بالضرورة الرهان على الإنسان، الاستثمار الفعال في تعليمه وتنمية معارفه وصقل مهاراته، تمكينه من إدارة عناصر إنتاجه. تأصيل حقه في أن يكون هو مصدر جميع السلطات وهي في خدمته ورعايته. لأن سياسات الإقصاء لم تنتج يوما إلا مؤسسات سياسية واقتصادية نهابة، تحمي شبكات الثراء المتحالفة مع السلطة السياسية دون الاكتراث للإنسان ولا للمصلحة العامة للمجتمع. إن المؤسسات التي تستمد سلطتها من الشعب عليها، بعد ذلك، أن تعمل جاهدة لضمان توسيع الفرص وتكافؤها أمام الجميع. وتعمل على مكافحة الاستغلال وتنمية الاستقلال، وعلى مكافحة الإقصاء وتعزيز التمكين. كما تحرص على صياغة نظام ضريبي مرن يذلل الفجوة بين الثروة والدخل، ويؤطر هذه الجهود بأنظمة حماية اجتماعية آمنة للتعليم، والرعاية الصحية، وتأمينات ما بعد الخدمة، والالتزام بكل هذه الأنظمة وتنمية أصولها لكفالة الحياة الكريمة ولاستدامة الرخاء الإنساني.

[251] فتحي الشامخي، ما بعد الربيع العربي ومسؤولية المؤسسات المالية الدولية في تفاقم الفوارق الاجتماعية، ضمن هذا الكتاب.

ملحق (1)

سوريا: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، الانعكاسات والنتائج

جوزيف ضاهر

الثورة الشعبية في سوريا بدأت نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية منذ وصول حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970. وهذه التغيرات تندرج في سياق السيرورة الإقليمية والعالمية لتطبيق السياسات النيوليبرالية منذ ذلك العقد. وتسارعت السياسات النيوليبرالية بشكل هائل عندما تولى بشار الأسد السلطة عام 2000 بعد وفاة والده. هذه السياسات، المتسارعة مع القمع الفظ لأي احتجاج للطبقة الشعبية أو العاملة منذ أوائل الألفية الثانية، أدت إلى آثار مدمرة.

لوضع الأمر في سياقه، لم تستفد الطبقات المهمشة من النمو الاقتصادي في سوريا، والذي كان قد بلغ وسطيا 5% خلال السنوات التي سبقت بداية الانتفاضة [1]. على العكس، استمرت حدة التفاوت فيما يتعلق بالثروات بالازدياد .

على سبيل المثال، حسب تقرير لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة [2]، ارتفع مقياس عدم المساواة (معامل جيني) من 0.33 إلى 0.37 بين عامي 1997 و2004. بين 2003-2004 لم يساهم أفقر 20% بأكثر من 7% من إجمالي الإنفاق، في حين غطى أغنى 20% نسبة 45% منه. استمر هذا الوضع بالتصاعد حتى مطلع الثورة.

النمو الاقتصادي خلال نظامي الأسدين تأسس بشكل رئيسي على عائدات التأجير، معتمدا على عائدات تصدير النفط، والمعونات الاقتصادية على أساس مواقف سياسية [3] وتدفقات رأس المال بما في ذلك التحويلات. هذا النمو المعتمد على التأجير كان مناهضا للتنمية بشتى الطرق .

خلال حكم النظامين الأسديين، تم تشجيع الاستثمارات الحرفية والاستثمارات منخفضة الجودة في الخدمات، العقارات، المواصلات والمشروعات العائلية التي خدمت المصالح الخاصة عوضا عن العامة [4].

أظهر تقرير الأمم المتحدة آنف الذكر، أن معدل البطالة عشية الانتفاضة في مارس

2011 كان قد وصل إلى 14.9% حسب الأرقام الرسمية، وبين 20-25% وفق مصادر أخرى. وصل معدل البطالة بين الشباب إلى 48% وهو أكثر بست أضعاف من معدلاته بين الناضجين [5].

في عام 2007 -وفق ذات التقرير- وصلت نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 33% أي ما يعادل حوالي 7 مليون نسمة. في حين كانت نسبة 30% من السكان فوق الحد تماما. حتى اتحاد غرف التجارة السوري العام والمسيطر عليه من قبل النظام حذر عام 2009 أن "الأغنياء ازدادوا غنى والفقراء فقرا (...)" وأن "صغار الكسبة الذين يمثلون 80% من الشعب السوري يبحثون عن عمل إضافي ليعيلوا أنفسهم)"[6].

كان لهذا الارتفاع في نسب الفقر وعدم المساواة الاجتماعية آثاره الجندرية أيضا، على سبيل المثال كان معدل البطالة بين الشابات يقارب 4 أضعاف المعدل لدى الشباب في 2007 (7). خسرت النسوة حوالي نصف وظائفهن بين عامي 2001-2007، في حين ازدادت هوة قدرة الحصول على عمل بين الجنسين في المناطق الريفية مقارنة بالمدينية [8].

أرضت السياسات النيوليبرالية الطبقات الاجتماعية الأغنى في سوريا والمستثمرين الأجانب، خاصة من الممالك الخليجية وتركيا. حيث لم تكن هذه الدول على عداوة مع النظام السوري قبل الثورة، وكان ذلك على حساب الغالبية العظمى من السوريين، المتضررين من التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة في حين تم تقليص الخدمات والاستثمارات العامة (الصحة، التعليم، الإسكان) بشكل واضح [9].

في هذا الإطار، تواجد فعلا ظلم مؤسساتي مناطقي قبل الانتفاضة في 2011، ازدادت حدته مع السياسات النيوليبرالية المتسارعة لنظام بشار الأسد. قبيل الانتفاضة، كانت نسبة الفقر في الريف (62%) أعلى منها في المدن (38%). كان الفقر أكثر انتشارا وتجذرا ووضوحا (58.1%) في الشمال الغربي والشمال الشرقي (محافظات ادلب وحلب والرقة ودير الزور والحسكة)، حيث يقطن 45% من السكان [10]. أكثر من نصف إجمالي البطالة (54.2%) تركز في المناطق الريفية [11].

بالإضافة لذلك، قبل بداية الانتفاضة الشعبية، كان توزع الأعمال التجارية الجغرافي

على الشكل التالي:

توزع المؤسسات الصغرى على المحافظات (أقل من 5 موظفين)

- دمشق وريفها: 27.36%
- حلب 21.72%
- حمص 9.93%
- حماه 6.06%
- باقي المحافظات (10 محافظات) 34.93%.

في حين كان توزع المؤسسات الصغيرة (بين 5 إلى 14 موظفا) على المحافظات كالتالي:

- دمشق وريفها: 29.40%
- حلب 41.55%
- حمص 5.89%
- حماه 4.70%
- باقي المحافظات (10 محافظات) 18.46% [12].

تركزت الاستثمارات الأجنبية الخاصة أيضا في مدينتي دمشق وحلب في قطاعات غير إنتاجية (العقارات، السياحة، الخدمات كالمصارف وشركات التأمين) في حين لم تنل المحافظات الأخرى والريف أي نوع من التنمية أو توفير الخدمات.

إضافة لذلك، المناطق المسكونة من قبل الأكراد كالجزيرة في الشمال الشرقي، كانت المناطق الأكثر عرضة للإفقار في البلد. كانت الجزيرة المنطقة ذات النسب الأعلى في الأمية والفقر، حيث احتوت على 58% من السكان المفقرين وذلك من قبل موجة جفاف عام 2006. في عام 2010 ارتفعت نسبة الفقر بوضوح لتصل إلى 80% من سكان الجزيرة، حيث كان أثر 4 مواسم جفاف متتابعة منذ 2006 مفصليا لأعمال المزارعين والرعاة صغيرة الحجم [13]. بالإضافة لذلك، أنتجت الجزيرة ثلثي محصول الحبوب الوطني (و70% من القمح) وثلاثة أرباع الإنتاج الهيدروكاربوني. رغم تخلف التنمية الصناعية في الجزيرة، وندرة المنشآت الصناعية فيها التي لم تتجاوز 7% من القطاع الكلي، بقيت هذه الأراضي

مهمة. مثلا، 69% من القطن السوري ينتج في هذه المنطقة، إلا أن 10% فقط من الخيوط القطنية تنسج فيها [14]. بالطبع عانت كل المجموعات الإثنية في المنطقة من عرب وسريان–آشوريين وأكراد من التهميش الاقتصادي.

غياب الديمقراطية وإفقار قطاعات واسعة من المجتمع السوري، وفي ظل مناخ من الفساد وزيادة الفروقات الطبقية، كل ذلك مهد الطريق أمام الثورة الشعبية، التي كانت تنتظر مجرد شرارة. يجب فعلا أن تتضمن أسس أي سوريا ديمقراطية في المستقبل، التمكين الديمقراطي والاجتماعي للطبقات المهمشة لإدارة مجتمعاتهم.

المراجع:

1) FIDA (2009)، "République Arabe Syrienne، Programme d'Options Stratégiques pour le Pays"، p.1. Available at: https://is.gd/CTIjgn

2) Khalid Abu-Ismail، Ali Abdel-Gadir and Heba El-Laithy (2008)، "Poverty and Inequality in Syria (1997- 2007)"، UNDP، Available at: https://is.gd/X7jJIv

3) مثلا، في قمة بغداد لجامعة الدول العربية عام 1978، والتي عقدت لمعارضة اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، منحت سوريا 1.8 بليون دولار سنويا لمدة عشر سنوات لمكافأة "نضالها" ضد اسرائيل.

4) Matar، Linda، The Political Economy of Investment in Syria، (Palgrave Macmillan UK، 2015)، p. 131.

5) https://is.gd/aIDY5j

6) Hinnebush، Raymond and Zintl، Tinti، "Syrian Uprising and Al-Assad's First Decade in Power"، in Syria from Reform to Revolt Volume 1، Political Economy and International Relations، (Syracuse University Press، 2015)، p. 293.

7) Aita، Samir (2009)، "Labour Markets Performance and Migration Flows in Syria"، p. 6. Available at:

https://is.gd/FaDh9c

8) Idem، p.3

9) Matar، Linda، idem، p. 20; Goulden، Robert (2011)، "Housing، Inequality، and Economic Change in Syria"، in British Journal of Middle Eastern Studies، Vol. 38(2)، p.192; Perthes، Volker، Syria under Bashar al- Asad: Modernisation and the Limits of Change، (London: Adelphi Paper، 2004)، p. 29.

10) FIDA (2009)، "République Arabe Syrienne، Programme d'Options Stratégiques pour le Pays".

11) https://is.gd/aIDY5j

12) Seifan، Samir، Syria on the path of economic reform، (Fife، Scotland، University of St. Andrews: Boulder، Lynne Rienner Publishers، 2010)، p. 57.

13) United Nations (2011)، "Report of the Special Rapporteur on the Right to Food، Olivier De Schutter"، p. 5. Available at: https://is.gd/VPTjwb

14) Myriam Ababsa، "The End of a World، Drought and Agrarian Transformation in Northeast Syria (2007-2010)"، in Syria from Reform to Revolt Volume 1، Political Economy and International Relations، (Syracuse، NY: Syracuse University Press، 2015)، p. 201.

الفوارق الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الجزائر

فضيلة عكاش

تعتبر الجزائر من الدول العربية التي جعلت العدالة الاجتماعية من أولويات استراتيجيتها التنموية منذ الاستقلال، حيث كانت تلبية الحاجات الاجتماعية مبدأ أساسيا في مختلف المواثيق الرسمية. ورغم الأزمات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي النسبي تم الحفاظ على عدد هام من المكاسب الاجتماعية لمرحلة الاقتصاد الموجه سمحت بضمان حد معين من الحقوق الاجتماعية من أجل فئات المجتمع. فوفقا لمؤشر جيني، تصنف الجزائر ضمن الدول المتوسطة من حيث حدة الفوارق الاجتماعية، كما بينت تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء الجزائري أن نسبة إنفاق 20% الأكثر غنى تقدر بـ40% من الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي، في حين تصل هذه النسبة إلى 86% على المستوى العالمي.

غير أن تحقيق العدالة الاجتماعية مرتبط بخلق الثروات، في حين تعتمد السياسات الاجتماعية في الجزائر على الريع مما يجعل مستوى التنمية الاجتماعية في تبعية لحجم الإيرادات النفطية ولسبل تسيير وتوزيع الريع وليس للاقتصاد المنتج للثروة، كما سنحاول تبيانه فيما يلي:

1- الخيارات السياسية والسوسيو- اقتصادية للبلاد غداة الاستقلال:

لقد ساهم الاستعمار الاستيطاني في تعميق الفوارق الاجتماعية بين الفرنسيين والجزائريين من خلال تبني سياسات اجتماعية تمييزية تقوم على تفضيل الأوروبيين في مجال الأجور والتشغيل والحماية الاجتماعية على حساب الأهالي.

غداة الاستقلال، سعت الدولة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية من خلال تبني عدد من السياسات الاجتماعية هدفت لتحقيق الانسجام الاجتماعي بالاعتماد على إيراداتها الريعية. فتم إقرار تعميم التعليم والطب المجاني والتشغيل الكامل، وتم توحيد قانوني عمل وضمان اجتماعي لكل العمال الأجراء مهما كان قطاع عملهم. وقد وضع نظام للأجور قائم على مبدأ لكل عمل متساوٍ أجر متساوٍ، ووحد نظام الضمان الاجتماعي مختلف

الأنظمة الفرعية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية في نظام واحد تسيره نفس الهيئة ويفرض نفس الواجبات ويقدم نفس المزايا لكل المؤمنين.

غير أن معظم هذه القرارات تميزت بالطابع الشعبوي واللاعقلانية التوزيعية كون البلاد لم تكن تمتلك الإمكانيات البشرية ولا المادية الكافية لتحقيق مغزاها. مما جعل تعميم الخدمات ومجانيتها شكليا وساهم في تدهور نوعيتها.

2- الأزمة الاقتصادية، التحرير الاقتصادي والتراجع عن عدد من المكاسب الاجتماعية:

لقد فقد النظام السياسي بفعل انخفاض أسعار النفط منتصف الثمانينيات، أحد أهم ركائز مشروعيته واستقراره والعامل الرئيسي الذي جعل من الدولة الفاعل الاقتصادي والاجتماعي المركزي الذي يحتكر تسيير وتوزيع الريع، مقابل تهميش البرجوازية الخاصة من المسار التنموي، وعرقلة نموها حتى لا تتحول إلى مصدر نفوذ اقتصادي ومن ثم سياسي. أن اعتماد السياسات التوزيعية على الريع جعلها تواجه محدوديته في ظل الأزمة التي فرضت تقليص الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وانفتاحها على القطاع الخاص والتوجه نحو مرونة أكبر في عملية الضبط الاقتصادي والاجتماعي. نظرا لذلك، فقد تم إقرار قوانين جديدة تكرس الانسحاب النسبي للدولة من بعض المجالات مع السعي للاستنجاد بمصادر تمويلية جديدة. الأمر الذي استدعى انفتاحها على القطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بعلاقات العمل والاستثمار، حيث تم التحول من المنطق المركزي لتحديد علاقات العمل والأجور إلى المنطق التفاوضي، ومن تركيز الاستثمار في القطاع العام إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة ورفع كل القيود السابقة عليها. وقد نتج عن ذلك، التحول من سياسات التشغيل الكامل إلى سياسات التسريح الجماعي الموسعة، ومن العمل الدائم نحو إقرار العمل الهش والمؤقت. الأمر الذي ساهم في تفاقم الفقر والفوارق الاجتماعية.

بالمقابل، لم تتمكن السلطات العمومية من أن تتراجع عن عدد هام من المكاسب الاجتماعية التي بقيت سارية المفعول نظرا للظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد حتى لا يساهم تدهور الأوضاع الاجتماعية في تغذية الأزمة الأمنية بالبلاد. فقد تم الحفاظ على

نظام الضمان الاجتماعي الذي تم تبنيه خلال المرحلة الاشتراكية وتم اثرائه بمنظومة لحماية المسرحين لأسباب اقتصادية و بآليات جديدة للتقاعد المسبق. كما ظلت الخدمات العمومية مدعمة ومحمية من طرف الدولة مما ساهم في تحقيق قدر معين من تكافؤ الفرص داخل المجتمع، فالتعليم في الجزائر مجاني في مختلف أطواره بما فيه التعليم العالي الذي منح لـ80% من الطلبة الذين تجاوز عددهم 1.5مليون طالب. على غرار ذلك، ورغم رمزية أسعار الخدمات الصحية العمومية غير أن تدهور مستوى الخدمات في القطاع العام، مقابل فتح المجال للقطاع الخاص خلق تفاوتا عميقا في الاستفادة من الخدمات الصحية بين الفقراء والأغنياء.

3- الفوارق الاجتماعية في ظل انتعاش الإيرادات النفطية تواكبا مع التحرير الاقتصادي

منذ سنة 2000، عرفت الجزائر انتعاش الإيرادات الريعية من جديد، وقد تميزت هذه المرحلة عن سابقاتها بعودة الدولة كفاعل أساسي في الحياة الاقتصادية وفي التوزيع الاجتماعي الموسع في ظل إقرار التحرير الاقتصادي وانسحابها من دورها في عملية الضبط الاجتماعي.

وللفوارق الاجتماعية في الجزائر حاليا خصوصيتها، حيث أصبحت ترتبط بدرجة استفادة مختلف الفئات الاجتماعية من الريع. ونظرا لمركزية تسيير الريع، فإن سبل توزيعه ترتبط بمدى وجود إرادة سياسية لدعم فئات على حساب أخرى. وما يلاحظ حاليا، هو وجود فوارق في الاستفادة من الريع داخل الطبقات الاجتماعية التقليدية نفسها.

فالطبقة العاملة الجزائرية أصبحت تعرف تمايزا كبيرا في الدخول وظروف العمل بين العاملين في القطاع العمومي أو الخاص. لقد خلق تحرير الأجور تفاوتا كبيرا بين عمال القطاع العام الذين يفوق متوسط أجورهم 70% متوسط أجور عمال القطاع الخاص[252]. كما يستفيد كل عمال القطاع العام من الضمان الاجتماعي، وهو يضم غالبية العمال الدائمين المقدر عددهم بأكثر من 3.5 مليون عامل (حوالي 2.5 مليون يعملون في

[252] أرقام الديوان الوطني للإحصاء، 2016، على موقعه الالكتروني: www.ons.dz

الوظيف العمومي أو المؤسسات العمومية الاقتصادية والخدماتية). بالمقابل، يتميز القطاع الخاص بطغيان العمل غير الرسمي والهش حيث تطور عدد العمال المؤقتين من 300 ألف عامل مؤقت سنة 1991، ليتجاوز 3.7 مليون عامل مؤقت سنة 2014، معظمهم في القطاع الخاص.

كما تتميز الطبقة البرجوازية باختلاف درجة استفادة فئاتها من الريع. فالبرجوازية الوطنية المنتجة هي الفئة الأقل استفادة من المزايا، مقابل استفادة البرجوازية الصغيرة من عدة برامج تمويلية واستثمارية (بين 80 و90% من القروض الموجهة للاقتصاد) واستفادة البرجوازية الكمبرادورية من عدة تسهيلات تمويلية وجبائية في ظل اتفاقيات الشراكة الموقعة من طرف الجزائر.

وتستفيد الفئات الاجتماعية المحرومة وعديمة الدخل من أشكال مختلفة من الحماية الاجتماعية نتيجة لتدخل الدولة لحمايتها. فبالإضافة لعمليات دعم الأسعار، يتم توزيع إعانات مباشرة لفئة المعوقين وكبار السن عديمي الدخل، وتم إدماجهم في منظومة الضمان الاجتماعي في مجال التأمين على المرض. كما يستفيد العمال المسرحون لأسباب اقتصادية من تعويضات تأمينية وتغطية اجتماعية قد تصل ثلاث سنوات وفقا لمدة عملهم قبل التسريح. بالمقابل، يعتبر الشباب العاطل الذي لم يسبق له العمل من الفئات التي لا تستفيد من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية عدا عمليات دعم الأسعار، مما جعله الفئة الاجتماعية الأكثر مشاركة في الاحتجاجات الاجتماعية خاصة في المناطق الداخلية والنائية. تجدر الإشارة إلى أن التحويلات الاجتماعية في الجزائر هامة جدا وقدرت بأكثر من 17 مليار دولار في 2015 ما يمثل حوالي 10% من الناتج الخام.

لقد ساهمت الطبيعة الريعية للدولة والسياسات الاجتماعية المصاحبة لها في ترييع المجتمع الجزائري، وخلقت بنية طبقية متميزة تختلف درجة استفادة مكوناتها من توزيع الريع. كما أسست لأشكال مختلفة من الصراع الطبقي القائم على اختلاف مصالح البرجوازية المنتجة والبرجوازية البيروقراطية التي تسعى لتهميشها وإضعافها مما يعرقل تكوين اقتصاد منتج للثروة، ويجعل العدالة الاجتماعية هشة وفي تبعية للإيرادات الخارجية.

أثر التفاوت الاجتماعي على الطبقة الوسطى في الأردن

زهير توفيق

مقدمة

يتطلب الحديث عن الطبقة الوسطى في الأردن الملاحظات التالية:

1- يتميز الأردن -كغيره من الدول النامية- بسيولة طبقية يصعب فيها فرز الطبقات، كما هو الحال في المجتمع العربي ككل، فكثيرا ما تتداخل الطبقات والشرائح وتتناقض شرائح الطبقة الواحدة أكثر مما تتناقض مع شرائح الطبقات الأخرى.

2- يتميز الأردن بحراك طبقي سريع وعميق يتمثل بسهولة هبوط الأفراد من والى هذه الطبقة أو تلك، ولا يعني الإفقار واتساع دائرة الفقر القائمة الان إلا حراكا اجتماعيا احادي الاتجاه أي هبوط أعداد غفيرة من الطبقات الوسطى إلى الطبقات الدنيا.

3- انعكس تداخل الطبقات على تداخل أنشطتها الاقتصادية فيمكن أن يكون المالكون العقاريون رأسماليين، ويمكن لبعض الفئات الوسطى ممارسة العمل اليدوي والمعرفي والإضافي لتحسين أوضاعهم المالية.

4- تعود أسباب التشوه والضعف البنيوي للطبقات بشكل عام والمجتمع المدني الأردني بشكل خاص، إلى طبيعة التحولات السياسية والتاريخية التي صاحبت تطور مشروع الدولة في الأردن من إمارة (امارة شرق الأردن) إلى دولة؛ وأهم مظاهر هذا التشوه، كون السلطة -أحد اركان الدولة-كانت سابقة على الدولة نفسها، والدولة سابقة وخالقة للمجتمع المدني والوطني بطبقاته المختلفة، فظل المجتمع الأردني وطبقاته الاجتماعية وأدواتها التعبيرية، عالة على الدولة والسلطة بدلا من أن تكون قاعدة اجتماعية وسياسية لها، تعكس السلطة في قراراتها وتوجهاتها طبيعة هذه الطبقات ومصالحها الأساسية، هذا، ولم يعد للسلطة والدولة في سياق تطورها المحكوم بحتميات سياسية وجغرافية معينة في ذلك الوقت إلا التمظهر في التبعية والطبيعة الوظيفية.

5- انتقل المجتمع الأردني في عهد الإمارة من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي في عصر العولمة بمؤثرات خارجية بالأساس، فقد تمثل المجتمع الأردني الأول بطبيعته الفلاحية البدوية، ولم يشهد لفترة طويلة لا تقسيم عمل ولا ملكية خاصة (فلم تظهر دائرة الأراضي والمساحة في شرق الأردن إلا في فترة متأخرة من تاريخ الإمارة) إلى أن تدخلت السلطة والدولة وأعادت تكوينه وتكييفه لوجودها. وبالتالي فقد كان الأجدر عمليا ونظريا لفهم التركيب الاجتماعي لشرق الأردن اتباع منهج تاريخي يتناول البنى القائمة ما دون الطبقة كوحدة تحليل اجتماعية واقتصادية، فقد مثلت المكانة والوجاهة والمشيخة والعشيرة والقبيلة والبداوة وعلاقات ملكية الأرض (بغض النظر عن قيمتها الإنتاجية أو الاستعمالية) مصدر فهم الانقسام الاجتماعي والتفاوت الاجتماعي بين الفئات والطبقات المالكة للثروة والطبقة والراس المال الرمزي كالانقسام بين الملاك والمعدمين.

ومع مرور الوقت استقرت السلطة والدولة الأردنية، وتحولت المعارضة إلى اتباع الوسائل السلمية والسياسية في التعبير عن رفضها، ووجدت فئات واسعة من الطبقات الوسطى أن من مصلحتها الانخراط في الدولة والسلطة التي قبلت هذا الانخراط لتوسيع قاعدتها الاجتماعية من جميع فئات المجتمع وخاصة من المتنفذين والملاك وأصحاب رأس المال الرمزي من الملاك العقاريين وشيوخ القبائل وأولادهم المتعلمين الذين التحقوا بالوظائف وشكلوا نواة البرجوازية البيروقراطية الأردنية بعد الاستغناء عن خدمات الفئات والمنتدبين العرب الذين خدموا الإمارة في بداية نشوئها وتحولت فئات واسعة من المثقفين والموظفين إلى طبقات وسطى أردنية أو برجوازية صغيرة، واستقام التركيب الطبقي في الأردن بين الطبقات المالكة والطبقات الكادحة ضمن الإطار الوطني.

أصبحت الطبقات الوسطى أهم مقومات الاستقرار في الأردن، ومع تعقيد بنى الدولة والسلطة واستكمال بناها على مستوى الاختصاص والسلطة ارتفعت فئات لا يستهان بها من صغار الموظفين إلى مصاف الطبقة الأعلى (البرجوازية البيروقراطية) اعتمادا على علاقات القربى والعشائرية

وتوسعت فئة الانتلجنسيا التي ضمت أصحاب الشهادات خريجي الجامعات والمعاهد، وأصبحت تلك الفئات أهم فئات الطبقة الوسطى، وأوسع طبقات المجتمع الأردني وأهم موارد الاقتصاد الأردني.

وشيئا فشيء تحول الأردن إلى الاقتصاد الرأسمالي وانفتح على الأسواق العالمية ونهضت عمليات التصدير والاستيراد، وتمثلت بتصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنعة، وتطلب الامر قيام الوكالات التجارية والسمسرة وتجارة الوسطاء والكومسيون، بمعنى آخر قيام برجوازية كمبرادورية كانت سببا ونتيجة لتوجه الدولة العام وموقعها التابع في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية غير المتكافئة ممثلا بتدني مستوى الإنتاج الصناعي في الصناعات الخفيفة والمتوسطة، أما الصناعات الكبرى كالصناعات الاستخراجية ومشروعات البنية التحتية الكبرى فقد تكفلت بها الدولة، بمعنى آخر كان نمو البرجوازية الكمبرادورية والبيروقراطية قد تم على حساب البرجوازية الوطنية.

تحولات الطبقة الوسطى في الأردن:

مثلت الطفرة النفطية وارتفاع أسعار النفط المفاجئ والمطرد بعد حرب أكتوبر 1973 أهم المتغيرات في حياة الطبقة الوسطى الأردنية، فقد تغلبت الطبقة الوسطى على سوقها الصغير ومشكلة البطالة البنيوية والهيكلية والمقنعة بالهجرة إلى أسواق الخليج، التي امتصت الأيدي العاملة الأردنية وأصحاب الكفاءات والشهادات والخبرات، وأصبحت الهجرة الخارجية أهم مصادر الحراك الاجتماعي والصعود الطبقي وخففت من الاحتقان الداخلي والسياسي والشعور بالحرمان والتفاوت، فقد تحولت فئات واسعة من الطبقات الوسطى إلى فئات عليا ومنها فئات ثبتت وضعها الطبقي برفع مستوى دخولها وتسديد التزاماتها المالية، وبالتالي استقرارها الوظيفي والنفسي بشراء أرض أو التوسع بالمشروعات التجارية الصغيرة.

لقد امتصت أسواق الخليج عشرات الآلاف من أبناء الطبقة الوسطى التي استفادت اقتصاديا لكنها خسرت تأثيرها السياسي الداخلي بحكم بعدها المكاني (فقد المغتربون وعددهم يربو عن مليون حقهم بالانتخابات الأخيرة)، فقد ارتبطت مصالحها بالخارج ولم

يعد من أولوياتها المشاركة السياسية أو التعددية ولم تعكس قوتها الاقتصادية قوة سياسية رغم مساهمتها بعد عودتها في استثمار رؤوس أموالها في مشروعات محلية كانت عاملا مساعدا على الاستقرار والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة وبالتالي تقليص الفجوة والتباين الاجتماعي إلى حين.

أما على المستوى المجتمعي فقد نقلت الطبقة الوسطى العاملة في الخليج –السعودية– قيما دينية محافظة عمت المجتمع الأردني وجنحت به من مظاهر التحديث والليبرالية إلى التقليد والمحافظة الاجتماعية وحتى التعصب وصنعت منه مجتمعا تقليديا مستحدث بلغة "هشام شرابي".

تتمثل خطورة تراجع الطبقة الوسطى السياسي والاقتصادي في المرحلة الراهنة كونها الطبقة المعنية بالتسويات التاريخية وسياسات الاعتدال وتقليص الفوارق الطبقية والتفاوت الاجتماعي بين مكونات المجتمع الأردني. ويسمح لها تكوينها المتنافر والمتباين القيام بمهام التسوية بنجاح إذا علمنا أنها تبلورت من بين الذين هبطوا من الطبقات العليا والذين صعدوا من الطبقات الدنيا.

مثلت الهجرة الداخلية الكثيفة والسريعة في العقود القليلة الماضية في الأردن عاملا أساسيا في خلق الطبقة الوسطى وتعميق التفاوت الاجتماعي، والفجوة التنموية بين العاصمة والأطراف، فقد رفعت مستويات التحضر في الأردن مستويات التحديث على حساب الحداثة، مما افقد المدينة والطبقات الوسطى المدينية فيها صورتها وخصوصيتها بالرقي والتمدن والاختلاف عن أنماط المعيشة في البادية والريف، فقد ريفت الهجرة المدن وبدونت (جعلته بدويا) القيم وعززت الازدواجية والتلفيق سياسيا وفكريا في نشاط واتجاهات الطبقات وخاصة الطبقة الوسطى، وتمفصل الاقتصاد والمجتمع بين قطاعين اقتصادي حديث، يتمثل بقيم العمل والإنتاج والعقلانية والتنافسية والانفتاح على العالم الخارجي، بالتجارة والسياسة والتعليم، وقطاع تقليدي محافظ سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، إضافة إلى مستويات أخرى من التفاوت الاجتماعي أهمها:

- التفاوت بين العاصمة والأطراف.
- تفاوت بين المدينة والريف ومناطق البادية التي لم تعد موجودة اجتماعيا.

- التفاوت الاجتماعي الداخلي بين أحياء راقية تنعم بالرفاه والخدمات والتنظيم والتشغيل، وأحياء مكتظة وعشوائية تعاني الفقر والبطالة وسوء الخدمات.
- تفاوت بين أصحاب الدخول العالية والامتيازات، وبين أصحاب الدخول المتدنية.
- تفاوت في المكانة والوجاهة وحيازة رأسمال رمزي.

وتكمن المفارقة في أزمة الطبقات الوسطى الأردنية في احتكار البرجوازية الكمبرادورية والبيروقراطية لموارد البلد السياسية والاقتصادية، وهي الطبقة التي استفادت من وجودها في السلطة وحولتها إلى وسيلة إنتاج بكل الأساليب المشروعة وغير المشروعة، واستثمرت تلك البرجوازية فوائضها المالية في السوق بمشروعات خدمية استهلاكية بالأساس، وزاحمت وأضعفت الطبقات الوسطى في السوق والإنتاج بالاستيراد الواسع والرخيص حتى انكمشت على ذاتها وازدادت فقرا، وتمثل انكماشها على ذاتها وفقرها بإغلاق عشرات ومئات المنشآت الصغيرة وارتفاع مديونيتها وتآكل مدخراتها وانهيار قيمها الإيجابية، وبيع الكثير من أصولها لتغطية التزاماتها وعجزها المالي المتواصل، وتحول عمل الزوجة من كونه مصدر استقلالها وكرامتها إلى ضرورة معيشية للأسرة، وتعمقت بهذه المظاهر مستويات التفاوت الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء وارتفعت نسب البطالة والفقر والإعالة، المرتفعة أصلا بسبب قلة عدد النساء في سوق العمل والتزايد السريع للسكان، وارتفاع نسبة صغار السن في الهرم السكاني. أن ارتفاع عدد سكان الأردن إلى ما يقارب 8 مليون نسمة منهم 2 مليون وافد ولاجئ يعني عدم الالتفات في الخطط التنموية لجودة الحياة والرفاهية، بل سيادة المعايير الكمية في الاقتصاد والتنمية البشرية، فلا يهم من التعليم إلا إنشاء مدارس جديدة لاستيعاب القادمين لا حداثته ولا جودته، وما ينطبق على التعليم ينطبق على الجامعات والمرافق الصحية والثقافية.

الطبقة الوسطى في عصر العولمة والخصخصة

ما زال المجتمع الأردني في أزمة مزمنة سببها طبيعة النهج السياسي الليبرالي المتبع في الاقتصاد الأردني غير الإنتاجي وهو مصدر الخلل والمشاكل الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي، فهو المولد لمشكلاته لعدم قدرته على امتصاص فائض العمالة، والتغلب على البطالة والفقر، أو التغلب على تضخم قطاع الخدمات والبيروقراطية والروتين، وهجرة العاملين إلى الدول النفطية والغنية، بعشرات الآلاف، وازدادت مشاكل الاقتصاد الأردني حدة ببرامج التصحيح الاقتصادي المتوالية برعاية صندوق النقد الدولي، وأهمها توصيات رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية وسد العجز بالميزانية وتقليص نسبة المديونية إلى حجم الإنتاج الاقتصادي التي وصلت إلى الخطوط الحمراء، وتتحمل الطبقات الوسطى والفئات الشعبية عبء التصحيح بارتفاع الأسعار والضرائب المباشرة وغير المباشرة وتقليص المساعدات الاجتماعية والتقشف وتثبيت الدخول والرواتب المتدنية اصلا والتي تتآكل بارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما زاد من دائرة الاستغلال والحرمان ووسع دائرة الفقر والتفاوت الاجتماعي، وزادت مستويات التوترات الاجتماعية والاقتصادية وعبرت عن نفسها بطرق مختلفة منظمة وعشوائية، محلية وعامة، قطاعية وشاملة.

ولم تحل مشكلات الفقر والبطالة، ولم تحقق السياسات الضريبية برفع معدلات الضريبة عدالة في التوزيع أو عدالة في توزيع الأعباء، فما زال أصحاب الدخول الثابتة هم من يتحمل أعباء الدين العام، أما سياسات خفض الضريبة لتحفيز الاقتصاد والتصدير لتقليل كلف الإنتاج فما زالت تراوح مكانها من الفساد المالي والإداري وما يلوح بالأفق مزيدا من التفاوت الاجتماعي والتوتر والصعوبات المعيشية.

لقد تطلبت العولمة والليبرالية الجديدة الاندماج بالأسواق العالمية وفتح أسواق الأردن للمنتجات الأجنبية، والإلحاح على كف يد الدولة عن الاقتصاد بحجة تسهيل حركة نقل السلع ورؤوس الأموال والهدف الحقيقي الإعفاءات الضريبية وضرب ما تبقى من مشروعات التكافل الاجتماعي وحماية الفقراء وتسهيل هروب رؤوس الأموال بأرباحها وفوائدها، وعدم خضوعها لأية التزامات تفيد المجتمع والاقتصاد الأردني.

إن الافقار المتزايد للطبقة الوسطى يعني تعميق التفاوت الاجتماعي أولا، وتقليص حجم التحالف الطبقي للسلطة التي اعتمدت سابقا على الطبقات الوسطى لتقتصر على شريحة عليا من البرجوازية المختلطة من الكمبرادور والبيروقراطية والملاك العقاريين لتتحول الطبقة الوسطى مع الطبقات الشعبية أو الأغلبية الساحقة من الشعب إلى صفوف المعارضة التي لا تجد أدوات سياسية ملائمة فتتحول إلى ما يسمى الأغلبية الصامتة التي تكتفي بالمواطنة السلبية ومراقبة المشهد العام دون الانخراط فيه.

إن المعنى الاجتماعي للتفاوت هو الانقسام المجتمعي والطبقية والصراع الذي يتخذ اشكالا منحرفة عن الصراع الاجتماعي والسياسي المنضبط بمعايير الديمقراطية والشرعية نظرا لانخفاض مستوى الوعي السياسي العام وإغراءات التطرف الديني، وانخفاض مستوى الكفاحية والموارد البشرية عند الأحزاب الوطنية المعنية بالتقدم والتغيير والتوجيه لتجميع الآراء، وتعبئة الجهود ورفع التذمر من مستوى العفوية إلى مستوى الوعي، وأما المعنى السياسي للتفاوت فهو تفكك عرى الوحدة الوطنية ومشاعر الانتماء إلى الكل الاجتماعي الوطني، وعدم التمكين والحرمان من المشاركة السياسية وصناعة القرار. والمفارقة إلحاح السلطة الدائم على الوحدة الوطنية والعقد الاجتماعي الشامل لتبريد الصراع والتوتر الاجتماعي، وهي دعوة لا تستقيم الا بتعميم العدالة الاجتماعية وتوزيع مكاسب النمو والتنمية على الجميع، وإعادة الثقة بين المواطن والسلطة، لتعود الطبقات والفئات التي خرجت بسبب التفاوت والحرمان الاجتماعي إلى سابق عهدها قاعدة للنظام، وهذا مرهون بتوجهات السلطة لتحقيق العدالة والحرية والمساواة الاجتماعية والقانونية والتنمية الوطنية المستقلة للجميع. إما وشيوع مشاعر الغضب والاستياء، في ظل النهج السابق ومع تهافت الأحزاب السياسية اليسارية والمعتدلة والوسطية في البلد على كثرتها (خاض الانتخابات النيابية الاخيرة 20 سبتمبر 2016 حسب وزير التنمية السياسية 39 حزبا) فلن يجد الشباب الأردني المتطلع لحياة أفضل من وسيلة لتصريف فائض الغضب واليأس والحلم بالتغيير إلا طرق غير مشروعة سياسيا واجتماعيا تتمثل بالتطرف الديني والحركات الجهادية.

الباقون على حافة الحياة في مصر.. حكايات من ملف العدالة الاجتماعية

أميمة كمال

سيدة أربعينية تحمل ملامحها سنوات تزيد عن الخمسين، تجلس على الأرض في حجرة ضيقة، ليس بها إلا حصيرة بالية، دون أي أثاث على الإطلاق. وتجمعها جدران حجرتها، التي أزال الزمن لونها فأصبح كالحا، مع ابنها الصغير وزوجها في مشهد واحد من مشاهد الفيلم التسجيلي "مستورة" الذي اختارته وزارة التضامن الاجتماعي في مصر عنوانا رئيسيا لاحتفالية كبرى، أقيمت في واحد من أفخم فنادق مصر على النيل للتدليل على مدى نجاح برنامج الحماية الاجتماعية للفقراء. وكان على رأس مشاهدي الفيلم رئيس وزراء مصر شريف إسماعيل.

الاحتفالية كانت جزء من الحملة الإعلامية التي تقوم بها الحكومة لإقناع المصريين ومؤسسات الإقراض الدولية بفعالية برنامج "تكافل وكرامة" في تخفيف وقع الإصلاح الاقتصادي كما تسميه الحكومة. البرنامج بدأ العام الماضي قبل اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي الذي وقع مؤخرا. والذي أسرع كثيرا بوتيرة الإجراءات الحكومية التقشفية التي تعهدت مصر بالسير قدما فيها من أجل الحصول على 12 مليار دولار من الصندوق على مدى ثلاث سنوات، على أن تبدأ الدفعة الأولى هذا العام. وتتلوها قروض أخرى تصل مجملها إلى 21 مليار دولار. أي أن البرنامج لم يكن مصمما لتلافى التداعيات على حياة السيدة مستورة وأربابها من تدهور مؤكد وليس محتمل في مستوى معيشتها جراء الاتفاق مع الصندوق، ولكن لتخفيف حدة الفقر الذي ترزح تحته منذ نعومة أظافرها من جراء سياسات النيوليبرالية التي أتبعتها حكومات قبل ثورة يناير، وعادت بكل ملامحها بعدها لكي تزيد الفجوة اتساعا بين أول درجات السلم الاجتماعي وأخره. بحيث أصبح الناتج المحلى الذي يتحقق على مستوى الوطن من عرق الرابضين أسفل السلم، لا يحصدون من خيره سوى نسبة الثلث فقط، أما الـ70% الباقية من خير نفس الوطن فهي من

نصيب هؤلاء "المتشعبطين" في أخر طرف السلم من أصحاب الأعمال، ورؤوس الأموال، ومالكي الأصول، والفوائد، والريع وذلك تبعا لتقديرات المجلس القومي الأجور في مصر.

والبرنامج هو نظام للحماية الاجتماعية يتيح لشريحة من الفقراء من المصريين دعما نقديا متواضعا، يقل فعليا عن قيمة حد الفقر في مصر، والذي يبلغ (482 جنيها للفرد في الشهر) تبعا لأحدث بحث للدخل والإنفاق لعام 2015 الذي أصدره جهاز الإحصاء منذ شهر أي ما يوازي حوالي 43 دولارا شهريا. ولكنه يزيد قليلا عن حد الفقر المدقع (321 جنيها) للفرد في الشهر. أي ما يوازي حوالي 29 دولارا. والذي يندرج أسفله 5.3% من سكان مصر، تحت توصيفات مختلفة لخبراء الاقتصاد ما بين فئة المعدمين أو المطحونين. وهؤلاء المطحونون زادت نسبتهم ما بين العامين الماضيين بنسبة حوالي 1% تبعا للأرقام الرسمية.

في حين أن تلك الشريحة كانت قد تراجعت نسبتها قبل الثورة. فما بين عامي 2008 و2012 انخفضت شريحة الفقراء المعدمين بنسبة 1.3% وربما كان هذا التراجع عائدا إلى اتساع الفئات التي اضطرتها الظروف إلى العمل في أعمال هامشية تبدأ من توصيل الطلبات للمنازل، ومنادي السيارات والبائع الجائل، وتنتهي بأعمال البلطجة والحراسات التي زاد الاحتياج لها بعد ثورة يناير 2011. وربما كان العائد المادي من تلك الأعمال في مجموعه قبل الثورة يكفي لإخراج البعض من دائرة الفقر المدقع، والانتقال به إلى الدائرة الأرقى، وهي خانة الفقر القومي. تلك الخانة التي ينحشر فيها الأن 27.8% من المصريين. وهؤلاء البشر هم الذين لم يستطيعوا تحمل كلفة توفير السلع الغذائية الأساسية التي تحوي قدرا من السعرات الحرارية تكفيهم للبقاء على قيد الحياة. بالإضافة إلى توفير الاحتياجات الضرورية مثل المسكن والمواصلات وهو التعريف الرسمي لجهاز الإحصاء في مصر لتلك الخانة التي تحوي بشرا يجمعهم صفة الفقراء الذين عجزت ظروفهم على توفير نفقات المكون الغذائي وغير الغذائي.

***

وربما ما تقوله في الفيلم السيدة (مستورة) وهذا هو أسمها، وليس له علاقة بحالتها الاجتماعية، والتي تعيش في إحدى قرى بنى سويف في صعيد مصر من أنها لا تستطيع أن تحلم مجرد الحلم بأن ابنها الذي ما زال في المرحلة الابتدائية قد يصبح ذات يوم طبيبا. وبشكل تلقائي تقول "مش حنعلى كدة على الله". وفي الواقع هي تدرك حقيقة وضعها الطبقي، الذي مهما تحسن بفعل حماية اجتماعية متواضعة، لن يزيد عن فقط إبقائها هي وأسرتها على قيد الحياة، وليس أكثر. وتدرك ذات النتيجة التي أخرجتها دراسات اقتصاديه من أن فرصة دخول كلية الطب والهندسة لا تزيد عن 3% بالنسبة لمن يعيش مثلها في شريحة الـ20% الأفقر من المصريين القاطنين في ريف الصعيد، ومن أبوين أميين. بل ليس لدى أحد ممن يقع في شريحة الـ20% الأفقر في مصر فرصة أن يدخل الجامعة من الأساس سوى 9% فقط. وذلك تبعا لدراسة للدكتور راجي أسعد المدير الإقليمي السابق لمجلس السكان الدولي لمنطقة شمال أفريقيا والمقدمة لمنتدى لمنتدى البحوث الاقتصادية بالقاهرة حول "تكافؤ الفرص في التعليم". ويزداد الأمر سوء عندما نقارن بين علاقة الطبقة الاجتماعية بنوعية الوظائف. حيث أن نصف الشباب الذين أنهى آباؤهم التعليم الثانوي هم الأكثر حظا في الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي كأول عمل بعد التخرج. وهذه النسبة تصل إلى 35% بين الشباب لأباء أقل تعليما. لتدخل الأسر الفقيرة في دائرة مفرغة تورثها لأبنائها وهو ما أظهرته دراسة لمجلس السكان الدولي حول "العدالة والإنصاف في التحاق الشرائح الاجتماعية المختلفة بالتعليم الجامعي".

والحقيقة الواضحة في فيلم "مستورة" أن فرص أهل تلك السيدة في أن يرتقوا إلى أي درجه من درجات السلم الاجتماعي في مصر معدومة. وإن كل برنامج الحماية الذي وصل إليهم بعد رحلة شاقة لإثبات جدية سوء أحوالهم المعيشية، وتجذر فقرهم إلى درجة يصعب تفاديها، لن يغير من أوضاعهم شيئا. الحماية سوف تحافظ عليهم فقط في صف أقرانهم المعدمين دون أن يسقطوا لأدنى لأن هذا هو الدرك الأسفل. والسبب كما يظهره السيناريو العفوي لها. أن أموال كرامة التي حصلت عليها تلك السيدة لم تكف سوى لدفع ثمن تحاليل وأدوية لمرض تليف الكبد الذي تم تأجيل علاجه لسنوات كانت كافية لاستفحال وهن جسدها. إلى جانب شراء كيلو لحم. وكان طبيعيا أن تجيب على سؤال من مسؤولي

برنامج (تكافل وكرامة) عن أمنيتها فتقول بكل صدق "عايزة كل حاجة". والبرنامج الذي بدأ منذ عام لا يرقى طموحه إلا إلى الوصول إلى مليون ونصف المليون أسرة حتى العام المقبل. وهو ما يجعل الوصول إلى طابور المطحونين يحتاج لسنوات قد تطول، بدرجة يصبح عندها الوصول إليهم عديم الجدوى.

***

السيدة مستورة وكل من يقف معها في ذات الصف الاجتماعي الذي يضطره ضيق الحال إلى الاستغناء عن بنود كثيرة مثل الصحة والتعليم، من أجل سد احتياجاتهم الغذائية، التي تستقطع وحدها نصف إجمالي إنفاقهم سيكون عليهم من الأن التضحية ببنود أخرى. خاصة بعد ما بدأ عدد من الإجراءات الحكومية يدخل حيز التنفيذ مصحوبا بدعاية صاخبة في الإذاعة المصرية وفى الطرقات وعلى أعمدة الكباري. دعاية تبشر بأن" الإصلاح الجريء يقصر الطريق". ولكن لم يكن صاحب ذلك الشعار جريئا بدرجة كافية كي يعلن عن نفسه فجاء الإعلان فاقد النسب. وربما لم يجاف الشعار الحقيقة. فما يحدث بالفعل هو عين الجراءة. الحكومة تعهدت لصندوق النقد الدولي أنها سوف لا تدخر جهدا في سبيل اتخاذ كل ما هو اجراء تقشفي من أجل ضبط العجز في موازنة الدولة. فتفرغ وزير المالية ومساعدوه للقيام بزيارات مكوكية يومية لمجلس النواب المصري. وكللت المساعي الحكومية بالنجاح، وخرج للنور قانون ضريبة القيمة المضافة بديلا لضريبة المبيعات. تلك الضريبة التي ستضيف –باعتراف رسمي– عبئا تضخميا جديدا يبلغ مقداره حوالي 2.5% يتحمله المستهلكون. وهو تقدير متواضع لمن عرف طبيعة السوق المصري وتداعيات فرض ضريبة جديدة.

وتأتى الضريبة التي تبلغ نسبتها 13%، تزيد العام المقبل إلى 14%، على كافة السلع والخدمات باستثناء مجموعة محددة معفاة من الضريبة. ليتحملها المستهلكون جنبا إلى جنب، سواء السيدة مستورة ومن على شاكلتها، أو قائمة رجال الأعمال المصريين المذكورة أسماءهم في قائمة فوربس ضمن أغنى أغنياء العالم وأقرانهم.

ولعل الأثر الفوري الذي ستدركه عائلة مستورة قبل غيرها هو ارتفاع أسعار السجائر. التي زادت بنسبة فاقت الـ25%. فإذا كان زوجها والذي ينتمي لفئة الأرزقية التي يأتي لهم الرزق يوما ويغيب أياما أخرى، وغيره كثيرون في نفس الخانة الجهنمية (الـ10% الأكثر فقرا) ينفقون 5.7% من استهلاكهم على الدخان. وهو ما يزيد بأكثر من الضعف عن نسبة ما تنفقه الشريحة الأكثر غنى. فإن هذا يعنى أن جراءة الحكومة ستقع على الأفقر، بأقسى كثيرا مما ستقع به على رأس الأغنى.

وسيكون على السيدة بطلة الفيلم أن تضحي هي وأولادها مرة أخرى بالتنازل عن بند أخر من بنود الحياة الصعبة. والخانة الجهنمية التي تضم السيدة مستورة وأقرانها غالبا ما تحتفظ بأصحابها دون تغيير لأسباب عديدة منها أن فرصتهم في التعليم الجامعي عادة تكون شبة معدومة، ولإن التعليم ما زال قادرا على إخراج الفقراء من فقرهم. حيث أن نسبة الفقراء في الحاصلين على شهادات جامعية لا تتعدى 7% تبعا لنتائج بحث الدخل لعام 2015، وهى تقل عما كانت عليه في البحث السابق 2012. وبما أنهم محرومون من تلك الفرصة، ولإن القادم من السياسات المتعلقة بميزانيات التعليم الحكومي لا تنبأ بأن تحولا في صالح الفقراء سوف يأخذ طريقه إليهم. بل على العكس بدأ يكثر الحديث حاليا عن إلغاء مجانية التعليم خاصة الجامعي من جانب فريق المجلس الاستشاري الرئاسي. بل حتى تطبيق الاستحقاق الدستوري بتحديد نسبة الإنفاق على الصحة والتعليم في موازنة الدولة إلى 10% قد تم التحايل عليه وتجاوزه، بفعل برلمان منحاز في غير صالح السيدة الجالسة على الأرض في انتظار الستر. لكل ذلك فالأمل في خروج أسرة السيدة مستورة وأقرانها من الدائرة الجهنمية ما زال بعيدا.

***

من المؤكد أن سيدة الفيلم لم يصل إلى أسماعها بتاتا أن نسبة التضخم السنوي، التي أعلنت في ذات اليوم الذي صدرت فيه الضريبة الجديدة قد وصلت إلى 16.4% في شهر أغسطس مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. وهي النسبة الأعلى منذ ثمان سنوات. ولكنها بلا شك تشعر بحدسها بأن بند الخضروات زاد وحده بنسبة 41%. وأن الأرز زاد بنسبة 53%. وأن بند الرعاية الصحية قد قفز بنسبة تعدت الـ30%. أما الزيادات في

بقية البنود التي أعلن عنها جهاز الإحصاء فقد أدركت نسبة ارتفاعها عندما اضطرت أن تشطبها من طلبات بيتها. وقد أظهرت دراسة أعدها مركز العقد الاجتماعي التابع لمركز معلومات مجلس الوزراء إلى أن تكلفة معيشة أغنى 10% من المصريين تزيد بنسبة أقل من نسبة زيادة تكلفة الشريحة المماثلة الأكثر فقرا، عندما ترتفع أسعار الغذاء ضمن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وهو ما يزيد من التفاوت الاجتماعي. واستنادا إلى أخر بحث للدخل فإن نسبة استهلاك الشريحة العليا للغذاء تبلغ 19.5% في الحضر مقابل 44.5% للأفقر في الحضر.

فإذا كانت ما تحصلت عليه تلك السيدة من مساعدات نقدية، لم يفي باحتياجاتها قبل جراءة الإصلاحات فما بالك وأن وتيرة الجرأة أخذه في الاتساع. فقد أعلنت الحكومة عن خطتها في تخفيض كل أشكال الدعم سواء دعم الطاقة الذي سيتم رفعه بالكامل بعد 3 سنوات من الأن. بما فيه الكهرباء التي قررت الحكومة خفض الدعم الموجه لها بنسبة 20% هذا العام، والغاز الطبيعي، وتخفيض دعم الغذاء بعد ما تم اتخاذ خطوات في تحويله من دعم عيني إلى دعم نقدي، ورفع أسعار المياه وهو ما تم بالفعل في بداية العام الحالي وطبق على شريحة (آل مستورة) بنسبة 30%. وبدأت أول القصيدة برفع أسعار الكهرباء على مستهلكي الشرائح الأدنى والتي تبدأ من استهلاك شهري قدره 50 كيلو وات. أي أن ارتفاع أسعار الكهرباء طال حتى هؤلاء البشر الذين يعيشون تحت بير السلم. ورفع الدعم بالكامل عن هؤلاء الذين يستهلكون فوق 1000 كيلو واط في الشهر ويندرج تحت هذه الفئة شريحة واسعة من الطبقة المتوسطة.

***

وطبقا للدفاتر الرسمية فأن "مستورة" مسجلة ضمن أصحاب البطاقات التموينية الذين يحصلون على دعم من الحكومة قدره 18 جنيها كل شهر لكل فرد من أسرتها. أي ما يوازي حوالي دولارين. وهذا الدعم الذي كثيرا ما تلوح الحكومة بأنه سببا رئيسيا من مصادر عجز الموازنة لا يوفر لأسرة السيدة مستورة ومن داخل دائرة العشرة في المائة الأكثر فقرا الأخرين سوى 10.5% من إجمالي استهلاكهم من الغذاء. ولذلك لا يبدو غريبا أن 92% من المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي من هؤلاء الذين يحملون بطاقات تموينية.

وأن نصف هذه الأسر تستهلك هياكل وأجنحة الدواجن، ورؤوس الأسماك، وعظام المواشي، والنكهات أكثر من يومين في الأسبوع. طبقا لدراسة أعلنها جهاز الإحصاء في يوليو الماضي عن "خصائص الأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي".

وبالرغم من تلك الحقيقة التي تعلن عنها الجهات الرسمية من أن البطاقات التموينية بالكاد تسد جزء يسير من رمق الأسر الهشة، إلا أن هناك محاولات حثيثة تبذلها الحكومة من أجل اجتثاث جزء كبير من البطاقات التموينية بدعوى عدم استحقاق أصحابها. استنادا إلى أن نسبة تغطية البطاقات التموينية داخل شريحة الـ10% الأغنى تصل إلى 77%. إلا أنه بنظرة فاحصة يتبين واقعية تلك النسبة لأن تلك الشريحة الاجتماعية الواقعة في دائرة العشرة المبشرين بالغنى، هم في حقيقة الأمر شريحة واسعه تضم الأسر التي يصرف الفرد فيها 1000 جنيه في الشهر أي ما يعادل حوالى 90 دولارا، وتضم في ذات الوقت الأسر التي يصرف الواحد منهم ملايين الجنيهات. فإذا كان 77% من تلك الشريحة تحصل على بطاقة تموينية فإن هناك أقل من 3% في تلك الخانة وهم الأغنى لا يحصلون على البطاقة المدعومة وبالفعل هؤلاء هم غير المستحقين فقط بحكم مكانتهم الاجتماعية.

***

ولم تخل جعبة الجراءة الحكومية من المزيد من الإجراءات التقشفية وأحدث ما تصبو إلى اخراجه هو قانون الخدمة المدنية التي يستهدف الحد دون مواربة من عدد موظفي الحكومة، وتعقيم الأجور بعد أن حملتها الحكومة وزر العجز في الموازنة استنادا إلى أن الزيادة في هذا البند تضاعفت من 85 مليار جنيه قبل الثورة إلى 228 مليار جنيه. وهذا القانون من شأنه منع تعيين أي عمالة مؤقتة، ولا إحلال لعمالة جديدة بدلا من التي تخرج على المعاش. أي أن الحومة ستفقد كل عام 200 ألف موظف بالخروج على المعاش. إلى جانب إعطاء صلاحيات واسعة لإنهاء خدمة كبار الموظفين.

والحقيقة الغائبة التي تتجاهلها الحكومة الجريئة أن الإجراءات التقشفية في مجملها تحد من الاستهلاك. والذي كان النمو الذي تحقق في السنوات الأخيرة مسنودا عليه بدرجة كبيرة، ويعتبره البعض بمثابة قاطرة تشد الفقر إلى أسفل. فكل نمو مئوي في متوسط الاستهلاك مقداره 1% يترتب عليه نقص في مؤشر عدد الفقراء بنسبة 2.79% في

حضر مصر، وبنسبة أقل قليلا في المناطق الريفية. وذلك طبقا لما جاء في دراسة أعدتها دكتورة هناء خير الدين أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة.

***

تتجرأ الحكومة وتتقشف على "مستورة" ومن يشبهها من فئة الأولى بالرعاية، ولكن تفقد رباطة جأشها عندما يأتي الدور على الشريحة الأولى بالتقشف. فبينما هي تستقطع من كل أنواع الدعم تضاعف من قيمة دعم الصادرات الذي يستأثر به عدد محدد من رجال الأعمال منذ سنوات. فبينما جاءت أول موازنة بعد الثورة لتستقطع جانبا كبيرا من هذا الدعم لصالح استحداث ما عرف وقتها لأول مرة ببند إعانة بطالة. إلا أنه في الموازنة الجديدة سوف يزداد دعم الصادرات إلى الضعف ليصل إلى 6 مليارات جنيه. إلى جانب أن الحكومة سوف تبدأ في منح شركات الحديد تخفيضا في سعر الغاز الطبيعي من 7 دولارات إلى 4 فقط. وهو ما فتح الباب واسعا لممارسة الضغوط من جانب أصحاب النفوذ والقريبين من سلطة اتخاذ القرار، من أجل المعاملة بالمثل لقطاعات أخرى مثل الأسمنت والزجاج والسيراميك. وفضلت الحكومة أن تتعامى عن الحقيقة التي جاءت في تقرير التنافسية المصرية لعام 2014 -2015 من أن نسبة الإسراف في استخدام الغاز في مصانع الحديد في مصر تبلغ 25%، وتصل النسبة إلى 50% بالنسبة لمصانع الأسمنت. أما مصانع الزجاج فيصل حد الإسراف في الغاز المدعم إلى 70%.

أما المعركة التي ستكون أكثر شراسة والتي يقترب موعدها مع قدوم العام الجديد هو إعادة الضرائب التي تم تجميدها لمدة عامين حيث تنتهي في مايو المقبل، وهي ضرائب البورصة 10% على الأرباح الرأسمالية التي تتحقق من بيع وشراء الأسهم، وعلى توزيعات الأرباح. والتي كان الأمل معقودا على أن تحقق مواردا للدولة تصل إلى ما يزيد عن 7 مليارات جنيه في العام طبقا لتقديرات وزير المالية السابق هاني قدري. إلى جانب ضريبة الأغنياء المؤقتة التي كانت نسبتها 5%، وحان آجل تطبيقها مرة أخرى.

***

والحقيقة أنه مع كل خسارة تحققها الحكومة في معركة الاقتراب من ثروات الشريحة الأعلى التي تحتل سطح السلم الاجتماعي، هي على الجانب الأخر تخسر معركة تخفيف حدة فقر الشرائح في أسفل السلم. وبالتالي تتعمق الهوة ويزيد الفقر حدة بدرجة يصعب معها حتى الثبات في نفس درجة السلم. لإن زيادة التفاوت في توزيع الدخول بنسبة 1% فقط كفيلة برفع مؤشر عدد الفقراء بنسبة 3.6% في الحضر، و1% في الريف تبعا لنفس دراسة الدكتورة هناء خير الدين. ويكفي دليلا على أثر عدم العدالة أو عدم المساواة في تعميق الفقر، أن ما تحقق من نمو اقتصادي في الفترة ما بين عامي 2005 و2008 كان من الممكن أن يحقق خفضا للفقر بنسبة أعلى كثيرا مما تحقق لو كان مصحوبا بعدالة في توزيع الدخل طبقا لبحث قدمته الدكتورة هبة الليثي أستاذ الإحصاء بجامعة القاهرة لمركز العقد الاجتماعي عن "الأثار الاجتماعية للأزمة المالية على الاقتصاد المصري".

وربما على الحكومة أن تنشغل بمعضلة لم تدركها بعد وهي: أن هناك شريحة واسعة من أمثال "مستورة" لم تصدق، بالرغم من كل ما تجرأت الحكومة على فعله معها، أن العقد الاجتماعي القديم بين الحكومة وشريحة المستورين أقران مستورة والذي يقضي ضمنا بأن تتولى الدولة مسئولية توفير متطلبات حياتهم المعيشية من مأكل وملبس ومسكن ووظيفة، في مقابل الرضا بالحال، وعدم المناداة بأفضل مما هم عليه، وترك مفتاح القرار في يد الدولة دون أن تطالبها المشاركة في صنعه. والأن حان الوقت لكي تعلن الحكومة عن فض العقد، ويبقى أن تعلن مستورة عن عدم الرضا بالحال، بل وتطالب باقتسام خير الوطن بالعدل.

وتظل لافتات "الإصلاح الجريء يقصر الطريق" ترفرف في هواء القاهرة دون أن نعرف تقصر طريق من، وفى أي اتجاه؟

انعدام المساواة والبحث عن البدائل التنموية لتحقيق العدالة الاجتماعية

توفيق حداد

يرتبط البحث عن رؤية بديلة للتنمية والعدالة الاجتماعية بالفوارق بين الطبقات الاجتماعية والسياسية والمجموعات العرقية والدينية والطائفية وكذلك الفوارق داخل كل مجموعة. هذا يعني وجود نوعين أساسيين من الفوارق: **الأول** بين مجموعة وأخرى أي الفوارق الأفقية، **والثاني** داخل كل مجموعة أي الفوارق الرأسية. يتواجد النوعان في المنطقة العربية ويساهمان بشكل أساسي في إعاقة الوصول لرؤية بديلة للتنمية والعدالة الاجتماعية. في هذا السياق يجب الإشارة لدور الدولة في إدارة القوى وتوزيع الاستراتيجيات، الفردي منها والمجتمعي، التي من شأنها تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

هنا يتعين ذكر الكتابات الخاصة بالمواءمة أو التسوية السياسية. يقول جوناثان ديجون وجيمس بوتزل إن المواءمة السياسية هي "نتاج الصفقات والاتفاقات بين النخب المتصارعة"[253]. يعتمد ديجون وبوتزل في تعريفهما للتسويات السياسية على تعريف مشتاق خان الذي يرى أن المواءمة السياسية هي "توازن أو توزيع القوة بين المجموعات أو الطبقات الاجتماعية التي تبني عليها أي دولة"[254]. وفقا لمشتاق خان تتركز دراسة المواءمة السياسية على "الصراعات والصفقات بين النخب المختلفة مثل النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية أو النخبة المالكة للأراضي والنخبة غير المالكة للأراضي أو النخبة الريفية والنخبة الحضرية

[253] DiJohn, J.& Putzel, J. (2009). "Political Settlements: Issues Paper, Governance Development Resource Centre": https://is.gd/5aK8Uq

[254] Khan, M.H. (1995). "State Failure in Weak States: A Critique of New Institutionalist Explanations." In J. Harris, J., Hunter, and C. Lewis (Eds). *The New Institutional Economics and Third World Development*. London: Routledge, pp. 71 –86.

أو النخبة الدينية والنخبة العلمانية أو النخب الإقليمية كذلك الصراعات والصفقات بين النخبة وغير النخبة داخل المجموعة الواحدة أو الصراعات والصفقات بين المجموعات وفقا للنوع الاجتماعي أو الإقليم أو العرق أو اللغة أو الدين أو الصراعات والصفقات بين رجال الدولة والمجتمع بشكل عام".[255]

يتحقق التوازن بين العلاقات السابق ذكرها من خلال القوى المتوفرة لكل مجموعة والقوى المهيمنة للدولة التي تدير الاتجاهات الفردية والمجتمعية والاتفاقيات المبرمة بين المجموعات الفاعلة المختلفة. كما يجب الإشارة لعاملين آخرين يلعبان دورا محوريا في تحديد معالم الاقتصاد السياسي. **الأول** هو دور القوى الخارجية ذات القدرة على التدخل في التوازن الداخلي بين الدولة ومختلف الأطراف المتفاعلة معها، **والثاني** هو الطبيعة الأيديولوجية والسياسية للاتفاقات المبرمة بين الدولة ومختلف الأطراف الفاعلة وكذلك بين المجموعات وداخل كل مجموعة. يتطلب فهم هذه العوامل تناول تاريخي جدلي وعلائقي للتعرف على كيفية تكوين وتطبيق هذه التفاعلات فهذه العلاقات ديناميكية في أساسها ودائمة التحول.

انطلاقا من الفهم النظري لدور الدولة والتسوية السياسية يمكن تحليل التكوين الخاص بكل دولة عربية وإمكانية تقديم رؤية تنموية بديلة تتمحور حول العدالة الاجتماعية. كتب جيلبرت أتشكار باستفاضة عن النماذج التكرارية التي تميز العديد من الترتيبات التنموية خاصة تلك المتعلقة بالاقتصاديات الريعية. يتحدث أتشكار عن نوع من الرأسمالية الموجهة سياسيا التي تطور من خلالها الدول العربية "برجوازية الدولة" حيث تستمد البرجوازية العربية "قوتها الاقتصادية من الدولة بينما تمارس دورها كنظام رأسمالي خاص".[256] يحدث هذا إلى

---

[255] Khan, M.H. (2000a). "Rents, Efficiency and Growth." In Khan, Mushtaq H. and K.S. Jomo (Eds) *Rents, Rent-Seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia*. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 21 – 69.

[256] Achcar (2013). The People Want: A Radical Exploration of the Arab

حد كبير بفضل توجيه الكثير من الاستثمارات لقطاعات لا تدر فائدة كبرى أو ما يطلق عليها قطاعات "كسولة" مثل السياحة والعقارات والإنشاء والتجارة الاستهلاكية: "يعوق غياب دولة القانون في معظم المنطقة العربية نمو نوع الرأسمالية التي يقودها رجال أعمال مستعدون للمخاطرة عن طريق الاستثمار في رأس مال ثابت بجدولة طويلة المدى. على عكس ذلك تهدف الرأسمالية التجارية لتحقيق الربح السريع ولهذا تتوفر لها ظروف النمو من خلال التحالف مع برجوازية الدولة ذات رأس المال الموجه سياسيا. [257]

في هذا السياق، تضطر الفئات المقصاة من هذه المزايا والاتفاقات لكسب عيشها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تهيمن القيم الأبوية والعائلية والقبلية والطائفية كوسيلة لخلق حد أدنى من الأمان الاجتماعي وإعادة الإنتاج الاجتماعي.

تزداد قوة النخب وقدرتها على استغلال نفوذها مع السياسات النيوليبرالية والتي تقوم بدورها بتعميق الفوارق والإسراع بتفاقمها. بمرور الوقت تزداد حدة الفقر والتهميش وانعدام المساواة كما تزداد الانقسامات بين المجموعات المختلفة وداخل كل مجموعة. بذلك تصبح الاتفاقات والصفقات مدمرة وتنذر بكارثة مع احتدام الصراع بين رؤى مشوهة وبالتالي زيادة الاستقطاب ويتخذ هذا عادة شكل صراعات بين القيم المروجة من قبل رأس المال الموجه سياسيا من جهة وقيم رأسمالية البرجوازية الصغيرة والتي عادة ما تكون إسلامية الهوى من جهة أخرى.

بينما لا يقوم ذلك الوصف المختصر سوى بتوضيح اتجاهات عامة في نموذج "التنمية العربية" فهو يسلط الضوء على التحديات الأساسية التي تواجه تطوير نموذج تنموي بديل مبني على العدالة الاجتماعية. كما يطرح بعض الأسئلة التي يجب الحصول على إجابات لها من قبل الفاعلين السياسيين التقدميين من أجل تحقيق تغيير اجتماعي وسياسي حقيقي سواء بين المجموعات المختلفة أو داخل كل مجموعة:

Uprising. London: Saqi, p.58.

[257] Achcar, p. 62.

- كيف يمكن الترويج لقيم الطبقة العاملة التي تتحدى الاتفاقيات المسبقة بين المجموعات المختلفة خاصة في سياق الظروف المحيطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ونماذج الإنتاج واستخراج الفائض الخاصة بها؟
- كيف يمكن تطوير هذه القيم عبر الحدود المجتمعية (الأفقية) للقضاء على مبدأ "فرق تسد" الذي تروج له برجوازية الدولة من خلال المواءمات السياسية؟
- ما هي المظاهر المرحلية لهذا الصراع؟ هل هو في الأساس تحول إصلاحي أو ثوري؟ أم هو إلى زوال؟ أم الاثنين؟ ما هو السيناريو الأفضل؟ وما هي المخاطر المتوقعة؟
- كيف يمكن ترويج القيم المناهضة لهذه الصراعات في ظل الاستقطابات الحالية وغياب المساواة وسياسات الهوية المتعصبة الناتجة عن التطور التاريخي لهذه الاتجاهات؟
- ما الذي يمكن فعله بشأن دور الفاعلين الخارجيين والدوليين في التأثير على توازن القوى في الصراعات التي تحدث بمباركة الدولة؟
- وأخيرا ما هي الأيديولوجيات والمؤسسات التي تستطيع تخيل والترويج لمواءمة سياسية تدعم العدالة الاجتماعية ولا تقع في شرك تعصبات الهوية وانحيازات المصالح؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة خطوة هامة تجاه تصور وتطوير رؤية تنموية بديلة تكون العدالة الاجتماعية محورها الرئيسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

قائمة المراجع:

1) Achcar (2013). The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising. London: Saqi.
2) DiJohn, J.& Putzel, J. (2009). Political Settlements: Issues Paper, Governance Development Resource Centre (June) Retrieved at: http://www.gsdrc.org/docs/open/EIRS7.pdf
3) Khan, M.H. (1995). State Failure in Weak States: A Critique of New Institutionalist Explanations. In J. Harris, J., Hunter, and C. Lewis (Eds). The New Institutional Economics and Third World Development. London: Routledge, pp. 71 – 86.
4) ——— (2000a). Rents, Efficiency and Growth. In Khan, Mushtaq H. and K.S. Jomo (Eds) Rents, Rent-Seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 21 – 69.

ملحق (2)[258]

[258] ملحق لدراسة: الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية: المفهوم والإشكاليات، محمد سعيد السعدي

ملحق

الجدول 1: Human Development Index and its components

HDI rank	Country	Human Development Index (HDI) Value	Life expectancy at birth (years)	Expected years of schooling (years)	Mean years of schooling (years)	Gross national income (GNI) per capita (2011 PPP $)	GNI per capita rank minus HDI rank
		2014,00	2014,00	2014,00	2014,00	2014,00	2014,00
	VERY HIGH HUMAN DEVELOPMENT						
32,00	Qatar	0,85	78,20	13,79	9,07	123124,36	-31,00
39,00	Saudi Arabia	0,84	74,30	16,27	8,70	52821,36	-27,00
41,00	United Arab Emirates	0,84	77,00	13,33	9,49	60868,33	-34,00
45,00	Bahrain	0,82	76,60	14,40	9,42	38598,51	-20,00
48,00	Kuwait	0,82	74,40	14,75	7,21	83960,62	-46,00
52,00	Oman	0,79	76,80	13,64	8,00	34857,71	-23,00
67,00	Lebanon	0,77	79,30	13,75	7,92	16509,28	-1,00
80,00	Jordan	0,75	74,00	13,51	9,91	11365,22	11,00
83,00	Algeria	0,74	74,80	13,97	7,61	13054,31	-1,00
94,00	Libya	0,72	71,60	14,04	7,31	14910,92	-19,00
96,00	Tunisia	0,72	74,80	14,62	6,84	10404,50	1,00
108,00	Egypt	0,69	71,10	13,53	6,55	10512,42	-12,00
113,00	Palestine, State of	0,68	72,90	13,00	8,87	4699,15	21,00
121,00	Iraq	0,65	69,40	10,08	6,38	14003,22	-44,00
126,00	Morocco	0,63	74,00	11,56	4,37	6850,14	-8,00
134,00	Syrian Arab Republic	0,59	69,60	12,27	6,25	2728,22	21,00
156,00	Mauritania	0,51	63,10	8,50	3,77	3560,12	-14,00
159,00	Comoros	0,50	63,30	11,50	4,60	1455,78	16,00
160,00	Yemen	0,50	63,80	9,15	2,60	3519,49	-17,00
167,00	Sudan	0,48	63,50	7,00	3,14	3808,89	-27,00
168,00	Djibouti	0,47	62,00	6,39	3,84	3276,22	-22,00
	Developing countries	0,660	69,8	11,7	6,8	9 071	—
	Regions						
	Arab States	0,686	70,6	12,0	6,4	15 722	—
	East Asia and the Pacific	0,710	74,0	12,7	7,5	11 449	—
	Europe and Central Asia	0,748	72,3	13,6	10,0	12 791	—
	Latin America and the Caribbean	0,748	75,0	14,0	8,2	14 242	—
	South Asia	0,607	68,4	11,2	5,5	5 605	—
	Sub-Saharan Africa	0,518	58,5	9,6	5,2	3 363	—
	Least developed countries	0,502	63,3	9,3	4,1	2 387	—
	Small island developing states	0,660	70,1	11,4	7,9	6 991	—
	Organisation for Economic Co-operation and Development	0,880	80,2	15,8	11,5	37 658	—
	World	0,711	71,5	12,2	7,9	14 301	—

الجدول 2: Inequality-adjusted Human Development Index

		Human Development Index (HDI)	Inequality-adjusted HDI (IHDI)			Coefficient of human inequality	Inequality in life expectancy	Inequality-adjusted life expectancy index	Inequality in education	Inequality-adjusted education index	Inequality in income	Inequality-adjusted income index	Income inequality		
		Value	Value	Overall loss (%)	Difference from HDI rank		(%)	Value	(%)	Value	(%)	Value	Quintile ratio 2005–2013	Palma ratio 2005–2013	Gini coefficient 2005–2013
	Country	2014	2014	2014	2014	2014	2010–2015	2014	2014	2014	2014	2014			
	VERY HIGH HUMAN DEVELOPMENT														
32	Qatar	0,849768365	..	..	..	..	6,05	0,84	..	..	..	..	..	..	..
39	Saudi Arabia	0,837273977	..	..	..	..	8,73	0,76	..	..	..	..	..	..	..
41	United Arab Emirates	0,835469041	..	..	..	..	5,52	0,83	..	..	..	..	..	..	..
45	Bahrain	0,823921957	..	..	..	..	6,26	0,82	..	..	..	..	..	..	..
48	Kuwait	0,816271768	..	..	..	..	7,23	0,78	..	..	..	..	..	..	..
52	Oman	0,793019477	..	..	..	..	7,00	0,81	..	..	..	..	..	..	..
67	Lebanon	0,768897837	0,608791634	20,828188	-15	20,23	6,65	0,85	24,05	0,49	29,99	0,54	..	..	..
80	Jordan	0,748328542	0,624935371	16,4891774	2	16,41	11,85	0,73	16,90	0,59	20,49	0,57	5,14	1,37	33,69
83	Algeria	0,735623767	..	..	..	..	16,71	0,70	..	..	..	..	..	..	..
94	Libya	0,724464011	..	..	..	..	10,10	0,71	..	..	..	..	..	..	..
96	Tunisia	0,721191132	0,562454566	22,010332	-2	21,36	10,65	0,75	34,58	0,41	18,85	0,57	6,35	1,49	35,79
101	Egypt	0,689948654	0,524421439	23,991236	-5	22,83	13,43	0,68	40,90	0,35	14,17	0,60	4,36	1,19	30,75
111	Palestine, State of	0,677492609	0,576810588	14,860978	16	14,85	13,07	0,71	16,50	0,55	14,98	0,49	5,53	1,40	34,46
121	Iraq	0,653860836	0,511613549	21,754984	2	21,47	17,65	0,63	30,63	0,34	16,15	0,63	4,38	1,08	29,54
126	Morocco	0,627953662	0,441452229	29,699905	-2	28,52	16,75	0,69	45,80	0,25	23,00	0,49	7,34	1,96	40,88
134	Syrian Arab Republic	0,593720561	0,467859595	21,199074	8	20,79	12,56	0,67	31,49	0,38	18,32	0,41	5,72	1,51	35,78
145	Mauritania	0,505867208	0,337054251	33,371002	1	32,86	36,61	0,42	40,79	0,21	21,20	0,43	7,80	1,92	40,46
159	Comoros	0,503183524	0,268278822	46,683703	-18	45,95	34,23	0,44	47,61	0,25	56,01	0,18	26,67	6,99	64,3

160	Yemen	0,498	11025	0,328 6615 55	34,018311 23	0	33,00	30,33	0,47	48,09	0,18	20,58	0,43	5,63	1,53	35,91
167	Sudan	0,479	11312	..	..	..	..	32,80	0,45	42,67	0,17	..	..	6,23	1,45	35,29
168	Djibouti	0,470	44273	0,307 8046 69	34,571278 16	1	33,74	32,53	0,44	46,97	0,16	21,71	0,41	7,71	1,87	39,96
	Developing countries	0,660		0,490	25,7	—	25,54	19,91	0,61	32,27	0,37	24,46	0,51	—	—	—
	Regions															
	Arab States	0,686		0,512	25,4	—	24,7	17,4	0,643	38,9	0,334	17,7	0,626	—	—	—
	East Asia and the Pacific	0,710		0,572	19,4	—	19,2	11,7	0,734	18,4	0,491	27,4	0,520	—	—	—
	Europe and Central Asia	0,748		0,651	13,0	—	12,9	14,3	0,690	7,9	0,655	16,6	0,611	—	—	—
	Latin America and the Caribbean	0,748		0,570	23,7	—	23,2	13,3	0,734	21,0	0,522	35,2	0,485	—	—	—
	South Asia	0,607		0,433	28,7	—	27,9	24,4	0,563	41,5	0,288	17,9	0,499	—	—	—
	Sub-Saharan Africa	0,518		0,345	33,3	—	33,1	36,6	0,375	35,3	0,285	27,5	0,385	—	—	—
	Least developed countries	0,502		0,347	30,9	—	30,7	32,3	0,451	36,4	0,253	23,4	0,367	—	—	—
	Small island developing states	0,660		0,493	25,3	—	24,9	18,6	0,628	21,3	0,457	34,9	0,418	—	—	—
	Organisation for Economic Co-operation and Development	0,880		0,763	13,3	—	12,9	5,6	0,873	9,5	0,744	23,6	0,685	—	—	—
	World	0,711		0,548	22,8	—	22,7	17,4	0,654	26,8	0,442	24,0	0,570	—	—	—

الجدول 3: Gender Inequality Index

Country	Gender Inequality Index Value 2014	Gender Inequality Index Rank 2014	Maternal mortality ratio (deaths per100,000 live births) 2013	Adolescent birth rate (births per 1,000 women ages 15–19) 2010/2015	Share of seats in parliament (% held by women) 2014	Population with at least some secondary education (% ages 25 and older) Female 2005–2014	Population with at least some secondary education (% ages 25 and older) Male 2005–2014	Labour force participation rate (% ages 15 and older) Female 2013	Labour force participation rate (% ages 15 and older) Male 2013
VERY HIGH HUMAN DEVELOPMENT									
32 Qatar	1	116	6	10	0	67	59	51	96
39 Saudi Arabia	0	56	16	10	20	60	70	20	78
41 United Arab Emirates	0	47	8	28	18	73	61	47	92
45 Bahrain	0	51	22	14	15	57	51	39	87
48 Kuwait	0	79	14	14	2	56	56	44	83
52 Oman	0	53	11	11	10	47	57	29	83
67 Lebanon	0	78	16	12	3	53	55	23	71
80 Jordan	0	102	50	26	12	69	78	16	67
83 Algeria	0	85	89	10	26	27	31	15	72
94 Libya	0	27	15	3	16	55	42	30	76

96	Tunisia	0	48	46	5	31	33	46	25	71
108	Egypt	1	131	45	43	2	44	61	24	75
113	Palestine, State of	..	..	..	46	..	54	59	15	66
121	Iraq	1	123	67	69	27	28	50	15	70
126	Morocco	1	117	120	36	11	21	30	27	76
134	Syrian Arab Republic	1	119	49	42	12	29	40	14	73
156	Mauritania	1	139	320	73	22	8	21	29	79
159	Comoros	..	..	350	51	3	..	..	35	80
160	Yemen	1	155	270	47	1	9	27	25	72
167	Sudan	1	135	360	84	24	12	18	31	76
168	Djibouti	..	..	230	19	13	..	..	36	68
169	South Sudan	..	..	730	75	24	..	..	..	..
	Developing countries	0	—	225	51	20	44	58	50	79
	Regions									
	Arab States	1	—	155	45	14	35	48	23	75
	East Asia and the Pacific	0	—	72	21	19	55	66	63	79
	Europe and Central Asia	0	—	28	31	19	71	81	46	70
	Latin America and the Caribbean	0	—	85	68	27	54	55	54	80
	South Asia	1	—	183	39	17	29	55	30	80
	Sub-Saharan Africa	1	—	506	110	22	22	32	65	77
	Least developed countries	1	—	439	97	20	17	26	66	83
	Small island developing states	0	—	220	61	23	51	55	53	73
	Organisation for Economic Co-operation and Development	0	—	21	25	27	83	86	51	69
	World	0	—	210	47	22	55	65	50	77

الجدول 4: Multidimensional Poverty Index: developing countries

		HDRO specifications		2010 specifications		Population in multidimensional poverty		Population near multidimensional poverty	Population in severe multidimensional poverty	Contribution of deprivation in dimension to overall poverty (%)			Population living below income poverty line (%)	
Country	Year and survey	Index	Head count	Index	Head count	Headcount	Intensity of deprivation			Education	Health	Living standards	National poverty line	PPP $1.25 a day
	2005–2014	Value	(%)	Value	(%)	(thousands)	(%)	(%)	(%)				2004–2014	2002–2012
Jordan	2012 D	0,000	1,22	0,001	1,69	85,20	35,29	0,99	0,10	31,50	65,00	3,490	14,40	0,08
Libya	2007 N	0,001	1,40	0,001	1,51	79,00	37,50	6,30	0,10	31,90	47,90	20,20	..	..
Tunisia	2011/2012 M	0,001	1,48	0,000	1,16	160,80	39,31	3,24	0,17	33,70	48,18	18,12	15,50	0,74
Egypt	2014 D	0,002	4,19	0,001	3,56	3491,17	37,40	5,58	0,36	45,55	46,68	7,776	25,20	1,68
Palestine, State of	2010 M	0,001	1,88	0,001	1,54	75,38	37,43	6,19	0,13	13,91	68,78	17,31	25,80	0,08
Iraq	2011 M	0,005	13,31	0,004	11,64	4236,46	39,40	7,35	2,55	50,07	38,63	11,30	18,90	3,91
Morocco	2011 N	0,007	15,65	0,007	15,43	5016,15	44,28	12,65	4,85	44,76	21,80	33,45	8,900	2,57
Syrian Arab Republic	2009 N	0,003	7,20	0,002	4,39	1519,00	39,10	7,40	1,30	54,70	34,00	11,30	35,20	1,70
Mauritania	2011 M	0,219	55,62	0,228	52,18	2059,79	52,40	16,79	29,94	34,49	20,26	45,26	42,00	23,43
Comoros	2012 D/M	0,17	34,34	0,177	36,04	246,56	48,11	23,11	14,92	29,08	25,95	44,97	44,80	46,11
Yemen	2013 D	0,20	39,96	0,000	0,00	9753,74	50,14	22,36	19,42	29,54	32,23	38,23	34,80	9,78
Sudan	2010 M	0,29	53,06	0,302	57,80	18915,55	54,58	17,93	31,93	30,40	20,67	48,93	46,50	19,80
Djibouti	2006 M	0,13	26,94	0,174	29,32	212,15	47,33	15,96	11,11	36,09	22,74	41,16	..	18,83
South Sudan	2010 M	0,55	89,30	0,566	91,09	8877,08	61,73	8,47	69,58	39,32	14,33	46,35	50,60	..